

تصدر عن مركز التخطيط الفلسطيني

يناير- ابريل 2016

السنة الثالثة عشر _ العدد 48-49

رئيس التحرير

أ.مجد الوجيه/مهنا

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

أ.عاطف المسلمي

إشراف فني:

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

أ.محمد حمودة

=-هيئة التحرير أم

د. مازن العجلة

د. عبد الحكيم حلاسه

أ. جمال البابا

أ. غادة حجازى

أ. مطيع بسيسو

أ. سمية السوسي

مركز التخطيط الفلسطيني

تأسس مركز التخطيط الفلسطيني في عام 1967 بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، المنعقدة في القاهرة في تموز 1967، كمؤسسة دراسية تتبع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انتقل المركز، في عام 1982، أسوة ببقية مؤسسات المنظمة، من بيروت إلى تونس، ثم انتقل ثانية في عام 1994 إلى ارض الوطن، وصدر قرار باعتباره مؤسسة دراسية تابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تبعيته لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 2005 تم اتباعه بوزارة التخطيط الفلسطينية كمركز دراسي وبحثي مستقل في مقره بمدينة غزة ، وفي عام 2006 أعيد المركز باعتباره دائرة سياسية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وضعه الطبيعي وتحت رئاسة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية.

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحتويات

دراسات دفاعا عن قضية الأسرى 5 أ.خضر خليل شعت أ.رائد حلس الخطط التنموية الفلسطينية بين الواقع والطموح..... 22 أ.أشرف أبو عابدة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية..... 41 تقار بر 63 الدورات التدريبية التي نفذت بمركز التخطيط الفلسطيني عام 2015..... أ.غادة حجازي المواطنة في المجتمع الفلسطينيأ.غ.ح 114 ترجمات 108 ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الإسرائيلي وأثرها على الأمن القومي..... أ.زهير عكاشة 138 أ.نهال ثابت منتجات المستوطنات لا حظر لها..... ورش عمل الاتعاد من أجل السلام 158 أ.مجد الوجيه مهنا مدى إمكانية استخدام قرار الاتحاد من اجل السلام..... 162 أ.محمد عوض التلباني العضوية الكاملة لدولة فلسطين بالأمم المتحدةفي اطار قرار الاتحاد من أجل السلم..... أ.منصور أبو كريم 175

التنسيق الأمني

195	أ.جمال البابا	تقديم
197	أ.رائد موسى أ.محمد عوض التلباني	التنسيق الأمني
المهازنة		
223	د.مازن العجلة	ملاحظات على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية لعام 2016
		سایکس بیکو
245	أ.مجد الوجيه مهنا	تقديم
247	أ.د.خالد صافي	في الذكرى السنوية الأولى (نحو سايكس بيكو جديدة)
		مجموعة البريكس
264	أ.يحيى قاعود	مجموعة البريكس في دعم القضية الفلسطينية
264275	أ.يحيى قاعود أ.رائد حلس	
		دور مجموعة البريكس في دعم القضية الفلسطينية
	أ.رائد حلس	دور مجموعة البريكس في دعم القضية الفلسطينية
	أ.رائد حلس أ.محمود عيسى د. إبراهيم المصري	دور مجموعة البريكس في دعم القضية الفلسطينية
275295	أ.رائد حلس أ.محمود عيسى د. إبراهيم المصري أ.حسن نبهان سلامة	دور مجموعة البريكس في دعم القضية الفلسطينية
275	أ.رائد حلس أ.محمود عيسى د. إبراهيم المصري	دور مجموعة البريكس في دعم القضية الفلسطينية

در اساہتے

دفاعاً عن قضية الأسرى

أ. خضر شعت *

مقدمـة:

إن قضية الأسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي هي قضية العدالة الدولية والضمير الإنساني، وهي لم تعد محط إدانة لدولة الاحتلال فحسب، بل هي إهانة للمجتمع الدولي ومواثيقه وإنسانيته، لأنها اختبار لمدى جدية وعدالة المجتمع الدولي في احترام مواثيقه وهويته الحضارية والإنسانية، وهناك التزامات على المجتمع الدولي تجاه الأسرى، وهي تطبيق القرارات والقوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان المنصفة لهم، وبالتالي فإن حمايتهم هي مسؤولية دولية.

وان ما يحدث للأسرى هي ممارسات مرعبة، فهم يتعرضون ل "جريمة إبادة": جسدية وفكرية ونفسية وصحية بشكل ممنهج ومقصود من قبل سلطات

5

^{*} منسق الإعلام والعلاقات العامة في ملتقي الأسرى المحررين

الاحتلال، وتنطبق عليها تعريف جريمة الإبادة الواردة في نظام المحكمة الجنائية واتفاقات جنيف، كما حدث مع المحامي المعتقل محمد علان والأسير التاج والأسير العيساوي والأسير القيق، والشهداء عرفات جرادات وميسرة حمدية وآخرهم الشهيد فادي الدربي رقم 207 من شهداء الحركة الأسيرة.

وإن هذه الحقائق يجب نقلها للرأي العام ولصناع القرار الدولي، من خلال المنظمات العالمية المؤثرة، المؤيدة لحقوق شعبنا، ويوجد منظمات دولية كثيرة يمكن التشبيك معها، كونها مراكز قوى مؤثرة على حكوماتها، لدفعها لتنفيذ التزاماتها تجاه قضية الأسرى وشعبنا. وفي هذه الورقة سنعرض فكرة "التشبيك الشامل" مع عدد كبير من المنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية لأجل الأسرى، لدعم توجهات قيادتنا في إنهاء الاحتلال ومحاكمة مجرميه.

مفهوم التشبيك لأجل الأسرى:

التشبيك لغة هو "التداخل والاختلاط"، واصطلاحاً هو التكامل وتنسيق العمل الجماعي القائم علي التقاطع بين المؤسسات في الرؤية والمهام حول قضية ما، وقد اقتصر هذا المفهوم في استخدامه على ميدان المؤسسات الأهلية، وأحياناً مع المنظمات السياسية.

لكن ما نقدمه في هذه الورقة هو "التشبيك الشامل" بين المؤسسات السياسية المختصة بالأسرى والمنظمات الحقوقية والإعلامية والنقابية التي تلتقي في ميدان العمل لأجل الأسرى، ومن ثم ننتقل للتشبيك مع المنظمات المشابهة العربية والإقليمية والعالمية.

إن التشبيك بين المنظمات عامةً هو أرقى أشكال العلاقة بين المنظمات، فالعلاقة بين المنظمات تتدرج وتتطور مستوياتها، بدءاً من التشاور إلى التعاون ثم التنسيق وصولاً إلى مستوى التشبيك والتداخل والتوحد في تحالف أو شبكة أو اتحاد معين حول قضية ما.

وبالتالي يمكن تعريف التشبيك الشامل لأجل الأسرى بأنه: "تحالف منظمات محلية وعربية وعالمية مؤثرة بالرأي العام، ويصناع القرار في دولها، وتقوم بتعبئة مواردها وقدراتها في إطار جهد موحد ومخطط، لدعم قضية الأسرى بالشكل القانوني والإعلامي والسياسي.".

إن مفهوم التشبيك لأجل الأسرى شامل كونه يتفرع وطنياً وإقليمياً ودولياً، ويتوزع في عدة مجالات إعلامية وقانونية وسياسية ومجتمعية، وهو واسع ويتسع كل يوم حسب التطورات.

أهمية التشبيك الشامل في قضية الأسرى:

تبرز أهمية التشبيك مع المنظمات الإقليمية والدولية في كونها أحد السبل الضاغطة على حكوماتها لتنفيذ التزاماتها تجاه الأسرى وتجاه حقوق شعبنا، ويأتي التشبيك كخطوة تكتيكية لإقناع الرأي العام العالمي وصناع القرار، وكآلية نضال قانونية إعلامية في مجال الأسرى.

وان التشبيك المحلي هو توحيد للعمل الوطني لأجل الأسرى، وخطوة وحدوية تقفر فوق الانقسام، خاصة أن قضية الأسرى أصبحت من الثوابت الوطنية، وتستحوذ اهتمام وعاطفة الكل الوطني، والضرورة تستدعي موقفاً موحداً بشأنها، في إطار رؤبة القبادة الفلسطينية.

وان النجاح في توحيد المؤسسات المحلية الأهلية والحزبية والشعبية والإعلامية والنقابية؛ سيساهم في توحيد كافة الجهود والفعاليات والإمكانات والإعلامية المبعثرة والخطاب غير المتناسق بشأن الأسرى، وهو خطوة تمهد للتشبيك مع مؤسسات جامعة الدول العربية والمنظمات الأهلية العربية والإقليمية، لاستنهاض دعمها وجهودها وطاقاتها ونفوذها وعلاقاتها. والتشبيك المحلي يدعم أيضاً خطوة التشبيك مع المنظمات العالمية لدعم حراك قيادتنا دولياً.

إن أهمية التشبيك العالمي لفضح جرائم القضاء الصهيوني لا تقتصر فوائدها على دعم التوجه الفلسطيني لمقاضاة الاحتلال على جرائمه بحق الأسرى

فحسب، بل وتسهل مقاضاته في كافة جرائمه ضد شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، لأن نزع الثقة بالقضاء الإسرائيلي ووصعه بالعنصرية واللاشرعية واللا موضوعية وعدم الأهلية، إنما يغلق أحد ثغرات التهرب الصهيوني من فتح تحقيق دولي بشأن جرائمه، وهذا الوصع بالعنصرية يعالج أحد شروط التقاضي الدولي وهو استنفاذ طرق التقاضي المحلي باعتبار أن القضاء الدولي هو تكميلي.

وهذا التشبيك سيوصم القضاء الصهيوني بالعنصرية والتعسفية، وأن تشريعاته وممارساته تشكل الأساس السياسي والغطاء القانوني والعمق الأيديولوجي لجرائم الاحتلال، وأن القضاء الصهيوني هو المشرع لجرائم الاستيطان والجدار الفاصل ومصادرة الأراضي والقوة المفرطة ضد المدنيين وإعدام الأطفال والجرحي والمرضى على الحواجز، واعتقال وتعذيب المدنيين، والأحكام التعسفية ضدهم ويبرئ المستوطنين قتلة الفلسطينيين العزّل كالطفل أبو خضير وعائلة دوابشة.

هنا تأتي أهمية التشبيك بأن يعلم العالم أن "دولة الاحتلال إسرائيل" ليست دولة قانون وعدالة، وأن قضائها لا يصلح للفصل بالجرائم الخاصة بالصراع بينه وبين الفلسطينيين، فهو طرف بالجريمة أصلاً، ولا يمتلك الأهلية والقدرة والنزاهة والحيادية والموضوعية لتحقيق العدالة الإنسانية، هذه الحقائق يجب إيصالها للقضاء الأوروبي والدولي، كي لا يُضللوا ويستكفوا ببعض الإجراءات القضائية الصهيونية الزائفة حيال جرائم جنوده وقادته.

وإجمالاً، تمتد أهمية فضح حقيقة القضاء الصهيوني، لحشد الرأي العام العالمي ضد الاحتلال لتسريع إنهائه، لأن مؤسساته (التنفيذية والتشريعية والقضائية جميعها مشاركة بالجرائم)، فالقضاء الإسرائيلي تحديداً ليس حارساً للعدالة الإنسانية كما يعتقد العالم، وكما تظن المحاكم الدولية، بل هو أحد أدوات الاحتلال، وهو صانع دولة الأبارتهايد، والحامي لاستمرار الاحتلال بكل سياساته الإجرامية، فهو الإطار المرجعي الموجه للمجتمع الإسرائيلي والمساند لبرلمانه والمشرع لسياسة حكومته الاحتلالية.

أهداف التشبيك لأجل الأسرى:

برز موضوع التشبيك كوسيلة تجميع لقوى المنظمات الأهلية، بهدف تحصيل التمويل ودعم قضية تتموية ما، لكن التشبيك الذي ننشده هو للدفاع عن قضية حقوق إنسانية، وتتفرع لجوانب مهنية وميادين عمل متعددة. وبالتالي يهدف هذا التشبيك بين المنظمات الداعمة لقضية الأسرى إلى حشد الجهود والموارد والطاقات وتوجيدها وتوجيهها بالشكل الأفضل لقضية الأسرى.

إذ أن إقامــة التحالفـات ســيوحد مــوارد المنظمــات المنضــوية بهـا، ويــوفر مصـروفاتها ويعـزز إمكانياتهـا، ويعضـد العلاقـات والــروابط بينهـا، ويوســع جمهورهـا ومؤيــديها ويحميهـا أمــام ملاحقــة حكوماتهـا ويزيــد قــوة تأثيرهـا علــى حكوماتهـا وبرلماناتهـا، ويســاعد فــي خلـق رأي عـام نخبـوي وشـعبي يســاهم فــي تغييـر السياسـات الوطنية والدولية تجاه قضية الأسرى.

والتشبيك أيضاً يهدف لخلق عملية تراكمية متدرجة يزداد تأثيرها مع التزايد الكمي لعدد المنظمات المنضوية به، ومع التطور النوعي لخطابها وأدواتها وفعالياتها بشكل يحقق هدفها.

كما يهدف التشبيك إلى الاستفادة من مساحة وآفاق التأثير المتاحة للمنظمات العالمية التي تزايد عددها حول العالم، وزاد تأثيرها في السياسات الدولية، فبعض الاتفاقات الدولية فتحت باب المشاركة للمنظمات الأهلية ومنحتها صفات استشارية، للتعاون في تنفيذ برامجها لحقوق الإنسان والمراقبة عليها والاستعانة بشهاداتها واستقبال شكاويها.

وأيضاً يهدف التشبيك إلى توحيد جهود المنظمات الفلسطينية التي تزايد عددها بشكل كبير بعد نشوء السلطة الفلسطينية عام 1994، والتي تتشط في معظم قطاعات ومجالات الحياة الإنسانية، وتتشابك مع قضية الأسرى وجوانب معاناتهم، منها منظمات حقوقية ومنظمات المرأة والطفل وذوي الإعاقة ومنظمات إعلامية وبقابية وجامعات، ومبادرات وحملات حقوقية وإعلامية ومواقع إلكترونية وصفحات فيس بوك تضم ملايين المشتركين.

وحيث أن هذه الجهود والمؤسسات كانت ولا زالت مبعثرة، والتنسيق بينها ضعيف، لكن يمكن إيجاد قواسم مشتركة بينها للالتقاء في ميدان العمل لأجل الأسرى، والشئ الإيجابي أن هذه المنظمات المحلية تتمتع بعلاقة تشبيك مع منظمات واتحادات أجنبية، وبالتالي يمكن أن تتقوى هذه العلاقات ضمن أطرتسيقية تلتقي على الجوانب الإنسانية لقضية الأسرى.

خطوات التشبيك لأجل الأسرى:

أولاً: الخطوة الأولى: التشبيك الوطني "إنشاء التحالف الوطني لأجل الأسرى":

إن التشبيك مع منظمات إقليمية وعالمية بشكل فردي، لا يحقق علاقات قوية وحاسمة في قضية الأسرى، فلا يمكن التأثير في المؤسسات والاتحادات العالمية إلا اذا تم إنجاز زخماً مؤسسياً موحداً مقنعاً لهم، يضم مؤسسات الأسرى الرسمية والأهلية والحزبية والمنظمات الحقوقية والإعلامية والاتحادات والنقابات والجامعات.

وهنا نقترح إنشاء "التحالف الوطني لأجل الأسرى"، الجامع للجهد الوطني وميادينه المختلفة، ويشكل نواة صلبة للتوجه للتشبيك العالمي والإقليمي، ويحشد الجهود الوطنية ويوحد المواقف الحزبية ويرتقي بالخطاب ويوزع الأدوار وينظم العمل ويركز الفعاليات في مجالات معينة بشكل مخطط ومدروس وبطرق وبلغات عدة.

ثانياً: الخطوة الثانية: التشبيك مع منظمات عربية وإقليمية:

بعد الوصول لمرحلة التشبيك الوطني، يتم حصر المنظمات العربية والإقليمية التي يمكن أن تخدم قضية الأسرى، ويتم التشبيك معها لدعم قضية الأسرى، منها مؤسسات جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الإفريقية ومنظمة دول التعاون الإسلامي ومنظمة الدول الأورو متوسطية.

ويتم التشبيك أيضاً مع كليات القانون والإعلام والسياسة بالجامعات العربية، ومع المنظمات الحقوقية العربية والاتحادات والنقابات العربية للمحامين وللصحافة والإعلام والأطباء وللمرأة وللطفل وللعمال وللأدباء والكتاب والفنائيات.

كما يتم حصر أسماء فقهاء القانون والقضاة والأكاديميين المختصين بالقانون الدولي من العرب، وتشبيك العلاقة معهم على شكل هيئة استشارية وعقد مؤتمرات وندوات علمية وورشات عمل وأبحاث قانونية وطلب استشارات قانونية حول آليات الوصول للعدالة الدولية.

ثالثاً: الخطوة الثالثة "التشبيك الشامل مع المنظمات العالمية":

وهي التشبيك مع الجاليات والنقابات والاتحادات والمنظمات العالمية المهتمة بحقوق الإنسان، وكافة المنظمات التي لها نفوذ وتأثير على حكوماتها وعلى الرأي العام المحلى لها.

إن التشبيك مع المنظمات العالمية الرسمية والأهلية، يبدأ بتنمية وتطوير وتوسيع التشبيك القائم حالياً بين الكثير من منظماتنا الفلسطينية الرسمية والأهلية؛ مع منظمات واتحادات عربية وإقليمية وعالمية. ومن ثم يتم عمل "حصر نوعي" للمؤسسات العالمية الفعالة من خلال سفارات دولة فلسطين، ولاختصار الزمن؛ يمكن إنجاز خطوتي التشبيك الإقليمي والدولي بنفس الوقت، بأن يتم التوجه للمنظمات الإقليمية والعالمية في آن واحد، من خلال سفاراتنا وجالياتنا.

تطور خطاب التشبيك في قضية الأسرى:

بعد الوصول إلى مرحلة التشبيك العالمي الشامل، سينطور معها تدريجياً خطابنا الحقوقي والإعلامي والسياسي، فالخطاب التشبيكي المفترض توجيهه للعالم سيتحدث بصيغة عزل الاحتلال كدولة إرهاب ومنظومة إجرام متكاملة ومجتمع العنصرية والأبارتهايد، ووصم مؤسساته التنفيذية والتشريعية والقضائية بالإجرام.

إن الخطاب التشبيكي يعزز قوة الحق القانوني الذي اكتسبته فلسطين مؤخراً "دولة تحت احتلال"، بفضل نضال شعبنا وحكمة قيادتنا وعلى رأسهم الرئيسين ياسر عرفات ومحمود عباس، وبالتالي سيتحول خطابنا من صيغة المطالبة الفردية إلى صيغة تحشيدية إقليمية وعالمية، تعزل دولة الاحتلال والدول الحامية لها كالولايات المتحدة، وتضعهم في خانة المدافع عن الإجرام أمام العالم وأمام شعوبها، وهي نتضمن الخطوات التالية:

1- يـ تم تعميم صيغة ومفردات قوة الحق الإنساني، بحيث يتبناها ويوحد ويعمم مفرداتها كافة مؤسسات التحالف الوطني لأجل الأسرى والمنظمات العربية والسفارات والجاليات والحملات حول العالم بوسائل الإعلام بمختلف لغاتها وثقافاتها ونفوذها وعلاقاتها في الساحات العالمية.

2_ تعريف الـرأي العـام العـالمي بجـرائم الاحـتلال الصـهيوني، وقوانينـه وقضـاءه المشـارك بكـل جـرائم الاحـتلال والمشـرع والمشـجع والحـامي لهـا، وإسـقاط صـفة العدالـة والنزاهة والشفافية والأهلية عنه.

3_ يتطور الخطاب بصيغة الحشد للرأي العالمي ومنظمات المؤثرة بهدف الضغط على المنظمات والدول صانعة القرار الدولي، وعزلها وفضح ازدواجيتها وعنصريتها وانحيازها للاحتلال.

4ـ وأخيراً، يرتقي خطاب التحالف والتشبيك العالمي ليطالب بكل اللغات وفي كل السفارات الغربية والمحاكم والمؤسسات الدولية بإنهاء الاحتلال ووقف سياسة الاعتقال وتحرير الأسرى.

واقع وفرص التشبيك العالمي لأجل الأسرى:

إن المسؤولية القانونية والأخلاقية للمجتمع الدولي تتطلب من كافة مكوناته (أفراداً ومنظمات ودول)، القيام بدورهم لملاحقة جرائم الاحتلال في سجونه، والتي فاقت ممارسات النازية، وإن ساحة النضال العالمي أصبحت متاحة أكثر بعد إنجازات قيادتنا وخطواتها الحكيمة في المؤسسات الدولية، والتي كللها الرئيس

محمود عباس بعضوية دولة فلسطين بالأمم المتحدة وعشرات المؤسسات والاتفاقات الدولية، أهمها اتفاقيات جنيف الأربعة والمحكمة الجنائية الدولية.

هذه الإنجازات جاءت استكمالاً لخطواتٍ عميقةٍ سبقتها بعقود، منذ أن انتزع السرئيس الرمز ياسر عرفات وقيادة م.ت.ف عام 1974 تمثيلاً دولياً للشعب الفلسطيني بالأمم المتحدة، وانضمت المنظمة لمنظمات إقليمية وعربية وعالمية، ثم أعلن قيام الدولة عام 1988م، وأسست مكاتب تمثيل وسفارات وقنصليات ونظمت جاليات وانضمت لاتحادات وتحالفات عالمية.

وبالتالي يوجد علاقات مع معظم دول العالم، وامتداد واسع مع الأحزاب الحاكمة والمعارضة فيها، وفي فترة أوسلو طورت قيادتنا علاقتها بالمؤسسات والدول التي كان يعتبرها الاحتلال ملعبه الخاص، وتم استثمارها بشكل كبير لصالح حقوق شعبنا، وانعزل الاحتلال لدرجة لم يبق معه إلا الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا.

ويشكل عملي ومبدأي، نقول أن هناك فرصاً كبيرة لإنجاح هذا التشبيك، مثلاً:

أولاً: الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري مع الاحتلال الصهيوني بموجب اتفاقية شراكة اشترط بندها الثاني "عدم انتهاك حقوق الإنسان"، والآن الفرصة متاحة لتشكيل لوبي ضاغط لإنهاء هذه الشراكة، بسبب استمرار الاحتلال بانتهاك حقوق الإنسان، والأسرى نموذج لذلك، وللتأكيد فقد وقع 63 نائباً من البرلمان الأوروبي على عريضة في آذار 2013 طالبوا بتعليق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاحتلال بسبب جرائمه بحق الفلسطينيين.

ثانياً: أمامنا فرصة متاحة لإنشاء لوبي يتابع نتائج لجنة تقصي الحقائق البرلمانية الأوروبية، التي جاءت لفلسطين في آذار 2014، ومنع الاحتلال دخولها للسجون والاطلاع على أوضاع الأسرى، وهنا يمكن المطالبة بعودة هذه اللجنة، حيث أن أوضاع الأسرى زادت سوءاً الآن.

ثالثاً: توجد إمكانية لإنشاء شبكة من منظمات حقوقية وإعلامية وبرلمانيون، تهتم بفضح القوانين العنصرية للاحتلال والتي تنتهك حقوق الأسرى، منها قانون

التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام، وقانون إعدام الأسرى، واعتقال الأطفال والتعذيب والإهمال الطبي ...الخ.

رابعاً: يوجد فرصة لتطوير المقاطعة لمنتجات المستوطنات، لتشمل مقاطعة شركات الأدوية الإسرائيلية التي حولت أجساد الأسرى إلى حقل تجارب وتسببت بموت بعضهم ويوجد تقارير في الكنيست الإسرائيلي يدين هذه الشركات وإحصائية لها، وتشمل المقاطعة الشركات التي تزود سلطة مصلحة السجون الصهيونية بأدوات القمع والتعذيب ضد الأسرى.

خامساً: هناك فرصة للتشبيك مع الهيئة الإدارية للجاليات الفلسطينية والعربية في عواصم الدول الكبرى، ومع الهيئة الإدارية للجاليات الفلسطينية في أوروبا، التي نظمت مع سفارة دولة فلسطين بإيطاليا المؤتمر القانوني للتضامن مع الأسرى في يونيو 2015، حضره برلمانيون إيطاليون وممثلون عن أحزاب إيطالية ومؤسسات حقوقية دولية ومحامون مختصون بالقانون الدولي.

سادساً: هناك ميادين كثيرة لعمل شبكات عالمية، في الدول الأطراف باتفاقات جنيف الأربعة، التي يفوق عددها (195) دولة، هنا يمكن التشبيك مع منظماتها للتأثير على حكوماتها وبرلماناتها، فهذه الاتفاقات تلزم أطرافها بملاحقة الاحتلال في محاكمها الوطنية.

سابعاً: يمكن العمل مع "تحالف المحكمة الجنائية الدولية"، ويضم نحو 400 منظمة تتتشر في دول أطراف المحكمة الجنائية الدولية (123) دولة، ويسعى التحالف لدعم هذه المحكمة ومراقبة مدى تطبيقها لأسس العدالة الدولية دون تسييس، ويمكن من خلالها تعديل نظام روما الأساسي للمحكمة لمنع إفلات المجرمين الصهاينة من العدالة الدولية كما حدث سابقاً.

إجراءات بناء الشبكات والتحالف لأجل الأسرى:

إن البحث عن حلفاء المستقبل، بالمنطقة العربية أو بالعالم، يتم بطريقتين:

أولاً: أن يكون بطريقة الانتقاء النوعي للشركاء خلال الفعاليات والندوات وحلقات المناقشة معهم، وهي ربما يصلح تطبيقها بالخطوة الثالثة، أي على المستوى الدولي، وهو انتقاء دقيق لكنه بطئ.

ثانياً: يكون بشكل أسرع من خلال ما يلى:

1 حصر شامل للمنظمات العربية والإقليمية ليتم انتقاء المؤسسات الأكثر فاعلية وقابلية منهم.

2_ حصر الاتحادات والشبكات والتحالفات العالمية القائمة مع المنظمات الفلسطينية (حكومية وأهلية)، وبحث كيفية توسيع الانضمام لها، وكيفية تطوير اهتمامها وتبنيها لقضية الأسرى.

3 حصر المنظمات العالمية وانتقاء منظمات يمكن التحالف معها في شبكات جديدة تدعم قضية الأسرى، ويمتد هذا البحث المخطط لوضع أهداف دقيقة ومحددة ومقبولة وتحديد وسائل معقولة، لضمان إجماع الرأي عليه بين أعضاء الشبكة.

خصائص الشبكات والتحالفات (بين العيوب والفوائد):

تتمير معظم الشبكات والتحالفات بأنها ذات علاقة مؤقتة، ومن جماعات غير رسمية في بدايتها، ومع مرور الوقت ينضج هذا التحالف ويتحول إلى كيان رسمي ودائم، مثل الاتحادات والنقابات العمالية والغرف التجارية، وما إلى ذلك. كما توجد شبكات رسمية تتم العضوية فيها بشكل رسمي، ويوجد شبكات غير رسمية بدون عضوية رسمية، فالأعضاء يتغيرون والمواقف تتغير تجاه القضايا من حين لآخر.

ويوجد شبكات محلية محددة جغرافياً في الاطار الوطني، ويوجد شبكات قومية وإقليمية وعالمية، حيث يوجد ترابط بينهما في قضية إنسانية معينة. كما أن

بعض الشبكات متعددة القضايا، لكنها تعمل في قضية واحدة من هذه القضايا حتى تحقق أهدافها، ثم تنتقل إلى قضية أخري، لكن بعض الشبكات تتناول قضية واحدة فقط.

- عيوب التشبيك والتحالفات: يتسم العمل في الشبكات ببعض العيوب، منها: تشتيت انتباه المنظمة عن مسئولياتها الأساسية، وأن عضوية الشبكة تتطلب تعديل موقفها تجاه قضاياها الأساسية، وقد تودي لخضوع المنظمات الصغيرة بالشبكة للمنظمات الأكثر قوة، حيث أن القوة داخل الشبكة لا تتوزع عادة بشكل متساو بين الأعضاء، وأحياناً تضيع جهود المنظمات الأعضاء لصالح الشبكة.

- فوائد التشبيك والتحالفات: التشبيك فوائد جمة، منها: زيادة الدعم، وتعظيم الموارد المتاحة وتحقيق ما لا تستطيع منظمة واحدة تحقيقه بمفردها، وتشجيع المبادرات الواسعة، وتوفير الحماية لأعضاء الشبكة، وتجميع إمكانيات المنظمات بالشبكة، وتحشيد عدد أكبر من المؤيدين، وإنهاء الانقسام والتضارب في الخطاب وفي المواقف، وتوحيد الخطاب والمواقف والجهود لأجل قضية مركزية واحدة، والاستفادة من اللغات المختلفة والثقافات والتجارب الغنية للشركاء، ومن مقراتهم وأعضائهم وخبرائهم ومتبرعيهم لتوفير إمكانات العمل في الساحات العالمية.

إننا نحن نعيش في عالم يهتم بالقضايا الإنسانية، ومفتوح للتعاون والتشبيك، وقضية الأسرى هي مسألة إنسانية عادلة، تشهد معطيات إجرامية علنية، وأمام اتفاقات ومؤسسات دولية تجرم ممارسات الاحتلال وتجمع أطرافها المنضوية فيها على ضرورة عقاب مرتكبيها.

إن هذه الشبكات العالمية هي المؤهلة أكثر من غيرها للوقوف بوجه الاتجاه الساني لنظام الهيمنة وحماية العنصرية والأبرتهايد الصهيوني، ولنا العبرة بما حدث في مؤتمر مناهضة العنصرية في ديربان بجنوب إفريقيا، وإننا الآن بحاجة لشبكات إقليمية وعالمية توثر في صناعة القرار الوطني في دولها، وخاصة بالدول الكبرى.

رابعاً: آليات التشبيك في مجال الأسرى:

أولا: ترتيب علاقة تكاملية بين المؤسسات الفلسطينية الحكومية والأهلية المهتمة بالأسرى في سياق "تحالف مؤسسي وطني"، وتوحيد خطابها وأدواتها، وبقيادة الهيئة الوطنية لشئون الأسرى والمحررين تضم ممثلي وزارة الخارجية ووزارة الصحة ووزارة العدل ومجلس القضاء ونقابة المحامين والمؤسسات الحقوقية والإعلامية ومؤسسات الأسرى الحزبية والنقابات والاتحادات المختصة بفئات الأسرى، والمؤسسات الشبابية والمرأة والطفل وكليات القانون بالجامعات.

ثانياً: تقوم كل مؤسسة منضوية بالتحالف بإنشاء قسم قانوني داخلها أو طاقم أو مندوب يختص بالنضال القانوني والإعلامي لقضية الأسرى، وجميعها تتبع لدائرة تشبيكية في هذا التحالف.

ثالثاً: يقوم التحالف بحصر عضوية المنظمات الفلسطينية مع الاتحادات والشبكات العالمية، والعمل على تقوية مكانة المنظمات الفلسطينية داخل تحالفاتها، لخدمة قضية الأسرى.

رابعاً: يقوم التحالف بتشجيع المؤسسات المحلية والعربية ومؤسسات الشتات الفلسطيني بالدول العربية والغربية للانضمام للاتحادات العالمية وفقاً لاختصاصها لتحقيق التكامل وتوزيع الأدوار.

رابعاً: إنشاء تحالفات جديدة من مؤسسات ونقابات واتحادات عربية وعالمية، تركز على تبني القضايا الإنسانية الدقيقة لقضية الأسرى، مثل: تعذيب الأسرى واعتقال الأطفال والنساء والإهمال الطبي للأسرى المرضى واعتقال ذوي الإعاقة، والاعتقال الإداري، واعتقال النواب.

أفاق التشبيك كألية نضالية دفاعاً عن الأسرى:

يجب أن يكون التشبيك الوطني في صلب اهتمامنا كونه يحقق الوحدة والقوة والتمكين والمشاركة والتكامل، وبدونه لا يمكن للتشبيك الإقليمي والعالمي أن ينجح، وهو ما يتطلب تجاوز حالة الانقسام الوطني في مجال الأسرى، كما يتطلب من

"دارسي وممارسي القانون" أن يضيفوا لعملهم مهمة حقوقية وطنية أخرى، وطالب القانون يجب أن يتخرج بشهادة وببرنامج نضالي.

ف الحقوقي الفلسطيني هو الأقدر على أن يقدم للعالم نموذ الإرادة الحق الإنساني، لأن الأسرى يدركون أن دور المحامي الفلسطيني بالمحاكم الصهيونية هو خط دفاع داخل منظومة ظالمة أصلاً، لكن المؤسسات والمحاكم الدولية هي معركة العدالة الأصعب مع الدول المهيمنة.

إنها معركة حاسمة في التاريخ الإنساني الحديث، يقف فيها المحامي الفلسطيني مدافعاً عن الحق الإنساني لكل البشرية، وهم معزولون في خندق الدفاع عن دولة الإرهاب والاحتلال والأبارتهايد بكل جرائمه، إن الوصول لهذا الهدف أمر شاق، ولكن بالعمل الجماعي وبالصبر وبالإرادة سنجعل فلسطين عنوان النضال الإنساني، كما هي مهد للأديان ورمز للثورات.

وكما أن المجتمع الصهيوني هو مجتمع عسكري بلباس مدني كون التجنيد إجبارياً، بالمقابل نحن أفراداً وأحزاباً ومؤسسات ورئيساً، سنكون جيشاً حقوقياً وإعلامياً يكشف للعالم بكل لغاته وبالأدلة حقيقة منظومة إرهاب الدولة وجرائم سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، التي لا تحترم شروط عضويتها في الأمم المتحدة، ولا تلتزم بميثاقها وقراراتها وتتحدى الإرادة الدولية، إذن لماذا تستمر عضويتها في الأمم المتحدة ؟

كما أن الأسرى الأن هم ليسوا فقط الأبطال والضحايا، بل هم مدافعون حقوقيون بامتياز يمكن البناء عليهم وعلى نضالهم السلمي داخل سجون الاحتلال، ولقد كان هناك تصريح قاطع حقوقي من عميد أسرى فلسطين كريم يونس في 2015/11/29 بمناسبة الذكرى الأولى لعضوية دولة فلسطين بالأمم المتحدة، قال: "إن دولة تستمر في احتلالها لأراضي الغير لعقود وتعتقل البشر في سجونها لعقود يجب أن تنزع منها عضوية الأمم المتحدة"، إنه كريم حامل الجنسية الإسرائيلية، والذي درس بالجامعات العبرية من داخل سجنه المستمر لأكثر من 34عام.

إن الأسير الفلسطيني فاق وصف مانديلا المدافع عن حقوق شعبه فقط، فهو ليس مجرد الأسير البطل الرمزي، لكنه هو أيضا الإنسان الأب والابن والزوج والمضحي والمدافع عن حقوق الإنسان، ضد منظومة الظلم العالمي الشامل، وإن مواكبة هذه القضية بتجلياتها الحقوقية والسياسية يحتاج إلى منظومة نضالية موحدة شاملة.

إن حصول فلسطين على عضوية الأمم المتحدة وانضمامها لاتفاقات جنيف وللمحكمة الجنائية الدولية بفضل جهود قيادتنا وعلى رأسها رئيس دولة فلسطين محمود عباس، قد شكل منعطفاً مهماً في مسار النضال الوطني بكل أشكاله، وأهمها إعادة النظر في آليات النضال الحقوقي والدبلوماسي، وفي رفع سقف البرنامج السياسي باتجاه الهجوم وليس الدفاع.

والمهم في كل ما سلف، هو من يستطيع اقتناص الفرصة المتاحة للتشبيك وإحداث فعل مؤثر، ومن يطالب بحقوقه بصورة مشروعة وذكية ويفهم اللعبة ويجيدها، ومن يتفوق في جعل تلك الاتفاقيات وسيلة مساندة له في ممارسته لحقه في الانعتاق وتقرير المصير.

التوصيات:

1_ نوصي القيادة الفلسطينية والجهات المعنية بتبني مقترح هذه الورقة "إنشاء التحالف الوطني لأجل الأسرى"، ودعم خطوات التشبيك العربي والعالمي، لأجل مقاضاة الاحتلال على جرائمه.

2_ نوصى قيادتنا للتشبيك مع دول ومؤسسات عالمية لدفع الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد اجتماع لها لمناقشة أوضاع الأسرى، وتشكيل لجنة تحقيق دولية حول أوضاع الأسرى الحالية.

3_ ندعو قيادتنا التشبيك مع الدول المقربة الأطراف باتفاقات جنيف الأربعة لعقد اجتماع لأطرافها لإلزام "إسرائيل" بتطبيق هذه الاتفاقيات في فلسطين، وخاصة بشأن الأسرى والمعتقلين.

4_ نوصي قيادتنا بتشكيل تحالف من منظمات عالمية للحصول على فتوى قانونية من محكمة العدل الدولية حول المكانة القانونية للأسرى في سجون الاحتلال، تمهيداً لمقاضاتهم.

5_ نوصي قيادتنا بتشكيل تحالف من منظمات عالمية لدفع الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء محكمة خاصة، وفقاً للمادة رقم 12 من ميثاقها، للنظر في الجرائم المرتكبة بحق الأسرى.

6ـ نوصي المنظمات العربية حث الدول العربية الأعضاء باتفاقيات جنيف، موائمة قوانينها مع بند 146 من اتفاقات جنيف، القاضي بإمكانية ملاحقة مجرمي الحرب وخاصة الإسرائيليين.

7_ تشكيل لـوبي يتابع قـرارات البرلمان الأوروبي في آذار 2013، ونتائج لجنة تقصي الحقائق الأوروبية في آذار 2014 بشأن الأسرى، ومطالبتها بإعادة محاولة زيارة سجون الاحتلال.

8_ تشكيل تحالف من منظمات أوروبية لدعوة دول الاتحاد الأوروبي لوقف اتفاق الشراكة مع "إسرائيل" بسبب عدم التزامها بالمادة الثانية منها، والتي تلزم "إسرائيل" باحترام حقوق الإنسان.

9_ نوصي مؤسساتنا بتكثيف خطوات مقاطعة محاكم الاحتلال الصهيوني، والوقوف بقوة في وجه القوانين والتشريعات العنصرية والممارسات التعسفية للمحاكم الصهيونية ضد الأسرى.

10_ تشكيل لـوبي عـالمي لتجميـد عضـوية "إسـرائيل" بـالأمم المتحـدة، لأنهـا مشـروطة باحترامهـا لحقـوق الإنسـان وللقـوانين وللقـرارات الدوليـة، ولأنهـا دولـة احـتلال وإرهاب وإجرام وأبارتهايد.

11_ تنظيم حملة دولية المقاطعة شركات الأدوية الإسرائيلية التي جعلت الأسرى حقل تجارب لأدويتها، والشركات الإسرائيلية المزودة المصلحة السجون بأدوات ووسائل قمع وتعذيب للأسرى.

12_ نوصى اللجنة الوطنية للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية لتشكيل فرق عمل متخصصة، لأجل تسريع إعداد وإحالة ملفات الجرائم الصهيونية بحق الأسرى.

13_ نوصي نقابة المحامين الفلسطينيين بالتشبيك مع اتحاد المحامين العرب والاتحاد العالمي للمحامين لاتخاذ خطوات تدعم قضية الأسرى والمعتقلين أمام المحاكم الإقليمية والدوليية، وحصر أسماء المحامين العرب والدوليين ذوي الكفاءة للاستعانة بجهودهم واستشاراتهم بهذا الشأن.

14_ ضرورة المطالبة لعقد اجتماع لوزراء العدل العرب لاتخاذ خطوات تدعم قضية الأسرى بالمحكمة الجنائية الدولية وبالمحاكم الوطنية للدول أطراف اتفاقيات جنيف الأربع.

15- إنشاء تحالف عالمي لفضح عنصرية التشريعات الصهيونية المنتهكة، وفضح أحكام المحاكم الصهيونية التي تشرع الجرائم ضد الأسرى، منها: التعذيب والقتل للأسرى واعتقال الأطفال والإهمال الطبي للأسرى المرضى وذوي الإعاقة والاعتقال الإداري ...الخ.

- نوصى الأحزاب الفلسطينية بتوحيد خطابها وجهودها وتجاوز حالة الانقسام في كافة فعاليات الأسرى، فلا يمكن لحزب ولا مؤسسة أن تتتصر وحدها في هذا الشأن دون وحدة وطنية.

- نوصي الجامعات الفلسطينية أن تشجع البحث العلمي لطلبة البكالوريوس والدراسات العليا، حول قضية الأسرى وتداعياتها لدى طلبة القانون والسياسة والاجتماع والتاريخ وعلم النفس، وأن تقرر الجامعات في خططها الدراسية مساق يشرح قوانين الاحتلال الاسرائيلي وجرائمه بحق الأسرى، ومساق عن اللغة العبرية لطلبة القانون وطلبة الصحافة والإعلام والسياسة.

- نوصى بضرورة تفعيل دور السفارات والجاليات الفلسطينية والعربية في الدول الأطراف باتفاقات جنيف الأربعة (197) دولة، والأطراف بالمحكمة الجنائية الدولية (123) دولة، للضغط على حكوماتهم وبرلماناتهم لاتخاذ إجراءات عملية نتتصر للعدالة الإنسانية وللأسرى.

_ نوصـي المؤسسات الفلسطينية والعربية للانضـمام إلـى "تحـالف المحكمـة الجنائيـة الدوليـة"، والـذي يضـم نحـو 400 مؤسسة، لكسـب تأبيـدهم والتـأثير فيـه، وتشجيع الـدول العربية للانضـمام للمحكمة، بهدف زيـادة عـددها في عملية التصـويت في انتخاب هيئات المحكمة واداراتها المختلف.

الخطط التنموية الفلسطينية بين الواقع والطموح

رائــد محمد حلــس*

المقدمة:

تشكل خطط النتمية الشاملة التي تقوم بها حكومات الدول المختلفة الأداة والوسيلة لتحقيق الأهداف العليا لشعوبها بما يتلاءم مع رؤية هذه المجتمعات لمستقبلها وبما يتلاءم مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية. ومنذ العام 1994، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع العديد من الخطط والبرامج التتموية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وكانت ترتكز معظم هذه الخطط على الاعتماد على الذات والتخلص من تبعية الاقتصاد الإسرائيلي، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التقمية الاقتصادية، و معالجة التشوهات الهيكلية الموجودة في البنية الاقتصادية الفلسطينية، ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات

[&]quot; باحث في الشؤون الاقتصادية

الاجتماعية الملائمة كالتعليم والصحة والإسكان، وعادة ما كانت هذه الخطط تصطدم بالبيئة المحيطة للتتمية التي فرضتها إجراءات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

أولاً: الخطط والبرامج التنموية

1. البرنامج الإنمائي للاقتصاد السوطني الفلسطيني للفترة -2000) 1994)

يمثل هذا البرنامج المحاولة الأولى للتخطيط الاقتصادي في فلسطين، حيث تم إعداده تحت إشراف الدكتور يوسف الصايغ، وشارك فيه عدد كبير من الكفاءات الفلسطينية وغير الفلسطينية بتخصصات مختلفة، وقد استغرق إعداد هذا البرنامج حوالي سنتين ونصف السنة، وقد حدد البرنامج عدداً من الأهداف أهمها (1):

- تصحيح التشوهات والاضطرابات والاختلالات والاختنافات الموروشة عن الاحتلال الإسرائيلي.
 - خلق عشرات الآلاف من فرص العمل سنوباً.
 - توفير المساكن لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان.
 - توسيع وتحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.
 - إشباع الحاجات البشرية الأساسية.
 - تشجيع ودعم القطاعات التصديرية.
- اكتساب القدرات التكنولوجية وتطوير المهارات البشرية العلمية والتكنولوجية.
 - زيادة قدرة الاقتصاد والمجتمع على الاعتماد على الذات.

وقد حدد البرنامج عدداً من الاستراتيجيات التنموية التي يجب تبنيها لتحقيق تلك الأهداف، ومن ببنها⁽²⁾:

- استراتيجيات لحفر وتتويع الإنتاج: وتشمل إقامة توازن معقول بين الزراعة والتصنيع، وإقامة توازن معقول بين إستراتيجية حفر التصدير واستبدال الواردات، والاختيار الدقيق للتكنولوجيا، وبناء مؤسسات العمل والهياكل والأطر، وتقوية التداخل والترابط بين القطاعات، والاستفادة من عودة مصادر الأرض.
 - تعبئة فلسطينيي الشتات.
- تبني إستراتيجية الاعتماد على الذات من خلال الاعتماد على النفس الجماعي الإقليمي (العربي).
 - الاستفادة من المعونة المتوقعة من مصادر عربية ودولية.
- الاستفادة من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمشاركة
 السباسية الحقيقية.

وقد ميرز البرنامج بين "موجبين للتنمية" في الوضع الفلسطيني، الأول يخص مجهود إزالة العوائق والعراقيل وتصحيح التشوهات التي تشكل الإرث السلبي الثقيل لسنوات الاحتلال، وبعد الانتهاء من ذلك يأتي دور الموجب الثاني، والذي يخص مجهود تنمية الاقتصاد الفلسطيني حتى يصل لمرحلة النمو المستدام، وقد حدد البرنامج بشكل واضح دور القطاع العام، والقطاع الخاص في عملية التنمية، ووصف القطاع الخاص بأنه القائد للعملية التنموية من خلال توفير مناخ سوق حرة، بينما يتحدد دور القطاع العام تأهيل البنى التحتية والخدمات العامة كالمياه والكهرباء والطرق والموانئ والصحة والتعليم (3).

2. خطة التنمية الفلسطينية (1998-2000)

جاءت هذه الخطة نتيجة لتراكم الخبرات على مدى السنوات السابقة، وضمن إستراتيجية مختلفة من حيث التنفيذ، وقد تميزت بأن الدول المانحة ستشارك في تحديد الأولويات التتموية الفلسطينية جنبًا إلى جنب مع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، وفيها تم تقسيم المشاريع والبرامج على أساس وزاري، وعلى أساس قطاعي، وكان الهدف من التقسيم تحميل الوزارة مسؤولية نجاح أو فشل الخطة.

وقد تحدثت الخطة عن أربعة قطاعات هي: دعم البنية التحتية، تطوير قدرة المؤسسات، تطوير الخدمات الاجتماعية، تتمية المصوارد البشرية والقطاعات الانتاجية (4).

تبنت الخطة عدة افتراضات وهي: تشغيل مطار غزة الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة في حجم التبادل التجاري بين فلسطين والعالم الخارجي، مما يزيد من تحسن وضع الميزان التجاري، إضافة إلى انتعاش الاقتصاد الفلسطيني من حيث الإنتاج الصناعي والزراعي، والتركيز على الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى تطوير مجموعة السلع والمنتجات التصديرية، وتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5%، مما سيؤدي إلى زيادة متوسط حصة الفرد من الناتج بنسبة 2%، وبناء على الخطة فقد شكلت الاستثمارات في السنوات الثلاث الأولى 33%، وهيئاء على النوالي بينما توزعت الاستثمارات على القطاعات الرئيسية 55% للبنية التحتية، 9% للمؤسسات، 19% للقطاع الاجتماعي، 19% للقطاع الاستثماري 65.

جدير بالذكر أن جهود الإعمار والتنمية التي قادتها السلطة الوطنية الفلسطينية خلال سنوات المرحلة الانتقالية (1994-2000)، لم تحقق النتائج التي تلبي طموح الشعب الفلسطيني في التقدم والازدهار، ويعود ذلك إلى عدّة أسباب داخلية وخارجة، أهمها غياب رؤية تتموية فلسطينية، أي غياب أجندة سياسات وطنية، تحدد التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة، التي تبنى في ما بعد عليها السياسات والتدخلات حسب الأولويات والإمكانيات المتاحة، وغياب لمفهوم التخطيط الإستراتيجي الشامل المتوسط والبعيد المدى. كذلك أدّت الظروف الخارجية المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي، والتدخلات الخارجية إلى تعطيل تنفيذ العديد من الخطط التنموية التي تم إعدادها(6).

3. خطة التنمية الفلسطينية (1999-2003)

جاءت هذه الخطة بعد السنوات الأولى لتأسيس السلطة الوطنية وفي ظل مرحلة البناء بما شماته من إعادة ترميم وإصلاح للبنى التحتية الاقتصادية

والاجتماعية الفلسطينية التي تهدَمت، أو لم يتم تطويرها خلل سنوات الاحتلال، وتهدف الخطة إلى إصلاح وبناء وتطوير القطاعات وإحداث تتمية اقتصادية.

تعاملت الخطة مع ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لوضع الاقتصاد الفلسطيني، كان أسوأها استمرار الوضع القائم من تعثّر عملية السلام والعوائق الاقتصادية التي كانت ولا تزال تفرضها إسرائيل، إلا أن الأوضاع غير المتوقعة التي تعرّضت لها الأراضي الفلسطينية بعد عام من ذلك، وتحديدًا في أيلول 2000، كانت أكثر سوءًا من أكثر السيناريوهات تشاؤمًا.

أدت أحداث انتفاضة الأقصى، وما رافقها من إجراءات قمع إسرائيلية تجاه الفلسطينيين ومؤسساتهم وبنيتهم التحتية، إلى التأثير سلبيًا بشكل كبير على تحقيق أهداف الخطة، فمن جهة تم تخريب وتدمير البنية التحتية التي تم بناؤها خلال السنوات الخمس السابقة، ومن جهة أخرى، لم يعد متاحًا الاستمرار في تنفيذ أهداف الخطة المتعلقة باستكمال البناء، ناهيك عن خلق تنمية اقتصادية في ظل تهاوي المقومات الأساسية (7).

كانت النتيجة أن الخطة لم تعد مناسبة بأي حال من الأحوال للمرحلة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي تم تداركه بإقرار خطة إغاثة سميت بـ "خطة الطوارئ والاستثمار للعامين 2003-2004".

4. خطة الطوارئ والاستثمار للعامين (2003-2004)

تم إصدار هذه الخطة في محاولة للخروج من التدهور الكبير الذي عانى منه الاقتصاد الفلسطيني في تلك المرحلة، حيث هدفت الخطة إلى معالجة الظروف الراهنة الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وتأثيراتها المتعددة ولا يتحقق أي جزء من هذه المكونات بمعزل عن الأخر، إذ تعتبر الخطة شاملة، ومتكاملة تلامس الهم الفلسطيني المباشر ممثلا بالبعد الإنساني الطارئ، و تعمل بدرجات متفاوتة مع المتطلبات وفقا للأولوية والضرورة التي من اجلها صيغت الخطة، وترتكز الخطة على ثلاثة مكونات رئيسية هي(8):

المكون الأول: يركز على الجانب الإنساني الطارئ، المتمثل بالبطالة و الفقر وعلى توفير الحد الأدنى المطلوب من الخدمات الاجتماعية الضرورية، واستمرارية المؤسسات المعنية في تأدية دورها، حيث يتضمن هذا الجانب من الخطة في الأساس برامج خلق فرص عمل موزعة في قطاعات تتموية مختلفة مثل البنية التحتية والقطاع الإنتاجي والقطاع الاجتماعي، وتتضمن كذلك برامج المساعدات الإنسانية المباشرة العاجلة من صحة وتعليم ومساعدات اجتماعية أخرى.

المكون الشاني: يتت اول الجانب الإعماري الطارئ، ورأب الصدع المادي المذي أصاب المرافق والأبنية والأنشطة الاقتصادية والمؤسساتية بفروعها المتعددة، من مواصلات عامة وخاصة أو سياحة وتجارة وصناعة وبني تحتية كالطرق والمياه والصرف الصحي والطاقة والاتصالات.

المكون الثالث: يختص بضرورة تفعيل الدور المؤسسي وتعزيز قدراته عبر مجالات واجراءات الإصلاح الإداري، وبناء الكوادر البشرية و الإعداد والتدريب.

ومما تقدم نلاحظ أن التركيز الأكبر للخطة يقع على الجزء الإنساني الطارئ مع عدم إهمال الجانب التتموي، حيث حرصت الخطة على أن يبقى للبعد التتموي خط سير متواضع.

خطة التنمية متوسطة المدى (2005–2007)

لقد وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية برنامجاً لمدة ثلاث سنوات (-2007 2005) من أجل تتمية الاقتصاد الفلسطيني متوسط المدى، حيث تولت وزارة التخطيط ووزارة المالية إعدادها، وقسمت هيكلية العمل فيها على أساس القطاعات، من أجل تسهيل عملية تحديد الأولوبات وانسجام السياسات والخطط وتوزيع الموارد المالية وتشجيع الانضباط المالي في كل من قطاعات الاقتصاد، والحكم، والبنية التحتية، والقطاعات الاجتماعية (9)، وقد حددت الخطة هدفين رئيسيين وهما:

- ❖ معالجة الفقر بطريقة مستدامة
- ❖ تحسين فعالية الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية

على أن يتم تحقيق هذين الهدفين من خلال مجموعة من البرامج الوطنية يستم تنفيذها خلال الفترة (2005–2007)، وقد تم تصميم سيناريوهين، الأول: سيناريو تأخر التقدم، الذي يفترض انخفاضاً طفيفاً في عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل خلال فترة الخطة، مع تخفيض للقيود المفروضة على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

والثاني: سيناريو إحراز تقدم سريع، والذي يفترض اتجاهاً تصاعدياً في عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل خلال فترة الخطة، بالإضافة إلى تخفيف القيود المفروضة على التنقل بين المناطق الفلسطينية، وتلعب هذه الخطة دوراً رئيسياً في تحديد الأولويات لدعم الميزانية وتحقيق التوازن، وبالتالي المساعدة في حالات الطوارئ والرعاية الاجتماعية مع خطط التنمية على مستوى 3 سنوات، وسيكون الدليل الرئيسي للمساعدات للجهات المانحة (10).

جدير بالذكر، أنه خلال الفترة التي تم التخطيط لها (2005-2007)، شهدت الأراضي الفلسطينية تطورات هامة، تمثلت تلك التطورات أساسًا باستمرار المعيقات أمام تقدم العملية السلمية، بالإضافة إلى حالة الانقسام السياسي الداخلي، الأمر الذي أعاق تحقيق أهداف الخطة التتموية بالشكل المطلوب.

6. خطة الإصلاح والتنمية (2008-2010)

تبنت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2008، خطة الإصلاح والتنمية للأعوام الثلاثة اللاحقة، والتي تهدف إلى تطوير رؤية تتموية لبناء الاقتصاد الوطني ومؤسسات الدولة الفلسطينية، وجاء تطبيق هذه الخطة في سياق أزمتين خطيرتين عانت منهما الأراضي الفلسطينية، الأولى تمثلت في الأزمة المالية الخانقة التي عانت منها السلطة الفلسطينية منذ العام 2006 على إثر حملة المقاطعة الدولية وما ترتب عليها من تراجع في وتيرة المساعدات الخارجية، بالإضافة للحصار الإسرائيلي المشدد على الأراضي الفلسطينية، ويتمثل الوضع الثاني بما حدث من حالة الانقسام السياسي الداخلي بعد أحداث حزيران 2007، وانحسار ولاية السلطة الوطنية في الضفة الغربية.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة، تم تصميم خطة الإصلاح والتنمية (2008-2010)، وتقديمها لمؤتمر المانحين في باريس نهاية العام 2007، وتتاولت الخطة أربعة قطاعات رئيسية، وحددت الأهداف الإستراتيجية لتنمية كل قطاع على النحو الآتي (11):

♦ قطاع الحكم

ويشمل: العدل وسيادة القانون، والأمن، والحكم المحلي والإداري، والتنمية الإدارية، والتنميلة، وإدارة المال العام، والسياسات النقدية والمالية والمصرفية والتمويلية، والعلاقات الدولية والإعلام.

* قطاع التنمية الاجتماعية

ويشمل: التعليم الأساسي والتعليم العالي والصحة والحماية الاجتماعية والنوع الاجتماعي، والشباب والرياضة والثقافة والتراث.

❖ قطاع التنمية الاقتصادية

ويشمل: الاقتصاد الوطني، التشغيل والزراعة، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات والسياحة والآثار.

* قطاع البنية التحتية

ويشمل: قطاع الطاقة والبيئة، الإسكان، النقل، المواصلات، المياه، المياه العادمة والنفايات الصلبة.

ويمكن القول أن خطة الإصلاح والتنمية تتسم بقدر كبير من الشمولية لأنها توفر المعلومات الضرورية حول عمليات التخطيط وتوزيع الموارد المالية على جميع وزارات السلطة الفلسطينية إلى جانب أكبر المؤسسات العاملة فيها، بالإضافة لذلك تستند هذه الخطة لإطار شامل لأولويات السياسات الوطنية وتغطي جميع نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية من كلا المصادر المحلية والخارجية، كما توفر تحليلاً لكافة أنواع الإنفاق بما فيها النفقات الجارية، نفقات رأس المال والإنفاق على عمليات التنمية (12).

لقد حظيت خطة الإصلاح والتنمية (2008–2010) بقبول واسع من مختلف الأطراف المحلية والدولية، وشكلت أساساً للعمل التنموي لدى الحكومة الفلسطينية، وكانت المرجعية لتوجيه أموال الدعم، إلا أن هناك بعض الملاحظات عليها، لذلك سعت السلطة الوطنية لإعداد الخطة الوطنية العامة (2011–2013) لمعالجة هذه الملاحظات التي يمكن حصرها فيما يلي (13):

- خطــة الإصــلاح والتنميــة (2008-2010) هــي إســتراتيجية للحكومــة الفلسطينية ولا تشـمل مكونـات المجتمع الأخـرى، بمعنـى أنها بنيـت مـن خـلال عمليـة تشاور محدود مع مؤسسات ووزارات السلطة وفي وقت قصير.
- وضعت الخطة إطاراً عاماً لأجندة السياسات الوطنية، لكنها لم تحدد السياسات الوطنية نفسها والأولويات المرتبطة بها.
- اشتمات الخطة على توجهات عامة للقطاعات العامة الأربعة ولم تقدم سياسات محددة أو أولويات سياسية في المجالات القطاعية المحددة.
- على السرغم من أن الخطة وفرت فرصة لتخصيص الموارد في بسرامج محددة، وربطت النفقات الجارية مع النفقات التطويرية، إلا أن هذه العملية كانت أقرب إلى النظرية منها إلى التطبيق العملي، حيث بقى تنفيذ الموازنة يجري من ناحية فعلية وفقاً للبنود أكثر منه وفقاً للبرامج.

وتجدر الإشارة أنه خلال الفترة التي تم التخطيط لها (2008–2010)، شهد الواقع الفلسطيني تطورات هامة وقفت أمام نجاح تنفيذ هذه الخطة وذلك بسبب استمرار حالة الانقسام، والحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة أواخر عام 2008، وما ترتب عليه من أعباء طالت مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى بطء العملية السياسية، وعدم إحراز أي تقدم ملموس فيها.

7. الخطة الوطنية العامة (2011-2013)

تلخّص خطة التنمية الوطنية العامة (2011–2013) أجندة السياسات الوطنية التي تتبناها الحكومة الفلسطينية، وإطار الاقتصاد الكلي والإطار المساعلة الذي ستنفذه على مدى سنوات الخطة الثلاث، وتأتي هذه الخطية كمرحلة ثانية من مراحل التخطيط الشامل بعد خطة الإصلاح والتنمية الخطة كمرحلة ثانية من مراحل التخطيط الشامل بعد خطة الإصلاح والتنمية (2008–2010)، إذ تستند الخطة في منهجيتها إلى سابقتها، إلا أنها تضفي تحسينات هامة عليها (14)، وعملت الحكومة على إعداد الخطة من خلال إجراء مشاورات واسعة ومكثفة مع عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة، وبالاستناد إلى خطة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة عبر إعداد 23 إستراتيجية قطاعية وغير قطاعية تتدرج ضمن أربعة قطاعات رئيسية: قطاع الحكم، وقطاع التنمية الاجتماعية، وقطاع التنمية الاجتماعية،

أ. قطاع الحكم

تتاولت الخطة قطاع الحكم من زاويتين: الأولى تعزز النهج الديمقراطي، المتمثل في ترسيخ مبدأ العدالة والمساعلة داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية، والثانية ترشيد الأمن من خلال الاستمرار في تأهيل وتدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية للقيام بدورها المنوط بها، وهو إنفاذ القانون والحفاظ على النظام العام، وتوفير الأمن والأمان للمواطن الفلسطيني.

ب. قطاع التنمية الاجتماعية

من حيث التنمية الاجتماعية أكدت الخطة على تطوير الخدمات الاجتماعية من حيث توفير الخدمات الأفضل للمواطنين الفلسطينيين خصوصًا في المجال الصحة والتعليم إلى جانب توفير جميع السبل للتخفيف من وطأة الفقر وحماية الفئات المهمشة، والأكثر عوزًا من الفلسطينيين (16).

ج. قطاع التنمية الاقتصادية

على صعيد التنمية الاقتصادية فقد هدفت إلى تحرير التجارة من القيود المفروضة على حرية التنقل للأفراد والسلع، وتحقيق القدرة على الاستفادة من جميع الأراضى والموارد الطبيعية الفلسطينية والقدرة على تطويرها، وتحفيز الاستثمارات

الإستراتيجية من أجل النمو في القطاعات الرئيسية، بالإضافة لتوفير حوافز حقيقية للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار بمختلف أشكاله، وبشكل خاص الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لبناء قاعدة صناعية (17).

د. قطاع البنية التحتية

تناولت الخطة قطاع البنية التحتية بهدف مواصلة الاستثمار في البنية التحتية بتمويل من القطاع العام والخاص من أجل الدفع بعجلة التتمية، وتحسين جودة المرافق والخدمات الأساسية بما في ذلك شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، بالإضافة إلى إيجاد شبكة بنية تحتية متكاملة بحيث تربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة بما يساهم في تقاسم الموارد وتوفير الخدمات بأسعار مقبولة، وزيادة القدرة التنافسية للشركات الفلسطينية، والمقدرة على الإشراف على الموارد الطبيعية والبيئية (18).

تمتاز خطة التنمية الوطنية (2011–2013)، عن سابقاتها باحتوائها على إطار المتابعة والتقييم الذي يضمن رصد الأداء في تنفيذ أجندة السياسات الوطنية، ويشمل إطار المتابعة والتقييم مؤشرات وطنية تبين أثر تنفيذ الخطة على المجتمع الفلسطيني، والمؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني التي تسلط الضوء على أداء الاقتصاد الفلسطيني، ومؤشرات قياس التي تدل على سير العمل في كافة القطاعات الوطنية ضمن القطاعات الرئيسية الأربعة (19).

تحدثت الخطة عن سيناريوهين: سيناريو الأساس وسيناريو الوضع القائم.

•سيناريو الأساس:

يفت رض حدوث تحسن في الوضع القائم وإحراز تقدَم في إزالة العوائق الخارجية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، يشمل ذلك الإزالة الدائمة لعوائق التتقَل والحركة ورفع الحصار عن قطاع غزة، بالإضافة لتوفَر دعم مالي كافٍ من المجتمع الدولي.

وبحسب سيناريو الأساس، يتوقع النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي من 3.2% في العام 2010، وأن ينخفض معدل

البطالة من 25% في العام 2009، إلى 15% في العام 2013، ويتوقع أن يؤدي الاستمرار في تطبيق السياسة المالية والإصلاحات المؤسسية الموسعة إلى خفض نسبة العجز الجاري من الناتج المحلي الإجمالي من 15.5% في العام 2010 إلى 4.1% في العام 2013. وفي نفس الوقت ستزيد نسبة النفقات التتموية من الناتج المحلي الإجمالي من 3.7% في العام 2010 إلى 9.9% في العام 2013(20).

•سيناريو الوضع القائم

يفت رض بقاء الأوضاع الراهنة كما هي بما سيؤدي إلى رفع معدلات البطالة وتصاعد الفقر الذي سيستلزم بالضرورة زيادة الإنفاق على التحويلات الاجتماعية والنفقات الإغاثية الطارئة، بالإضافة إلى تأثيره على فرص تحسين وتطوير البنية التحتية، ما سيؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي للوراء (21).

8. خطة التنمية الوطنية 2014-2016

شكلت خطة التنمية الوطنية 2014–2016 المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط الوطني الشامل، التي أطلقتها الحكومة الفلسطينية 2007، والهادفة إلى تعزيز التكامل بين عمليات التخطيط وإعداد الموازنات، واستندت الخطة على التراكم المعرفي والخبرة التخطيطية المكتسبة من إعداد الخطط السابقة، وبشكل خاص من عملية إعداد خطة التنمية الوطنية للأعوام 2011–2013.

تناولت خطة التنمية الوطنية 2014-2016، تحديات وأولويات عامة وهي $^{(22)}$:

- تجسيد سياسة الدولة ضمن حل الدولتين على أساس حدود عام 1967، وتوسيع سيطرتها على الموارد الطبيعية، والتركيز على تطوير المناطق المسماة "ج"، خصوصاً منطقة الأغوار والبحر الميت، وعلى تطوير القدس الشرقية وقطاع غزة.
- إنعاش الاقتصاد الوطني المبني على المعرفة وتفعيل دور القطاع الخاص ومساهمته الاجتماعية، ورفع قدرته الإنتاجية والتنافسية وخاصة في مجالات الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية.
 - استكمال البناء المؤسسي للدولة وتحقيق الاستقرار المالي.

- مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- تفعيل النظام السياسي الديمقراطي وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الإنسان والنزاهة والشفافية والمسائلة.
- تعزيز حضور دولة فلسطين عربياً وإقليمياً ودولياً وتأهيلها للانضام إلى المحافل والمعاهدات والمواثيق الدولية المختلفة.

تاسعاً: تقييم الخطط التنموية الفلسطينية

شهدت الأراضي الفلسطينية العديد من الخطط التتموية عشية وبعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، وتعددت مناهج وطرق إعداد هذه الخطط ونطاقها الجغرافي والقطاعي، وفيما يلي بعض الملاحظات على هذه الخطط:

- لدى البحث في مدى انسجام هذه الخطط من حيث الأهداف ومنهجية الإعداد واستخدام المصطلحات، تبين أن كل منها أعد بشكل مستقل تمامًا ، وكان هناك تكرار وعدم انسجام في الأولويات والإحصاءات والبرامج والمشاريع وفي التسميات أيضاً.
- شكل الاحتلال الإسرائيلي العائق الأبرز لجميع الخطط التتموية، وعليه يمكن القول، أنه لا يمكن تحقيق تتمية حقيقية ومستدامة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه في المعابر والحدود وسيطرته على الأرض والموارد، حيث أن التتمية المستدامة والاحتلال مفهومان يتعارضان مع بعضهما البعض، فالاحتلال الإسرائيلي شكل وما يزال العائق الأبرز أمام الأفاق التتموية في فلسطين، فهو من ناحية يقيد حرية الحركة على المعابر ويفرض القيود على تواصل الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي، ومن ناحية أخرى استمرار سيطرة الاحتلال على الأجواء البرية والبحرية والجوية وبالتالي ساهم بشكل كبير في خنق الاقتصاد الفلسطيني.

— لا يـزال الاحــتلال الإسـرائيلي يضـع القيـود المكبلـة للنشـاط الاقتصـادي فـي المنطقـة "ج" بالضـفة الغربيـة وعراقيـل بالغـة الصــعوبة والتعقيـد فـي وجـه الاقتصـاد الفلسطيني، إذ أن المنطقـة "ج" تشـكل حـوالي 61% مـن أراضـي الضـفة الغربيـة، وقـد حُـددت بموجـب اتفاقيـات أوسـلو للسـلام بوصـفها المنطقـة المقـرر انتقـال السـيطرة عليها تـدريجياً إلـي السـلطة الفلسـطينية خـلال فتـرة مـدتها 5 سـنوات، باسـتثناء الأجـزاء التـي أرجـئ الاتفـاق بشـأنها إلـي اتفاقيـة التسـوية النهائيـة (23)، حيـث لـم يـتم هـذا الانتقـال التـدريجي بعـد، ولهـذا فـإن قـدرة الفلسـطينيين علـي القيـام بمعظـم أنـواع الأنشـطة الاقتصادية في تلك المنطقة مقيدة بشدة.

ويرى الباحث أن المنطقة "ج" مفتاح التنمية الاقتصادية الفلسطينية مستقبلاً، خاصة وأن المنطقة "ج" تمتلك الكثير مما يمكن أن تقدمه من إسهامات لصالح الاقتصاد الفلسطيني، فهذه المنطقة غنية بالموارد الطبيعية فضلاً كونها مترابطة الأوصال بعكس المنطقتين "أ و ب" اللتين تشكلان جزراً صغيرة منعزلة عن بعضها البعض.

- أغلب الخطط التتموية التي أعدتها السلطة الفلسطينية تعتمد على مصدر واحد، وهو المساعدات الخارجية، حيث أن المساعدات الخارجية مصدر غير مضمون بسبب أنها قد تعمل على تخفيف واقع الأزمة الاقتصادية ولا تحمل في طياتها حلولاً جذرية.

وهنا لا بد أن نشير إلى أنّ معظم المساعدات الدوليّة التي تُقدّم للسلطة الفلسطينية هي مساعدات مشروطة ومسيسة، ساهمت بشكل كبير في إعفاء إسرائيل من تحمل الأعباء الاقتصادية والخدماتية المترتبة على احتلال الأراضي الفلسطينية لعقود من الزمن، وحالت دون استقلال القرار السياسي والاقتصادي الفلسطيني⁽²⁴⁾.

وبالتالي بات لزاماً علينا كفلسطينيين التخلّص من سطوة هذه المساعدات، والبحث عن أجندة تمويلية بديلة للمساعدات الدولية، تهدف إلى ما هو أبعد من مساعدة الفلسطينيين على التأقلم والعيش مع الاحتلال الإسرائيلي، وتدعم جهود السلطة الفلسطينية في معركة التحرّر الاقتصادي من إسرائيل، أي التخلّص من

التبعيّة الاقتصاديّة لإسرائيل، وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجيّة، فالمرحلة الآن تتطلّب توطين الاقتصاد الفلسطيني، وبناءه على أسسٍ متينة، وقواعد صابة، وتحويله من اقتصاد دولة مستقلّة، قادر على الاعتماد الذاتي، والنموّ المستدام.

ركزت معظم الخطط التتموية على مكافحة الفقر والبطالة حيث لا تزال معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة وخاصة في صفوف الشباب من الفئة العمرية 20-24 سنة، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 336 ألف شخص في عام 2015، بواقع 143 ألف في الضفة الغربية و 193 ألف في قطاع غزة، حيث لا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة إذ بلغ معدل البطالة 41% في قطاع غزة في عام 2015 مقابل 17.3% في الضفة الغربية، وسجلت أعلى معدلات للبطالة في صفوف الشباب من الفئة العمرية 12-20 سنة حيث بلغت 36.5% في عام 2015.

وكما هو معلوم فإن الفقر مرتبط بالبطالة إذ أن ارتفاع معدلات البطالة تفضي إلى اتساع دائرة الفقر، حيث بلغت نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2011 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 25.8%، بواقع 17.8% في الضفة الغربية و 38.8% في قطاع غزة، في حين أن 47.6% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني، بواقع 35.5% في الضفة الغربية و 67.1% في قطاع غزة (26).

كما أن 12.9% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد المدقع وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، بواقع 7.8% في الضفة الغربية و 21.1% في قطاع غزة، وأن 36.4% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد، بواقع 24.3% في الضفة الغربية و 55.9% في قطاع غزة (27).

- ومن العقبات الرئيسة التي تقف أما الخطط والبرامج التنموية هي استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007، حيث يمثل الحصار أشد صدمة شهدها الاقتصاد الفلسطيني على مدى العقود السابقة، وخلال السنوات

التسع السابقة فقط، شهد قطاع غزة تدهورًا غير مسبوق في النشاط الاقتصادي، وجاء ذلك نتيجة طبيعية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي في فرض حصار شديد على قطاع غزة منذ العام 2007، واستمرار سيطرته على الحدود البرية والبحرية والجوية، ونواياه في خنق الاقتصاد الفلسطيني وشكل خاص في قطاع غزة، وقد تمادت إسرائيل في إجراءاتها القمعية للقطاع، من خلال شن ثلاثة اعتداءات متتالية على القطاع تكبد خلالها الاقتصاد الفلسطيني خسائر بشرية ومادية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تعميق المأزق الاقتصادي الفلسطيني، وارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفقر، وانخفاض الاستثمار، وزيادة العجز في الميزانية.

ويرى الباحث أن الحصار بكافة أشكاله وأدواته يمثل عقبة أساسية في وجه النتمية، وبالتالي من الصعب وضع خطط تتموية اقتصادية في ظل الحصار، خاصة وأن نجاح عملية التخطيط للتتمية وتنفيذ برامجها تحتاج إلى تحقيق شرط ضروري وهو الاستقرار السياسي والأمني، وحرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع ورأس المال.

بالتالي فإن مواجهة الحصار وآثاره القاسية يحتاج إلى وضع الأسس لتحقيق تتمية اقتصادية مستدامة تقضي على الاختلالات الهيكلية وتعمل على رفع مستوى دخل الفرد وتحقيق مستوى رفاهية ملائم للمواطن الفلسطيني، وهذا يتطلب إستراتيجية طويلة المدى قد تمد إلى عقود، بحكم طبيعة العملية التتموية، ولكن على المدى القصير يمكن معالجة الوضع الراهن من خلال آليات آنية وفورية لحماية الشعب ومؤسساته بحيث تشمل إنهاء الانقسام بشكل نهائي والعمل على فتح المعابر وإصلاح الأضرار وتعويض المتضررين والتركيز على دعم القطاعات الإنتاجية وستغلال المساعدات الخارجية استغلال أمثل والحفاظ على البنى التحتية وحمايتها والاجتماعي الذي تراجع وتآكل بشدة جراء الحصار وآثاره القاسية.

خاتمة

إن تحقيق الخطط والبرامج التتموية الفلسطينية في تحقيق أهدافها وطموحها مرتبط بوجود قطاع قوي قابل للتداول التجاري (Tradable Sector) يمتلك القدرة على المنافسة في السوق العالمية، لكن الطبيعة المتعثرة لعملية السلام واستمرار القيود الإدارية فضلاً عن غيرها من القيود المفروضة على التجارة، والتنقل والوصول إلى الموارد الطبيعية، أدت كلها إلى إضعاف الاستثمار الخاص وأنشطة القطاع الخاص التي حالت تنفيذ الخطط التتموية التي أعدتها السلطة الفلسطينية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني والوصول إلى التنمية الحقيقية والمستدامة.

لذلك فإن مستقبل التنمية الحقيقة والمستدامة في فلسطين مرهون بروال الاحتلال الإسرائيلي، والتحكم بالموارد الطبيعية التي يمتلكها الاقتصاد الفلسطيني، والتي بدونها سيظل الاقتصاد الفلسطيني رهيناً للمساعدات الخارجية والعجز الدائم في الموازنة وبالتالي بطء عملية التنمية.

ولقد استطاع الاحتلال الإسرائيلي تقويض مساعي السلطة الفلسطينية نحو تحقيق تتمية مستدامة وبناء اقتصاد فاعل وملائم لبناء دولة فلسطينية، فالسلطة الوطنية الفلسطينية عملت منذ نشأتها على مواجهة هذه العقبات التي حالت دون تتفيذ الخطط والبرامج التتموية بالشكل الأمثل، وعليه فإن تمكين الاقتصاد الفلسطيني من الأرض والموارد والحدود شرط ضروري لتحقيق الأهداف الرئيسية للخطط والبرامج التتموية المتمثلة فيما يلى:

- رفع مستوى المعيشة.
- استعادة النمو الاقتصادى.
- خلق بيئة مواتية للقطاع الخاص ليساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص والمساهمة في التتمية المتواصلة.
- تطوير رأس المال البشري والاجتماعي وذلك بتوفير خدمات الصحة والتعليم.

المراجع

- 1. سميح العبد، تجربة التخطيط في فاسطين، سلسلة التخطيط من أجل التتمية، العدد الأول، وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج دراسات التتمية جامعة بيرزيت، 1998، ص7.
 - 2.سميح العبد، مرجع سبق ذكره، ص7-8.
- 3. فضل النقيب، مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تتموية فلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2003، ص9.
- 4. بسام سليمان، دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2013، ص51.
- 5. فضل النقيب، أوراق العمل المقدمة للمؤتمر السنوي للاقتصاد الفلسطيني 2007، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله، 2007، ص43.
- 6. معتصم عوض، التنمية في فلسطين: واقع مرير ومستقبل غامض، 2012/09/16، الموقع الاكتروني:
 - .http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=138485 .7
- 8. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مائدة مستديرة (2)، الخطة الوطنية العامة للأعوام (2011-2013) الأهداف المنشودة ومحددات التطبيق، ماس، 2011 ص6.
- 9. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة الطوارئ والاستثمار العام 2003-2004، ص20.
- 10. انظر: وزارة التخطيط الفلسطينية، خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007، فلسطين، 2004-2004.
- 11. فداء محمود شيب، انعكاسات الخطط الإصلاحية التنموية المقدمة من السلطة الفلسطينية على الأمن الإنساني (2005–2011)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2013، ص69.
- 12. نبيل قسيس، نحو ترشيد الجهد التخطيطي للتنمية وزيادة فعاليته في الأرض الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2012، ص-16.
 - 13.وزارة التخطيط الفلسطينية، خطة التتمية الفلسطينية (2010-2018)، فلسطين، ص3.
- 14.وزارة التخطيط والتتمية الإدارية، منهجية إعداد الخطة الوطنية العامة للأعوام -2013 . 14 . و2013 فلسطين، 2009، ص1.

- 15. السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة التتمية الوطنية 2011–2013: إقامة الدولة وبناء المستقبل، فلسطين، 2011، ص9.
- 16. وزارة التخط يط والتنمية الإدارية، تقرير المتابعة الثاني لخطة التتمية الوطنية، رام الله، 2012، ص1.
- 17. وزارة التخط يط والنتمية الإدارية، خطة النتمية الوطنية للأعوام (2011-2013)، رام الله، الموقع الالكتروني: http://www.mopad.pna.ps/
- 18.معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مائدة مستديرة (2)، مرجع سبق ذكره، ص9.
 - 19.نفس المرجع السابق، ص9.
- 20.وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تقرير المتابعة الثاني لخطة التنمية الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص1.
- 21.وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية الوطنية للأعوام (2011-2013)، مرجع سبق ذكره، الموقع الالكتروني: http://www.mopad.pna.ps/.
 - 22. نفس المرجع السابق، الموقع الالكتروني: http://www.mopad.pna.ps/
- 23.وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية الوطنية 2014-2016، رام الله ، 2014 ص 18.
- 24. لمزيد من التفاصيل انظر: الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية الثانية المؤقتة بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة: أوسلو 2، 28/ 9/ 1995.
- 25. معهد أبحاث السياسات الفلسطينية ماس، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، رام الله، 2005، ص33.
- 26. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية عشية اليوم العالمي العمال 2016، وما الله، 1 مايو/ أبار 2016، الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps
- 27. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق الاستهلاك الفقر 2011، رام الله، 2012، ص30.
 - 28.نفس المرجع السابق، ص31.
 - .29

السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية قراءة في العلاقات التركية الإسرائيلية

أ. أشرف عابدة

مقدمة:

على مدى عشرات السنين، سارت تركيا في سياستها الخارجية في الطريق الذي رسمه لها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك، بحيث كانت أهم ملامح هذه السياسة هي التوجه للغرب تحت اسم التحديث، وإدارة الظهر لمنطقة الشرق الأوسط. (1) وبذلك أصبحت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية محور المصالح السياسية، وعضوية حلف شمال الأطلسي الناتو North Atlantic Treaty محور المصالح العسكرية والاستراتيجية، وعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي محور المصالح الاقتصادية. (2)

وفي المرات القليلة التي تدخلت فيها تركيا في قضايا المنطقة، وخصوصاً ما يتصل بالقضية الفلسطينية، كان تدخلها سلبياً وفي صالح إسرائيل التي ربطتها بها علاقة خاصة، فكانت أول دول العالم الإسلامي اعترافاً بها، ثم أبرمت معها ومع إثيوبيا اتفاقية حزام المحيط (The Peripheral Pact Treaty) سنة 1958(أ)، وتعاونت معها استخباراتياً وعسكرياً على مدى سنوات طويلة، فضلاً عن دورها في حربي الخليج الأولى والثانية بشكل عام.

بيد أن وصول حزب العدالة والتنمية العدالة والتنمية العدالة والتنمية العدالة والتنمية العدالة والتنمية العدم المحكم سنة 2002 حمل معه تغييراً بالأحرى إعادة تفسير أو صياغة للمجمل السياسات التركية ومن ضمنها السياسة الخارجية، بعد إعادة تعريف تركيا لنفسها وموقعها ودورها، وكان للقضية الفلسطينية نصيب كبير من الاهتمام التركي العام بقضايا الإقليم وبشكل لافت للنظر.

وهنا تبرز أهمية دراسة الموقف التركي ودوره الاقليمي الحالي في عددٍ من أزمات المنطقة، إضافة إلى أن فهم أي سياسة خارجية لأية دولة يقتضي دراسة تطور نظام الحكم فيها، ومحددات السياسة الخارجية وقدرتها على صناعة القرار، وفي الحالة التركية يجب دراسة العلاقات التركية الاسرائيلية ومدى انعكاسها على القضية الفلسطينية، ومحاولة وضع عدة سيناريوهات مستقبلية.

أولاً: تطور نظام الحكم في تركيا:

بدأت نواة الافتراق بين المؤسسة الكمالية العلمانية والتيار الإسلامي منذ تأسيس الحزب الديمقراطي عام 1946، حيث المحور الأساسي لنشأة تيار الإسلام السياسي في تركيا هو نجم الدين أربكان، الذي قاد منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي عدداً من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي التي واجهت النفوذ الكمالي، الأمر الذي أدى إلى حظر هذه الأحزاب الواحد تلو الآخر. وتعد تجربة حزب الرفاه أنضج تجربة من تجارب الأحزاب التي أسسها نجم الدين أربكان وعدد من أصدقائه، وهو الحزب الأول الذي يصل إلى السلطة عام 1996، معلناً أهدافاً ومبادئ

واضحة تنسجم مع البنية الثقافية للشعب التركي، وتبتعد عن الأفكار الكمالية العلمانية بشكل واضح. (4)

كان وصول حزب الرفاه إلى رئاسة الحكومة التركية وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم تتويجاً لمسيرة استمرت على مدى أكثر من 26 عاماً، تولي حينها نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة التي لم تستمر سوى عام واحد ، عندما وجد نفسه في صدام مباشر مع المؤسسة العسكرية، فلم يستطع حزب الرفاه مواجهة نفوذ وقوة المؤسسة العسكرية، وأصبح قادت عرضة للمحاكمات والمنع من العمل السياسي، وقد تم حظره نهائياً عام 1998 بحكم قضائي من المحكمة الدستورية العليا، كما تمت مصادرة ممتلكات الحزب ومحاكمة بعض قياداته.

لقد مثل حزب العدالة والتنمية مرحلة متقدمة في تاريخ الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الإسلامي، حركة تتفهم قواعد ومتطلبات بناء حركة سياسية تركية تعمل بالتوازي على خطي البعد الإسلامي وتوجهات المجتمع التركي، ليشكل بذلك حلقة التوازن بين البعد الإسلامي لجذور المجتمع الثقافة والتوجه العلماني للحياة العامة. وليعبّر عن نفسه بكونه حزباً تركياً محافظاً يحترم التقاليد وهوية المجتمع، ويعمل لصالح أفراد المجتمع كافة بغية النهوض بتركيا دولة ومجتمعاً. (5)

ويمثل عام 2002م التاريخ الأكثر مركزية في وعي مؤسسي وقادة العدالة والتنمية، فهو العام الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها الحزب الذي لم يمض على تأسيسه أكثر من عام واحد فوزاً ساحقاً. وحملت هذه الانتخابات ونتائجها أبعاداً شديدة التأثير في مستقبل حزب العدالة والتنمية، ونظام الحكم والمؤسسات الحاكمة في الدولة التركية، وتركيبة الحياة الحزبية في الساحة التركية، إذ خرجت شخصيات سياسية وأحزاب كثيرة من ساحة الفعل السياسي كحزب الحركة القومية وحزب الوطن الأم والطريق المستقيم وحزب السعادة...

كما أعادت الانتخابات البرلمانية عام 2007 تأكيد رسوخ وقوة الحركة المجتمعية والسياسية لحرب العدالة والتنمية، ونهجه وإصلاحاته في الحكم، بعد محاولات المؤسسة العسكرية التأثير في انتخابات رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية

الرئيس أحمد نجدت سيزر في أيار من العام نفسه . ومع نجاح حزب العدالة والتنمية في التعامل مع مسألة انتخاب رئيس الجمهورية وفوز مرشح الحزب عبد الله غول بثقة البرلمان التركي الذي أعيد انتخابه مرة ثانية عام 2007 تأكيد على تجذر الحزب في الحياة العامة والسياسية في تركيا.

ويواجه حزب العدالة والتنمية تحديات متعددة تتعلق ببنية وطبيعة توزع القوى السياسية في تركيا وشكل التحالفات الإقليمية والدولية مع بعض قوى المعارضة التركية، ومراكز الثقل الاقتصادي أو الإعلامي.

ثانياً: محددات السياسة الخارجية التركية:

توضع محددات السياسة الخارجية التركية وفق مقاييس المصلحة القومية التركية، والتغيرات في البيئة الدولية والإقليمية ومستجداتها، وتتولى الحكومة التركية ممثلة برئيس الحكومة ووزير الخارجية برسم معالم السياسة الخارجية، وبما يتسق مع المتطلبات والتهديدات الأمنية والسياسية التي تناقش في مجلس الأمن القومي.

وقد عمد حزب العدالة والتنمية بعد توليه الحكم في تركيا إلى إعادة بناء السياسة الخارجية التركية وفق مفاهيم ومبادئ جديدة تتسجم مع بنيته الفكرية، وتاريخ ومصالح تركيا. هذه المفاهيم والمبادئ أكسبت السياسة الخارجية التركية بعداً جديداً وخصوصاً بعد تولي أحمد داوود أوغلو مهام وزارة الخارجية، ويمكن توصيف وعرض أبرز هذه المبادئ والمفاهيم من كتاب "العمق الاستراتيجي" لـ "أحمد داود أوغلو" ورؤيته لسياسة تركية الخارجية، عبر عدة ركائز أهمها :(6)

- مفهوم التصور الذاتي: تقوم السياسة الخارجية التركية وفق هذا المفهوم على رسم أبعاد ومنظور السياسة الخارجية من خلال تحليل الاستمرارية الحضارية والتحولات الدولية، وبناء السياسة الخارجية على العمق التاريخي والحضاري، فكل سياسة خارجية يجب أن تضع في إطارها المستند إلى التصور الذاتي لها.
- العمـق الاسـتراتيجي: وهـو مفهـوم طرحـه لأول مـره وزيـر الخارجيـة أحمـد داوود أوغلـو، ويعتمـد فـي بنـاء السياسـة الخارجيـة التركيـة علـى البعـد الجيوبـوليتيكي، والامتـداد الثقـافي والاجتمـاعي والاقتصـادي والتـاريخي التركـي فـي محيطهـا الجغرافي،

والأمر الذي ينقل تركيا لدائرة التأثير الاقليمي والدولي المباشر في مختلف القضايا العالمية.

ويستمد من هذا المفهوم عنصران أساسيان، الأول: مفهوم " الجسر" أو صلة الوصل بين الشرق والغرب من الناحية الجغرافية والثقافية والسياسية. والثاني: يطرح فيه الدور التركي بوصفه دوراً بناءً ومحورياً في إعادة إنتاج مفاهيم توازن القوى الإقليمية والدولية.

- التوجه الشرقي: حرص حزب العدالة والتنمية على تطبيق هذا التوجه وتفعيله باتجاه البلدان العربية، ودول الجوار التركي، فبدلاً من السياسة السابقة القائمة على عدم التدخل أو التدخل المحدود تحول الدور التركي إلى دورٍ فاعل ومؤثر في مختلف قضايا المنطقة وأزماتها.
- القوة الناعمة: إذ تعتمد السياسة الخارجية التركية على عناصر الدبلوماسية والثقافة والتعاون الاقتصادي والتفاهمات التاريخية لأداء دورٍ إقليمي في محيطها الجغرافي القريب والبعيد. وفي الوقت نفسه تطوير قوة خشنة (عسكرية) رادعة تحفظ وتدافع عن السيادة والمصالح التركية.
- الدبلوماسية الاستباقية: وفق هذا المفهوم تعمل الدبلوماسية التركية على توقع الأزمات القادمة وطرح حلولٍ لها قبل استفحالها من خلال تطوير علاقاتها مع دول الجوار، والقيام بدور قيادي في حل الأزمات في المنطقة.
- الدبلوماسية المتوازنة: بحيث تؤدي تركيا دوراً في مختلف القضايا والمواقف الدولية، وتأخذ تركيا بذلك موقع العامل القوي في التوازنات الدولية.
- نموذج جديد من الدبلوماسية بين الشرق والغرب: فالسياسة الخارجية التركية تتعامل مع دول الشرق من منطلق تاريخها وثقافتها وهويتها الشرقية، ومع الدول الغربية وفق منظورٍ غربي يقوم على معايير الديمقراطية والحكومة المدنية، والمصالح الاقتصادية المشتركة.
- الدبلوماسية الإنسانية: ووفق هذا المبدأ على السياسة الخارجية التركية أن تقوم على أسس إنسانية، ولذلك فتركيا ستتدخل وتهتم بمختلف الأزمات ذات الأبعاد الإنسانية في نطاقها الجغرافي والإقليمي وحتى الدولي.

- ❖ وفي القلب من هذا التوجه التركي للمنطقة وقضاياها المختلفة، حظيت القضية الفلسطينية باهتمام خاص من حزب العدالة والتنمية لعدة اعتبارات، أهمها: (7)
- 1. الــروابط الدينيــة والثقافيــة والفكريــة المشــتركة بــين الشــعبين التركــي والفلسطيني.
- 2. الخلفية التاريخية للقضية الفلسطينية واعتبار تركيا نفسها وريشة للدولة العثمانية، آخر السول ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية، وبالتالي استشعارها لمسؤولية خاصة تجاهها.
- 3. التناغم مع الشارع التركي الذي يظهر تعاطفاً كبيراً مع القضية الفلسطينية.
- 4. إدراك تركيا أن القضية الفاسطينية هي مفتاح العبور للقبول والتأثير في المنطقة.
- 5. ترى تركيا أن القضية الفلسطينية ورقة رابحة في الساحة الدولية لمن يمثلك فيها تأثيراً، وهي ترغب أن يكون لديها هذا التأثير.
- 6. نظرية أنقرة في السياسة الخارجية قائمة على تصفير المشاكل والتواصل الاقتصادي التجاري، وتحتاج لمناخ هادئ، وهذا أحد الأسباب التي تدفع تركيا للإسهام في حل القضية.
- 7. مظلومية الشعب الفلسطيني وأحقيته في أرضه المحتلة وفق القانون الدولي.
- 8. الخلفية الأيديولوجية والفكرية لمعظم قيادات الحزب كإسلاميين خرجوا من عباءة تيار "الفكر الوطني" الذي أسسه الراحل نجم الدين أربكان، وإن كان الحزب بحد ذاته ديموقراطياً محافظاً وليس أيديولوجياً أو "إسلامياً" بالمعنى المتداول عربياً.

هذه الاعتبارات وغيرها أسهمت في صياغة علاقة خاصة بين القيادة التركية الجديدة والقضية الفلسطينية، بيد أن هذا الاهتمام لم يكن يوماً سياسة متهورة أو دعماً دون سقف، بل انضبط دائماً بعدد من المحددات المهمة، ومنها:(8)

- 1. الالتزام بالخطوط العامة للأمن القومي التركي والمصالح الوطنية، التي أعاد حزب العدالة والتنمية تفسيرها أو صياغتها وفق مفه وم خاص، تتقدم فيه المصالح الوطنية على المبادئ الاخلاقية أو الجمع بينهما اذا أمكن.
- 2. التحرك ضمن المنظومة الدولية، واستشعار الحدود المسموح بها في السياسة الخارجية وفق اعتبارات عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وملف عضويتها الموضوع على طاولة الاتحاد الأوروبي.
- 3. الالتزام بالحل السياسي للقضية الفلسطينية، وفق رؤية "حل الدولتين" والمبادرة العربية للسلام، بل والذهاب إلى أبعد من ذلك بالدعوات المتكررة لإشراك حركة حماس في العملية السياسية وتقديم النصح لها بالتخلي عن الكفاح المسلح، وهي دعوات صدرت من رئيس الوزراء التركي السابق والرئيس الحالي رجب طيب أردوغان بعد انتخابات 2006، حين دعا حماس لإلقاء السلاح والتحرك نحو الاعتدال ، كما تكررت على لسان وزير الخارجية التركي السابق كما ورد آنفاً.
- 4. عدم تخطي حدود الدعم السياسي الإعلامي المالي، خصوصاً في العلاقة مع الفصائل الفلسطينية، مع مراعاة أن يكون الدعم المالي تحديداً على شكل معونات إغاثية وانسانية ومشاريع دعم للبنية التحتية.
- 5. الحفاظ على علاقات جيدة ومتوازنة مع جميع الأطراف الفلسطينية، والتعامل مع القضية الفلسطينية من بوابة السلطة والرئيس الفلسطيني محمود عباس، بالرغم من نتائج انتخابات 2006 التي فازت فيها حركة حماس.
- 6. عـدم الإضرار بعلاقات تركيا الإقليمية والدولية، وخصوصاً مع دولة الاحتلال.

7. اعتماد التدرج في تقديم الدعم للفلسطينيين، باعتبار أن السياسة الخارجية أحد شواهد متانة المشهد السياسي الداخلي ونتائجها المباشرة، وبذلك فقد ازداد انخراط تركيا (العدالة والتتمية) في القضية الفلسطينية، وارتفع سقف خطابها وموقفها منها مع مرور الوقت وتراكم إنجازات الحزب وشعوره بنوع من الاستقرار الداخلي والالتفاف الجماهيري، مستفيدة من اللعب في المساحات الرمادية.

8. تجنب تركيا للمواجهات المباشرة والحادة مع أي طرف، وصعوبة تحركها، من الناحية الفعلية، منفردة ودون شركاء إقليميين، بغض النظر عن ارتفاع سقف الخطاب.

وبناء على هذه الأسس، فقد سارت تركيا في سياستها تجاه القضية الفلسطينية بشكل متدرج ومتصاعد، ففي حين زار كل من وزير الخارجية عبد الله جول ورئيس الوزراء أردوغان دولة الاحتلال سنة 2005 في محاولة للعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ثالثاً: قراءة في العلاقات التركية- الإسرائيلية

الرؤية الاستراتيجية لتركيا في منطقة الشرق الاوسط عامة والقضية الفلسطينية خاصة، تتركز في لعب دور الوسيط المتوازن في نسج علاقات مع الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، في اطار الحلول السلمية لجميع القضايا المتنازع عليها، وأن مخارج الصراع العربي – الاسرائيلي يجب أن يتم حلها بناء على تسوية تأتي بالسلام بمعناه الواسع والشامل، وهذه الرؤية تنسجم مع الرؤية العالمية بصفة عامة ومع التشريعات الدولية وإقامة دولة فلسطينية، أي أن تركيا بمواقفها وعلاقاتها مع اسرائيل قد لا تختلف عن طبيعة مواقف الدول الغربية، ورؤيتها للصراع. (9)

وقد شهدت الفترة الماضية توتراً في العلاقة الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل منذ عام 2010 بعد حادثة السفينة مرمرة والتي كانت قادمة إلى غزة لتقديم المساعدات الإنسانية متحدية الحصار المفروض على قطاع غزة من قبل الاحتلال، والتي جوبهت بهجوم من قوات الاحتلال الإسرائيلي مما أدى إلى مقتل عشرة أتراك واصابة نحو خمسين آخرين، مما أدى إلى تدهور في العلاقات التركية الإسرائيلية

وطالبت تركيا حينئذ باعتذار إسرائيلي عن هذه الحادثة، وبالرغم من ذلك لم تتأثر العلاقات بين البلدين كثيراً بدليل أن التعاون التجاري والاقتصادي والعسكري لم ينقطع وبقى في أحسن أحواله. (10)

بناء على ذلك استمرت تركيا في بناء علقات متوازية مع أطراف الصراع، وإن رجمت كفة هذه العلاقات في أغلب الأوقات إلى الجانب الاسرائيلي سواء في عهد الحكومات العلمانية أو الحكومات التي تقودها أحزاب الاسلام السياسي (حزب العدالة والتنمية)، في المجالات التالية:

❖ على مستوى العلاقات السياسية:

على الرغم من الميول الاسلامية لحزب العدالة والتتمية الذي وصل إلى الحكم نهاية نوفمبر 2002، وسعى قادته إلى تعميق العلاقات مع الجانب الفلسطيني، إلا أن حكومة العدالة والتتمية أقامت أيضاً علاقات وثيقة مع الجانب الاسرائيلي، بما يتوافق مع منطلقات الحزب في سياسته الخارجية، وعلى الرغم من أن العلاقات التركية – الاسرائيلية شهدت بعض البرود والاهتزازات، غير أنها استمرت على حالتها النشطة في كل المجالات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية والعسكرية الامنية، ونجدها في المجال السياسي قد شهدت تقدماً وتطوراً وصل إلى حد محاولات تركيا تقريب وجهات النظر بين دول إسلامية وبين إسرائيل، ويشهد على ذلك الدور الذي لعبته تركيا في ترتيب لقاء بين وزير الخارجية الباكستاني خورشيد قاصوري والاسرائيلي سلفان شالوم في سبتمبر 2005، ومن قبل ذلك قام وزير خارجية تركيا عبدالله غول بزيارة إسرائيل في أوائل عام 2005، التي حظيت باهتمام استثنائي، كما قام رئيس الوزراء أردوغان بزيارة إلى اسرائيل في أبريل من نفس العام، وأعلن أن زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين البلدين. (11)

من أن لأخر تطفو على السطح أخبار تؤكد عودة العلاقات التركية الإسرائيلية إلى طبيعتها، بعد مفاوضات حثيثة بين الطرفين، السؤال هنا ما هي الأسباب التي دفعت كلاً من تركيا وإسرائيل للدخول في مفاوضات معمقة قد ينتج عنها في نهاية المطاف عودة العلاقات بينهما إلى ما كانت عليه وربما بأفضل مما

كانت عليه قبل حادثة مرمرة؟؟

هناك متغيرات كثيرة دفعت كلا الطرفين نحو السعي لتحسين العلاقة بينهما، فبعد تدهور العلاقة بين تركيا وروسيا على أثر إسقاط الطائرة الروسية وفرض الأخيرة عقوبات اقتصادية على تركيا ومخاطبتها بلهجة شديدة دفعت تركيا لأن تعيد نسج العلاقة من جديد مع إسرائيل لاسيما أن تركيا كانت تستورد الغاز الروسي وبالتالي سيكون الغاز الإسرائيلي بديلاً، وبالمقابل مطالب إسرائيل التي تتعلق بالشق الأمني وهذا ما اعتادت عليه في كل مفاوضاتها مع أي دولة وتحديداً مع الفلسطينيين، فكل منهما ينتظر ثمار ليقطفها من اتفاق عودة العلاقات والتطبيع بينهما لاسيما أن هناك مصالح مشتركة في المنطقة، خاصة ما تشهده سوريا حيث أن كلاهما يطمح بالإطاحة بالنظام السوري، وهذا ما صدرح به أردوغان حين قال النقارب التركي الإسرائيلي سيعجل من إسقاط الرئيس السوري.

كما أن التغيرات المتسارعة في المحيط الاقليمي والدولي دفعت تركيا لأن تعيد العلاقة مع إسرائيل لسابق عهدها، ولكن السؤال هنا على الصعيد التركي لماذا نشط حراك المحادثات في هذه الفترة بعد أن شهد جموداً قبل الانتخابات التركية؟ فالإجابة قد نكون واضحة وهي أن أردوغان لا يريد أن توثر عودة العلاقات مع اسرائيل على مستقبله السياسي إلى حين اجتياز الانتخابات وهذا ما نجح به بفوزه في الانتخابات.

أما الحكومة الإسرائيلية ستستقيد من عودة العلاقات من عدة جوانب منها اشتراطها سن قانون في البرلمان التركي يلغي كافة الدعاوى القضائية ضد جنود وضباط إسرائيليين شاركوا في مهاجمة السفينة مرمرة ويُمنع تقديم دعاوى في المستقبل، بعد تقديم اسرائيل اعتذاراً لتركيا والضحايا. (12) ومن الصعب الاعتقاد ايضا ان تركيا ستضحي بالاتفاق مع اسرائيل من اجل التمسك بمطلب فك الحصار عن غزة لان حاجة تركيا في هذه المرحلة اكبر بكثير من التمسك بهذا المطلب على أهميته، ليس فقط لغزة واهلها، بل لتركيا و صورتها التي تريد ان تظهر بها كمدافع عن الفلسطينيين، على الرغم ان هناك من ينتقد حصر المطلب التركي برفع الحصار عن غزة دون الحديث عن الحالة الفلسطينية بشكل عام و خاصة القدس

وما يجري في الضفة في هذه الايام.

وهناك تفاهم ضمني بين تركيا و اسرائيل على الكثير من القضايا في المنطقة وفي الساحة السورية، فإن مصلحة اسرائيل تتمثل في تفكك الدولة السورية، وتدمير الجيش السوري و تقسيم سوريا الى دويلات صغيرة. بما يخدم المصلحة الاسرائيلية الاستراتيجية سواء كان من خلال التخلص من دولة كبيرة مثل سوريا وجيشها او من خلال ازالة خطر مطالبتها بالانسحاب من الجولان السوري المحتل.

اما تركيا فإن اطماعها في سوريا واضحة تتمثل في اسقاط نظام الاسد واحلال الاسلاميين في سدة الحكم في سوريا وسلوكها خلال السنوات الاخيرة يعكس ذلك بصورة واضحه.

ف الجنرال المتقاعد جيورا ايلاند الذي شغل منصب رئيس مجلس الامن القومي في اسرائيل كتب مقالاً في أي صحيفة وعنوان المقال؟ يعطي تفسيرا للأهداف الاستراتيجية التركية.

يقول الجنرال ايلند: قبل عشر سنوات حين كانت العلاقات التركية الاسرائيلية في احسن حال جاء مسؤول تركي كبير في زيارة الى اسرائيل، و عندما التقيت به بحكم منصبي ، ذهلت عندما تحدث لي عن الطموحات التركية في سوريا و العراق حيث قال ان تركيا لم تقبل في السابق تقسيم الحدود بعد الحرب العالمية الاولى وانتهاء عهد الامبراطورية العثمانية، لقد اجحفوا بحق تركيا، لذلك عاجلا ام اجلا تركيا ستعيد رسم الحدود الجنوبية من الموصل في العراق حتى حمص في سوريا ، سيما ان هذا الشريط يقطنه غالبية من الاقلية التركمانية. الى هنا انتهى حديث الجنرال جيورا ايلند.

❖ على المستوى الاقتصادى:

يرتبط الاقتصاد بالسياسة ارتباطاً عضوياً، وعليه فالعلاقات الاقتصادية هي نتاج للعلاقات السياسية، والعكس صحيح، فكلاهما مكمل للأخر، ولذلك فإن أية علاقات سياسية متطورة يترتب عليها علاقات اقتصادية متقدمة ومتطورة، وهو نفس الرابط في العلاقات بينهما، والتي لم تشذ عن هذه القاعدة، وعليه فإن زيارة أردوغان

رئيس الوزراء التركي في مايو 2005 وفق وجهة النظر الاسرائيلية كانت ذات بعد اقتصادي، حيث اصطحب معه ما يزيد عن مئة رجل أعمال تركي من أقطاب الاقتصاد التركي. (13)

فالعلاقات الاقتصادية التركية – الاسرائيلية علاقات استراتيجية، وقد برزت تركيا كأكبر شريك تجاري له إسرائيل في العالم الاسلامي ومنطقة الشرق الوسط، ففي عام 2006 صدرت إلى اسرائيل ما قيمته ملياراً و 272 مليوناً، مقابل مليار و 221مليوناً عام 2005، وفي عام 2007 بقيت تركيا تتصدر القائمة وسجلت ارتفاعا ملحوظاً في قيمة التبادل التجاري بين البلدين؛ فقد بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا ما مجموعه ملياراً و 221 مليون دولار، وبلغت قيمة الواردات الاسرائيلية من تركيا ما مجموعه ملياراً و 606 مليون دولار. وعبر رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت عام 2007، أنه يريد زيادة حجم التبادل التجاري البالغ حوالي المليارين، كما ذكر أن حوالي 152 شركة اسرائيلية تعمل في تركيا وتضح مليارات الدولارات الناتج القومي التركي. وبقيت العلاقة على هذا الحال في تطور والواردات التركية من نفس العام ما نسبته 35,1%، وبلغ عدد الشركات التركية والواردات التركية من نفس العام ما نسبته 35,1%، وبلغ عدد الشركات التركية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أكثر من 580 شركة. (19

وفي أسوأ حالات التراجع في العلاقات، بعد أزمة سفينة مرمرة وصل حجم الصادرات التركية الى اسرائيل ما يزيد عن مليار و نصف المليار دولار اضافة الى نصف مليون سائح اسرائيلي سنويا الى المنتجعات التركية ، هذا الى جانب ٢٥٠ شركة اسرائيلية تعمل في تركيا، في حين وصل عدد الشركات التركية التي تعمل في السرائيل الى ٥٨٠ شركة.

اجمالاً يمكن القول أنه على الرغم من التوترات التي سادت العلاقات التركية الاسرائيلية خلل عامي 2008 و 2010، إلا أن العلاقات الاقتصادية استمرت على مستوى مرتفع نسبياً نظراً للطبيعة المركبة لهذه العلاقة، ونظراً لحاجة كل منهما للأخر في العديد من الملفات، ، سيما وأن حجم التبادل التجاري بين الطرفين يقدر بمليارات الدولارات، وأن إسرائيل لا يمكن أن تفرط بخسارة هذه العلاقة كردات فعل

على أزمات تشهدها علاقات البلدين.

♦ على المستوى العسكري:

أما على الصعيد العسكري فهناك العديد من الاتفاقات التي وصلت قيمتها التي عدة مليارات من الدولارات حيث تزود اسرائيل تركيا بطائرات بدون طيار و تعمل على تطوير الدبابات التركية و صيانة الطائرات التركية المقاتلة وتعمل على تحديثها و تزويدها بالتكنلوجيا التي تزيد من قدراتها القتالية، اضافة الى تزويد الجيش التركي بالأجهزة الإلكترونية المتطورة من خلال الصناعات العسكرية الاسرائيلية. (16) وبناء على ذلك فالعلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا واسرائيل لم تتأثر ولم تشهد ازمات أو تراجع في نموها وتطورها برغم الازمات السياسية التي عصفت بها في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

ففي عام 2002 وقعت تركيا مع اسرائيل عقداً بقيمة 668 مليون دولار، لتحسين 170 دبابة من طراز 60-M، واشترت تركيا من اسرائيل في أبريل 2005 شلاث طائرات دون طيار، واشترت نظم محطات أرضية بتكلفة 183 مليون دولار، وخالل زيارة رئيس الوزراء أردوغان عام 2005 لإسرائيل بحث مع المسئولين الاسرائيليين، في صفقة عسكرية يصل حجمها إلى نصف مليار دولار. ووصف مدير وزارة الدفاع الاسرائيلية السابق عاموس يارون العلاقات بين مؤسستي الدفاع في الدولتين بأنها ممتازة، وقال المتحدث باسم صناعة الطائرات الاسرائيلية دورون سوسليك أن أنقرة هي ثاني أكبر زبون عسكري بعد الهند. (17) وخلال عام 2008 تواصل التعاون العسكري في اكثر من مجال، وتعددت زيارات المسؤولين العسكريين المتبادلة، على مستوى وزيري الدفاع وعلى مستوى قيادة القوات الجوية والبحرية، كما اجريت مناورات عسكرية جوية وبحرية مشتركة بين تركيا واسرائيل وبمشاركة الولايات المتحدة الامريكية، وقد سعت تركيا إلى شراء طائرات من دون طيار من طراز هيرون(18) أما في عام 2009 توترت العلاقات بينهما على خلفية العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وقال وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو: أن بالاده منعت إسرائيل من المشاركة في مناورات عسكرية لحلف شمال الاطلسي بسبب العدوان على غزة، وأيضاً بسبب قلق الرأي العام التركى بشأن هذا العدوان. (19) لكن هذه

التصريحات والمواقف بقيت في دائرة المواقف الشكلية التي لا تؤثر على العلاقات بين البلدين.

فالملاحظ أن أوجه التعاون العسكري والأمني في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية مع إسرائيل لم تتأثر بالأحداث الجارية في المنطقة، كما أن التوترات الانفعالية الناتجة عن ردود الفعل تبقى في إطار معين لا تتجاوزه، واللافت للنظر أن الجانب الاسرائيلي لا يتعامل مع رد الفعل التركي، برد فعل مساو أو أكبر، بل يتخذ موقف الصمت أو التبرير في العديد من المواقف وهي على عكس العادة أو التقاليد الاسرائيلية في أزماتها السياسية والعسكرية،.

ويتضح أن الشكل التقليدي للسياسة الخارجية التركية كان ولا يزال هو السائد في التقاليد التركية التي تهدف إلى تحقيق الأمن للبلاد، وحماية وتطوير المصالح الوطنية في منظور منبثق من التأريخ وممتد إلى المستقبل، وتسخير المصادر الخارجية للتتمية والرفاه، والدخول في تحالفات وصداقات، والحفاظ على مكانة تركيا وتعزيزها في العالم الحديث. ومن أجل تحقيق كل هذه الأهداف، فقد تبنت مبدأ تأسيس علاقات تعاون جيدة مع جميع الدول وعلى رأسها الدول المجاورة بما فيها إسرائيل، والإسهام في السلام والاستقرار والأمن والرفاه العالمي.

رابعاً: تداعيات العلاقات التركية - الاسرائيلية على القضة الفلسطينية:

اتسم الموقف التركي الرسمي من القضية الفلسطينية طوال عشرات السنين بالانحياز للموقف الإسرائيلي في تتكر واضح للمعاناة الفلسطينية، وكان أن بادرت تركيا بالاعتراف بإسرائيل بعد أقل من عام من قيامها، في إشارة واضحة للقطيعة مع الإرث العثماني، وظنًا بأنَّ تل أبيب بوابة تركيا نحو الانضمام إلى أوروبا وتوثيق الصلة بالولايات المتحدة.

لم تقتصر العلاقات التركية الإسرائيلية على تبادل التمثيل الدبلوماسي بل تشعبت إلى مختلف أشكال العلاقات حتى وصلت حد عقد اتفاق للتعاون العسكري

الاستراتيجي في العام 1996م، وبدل من المسارعة في الانضمام إلى الجهد العربي والإسلامي المناصر للفلسطينيين، ارتضى الأتراك لأنفسهم أن يكونوا جزءاً من سياسة الأحلاف الدولية المعادية للعرب والفلسطينيين، فعلى سبيل المثال انضمت تركيا لحلف بغداد في خمسينيات القرن الماضي، ونُظر اليها إسرائيليًا كجزء من تحالف دول أطراف الوطن العربي مع إسرائيل لتطويق المشروع القومي العربي الذي كان واجهة النضال العربي الرسمي من أجل التخلص من الهيمنة الغربية. (20)

واستند الخطاب التركي الرسمي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية على فكرة رفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومناصرة الفلسطينيين في نضالهم المشروع من أجل نيل الاستقلال، والدعوة لتوفير الأجواء المناسبة لإنجاح المسيرة السلمية، وضرورة تطبيق العدالة في التعامل مع الشعب الفلسطيني، وذلك بعد نجاح حركة حماس بالأغلبية في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، وتكليفها بتشكيل الحكومة الفلسطينية.

وفي ظل استمرار الممارسات الإسرائيلية العدوانية بحق الفلسطينيين هيمنت روح النقد الشديد لإسرائيل في الخطاب السياسي التركي منذ العام 2002م، وقد استخدم الأتراك مفرداتٍ قاسية، لوصف ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، من قبيل العنصرية والقتل المتعمد والإبادة... إلخ، وقد أكدت تركيا على لسان مسؤوليها وفي أكثر من مناسبة من أنها ستستمر في انتقاد الموقف الإسرائيلي، وهنا لابد من التأكيد على أنَّ الرأي العام التركي بدأ يتبنى خطابًا أكثر تشددًا تجاه إسرائيل، ويمكن ملاحظة ذلك من اتجاهات الرأي العام التركي الذي يطالب بإجراءات تركية رسمية أكثر جرأة؛ مثل قطع العلاقات الدبلوماسية بين يطالب بوقف كافة أشكال التعاون بين تركيا وإسرائيل. (12)

في المقابل، حرص الجانب الإسرائيلي في البداية على وضع الانتقادات التركية في إطار اختلاف وجهات النظر الذي لا يفسد للود قضية، وبأنَّ تل أبيب عازمة على استمرار التحالف الاستراتيجي بين الطرفين، وبأنَّها ماضية في تعاطيها الايجابي مع المساعي التركية على مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لكنَّ هذا الحال لم يدم طويلاً، إذ بدأت تُسمع في تل أبيب أصوات منددة بالموقف التركي

وتحديدًا فيما يتعلق بموقفها من المجازر التي ارتكبت في غزة.

لم يستمر المنحى التصاعدي طويلاً، واصطدم بعدة عقبات، أهمها موجة ثورات الربيع العربي التي عصفت بالتوازنات والتحالفات السياسية في المنطقة بالقدر نفسه الذي عصفت فيه بأسس السياسة الإقليمية لأنقرة. فالعمق الاستراتيجي لتركيا تحول إلى محيط لاهب، ونظرية "صفر مشاكل" تحولت بفعل الثورات والتغيرات الحاصلة إلى "صفر هدوء"، بينما فشلت القوة التركية الناعمة في إحداث اختراقات مهمة في المنطقة بعد أن أضحت أنقرة في قلب حالة الاستقطاب الإقليمية بسبب مواقفها المعلنة من الثورات، لا سيما الثورة السورية والمصرية بعد إزاحة الاخوان المسلمين عن الحكم، وتفاعلاتها اللحقة.

أدت هذه النطورات المتلاحقة وفشل أنقرة في تحقيق أي إنجاز خارجي يبلور واقعياً رؤيتها للحل إلى إعادة تقييم تركيا اسياستها الخارجية وانخفاض مستوى تفاعلها مع القضية الفلسطينية. ويمكننا في هذا السياق إجمال السياقات التي أسهمت في تراجع هذا الاهتمام فيما يلى: (22)

- 1. تفاعلات الثورات التي أدت إلى تراجع الحدث الفلسطيني على سُلَّم أولويات مختلف الدول ذات العلاقة ومنها تركيا.
- 2. الانشغال بملفات السياسة الداخلية وخاصة قضية الانتخابات الداخلية الرئاسية والبرلمانية على حساب السياسة الخارجية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص.
- 3. تطورات الملف السوري بشكل خاص بطريقة لامست الخطوط الحمراء للأمن القومي التركي، من حيث احتمالات تقسيم سورية والتدخل العسكري الروسي وارهاصات إنشاء كيان سياسي (كانتون) للأكراد في الشمال السوري.
- 4. تـوتر فـي العلاقـات الديبلوماسـية مـع "إسـرائيل" إثـر الهجـوم علـى سـفينة مافي مرمرة، الأمر الذي أفقد تركيا إمكانية لعب دور الوسيط.
- 5. العلاقات المتوترة مع عدد من الدول المؤثرة في القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها مصر بعد اسقاط الاخوان المسلمين، والوقوف ضد حالة التغيير بمصر، الأمر الذي أدى إلى تضاؤل فرص التدخل التركي.

6. حالة الانقسام السياسي الفلسطيني بما يودي إلى تقزيم نتائج أي جهد مبذول في نصرة القضية الفلسطينية، على الرغم من المحاولات المتكررة لرأب الصدع والدعوات للتوحد.

7. الفترة الانتقالية في تركيا بعد انتخابات السابع من حزيران/يونيو التي سلبت العدالة والتنمية أغلبيته البرلمانية، مفتتحة عهداً من اللااستقرار السياسي والتذبذب الاقتصادي والتوتر الأمني، وهو ما دفع تركيا للانكفاء على الداخل وتقديم بعض التازلات في السياسة الخارجية.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى مراجعات، على البرغم من استمرار الدعم السياسي للفلسطينيين في المحافل الدولية وخصوصاً في ملف قبول فلسطين كمراقب غير عضو في الأمم المتحدة ثم رفع العلم الفلسطيني على ساريتها، إلا أن الموقف التركي الرسمي هو أقرب إلى الظاهرة الصوتية، بغض النظر عن النوايا وبسبب قيود السياسة الخارجية وتقاليدها، بفعل العوامل سابقة الذكر، وقد ظهر ذلك جلياً في هبة/ انتفاضة القدس الأخيرة مثلاً، حيث لم يتخط الموقف الرسمي بعض التصريحات الخجولة.

قبل ذلك، كان لافتاً مغادرة عدد من القيادات والكوادر الفلسطينية من حركة حماس للأراضي التركية نحو الدول العربية، إما بتلميح من أنقرة، أو تحسباً لأي طارئ قبل وخلال وبعد الانتخابات، بينما تراجعت وتيرة زيارات الوفود الفلسطينية، على الأقل العلنية منها، لتركيا في الفترة السابقة على الانتخابات الأخيرة. مع ملاحظة أن حزب العدالة والتنمية تابع التوظيف المحسوب لعلاقته مع حماس، فدعى قيادة حماس وعلى رأسها خالد مشعل للمشاركة في مؤتمره الخامس الذي عقده في 12/9/5/102؛ إذ إن الجمهور الإسلامي في تركيا ينظر نظرة تقدير واحترام لحماس ولجهادها؛ وبالتالي فإن مشاركتها مؤتمر الحزب تعد رافعة شعبية وانتخابية له.

خامساً: السيناريوهات المحتملة:

يبدو أن مقاربة تركيا للقضية الفلسطينية مرشحة في المستقبل القريب لأحد ثلاثة سيناريوهات:

الأول: تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية: ليس فقط للأسباب المذكورة أعلاه، والتي لم يتغير معظمها، بل أيضاً للاعتبارات الإضافية الآتية:

- 1. يتوقع للفترة القادمة في تركيا أن تركز على الملفات الداخلية الكثيرة والملحة، مثل الملف الاقتصادي، والتصعيد العسكري، والمصالحة الداخلية، والدستور الجديد. إضافة لتوتر العلاقات مع موسكو وبغداد على خلفية اسقاط المقاتلة الروسية ودخول قوات تركية في الأراضي العراقية.
- 2. ضغوط السياسة الداخلية على صانعي القرار السياسي الخارجي التركي فقد صدرت عدة تصريحات بضرورة مراجعة السياسة الخارجية وعودتها إلى "واقعيتها" وتواصلها "مع جميع الأطراف" بشكل متوازن مرة أخرى، ولم تقتصر هذه الدعوات على المعارضة أو المحللين السياسيين، بل شملت أيضاً قيادات في الحزب الحاكم والحكومة. (23)
- 3. الضغط الأمريكي وحاجة تركيا للدعم الأمريكي الدولي في ملف مكافحة الإرهاب، والتصدي للمشاريع السياسية لأكراد سورية على حدودها الجنوبية.
- 4. قد يفرض أي تقارب مستقبلي محتمل لتركيا مع دولة الاحتلال أو النظام المصري قيوداً أو حدوداً معينة لدورها في القضية الفلسطينية.
- 5. زيادة حدة الخطر الكردي على الحدود التركية السورية بعد تراجع الدعم الأمريكي المعلن لأكراد سورية ومحاولة روسيا اثارة الاكراد.

الثاني: تحقيق إنجازات تركية في الملف الفلسطيني (زيادة الانخراط):

1. نتيجة الانتخابات الأخيرة وفوز حزب العدالة والتنمية وتشكيل حكومة مستقرة قد تمكنها من التفاعل أكثر مع السياسة الخارجية عموماً والملف الفلسطيني على وجه الخصوص.

- 2. تواتر الأحاديث الديبلوماسية عن حلول سياسية وشيكة للأزمة السورية باتفاق الأطراف الإقليمية والدولية المختلفة، وهو ما من شأنه تخفيف الضغط الحالى عن أنقرة.
- 3. تمتع القضية الفلسطينية، في معظم ملفاتها الفرعية، بالإجماع العربي والإقليمي، وهو ما يسهل التعامل معها والتعاون إزاءها على الرغم من الاستقطاب الحاد.
- 4. زيادة مستوى التنسيق والتعاون في المواقف بين تركيا وقطر والسعودية، في عدة ملفات مثل الملف السوري وتنظيم الدولة الاسلامية بما قد يفتح الباب على إمكانية إحداث اختراق في الملف الفلسطيني.
- 5. الانتفاضة/ الهبة الفلسطينية الحالية التي أعادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث مجدداً على الصعيد العربي والإقليمي.

الثالث: بقاء الحال على ما هو عليه. وقد ترجح كفة هذا السيناريو:

بمعنى استمرار الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية، لا سيما فيما يتعلق بمدينة القدس وملف حصار قطاع غزة، في حدوده الحالية السياسية - الإعلامية، دون تقدم أو انجاز.

السيناريو المرجح:

إن نظرة متعمقة إلى المشهدين التركي والإقليمي توحي بأن السيناريو الثالث، بعدم توقع تغيرات جذرية أو سريعة، هو الأوفر حظاً بين الثلاثة. ذلك أن الملفات ذات الأولوية داخلياً وإقليمياً ستفرض نفسها على الحكومة التركية الجديدة كأمر واقع، بينما لا يملك الفلسطينيون في المدى المنظور ما يقدمونه لأنقرة من اختراقات أو إنجازات تشجعها على الانخراط بفعالية في قضيتهم.

إن السياسة الخارجية إرادة وقدرة، وبغض النظر عن النوايا التركية على مستوى العدالة والتنمية أو الحكومة ، إلا أن الأدوات التركية القادرة على إحداث الاختراق قليلة ومحدودة في الإقليم، وهو ما يجعل انتظار المفاجآت ضرباً من التفكير بالأماني أكثر منه توقعاً مبنياً على تحليل سليم.

من ناحية أخرى فإن البراجماتية والمرونة اللتين تتمتع بهما سياسات العدالة والتنمية ودعوات التقييم والتقويم لسياسة أنقرة الخارجية والإقليمية، كل ذلك يوحي بفترة من الهدوء والثبات في عدد من الملفات غير الملحة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. بينما سيكون أي تغير في المدى المنظور تراجعاً لا تقدماً، وفق المعطيات الكثيرة آنفة الذكر، وهو ما يجعل السيناريو الأول (تراجع الاهتمام) مقدماً على نقيضه (زيادة الانخراط)، ويبقى كلاهما في كل الأحوال ضعيف الحظوظ.

الخاتمة:

امتازت فترة حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ سنة 2002 بسياسة خارجية نشطة ومتفاعلة مع قضايا المنطقة، مع اهتمام خاص بالقضية الفلسطينية. وعلى الرغم ممّا طرأ على تلك العلاقات الإسرائيليّة التركيّة من مستجدّات، الا أنه من المستبعد حالياً أن تكون هناك حالة تغيّر استراتيجي من قبل الطرفين في علاقاتهما الاستراتيجية، وفي هذا السّياق فإنّ التعاون بين تركيا وإسرائيل لم ينقطع وما زال مستمراً. في ضوء ما أسفرت عنه نتائج انتخابات الإعادة التي أجريت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 عن عودة العدالة والتنمية مرة أخرى إلى الأغلبية البرلمانية المطلقة (317 من أصل 550 نائباً) التي خولته تشكيل الحكومة بمفرده، للمرة الرابعة على التوالى، بعدد مريح من المقاعد.

كما إن تمتين العلاقات التركية الإسرائيلية من شأنها تأكيد استمرار العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل وتركيا، وهناك تسريبات إعلامية عن مشروع تركي إسرائيلي مشترك لمد تركيا بالغاز من إسرائيل في أعقاب اسقاط المقاتلة الروسية من قبل تركيا وقطع روسيا إمداد تركيا بالغاز، وفي ضوء ذلك تدرك إسرائيل أنّ تركيا ما زالت تعتبر إسرائيل شريكا استراتيجيا لها في الشرق الأوسط، وأنّ هناك مصالح استراتيجية قوية تربط بين البلدين. على الرغم من التوتر الحاصل في العلاقات بين البلدين، حتى لو وصل الآمر إلى درجة تخفيف مستوى التمثيل الدبلوماسي أو لوحتى تم تجميدها.

المراجع:

19 جريدة الأهرام ، 11 اكتوبر 2009.

و الاستشار ات، 2009/12/2

```
<sup>1</sup> صمويل هنتنغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، طبعة 2 (القاهرة:
                                                           سطور الجديدة، 1999)، ص 235–236.
       2 سعيد الحاج، تحولات هادئة في السياسة الخارجية التركية، موقع عربي 21، 2015/01/26، انظر:
                                                                        http://goo.gl/fgBbAS
              3 ريان ذنون العباسي، إسرائيل ومشروع جنوب شرقى الأناضول في تركيا، موقع دنيا الوطن،
                                                                             2009/11/19 انظر:
                    http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/19/180327.html
                  4 النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم – المؤسسات)، مركز سورية للبحوث والدراسات:
                                                                     /http://www.syriasc.net
                                                             <sup>5</sup> النظام السياسي في تركيا، مرجع سابق.
    6 أحمد داود أو غلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودور ها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي
                     وطارق عبد الجليل، طبعة 10 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 145.
                                                         <sup>7</sup> أحمد داود أو غلو، مصدر سابق، ص 170.
      8 تركيا والقضية الفلسطينية بعد الانتخابات البرلمانية، تقدير استراتيجي(84)، مركز الزيتونة للدراسات
                                                                والاستشارات، نوفمبر 2015، ص3.
<sup>9</sup> سامي محمد الأخرس، تركيا و القضية الفلسطينية: سياسات و مو اقف، غزة: شركة مطابع دار الأرقم، 2015،
                                                                                    ص196,197.
             10 أحمد يونس شاهين، قراءة في العلاقات التركية الإسرائيلية، 19 ديسمبر 2015، على الرابط:
                                                      http://www.alhayatp.net/?p=106855
11 سامي محمد الأخرس، تركيا والقضية الفلسطينية: سياسات ومواقف، غزة: شركة مطابع دار الأرقم، 2015،
                                                                                         ص198.
                              12 أحمد يونس شاهين، قراءة في العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سابق.
                                   13 نافع صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، ص120.
                              14 نافع صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، ص176-205.
  <sup>15</sup> سفيان ابو زايدة، تركيا- اسر ائيل ___حسابات بميز ان الذهب __، الأحد، 20 ديسمبر ، 2015، على الر ابط:
                             http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=256828
  16 سفيان ابو زايدة، تركيا- اسرائيل .... حسابات بميزان الذهب .. ، الأحد، 20 ديسمبر ، 2015 ، على الرابط:
                             http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=256828
                                                                    <sup>17</sup> القدس العربي، 2 مايو 2005.
           18 محسن صالح، التقرير الاستر اتيجي الفلسطيني لسنة 2008، بيروت: مركز الزيتونة للدر اسات
                                                                           والاستشارات، ص 180.
```

²⁰ عوني فارس، تركيا و القضية الفلسطينية. تطلعات شعوب و محددات ساسة مركز الزيتونة للدر اسات

21 عوني فارس، تركيا والقضية الفلسطينية. تطلعات شعوب ومحددات ساسة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009/12/2.

²² تركيا والقضية الفلسطينية بعد الانتخابات البرلمانية، مرجع سابق، ص4.

نظر: موقع روسيا اليوم، 2014/12/13، انظر: الحكومة التركية تعلن رغبتها بتحسين العلاقات مع العرب، موقع روسيا اليوم، 2014/12/13، انظر: https://goo.gl/nM13Ay

تقارير

الدورات التدريبية التي نُفذت بمركز التخطيط الفلسطيني خلال عام 2015م

إعداد: أ. غادة حجازي

الدورة الأولى: دورة التثقيف الإعلامي

عقدت دورة التثقيف الإعلامي في شهري ديسمبر 2014 واستمرت حتى يناير 2015، تحت إشراف مسؤولة التدريب: أ. غادة حجازي بلغ عدد ساعات الدورة (24) ساعة تدريبية شملت التدريب النظري والعملي بلغ عدد المشاركين بالدورة (23) قام بإعطاء اللقاءات التدريبية والتي عددها (12) لقاء مجموعة من الإعلاميين والأكاديميين من جامعتي الأزهر وفلسطين، تم إعطاء الدورة بقاعة التدريب بالمركز.

اشتملت الدورة على موضوعات مميزة في التثقيف الإعلامي كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (1) دورة التثقيف الإعلامي بدأت من 2014/2/14 وحتى 2015/1/20

الساع	التاريخ	المحاضر	الموضوع	م
ة				
2	2014/12/14	أ. توفيق أبو شومر	الخبر الصحفي (تعريفه ومصادره)	.1
2	2014/12/16	د. محمد البردويل	فن التحرير الصحفي وكتابة التقرير والمقال	.2
2	2014/12/18	أ. سعيد الخطيب	فن التصوير الفوتوغرافي (تدريب عملي)	.3
2	2014/12/24	أ. عبد الناصر أبو عون	الإعلام المسموع (تعريفه وخصائصه)	.4
2	2014/12/25	أ. هاني الشاعر	التحرير الإخباري (الكتابي والالكتروني)	.5
2	2014/12/28	أ. أدهم حسونة	المواقع الإخبارية	.6
2	2014/12/30	أمجد الباز	الإعلام الرسمي	.7
2	2015/1/11	د. حسن أحمد	الإعلام الخاص والحزبي	.8
2	2015/1/13	أ. سالي عابد	فن التصوير التلفزيوني	.9
2	2015/1/15	أ.محمد التلباني	القيود القانونية على الإعلام	.10
2	2015/1/18	أ. إياد حمدان	الأخطاء اللغوية الشائعة في الكتابة الصحفية	.11
2	2015/1/20	د. خالد شعبان	الإعلام الإسرائيلي	.12

افتتح الدورة د. خالد شعبان نائب المدير العام بمركز التخطيط الفلسطيني ومسؤولة دائرة التدريب أ. غادة حجازي حاضر باللقاء الأول أ. توفيق أبو شمر كاتب ومحلل سياسي حيث تحدث عن الخبر الصحفي فتطرق لتعريفه وتحدث عن مصادره المختلفة.

كما عقد اللقاء الثاني الذي حاضر فيه الدكتور محمد البردويل بعنوان (فن التحريسر الصحفي) رئيس قسم الإعلام بجامعة الأزهر اشتمل حديثه على عدة محاور تضمنت التعرف بالخبر الصحفي الذي يقصد به نقل المعلومات والحقائق الجديدة الآتية والواقعية برؤية موضوعية عن أحداث ووقائع تهم أكبر عدد ممكن من الجماهير لم يكن لديها علم بها من قبل وتحدث عن مواصفات الخبر الصحيح الذي يجب أن يحمل عنصر التشويق والغرابة ويتميز الخبر بالجدة/ والآتية والواقعية والموضوعية، إلى جانب تطرقه للحديث عن الشروط الرئيسية في كتابة الخبر الصحفي، وبأنواع العناوين الرئيسية والفرعية سواء من ناحية الشكل أو من ناحية المضمون.

حاضر في اللقاء الثالث من الدورة الإعلامي الأستاذ محمد الباز عنوان اللقاء (الإعلام الرسمي) تحدث عن مسيرة الإعلام الفلسطيني وبداياته كما تحدث بإسهاب حول نشأة إعلام منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها ... إلى جانب حديثه عن الإعلام الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994 وانطلاق الفضائية الفلسطينية عام 1999 وصوت فلسطين البرنامج الثاني بتاريخ 30 مارس عام 2000م.

اللقاء الإعلامي الأستاذ عبد الناصر أبو عون مراسل هنا القدس تطرق للحديث باللقاء الإعلامي الأستاذ عبد الناصر أبو عون مراسل هنا القدس تطرق للحديث عن دور الإذاعة النهضوي والتنويري والاستنهاضي ... وتطرق الأستاذ أبو عون للحديث عن أن الإعلام هو أساس نهضة أي مجتمع في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ... فإن كان الإعلام صحيحاً استطعنا أن نصنع جيلاً صحيحاً ... كما تطرق للاختلاف بين الإذاعة والتلفاز وذكر المؤهلات التي يتصف بها يجب توفرها للشخص الذي يعمل في الإذاعة والخصائص التي يتصف بها الإعلام المسموع ومدى تأثيره الإيجابي على الرأي العام.

اللقاء الخامس بعنوان (القيود القانونية على الحريات الإعلامية في فلسطين) أداء اللقاء القانوني الأستاذ محمد التلباني الذي تحدث عن الحريات الإعلامية لما لها من أهمية كبرى في المجتمعات المتحضرة التي تعترف بممارسة الحقوق والحريات من الحق في الحصول على المعلومات ونشرها ونشر الأخبار والمعارف والعلوم والتعليق على الأحداث ومناقشة الأفكار والقرارات وغيرها.

وإذا كانت حرية الفكر والرأي حرية مطلقة إلا أن الحريات الإعلامية وأصلها الأول الحق في حرية التعبير عن الرأي هي حريات غير مطلقة بل ترد عليها قيود تنظم بقوانين واضحة عامة ومجردة وبصياغة محكمة تفسر في إطار تنظيم هذه الحريات وليس مصادرتها وترد تلك القيود في مجالين: الأول حماية المصلحة العامة بالحفاظ على الأمن العام والنظام العام والثاني عدم تعارض تلك الحريات مع حقوق وحريات الأفراد الآخرين، إلى جانب تأكيد المواثيق الدولية والدساتير الحديثة على حرية التعبير عن الرأي وما يتفرغ عنها من حريات إعلامية ... كما تطرق إلى

دور قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني كقانون متخصص في تنظيم بعض جوانب الحريات الإعلامية إلا أنه لعدم مواكبة هذا القانون للتطورات الهائلة في مجال الاتصال والتواصل أصبح هذا القانون قاصر عن تنظيم بعض وسائل الإعلام الحديثة كالإعلام المسموع والمرئي والالكتروني ورغم ذلك فأي إخلال بالمبادئ القانونية سواء بإلحاق الضرر بالآخرين يكون ممارس الحرية الإعلامية إما خاضع للقاضي المدني ومطالب بدفع تعويض عن ما لحق الغير من ضرر أو يخضع لأحكام قانون العقوبات العام في حال مخالفة تلك الأحكام.

اللقاء السادس بعنوان (التصوير الفوت وغرافي) حاضر باللقاء الأستاذ الصحفي محمد البابا تطرق في اللقاء لعدة موضوعات منها: الحديث عن شروط يجب توافرها في تحسين الصورة وسرعة القالق أو ما يسمى بالشتر أي سرعة غلق العدسة والزوايا التي يجب تحديدها عند إلتقاط الصورة وتحدث عن الأيزو والفوكس والتصوير الليلي والتصوير النهاري وعن فتحة العدسة سواء طرق توسيعها أو تضيقها ... (تم اللقاء نظرياً وعملياً).

اللقاء السابع بعنوان (فن التحرير الصحفي) حاضر باللقاء الإعلامي هاني الشاعر تحدث عن الخبر الصحفي وكيفية كتابته وأنواعه مع توضيح وتضمين الشرح بأمثلة عملية... كما تحدث عن التقارير بأنواعها ، وأشكالها، وطرق صياغتها وتحريرها بالتفصيل ... مع توضيح أمثلة عملية على جهاز العرض LCD وتوضيح وجه الشبه والاختلاف ما بين التقرير والخبر والخبر والتقرير والتحقيق.

اللقاء الثامن بعنوان (أزمة المفاهيم والمصطلحات في وسائل الإعلام) حاضر باللقاء المحاضر بكلية الإعلام والاتصال بجامعة فلسطين الأستاذ إياد حمدان.

تحدث باللقاء التدريبي عن أهم إشكالات المواطن العربي من ناحية سوء فهمه لمصطلحات سياسية واقتصادية جديدة طرأت في العصر الجديد فالملاحظ أن المواطن العربي تشتت بهذه المصطلحات في كل جوانب حياته الاجتماعية والسياسية وربما حتى الاقتصادية لتعطى انطباعاً مزيفاً بحداثتها وعصريتها ...

فالفهم الخاطئ لمصطلح ما لابد أن يقود لبناء فكري وجمالي هش سرعان ما ينهار لكن بعد أن يكون قد ترك آثاره العميقة في النفس والذهن وإنتاج مقولات وتصورات فكرية وثقافية زائفة لأنها تستند إلى مصطلحات زائفة هي أيضاً قامت على فهم خاطئ...

ثم عرض عدة مصطلحات دارجة وضح الصواب فيها والخطأ كمصطلح دولة إسرائيل ومصطلح أرض الميعاد ومصطلح حائط المبكي ومصطلح الهولوكوست ومصطلح عرب إسرائيل ومصطلح القدس الشرقية والغربية ومصطلح مناطق السلطة الفلسطينية ومناطق الحكم الذاتي ومصطلح محافظات الشمال ومحافظات الجنوب ومصطلح الشرق الأوسط ومصطلح التعددية السياسية في العراق الجديد مصطلح مزق الحماية الأمنية.

اللقاء التاسع: بعنوان المواقع الإخبارية حاضر باللقاء الأستاذ/ أدهم حسونة المحاضر في قسم الإعلام بجامعة غزة.

تطرق الأستاذ أدهم لعدة قضايا أهمها:

تعريف الاتصال أنواعه وأشكاله وعناصر العملية الاتصالية وتحدث لأزمة المصداقية لوسائل الإعلام وتطرق لمفهوم الصحافة الالكترونية ... كما عرف الصحافة الالكترونية والمواقع الالكترونية الإخبارية سماتها ومصادرها ... وغدت عن المواقع الإخبارية الفلسطينية أهدافها ومميزاتها ومعوقاتها وطرق تطويرها إلى جانب حديثه عن المواقع الإخبارية العربية ... كما تطرق للحديث عن أخلاقيات العمل الإعلامي الالكتروني...

اللقاء العاشر بعنوان: اللقاءات التلفزيونية حاضرت باللقاء الأستاذة سالي عابد والتي تطرقت للحديث عن كيفية التحضير والتخطيط للقاءات وكيفية تحديد الأهداف المرجو تحقيقها كما أكدت الأستاذة سالي عابد على ذكر أهم عوامل نجاح أيّ ظهور تلفزيوني ... إلى جانب حديثها عن الخطوات العشرة التي يجب اتخاذها والتفكير بها والتجهيز المسبق لها قبل المقابلة ...

اللقاء الحادي عشر بعنوان (الإعلام الخاص والحزبي) إلقاء الدكتور حسن أحمد (رئيس دائرة الإعلام والثقافة) تطرق لعدة قضايا ... شرح أهم النظريات الإعلامية العالمية والتي تمثلت في نظرية السلطة وتعني امتلاك السلطة السياسية لكافة وسائل الإعلام وتصبح وسائل الإعلام معبرة عن إرادة السلطة الحاكمة وعدم السماح بوجود وسائل إعلام خاصة وعدم السماح بالنقد أو الاعتراض ... تطرق للحديث عن نظرية الحرية المطلقة لوسائل الإعلام للنظرية الشمولية الماركسية التي تعني السيطرة الكاملة على كل وسائل الإعلام وعدم السماح نهائياً بامتلاك وسائل الإعلام ... وتحدث عن أهمية الإعلام الخاص ... ودور أساليب الإعلام الحزبي ومميزاته ...

اللقاء الثاني عشر بعنوان: الإعلام الإسرائيلي (الباحث في الشؤون الإسرائيلية بمركز التخطيط) تطرق لعدة قضايا أكدت خلالها على أن إستراتيجية الإعلام الصهيوني قامت على الترويج لفكرة وجود وطن قومي لليهود في فلسطين ثم انتقلت بعد ذلك للدفاع عن إسرائيل في جميع المحافل المحلية والإقليمية والدولية ولذلك نجد أن هناك أهدافا متعددة للإعلام سواء قبل قيام إسرائيل أو بعدها ولكنها كانت تجمع على خدمة المشروع الصهيوني في قيام إسرائيل وهو ما أكدته بعد ذلك مجموع القوانين الإسرائيلية التي اهتمت بوجود إعلام حيث انتشرت الصحف قبل قيام إسرائيل وبعدها كما تعددت الإذاعات الرسمية بالإضافة لوجود التلفزيون قيام الرائيلي الرسمي في 1968... ثم شهدت إسرائيل ثورة إعلامية في التسعينات من خلال تعدد الإذاعات المحلية والمؤسسات الصحفية ولكن ما يجب الإشارة إليه أن كل هذه المؤسسات الإعلامية تخضع لمقص الرقيب الأمني الإسرائيلي منذ عام 1942 وحتى الآن ومن يخالف يجد العقوبات التي نصت عليها القوانين

الـدورة الثانيـة: دورة التثقيـف السياسـي حـول القضـية الفلسطننة

بدأت الدورة منذ 2015/1/4 وانتهت في 2015/1/29 بمعدل ثلاث أيام بالأسبوع ما يعادل (24) ساعة تثقيفية اشتملت على (11) لقاء تثقيفي شارك في محاضرة اللقاءات (12) من الأكاديميين والباحثين بمركز التخطيط الفلسطيني بلغ عدد المشاركين بالدورة (35) مشارك ومشاركة.

جدول (2) دورة التثقيف السياسي بدأت في 1/4 وانتهت في 2015/1/29

الساعة	التاريخ	المحاضر	الموضوع	م
2	2015/1/4	أ. رائد موسى	اتفاقية أوسلو مفهوم التنسيق الأمني	.1
2	2015/1/6	د. جمال أبو نحل	نشأة منظمة التحرير الفلسطينية	.2
2	2015/1/8	أ. إلهام شمالي	المخططات الإسرائيلية الثقافية لتهويد القدس وسبل مواجهتها	.3
2	2015/1/15	د. إبراهيم المصري	عبقرية الشقيري في تأسيس م.ت . ف	.4
2	2015/1/18	أ. منصور أبو كرم	الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية	.5
2	2015/1/20	د. عبد الحكيم حلاسة	التعددية السياسية نظام الاستقرار الحكم	.6
2	2015/1/22	د. مازن العجلة	واقع ومشكلات إعادة إعمار غزة	.7
2	2015/1/25	أ. ريم نتيل	الدبلوماسية وفن التعارض	.8
2	2015/1/27	أ. جمال البابا	حدود الدولة الفلسطينية	.9
2	2015/1/29	أ. عاطف المسلمي	الانتخابات الإسرائيلية	.10
2	2015/1/31	أ. معين الطناني	الثقافة السياسية	.11

افتتح الدورة الدكتور خالد شعبان نائب المدير العام بالمركز ومنسقة التدريب الأستاذة غادة حجازي رحب الدكتور شعبان بالمشاركين والمشاركات بالدورة شم تحدث عن أهمية التثقيف السياسي بشكل عام وأكد على أهمية الدورات التي تعقد بالمركز سواء دورات التثقيف المتعلقة بالقضية الفلسطينية أو التثقيف الإعلامي وغيرها من الدورات الأخرى خص بالذكر دورات التثقيف السياسي لأنها تركز على تثقيف الشباب وتوعيتهم بشأن قضيتهم الفلسطينية للوصول لجيل يكون على قدر من الثقافة السياسية الفلسطينية خاصة.

كما تحدثت الأستاذة غادة حجازي منسقة التدريب بالمركز مقدمة للحديث عن نشأة مركز التخطيط في الشتات حتى الآن.

واصلت حديثها عن نشأة دائرة التدريب والدورات التي عقدت على مدار السنتين وأكدت على ضرورة الالتزام بقواعد حضور الجلسات التثقيفية المتعارف عليها ... وضرورة الإطلاع على الموضوعات المخصصة في البرنامج التثقيفي السياسي من خلال التردد على مكتبة مركز التخطيط للاستفادة منها... وفي النهاية تمنت للجميع التوفيق والمشاركة في دورات أخرى تعقدها دائرة التدريب بالمركز.

وكان اللقاء الأول بعنوان/ اتفاقية أوسلو ومفهوم التنسيق الأمني المحاضر الأكاديمي الأستاذ رائد موسى.

تطرق لعدة أمور منها التعريف باتفاقية أوسلو من حيث تاريخ توقيع أول جزء فيها والذي كان في 1993/9/13 في البيت الأبيض في واشنطن بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

وقد سميت على اسم مدينة أوسلو النرويجية التي جرت فيها المحادثات السرية بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام، ثم التوضيح بأن مسمى اتفاقية أوسلو أصبح يطلق على مجموعة من الاتفاقيات المتلاحقة والتي بدأت بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في البيت الأبيض، كلاهما توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية 29/نيسان إبريل 1994، واتفاق (قطاع غزة ومنطقة أريحا) في القاهرة 4/ آيار – مايو 1994، تم توقيع اتفاق طابا الاتفاقية الفلسطينية – الإسرائيلية المرحلية) في واشنطن في 28 أيلوب / سبتمبر 1995، كلاهما توقيع بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل في 15/يناير/ 1997، واتفاق واي ريفر (واي بلانتيشن) في 23/ اكتوبر / 1998، واتفاق (مذكرة شرم الشيخ) في 4/ سبتمبر 1999

وأكد على أهمية الهدف من عقد الاتفاقية المتمثل في تحقيق تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 كما هو وارد في ديباجة إعلان المبادئ وأنها اتفاقية مرحلية مدتها 5 سنوات كأقصى حد إلى حيث التوصل إلى الحل الدائم للقضايا النهائية المتمثلة في قضايا القدس والاستيطان وحق اللاجئين

بالعودة والحدود النهائية ... وثم توضع البنود الواردة في الاتفاقية التي تعالج قضية الأمن من حيث التنسيق الأمني بأنه يتمثل بالإشراف على التنفيذ الدقيق لاتفاقية وفض النزاعات، فالبنود قد تعاملت بندية واضحة بين طرفي الاتفاق، ما عدا قضية السيادة الخارجية مع الحدود والأجواء وبصورة محددة متفق عليها بقيت بيداً من الاحتلال بصفته سلطة الاحتلال المسئولية أمام القانون الدولي والتوضيح أن الاتفاقية قد نظمت عملية حكم ذاتي فلسطيني تحت الاحتلال بشكل مرحلي مؤقت يليه الانسحاب الإسرائيلي الكامل من أراضي الـ 67. فأوسلو لم تنظم وضع سياسي فلسطيني مستقل حتى تكون السلطة الأمنية العليا بيد الفلسطينيين.

اللقاء الثاني: بعنوان: عبقرية الشقيري في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية حاضر باللقاء الدكتور إبراهيم المصري الباحث والمحلل السياسي بمركز التخطيط الذي تطرق في محاضرته لعدة قضايا هامة منها تأكيده على محاولة بعض المتشككين في الطعن في حقيقة تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني من خلال التشكيك في نشأتها وبالتالي التصريح بأنها لا تمثل الشعب الفلسطيني على غير الحقيقة والواقع، كما أكد د. المصري على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

وأن الشقيري بعبقريت في أسلوب التأسيس استطاع أن يبني المؤسسة السياسية الحقيقية التي تبرعت مجموع الشعب الفلسطيني رغم المعوقات والمشاكل الكبيرة التي واجهها فقدراته السياسية وخبراته التي اكتسبه في أعماله السياسية مكنته من تجاوز جميع العقبات أمام إنشاء منظمة التحرير، فقد كسب موافقة الأردن رغم أن الضفة الغربية كانت جزءاً من المملكة الأردنية ونال موافقة مصر رغم أن قطاع غزة يخضع لهدارة العسكرية المصرية آنذاك، واستثمر الانتخابات الشرعية التي كانت تجري لقيادات الاتحادات والنقابات والمنظمات الشعبية والنوادي والمنتديات وقيادة التوجهات في الشتات في الدول العربية والمهجر لضمهم للمؤتمر التأسيسي الأول في القدس الذي أنشأ المنظمة عام 1964م، أما في الأماكن التي لم تتم فيها الانتخابات لظروف المكان السياسية التي لم تسمح بالمطلق إجراء الانتخابات كما

في لبنان فقد تم تسمية الأعضاء للمؤتمر التأسيسي بالتوافق بين جميع التيارات السياسية العاملة على الساحة.

كما ينبغي التنويه بأن الأعضاء من قطاع غزة كانوا ممن فازوا في انتخابات عام 1959 من القاعدة الشعبية مع إضافة أعضاء من ممثلي البدو لأنهم كانوا يمثلون نسبة كبيرة وصلت إلى أكثر من 20% من سكان قطاع غزة.

كما أكد الدكتور المصري أنه يمكن الرد على المشككين بأن الشقيري لم يختار الأعضاء بنفسه كما يدعي البعض بل أنه بعد أن كلفه مؤتمر القمة العربي باستشارة الشعب الفلسطيني فقط.

تجاوز هذا التكليف بإنشاء الكيان الفلسطيني وبعد أن زار جميع أماكن التجمعات الفلسطينية واستشارهم حيث أجمعوا على ضرورة إنشاء الكيان وإن اختلف البعض معه في أسلوب النشأة، بعدها شكل لجة تحضيرية برئاسة الدكتور عزت طنوس ممثل الهيئة العربية العليا في الأمم المتحدة، صاحب العلم والخبرة الواسعة وأن أعضاء الآخرين كانوا قد برزوا في العمل السياسي والاجتماعي الفلسطيني وفي نهاية اللقاء أكد الدكتور المصري على ما يلى:"

أن الشقيري استطاع استثمار الحالة الفلسطينية والعربية بما يدل على قدراته السياسية الكبيرة التي اكتسبها بعلمه وخبرته لذا فإن منظمة التحرير نشأت بتوافر ركنين أساسين هما:

- 1. فلسطيني، باتفاق الشعب الفلسطيني على إقامة كيانه.
- 2. عربي، باتفاق الحكومات العربية على إنشاء الكيان ودعمه.

اللقاء الثالث: بعنوان: المخططات الصهيونية الثقافية لتهويد مدينة القدس، وسبل مواجهتها من1967-2014م. حاضر باللقاء الأستاذة إلهام شمالي (ماجستير تاريخ حديث معاصر). تطرقت للحديث عن التهويد الثقافي الممارس بحق مدينة القدس.

اللقاء الرابع: بعنوان: الإعلام الإسرائيلي. للدكتور خالد شعبان (الباحث في الشوون الإسرائيلية-ونائب المدير العام لمركز التخطيط الفلسطيني). تطرق لعدة قضايا وأكدد. شعبان على أنّ إستراتيجية الإعلام الصهيوني قامت على

الترويج لفكرة وجود وطن قومي لليهود في فلسطين ثم انتقلت بعد ذلك للدفاع عن إسرائيل في جميع المحافل المحلية والإقليمية والدولية ، ولذلك نجد أن هناك أهدافا متعددة للإعلام سواء قبل قيام إسرائيل أو بعدها ولكنها كانت تجمع على خدمة المشروع الصهيوني في قيام إسرائيل وهو ما أكدته بعد ذلك مجموع القوانين الإسرائيلية التي اهتمت بوجود إعلام حيث انتشرت الصحف قبل قيام إسرائيل وبعدها كما تعددت الإذاعات الرسمية بالإضافة إلى وجود التلفزيون الإسرائيلي ولرسمي في 1968. ثم شهدت إسرائيل ثورة إعلامية في التسعينات من خلال تعدد الإذاعات المحلية والمؤسسات الصحفية ، ولكن ما يجب الإشارة إليه أن كل هذه المؤسسات الإعلامية تخضع لمقص الرقيب الأمني الإسرائيلي منذ عام 1942.

اللقاء الخامس: عنوان المحاضرة: منظمة التحرير نشأتها وتطورها . أدار اللقاء د.جمال أبو نحل (نائب المركز القومي للدراسات والبحوث).

تطرق للحديث عن إعلان تأسيس م.ت.ف وعن دور المنظمة منذ يونيو 1964 وحتى يونيو عن علاقة المنظمة بمصر ولبنان والأردن وتونس ...الخ.

اللقاء السادس: بعنوان: التعدية السياسية ضمان الستقرار نظام الحكم المحاضر: د.عبد الحكيم حلاسه (باحث في الشؤون العربية بالمركز). تطرق د.حكيم في محاضرته لمناقشة ثلاث محاور رئيسية تمثلت في التالى:

أولا: مفهوم التعددية السياسية وتاريخ نشأتها كمصطلح متداول وارتباطها بالديمقراطية.

سنابل التعددية تشمل: 1- الأحزاب السياسية 2 - النقابات 3- الجمعيات والهيئات المحلية

1- الأحزاب السياسية تضم:

- أ- الأحزاب الحاكمة
 - ب- أحزاب المعارضة
 - ت- أحزاب الديكور

ث- الأحزاب المحظورة

2- النقابات وتشمل:

- أ. المهنية
- ب. الوظيفية
- ت. الطلابية

3- الجمعيات والهيئات المحلية:

- أ. حكومية
- ب. غير حكومية
 - ت. دولية

ثانيا: نظام الحكم الاستبدادي الديكتاتوري منافي لقوانبين الطبيعة فالتطور الحضاري اوجب تطورا في نظام الحكم بعيدا عن التفرد والاستبداد والديكتاتورية.

ثالثا: تطور مفهوم التعددية وترسيخ الحريات المجتمعية أي الانتقال من الديمقراطية الرأسمالية إلى الديمقراطية المجتمعية التي تحمي التعددية الواسعة.

اللقاء السابع: بعنوان: علاقة الأمم المتحدة بالقضية الفلسطينية. المحاضر: أ.منصور أبو كريم. تطرق أ. منصور في محاضرته لتعريف بالأمم المتحدة، ومبادئها، وأهدافها والأجهزة الرئيسية، وتم تقديم شرح مفصل حول الجمعية العامة ومجلس الأمن، ودور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدولي...

اللقاء الثامن :حاضر باللقاء الأستاذة ريم نتيل . محاضرة بعنوان : الدبلوماسية وفين التفاوض . تطرقت أ.ريم لتعريف الدبلوماسية، وأشكال العمل الدبلوماسي، والأجهزة المتخصصة في العمل الدبلوماسي، والبعثات الدبلوماسية، ووسائل الدبلوماسية لحل المنازعات، وأنماط الدبلوماسية. تم تناولت مفهوم

التفاوض، وعناصر العملية التفاوضية، وأركان التفاوض الأساسية وخصائص عملية التفاوض وخطوات الإعداد والتخطيط للتفاوض والهدف منه...الخ .

اللقاء التاسع :عنوان المحاضرة التثقيفية : واقع ومشكلات إعادة إعمار غزة المحاضر : د.مازن العجلة (محاضر جامعي وباحث بمركز التخطيط الفلسطيني)

تطرق د.مازن في محاضرته لعدة قضايا حيث نوه الحديث عن السلبيات الاقتصادية للعدوان الأخير على قطاع غزة . فقد استقبل قطاع غزة العدوان الأخير باقتصاد هش ومتردي يرتكز على المساعدات والاستهلاك ومعرض بشكل كبير للصدمات الخارجية. تفاقمت مؤشرات الركود والتراجع خلال العام 2014 (الربع الأول والثاني) ويأتي ذلك في سياق تداعيات تراكمية لأكثر من سبعة أعوام من الحصار والانقسام إضافة إلى تداعيات الاعتداءات الإسرائيلية السابقة على القطاع (2009/2008). وتحدث عما لحق بالمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة بسبب العدوان خسائر بشرية وأخرى مادية واقتصادية. حيث لقي 2145 شخصاً حتفهم، بينما بلغ عدد الجرحي 11200 جريح. دمرت تديرا جزئيا أو كليا وفقا لآخر التقديرات نحو 120 ألف وحدة سكنية، إضافة إلى الدمار الواسع للمؤسسات الحكومية والبنى التحتية المختلفة. بلغ حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة ما يعادل 4.3 مليار دولار.

مثل مؤتمر إعادة اعمار قطاع غزة نقطة انطلاق لمراحل الاعمار، إذ اتفقت الدول المانحة على قطة رصد 5.4 مليار دولار، نصفها العادة الاعمار. رغم ان هذا الرقم يمثل حوالي تصف ما هو مطلوب بناء على خطة الإنعاش المبكر وإعادة الاعمار التي أعدتها السلطة الوطنية ووافق عليها المؤتمر كخطة لإعادة الاعمار.

وضع المانحون عدة شروط سياسية لتنفيذ إعادة الاعمار وتحويل المبلغ المتعهد به إلى مبالغ مدفوعة، تتمثل في:

- تمكين حكومة الوفاق من ممارسة أعمالها في القطاع بما فيها إدارة المؤسسات الحكومية بما فيها المعابر، باعتبار أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي الجهة المسئولة عن ملف الاعمار بالكامل
- ضمان تدفق مواد البناء من خلال المعابر مع إسرائيل بما لا يتعارض مع امن إسرائيل.
- استئناف مفاوضات السلام للتوصل إلى تسوية لازمة لضمان عدم تدمير ما يتم بناءه من جديد.

هذه الشروط تحولت فيما بعد إلى معوقات، حيث لم تستطع حكومة الوفاق ممارسة أعمالها بسبب رفض حماس لذلك. ووضعت إسرائيل آلية صعبة للرقابة على مواد البناء لضمان وصولها إلى أهدافها. وشملت هذه الآلية التي رعى اعتمادها روبرت سيري المنسق الخاص للأمم المتحدة، إنشاء قاعدة بيانات تشمل أسماء المتضررين وعناوينهم وأسماء المقاولين ومصانع الصناعات الإنشائية، وأسماء موردي الاسمنت وأماكن التوزيع. إضافة إلى وضع كاميرات مراقبة في كل هذه الأماكن. ونشر مراقبين دوليين. ورغم تنفيذ معظم هذه الآليات إلا أن ما دخل من مواد البناء لا يشير إلى بداية جيدة تلائم حجم هذه المهمة الضخمة. ومن شم فان هذه المعوقات والتي تعززها أطراف عدة، مازالت تحول دون بداية حقيقية لإعادة الاعمار. والمطلوب عمليا التوصل إلى اتفاق يتيح لحكومة الوفاق والسلطة إدارة القطاع بما فيه المعابر حتى يمكن تدفق الأموال اللازمة لإعادة الاعمار من خلال السلطة والمؤسسات الدولية وخاصة الاونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اللقاء العاشر: عنوان المحاضرة: الدولة الفلسطينية المساحة والحدود – الشكل. المحاضر: الأستاذ جمال البابا (باحث بمركز التخطيط الفلسطيني ومدير دائرة المفاوضات بالمركز).

اللقاء الحادي عشر: بعنوان: الانتخابات الإسرائيلية .حاضر في اللقاء أ. عاطف المسلمي (مدير الدائرة الإسرائيلية بالمركز). تطرق أ. المسلمي لمقدمة تناول فيها الحديث عن الانتخابات البرلمانية في إسرائيل وأسباب اهتمامنا بها وعوامل

التأثير المتبادل للوضع السياسي الإسرائيلي الفلسطيني... تم تطرق لتعريف الكنيست ..وتتاول الحديث عن النظام الانتخابي في إسرائيل..والتقسيمات السياسية الحزبية في إسرائيل. وتحدث عن الدوافع وراء تقديم نتنياهو لموعد الانتخابات رغم أن حكومته باقى لها عامين..

الدورة الثالثة : التثقيف السياسي حول القضية الفلسطينية

عقدت الدورة بالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بإدارة أ. فاطمة الخطيب - بمحافظة رفح.

المكان: قاعـة التدريب بالاتحـاد العـام للمرأة الفلسطينية. الـزمن: من السـاعة 10 صـباحاً - 2014هـراً. بـدأت الـدورة يـوم الاثنـين الموافـق 26-1-2015 حتـى 3-2015-3

بمعدل يومين بالأسبوع ما يعادل (24) ساعة تدريبية. اشتملت على (12) لقاء تدريبي شارك فيها (12) من الأكاديميين والصحفيين..الخ. بلغ عدد المشاركين والمشاركات بالدورة (43) مشارك ومشاركة.

جدول دورة التثقيف السياسي حول القضية الفلسطينية إشراف: دائرة التدريب بمركز التخطيط الفلسطيني

الساعة	اليوم و التاريخ	المحاضر	الموضوع	م
12-10	الاثنين 2015/1/26	أ.محمد أبو قريبة	التثقيف السياسي (مفهومه وأهدافه)	.1
12-10	الأربعاء 2015/1/28	أ.غادة حجازي	نضال المرأة الفلسطينية	.2
12-10	الاثنين2/2/2015	أ. يحيى قاعود	يهودية الدولة الإسرائيلية وتداعياتها على الدولة	.3
			الفلسطينية	
12-10	الأربعاء4/2015	أ.حاتم أبو طه	المشاركة السياسية للشباب	.4
12-10	الاثنين2/2/2015	د.إبراهيم المصري	نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية	.5
12-10	الأرربعاء2015/2/11	أ.محمد التلباني	النقد السياسي	.6
12-10	الاثنين2015/2/16	أ.نافذ غنيم	المقاومة الفلسطينية بين الشعار ومتطلبات	.7

			النضال	
12-10	الأربعاء2015/2/18	أ.وجيهة البيومي	المجازر في فلسطين	.8
12-10	الاثنين2015/2/23	أ.زياد الصرفندي	واقع اللاجئين الفلسطينيين	.9
12-10	الأربعاء2015/2/25	أ.جهاد ملكه	الاستيطان وأثره على المياه في الضفة الغربية	.10
12-10	الاثنين 3/1/2015	د.جلال شيخ العيد	واقع ومشكلات إعادة إعمار غزة	.11
12-10	الأربعاء3/3/2015	أ.خضر شعت	الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي	.12

تم بحمد الله افتتاح دورة التثقيف السياسي الثانية لهذا العام يـوم الاثنين الموافق 2015/1/26م بـدائرة التدريب بالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية – فـرع رفح بحضـور كـل مـن الأسـتاذة الفاضـلة فاطمـة الخطيـب مـديرة الاتحاد العام للمرأة ، ومسـئولة ومنسـقة التدريب بمركـز التخطـيط الفلسطيني أ. غادة حجـازي ، والمحاضـر أ.محمد أبو قريبة. (نائب رئيس ملتقى الإعلاميين والمثقفين العرب) .

افتتحت الدورة أ.فاطمة الخطيب مرحبة بالمشاركين والمشاركات بالدورة.. تم تحدثت عن أهمية عقد دورات في مجال التثقيف السياسي لتوعية كافة الأجيال بقضيتنا الفلسطينية ، وأكدت على أهمية تعاون مركز التخطيط مع الاتحاد العام للمرأة لعقد هذه الدورات الهامة سواء دورات التثقيف السياسي أو الدورات الأخرى . كما تحدثت أ.غادة حجازي منسقة ومسئولة التدريب بمركز التخطيط بمقدمة عن مركز التخطيط منذ نشأته في الشتات حتى الآن...وواصلت الحديث عن نشأة دائرة التدريب والدورات التي عقدت على مدار السنتين. وأكدت على ضرورة الالتزام بقواعد حضور الجلسات التثقيفية المتعارف عليها.. وضرورة الاطلاع على الموضوعات المخصصة في البرنامج التثقيفي السياسي. وفي النهاية تمنت للجميع التوفيق والمشاركة في دورات أخرى تعقدها دائرة التدريب بالمركز.

وكان اللقاء الأول في دورة التثقيف السياسي بعنوان "التثقيف السياسي (مفهومه وأهدافه) حاضر باللقاء الأستاذ: محمد أبو قريبة .

تتاول في المحاضرة عدة نقاط هامة حيث تتاول عدة تعريفات للثقافة السياسية وتطرق لمشكلة الثقافة العربية بشكل عام والثقافة الفلسطينية بشكل خاص وأوجه الخلاف بين الحضارة والثقافة ..أكد من خلال حديثه على أن الثقافة

السياسية هي امتلاك الشخص المعلومات الأساسية عن واقعه وتاريخه بينما الوعي السياسي هو توظيف المعرفة السياسية توظيفا ايجابيا وفاعلا بحيث يعلم الشخص حقوقه ويطالب بها بطرق سياسية مشروعة ويدرك واجباته ويؤديها بفاعلية وانتماء ..وهذا يعزز منظومة القيم لديه ويعزز المواطنة ويحقق العدالة والحرية ويتيح مجالا لاستيعاب طاقات الشباب ...وتطرق لأهمية التثقيف السياسي، وأدواته، ومبادئه ..

اللقاء الثانية المحاضرة بعنوان: نضال المرأة الفلسطينية القاء: أ. غادة حجازي (باحثة بمركز التخطيط، ومسئولة دائرة التدريب والتثقيف). تطرقت أ. حجازي للحياة النضالية للمرأة الفلسطينية عبر مراحل تاريخية هامة ممثلة بمشاركة المرأة النضالية قبل عام م1948، وبعدها، وكذلك مسيرتها النضالية بعد نكسة حزيران عام 1967م، ونضالها في فترتي الانتفاضيين الأولى والثانية.....إلى نضالها في الحوار والمصالحة. مع ذكر نماذج لبعض النساء المناضلات مثل فاطمة البرناوي ، وليلى خالد، دلال المغربي، وأمينة دحبور وشادية أبو غزالة، ونعمة الحلو، وغيرهن من النساء الفلسطينيات الماجدات.فسجل المناضلات الفلسطينيات لا ينتهى فهناك عشرات الأسماء الأخريات.

اللقاء الثالث: بعنوان: قانون يهودية الدولة وتداعياته على القضية الفلسطينية. للأستاذ: يحيى قاعود. تطرق لعدة قضايا حيث عرف مصطلح يهودية الدولة ودولة اليهود. وتتاول في حديثه العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل ..كما تتاول خلال حديثة الحركة الصهيونية ويهودية الدولة..وعن قانون يهودية الدولة وتداعيات يهودية الدولة على الدولة الفلسطينية.

اللقاء الرابع: وقد حاضر باللقاء الأستاذ حاتم أبوطه (الباحث في شئون ودراسات الشرق الأوسط) تطرق للحديث عن عدة قضايا تناول الحديث عن واقع المشاركة السياسية للشباب، وأهم القضايا المرتبطة بهذه القضية على مستوى الساحة الفلسطينية.. وتخلل اللقاء التثقيفي لقاء آخر مع الأستاذ حلمي أبوطه (ناشط مجتمعي) والذي تحدث عن أشكال المشاركة السياسية والتوجهات الشبابيه ضمن عملية التفاعل السياسي الدائرة على الساحة الفلسطينية، وفي نهاية اللقاء أبدى المشاركون اهتماما واسعاحول أهمية اللقائين التدريبين، وطالبوا بإضافة مزيد من

هذه اللقاءات في الأيام القادمة من اجل مزيد من الوعي بالقضية الفلسطينية وتحدياتها المستقبلية..

للقاء الخامس: عنوان اللقاء التثقيفي : منظمة التحرير الفلسطينية .أدار اللقاء د.إبراهيم المصرى (محاضر جامعي،باحث بمركز التخطيط). تحدث عن إعلان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية شكل الشقيري لجنة تحضيرية لعقد الموتمر الوطني الفلسطيني الأول، اختارت أعضاءها لجان تحضيرية، عينها وأشرف عليها الشقيري نفسه في كلّ بلد يتجمع فيه الفلسطينيون. أدرجت هذه اللجان أسماء المرشحين لعضوية المؤتمر. ثم تولت لجنة تحضيرية مركزية معينة، كذلك، تتسبق الأسماء المرشحة، وأعدت قائمة نهائية ضمت مندوبين عن التجمعات الفلسطينية المختلفة. وضم الشقيري إليهم الفلسطينيين السابقين في مجالس النواب والأعيان والوزارات الأردنية ومجالس البلديات والقرى. وانعقد المؤتمر في 28/ مايو 1964 في القدس، بحضور الملك حسين، ومشاركة وزراء خارجية كلِّ الدول العربية عدا المملكة العربية السعودية التي قاطعت المؤتمر. وصدر عن المؤتمر إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، واعتماد ميثاقها القومي، والمصادقة على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجلس الوطني، وانتخاب عبدالمجيد شومان رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي وعضواً في اللجنة التنفيذية. وأصدر المؤتمر عدة قرارات، عسكرية وسياسية ومالية واعلامية. وألَّفت لجنة تحضيرية برئاسة أحمد الشقيري، اختارت 419 عضواً، يشكلون أول مجلس وطنى فلسطيني.

وفي 28/ مايو 1964، عقد أول مجلس وطني فلسطيني جلسته الأولى في فندق الكونتيننتال في القدس، وشهدها ممثلون عن الرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس العراقيي عبد السلام عارف، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والرئيس السوري أمين الحافظ، والرئيس اللبناني فؤاد شهاب، والرئيس السوداني إبراهيم عبود، وأمير الكويت. كما حضرها أمين الجامعة العربية عبدالخالق حسونة، ومساعده الدكتور نوفل، ورئيس قسم فلسطين في الجامعة العربية يعقوب الخوري وافتتح الجلسة، ملك المملكة الأردنية الهاشمية بخطاب قومي، قال فيه: إنه التزم مع إخوانه ملوك الدول العربية ورؤسائها تناسى الخلافات بينهم، والعمل يداً واحدةً لتحرير

فلسطين. وقرروا أن يتعاونوا مع الفلسطينيين على تنظيم صفوفهم وفق مشيئتهم، ودعمهم على تحرير وطنهم. وإنه لا حياة ولا حرية ولا وحدة للعرب من دون تحرير فلسطين. واستطرد الملك قائلاً: أرجو أن يعلم الجميع، أن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الفلسطيني، لن يتعارض مع وحدة الضفتَين التي ارتضيناها. واننے أعاهدكم، أن أبذل دمے في سبيل فلسطين ثم باسم القدس، رحب أمينها روحي الخطيب بالوفود. وألقى أمين الجامعة العربية عبدالخالق حسونة كلمة باسم الجامعة. وتبع ذلك كلمة أحمد الشقيري. وقرر المؤتمرون إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصنفوا أنفسهم أنهم هم المجلس الوطني الفلسطيني الأول، زكوا أحمد الشقيري، المكلف من الدول العربية بتأليف لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسته. وأقر المجلس الوطني الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي للمنظمة. كما تقرر إنشاء صندوق قومي فلسطيني، وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني. وأصدر المؤتمر الوطني الفلسطيني بياناً، في ختام جلساته؛ أكد فيه أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، إنما هو لخوض معركة التحرير، ولتكون درعاً لحقوق شعب فاسطين وأمانيه، وطريقاً إلى النصر وعقدت اللجنة التنفيذية أول اجتماع لها في القدس في 25/ أغسطس 1964، وبدأت مسيرة العمل الفلسطيني بقيادة المنظمة.

كما تطرق د.المصري في محاضرته لعدة قصايا تتعلق بمنظمة التحرير والتي يحتاج الحديث المفصل عنها للقاءات أخرى..

اللقاء السياسي في فلسطين . أدار اللقاء أ.محمد التلباني (باحث قانوني).

ملخص المحاضرة :يعد الحق في النقد أحد أبرز صور حرية التعبير عن الرأي تلك الحرية المكفولة دستورياً ودولياً ، ويحتل من بينها النقد السياسي مكانة سامية لممارسة الحقوق السياسية، لكونه يمثل وسيلة فعالة لتحقيق المشاركة الشعبية في الحياة العامة، وفي إدارة شؤون المجتمع والحكم، وبدون الاعتراف به تنهار إحدى دعائم الحكم الديمقراطي.

وفي الوقت نفسه يوفر القانون الحماية للأفراد و للشخصيات العامة بتجريم كل ما يمس شرفهم واعتبارهم أو حياتهم الخاصة أو الانتقاص من الاحترام الواجب لهم وذلك وفق نظام قانوني متفاوت؛ باختلاف فضاءات الحرية المتاحة، وطبيعة النظام السياسي؛ فجرم المشرع القذف والسب الموجه للأفراد والشخصيات العامة، وكذا تحقيرهم أو النيل من الشخصيات العامة الوطنية أو الاجنبية، مما يتطلب ممارسة النقد السياسي الموجه وفق ضوابط وحدود بما لا يهدر حقوق الاخرين بشكل يتجاوز العلة من إباحة هذا النقد وهو استهداف المصلحة العامة لذلك سعينا من هذا اللقاء إلى زيادة الوعي القانوني حول مفهوم ونطاق وضوابط ممارسة النقد السياسي بما يجعل من ممارسته معول بناء وليس هدم .

وقد تتاول أ. التلباني في هذا اللقاء مفهوم النقد السياسي وسنده القانوني الداخلي والدولي، وشروط ممارسته التي اقتضى تبيانها التفريق بين نوعين من النقد السياسي؛ النوع الأول: النقد السياسي الذي محله وقائع تتصف بالعلانية والتي يشترط لإباحته أن ينصب النقد على وقائع ثابتة ومعلومة وذات أثر اجتماعي وأن ينحصر التعليق على تلك الواقعة بحسن نية وباستخدام العبارات الملائمة والتي لا يشترط أن يكون الموجه إليه النقد شخصية عامة.

أما شروط النوع الثاني: أي النقد السياسي الذي محله وقائع غير معلومة نتعلق بطبيعة عمل الشخصية العامة ودورها واتصالها بالشأن العام والذي لا يجوز توجيهه لغير الشخصيات العامة، مع خلاف تشريعي حول اشتراط اثبات صحة تلك الوقائع وبين الاكتفاء بشرط حسن النية .

وخلص في هذا المجال إلى انه في الوقت الذي أباح المشرع النقد السياسي الموجه لأعمال وسلوك الاخرين، فقد وضع شروط وضوابط بحيث لا يخرج النقد السياسي عن العلة التي من أجلها شرع وبما يحقق الدور الهام الذي يلعبه في كل نظام ديمقراطي.

وقد تطرق في هذا اللقاء الى الحديث عن واقع النقد السياسي في فلسطين في ظل الانقسام السياسي الداخلي . وتبين أن هذا النقد مر بمراحل بين التضييق ثم

الانفراجة والانتعاش ثم المصادرة والتراجع في ظل الانقسام السياسي الحالي فرغم تشكيل حكومة الوفاق الوطني إلا أن الانقسام لا يـزال متجـذراً، والخطاب السياسي الحزبي على حالـه من تجاوز حدود وشروط النقد السياسي المباح، ومع بقاء المنظومة القضائية على انقسامها، ما يلقي بظلال ثقيلة على الحماية القانونية للشخصيات العامة والافراد من جهة، وحماية الحق في النقد السياسي المشروع والمتوافق مع الشروط القانونية له، في ظل ملاحقات أمنية وقضائية أو اعتداءات خارج نطاق القانون ومضايقات للنقاد السياسيين، ما دفع الكثير منهم للامتناع عن ممارسة النقد السياسي وتراجع دوره رغم الحاجة لذلك.

توصيات خرج بها أ.محمد التلباني:

- ضرورة الإنهاء الحقيقي للانقسام السياسي الداخلي الفلسطيني، وتوحيد المنظومة السياسية والقانونية والقضائية والتخلي عن ثنائية المؤسسات والسلطات وتصارعها، وذلك من خلال الاحتكام للقانون، وإعلاء مبدأ سيادة القانون واحترامه سيواء مين قبيل الشخصيات العامية أو الناقيدين. وضرورة وقف الاعتداءات والملاحقات في حق أصحاب الرأي والفكر بما يمكن النقد السياسي المشروع من الازدهار في فلسطين ويحقق دوره في الرقابة الشعبية وترسيخ الممارسة الديمقراطية، مع الدعوة لكافة المنابر الإعلامية وأصحاب الرأي للامتناع عن استخدام النقد السياسي دون ضوابط قانونية في مجال السجالات السياسية والإعلامية، وذلك بهدف ترسيخ الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة والرقي بالخطاب السياسي عن واقعه الحالي الهدام.
- زيادة الوعي القانوني حول دور النقد السياسي وضوابطه وشروط ممارسته بحيث لا يتجاوز النقد العلقة من اباحته ويخرجه من قالب الاساءة والتجريج والتحريض .

اللقاء السابع:اللقاء التثقيف ي بعنوان : المقاومة الفلسطينية بين الشعار ومتطلبات النضال

حاضر باللقاء الأستاذ: نافذ غذيم. تطرق أ.غذيم لعدة قضايا فعرف المقاومة الفلسطينية على أنها هو مصطلح يشير إلى الحراك والسياسات والدعوات والعمليات التي تدعو أو تدعم مقاومة الاحتلال والاضطهاد والاستعمار الصهيوني للفلسطينيين والأرض الفلسطينية وتسعى لرفعه، كما يستخدم المصطلح لوصف تحركات فلسطينية متنوعة تترواح بين المقاومة المدنية، الشعبية والمسلحة. ويستخدم المصطلح للإشارة إلى الفترة بين بدء الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1918 وحتى اليوم، من أبرزها شورة 1936 وإعلان الإضراب العام الكبير، وبعد عام سياسي، وبدأت تستخدم مصطلح الكفاح المسلح للإشارة إلى أشكال المقاومة المسلحة. كما يستخدم مصطلح الكفاح المسلح للإشارة إلى أشكال المقاومة المسلحة. كما يستخدم مصطلح اللفلسطينية" على مستوى دولي، واستخدم مصطلح المقاومة الفلسطينية على مستوى دولي، واستخدم مصطلح المقاومة في الخطاب الفلسطيني من قبل منظمة التحرير .تطرق أ.نافذ لدكر أمثلة للمقاومة في فيتنام، والجزائر، والهند وغيرها من البلدان... وساد المحاضرة مشاركة فعالة من المشاركين والمشاركات تخللها الحوار والمناقشة، وذكر نماذج للمقاومة الفلسطينية سواء السلمية أو المسلحة وإيجابيات وسلبيات كل منها.

اللقاء الثامن: عنوان اللقاء: المجازر الإسرائيلية في فلسطين.

المحاضرة إلقاء:أ. وجيهة البيومي (أمينة سر الاتحاد العام للمرأة، وناشطة مجتمعية) تناولت الحديث عن سلسلة من الأعمال الإرهابية من قتل جماعي، وزرع عبوات ملغمة في الأسواق والتجمعات السكانية، وتدمير للقرى والتنكيل بالقتلى مما أدى إلى تهجير، وتشريد عدد كبير من أهالي فلسطين.

كما تطرقت أ. البيومي إلى الحديث عن عملية التهجير القسري للفلسطينين ومخططه المسبق والغرض من وراءه تمثل في تفريغ فلسطين من سكانها العرب عن طريق الإبادة والعنف والإرهاب. والحرب النفسية من خلال تسرب أخبار المجازر،

ووصول أخبار القتل الجماعي والاغتصاب إلى القرى المجاورة، فزرع في نفوس السكان الهلع، والخوف مما أدى لإخلاء قراهم حفاظاً على أرواحهم وأعراضهم.

ومن أهم المجازر التي تطرقت لها أ. وجيهة البيومي:

- دير ياسين 9/48/4/9
- ناصر الدين 1948/4/14
 - بيت الخوري 5/5/1948
 - الطنطورة 1948/5/25
- صبرا وشاتيلا 1982/9/16
- الحرم الإبراهيمي 1990/2/25
- مــذابح 1956 فــي قطــاع غــزة (رفــح 56/11/12، مذبحــة خــانيونس 1956)
 - مذبحة كفر قاسم 1956/10/29
 - مذبحة تل السلطان برفح 2004/5/17

اللقاء التاسع: عنوان المحاضرة: واقع اللاجئين الفلسطينيين. حاضر باللقاء أ.زياد الصرفندي (رئيس اللجنة الشعبية لشؤون اللاجئين برفح). تطرق أ.الصرفندي لتعريف اللاجئ الفلسطيني ،حق العودة ، والتعويض، وأكد على أن حق العودة والحق في التعويض هما من المطالب الأساسية التي يجب عدم التخلي عنها والنضال من أجل تحقيقها، والتأكيد على أن أي حل سياسي نهائي للقضية الفلسطينية يجب أن يقترن بإيجاد حل لقضية اللاجئ الفلسطينين في المواثبق الدولية وتقرير المصير ثم تطرق للحديث عن اللاجئين الفلسطينيين في المواثبق الدولية

اللقاء العاشر: عنوان المحاضرة: أثر الاستيطان الإسرائيلي على المياه في فلسطين. حاضر باللقاء أجهاد ملكه (ماجستير علوم سياسية). تطرق أ.ملكه للحديث عن الاستيطان في الضفة الغربية بشكل عام تم تحدث عن أنّ الضفة الغربية بظروفها الطبيعة (المناخية، الطبوغرافية، والجيولوجية) وموقعها الجغرافي تعتبر ذات أهمية كبرى في مسألة الموارد المائية في فلسطين. وأكد أ.ملكه على أن إسرائيل تعمل منذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967م، على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في المياه، وذلك عن طريق إقامة العديد من المستوطنات فوق

أماكن غنية بالمياه، واعتماد هذه المستوطنات على المياه الفلسطينية. ومن أجل سيطرة إسرائيل الكاملة على المياه الفلسطينية، فقد عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على إصدار العديد من الأوامر العسكرية التي تنص في مجملها على تصرف إسرائيل المطلق في المياه الفلسطينية مما يؤدي إلى سرقة كميات كبيرة من المياه الفلسطينية عن طريق حفر الكثير من الآبار في المستوطنات الإسرائيلية ونقل المياه ذات الجودة العالية من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية إلى المدن الإسرائيلية داخل إسرائيل وحرمان الفلسطينيين منها.

وكما هو معروف لدى خبراء الجيولوجيا والمياه أن المناطق الجبلية في فلسطين إحدى مصادر مياه الشرب للسكان الفلسطينيين من خلال الينابيع السطحية (النزازات)، والتي جففت وقطعت منابعها من خلال أعمال شق الطرق وإقامة البنية التحتية للمستوطنات.

كما تقوم سلطات الاحتلال بتحديد أعماق حفر الآبار، إذ حظرت على الفلسطينيين من الفلسطينيين حفر آبار يزيد عمقها عن- 140 متراً، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم من مياه نهر الأردن وتحديد مجرى النهر. وكنتيجة لهذه السياسات الإسرائيلية فان المستوطنين ينعموا بري حدائقهم وزهورهم وملئ برك السباحة بالمياه العذبة في حين يعاني الفلسطينيون ومزروعاتهم وحيواناتهم من العطش وهذا الاستنزاف الهائل للمياه الفلسطينية من قبل إسرائيل ترك آثاره السلبية على الوضع المائي العام في الأراضي الفلسطينية إذ أصبحت بعض الأحواض الجوفية في الضفة الغربية تعاني عجزاً مائياً يقدر بحوالي 50 مليون متر مكعب سنوياً أما في قطاع غزة فيصل معدل العجز السنوي بحوالي 50 مليون متر مكعب.

اللقاء الحادي عشر: المحاضرة بعنوان "واقع إعادة إعمار قطاع غزة القاء د.جلال شيخ العيد .تطرق الدكتور لعدة محاور تضمنت التالي:

1- الخسائر الناجمة من العدوان الاخير على قطاع غزة.

2-خطة روبرت سيري.

3-مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة.

4-تحديات تواجه إعادة إعمار قطاع غزة.

5-متطلبات وخطة مقترحة لإعادة إعمار قطاع غزة.

تم تطرق د.شيخ العيد إلى المحور الأول تحدث فيه عن حجم الخسائر البشرية نتيجة العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في يوليو/2014 م. وكذلك الخسائر المادية في القطاعات التعليم الصحة - المؤسسات الدينية المأوى والمسكن -والقطاع الزراعي- الصناعي القطاع التجاري والخدمات .وتعرض د.شيخ العيد لحجم الأضرار الجزئية والكلية لكل قطاع اقتصادي على حده مستخدما عددا من البيانات والإحصائيات والرسوم البيانية .

في المحور الثاني: عرف المحاضر خطة روبرت سيرى لإعمار قطاع غزة وآلية عملها من ثم أكد ان كافة الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها حركتي فتح وحماس قد رفضت الخطة وطالبت الفصائل بوجوب اعادة النظر للخطة باعتبارها مادة تجميلية للوجه القبيح للحصار ، وتعزيز ثقافة الكبونة المقتصرة سابقا على المواد التموينية ،وامتدت إلى المواد الإنشائية.

وفي المحور الثالث :ذكر المحاضر بالتفصيل تكاليف الخطة الوطنية للإنعاش المبكر واعادة الاعمار من اجل غزة والتي قدرت حوالي (4030) مليار \$ والتي قدمت لمؤتمر المانحين الذي عقد في القاهرة وحضره (50) دولة وتعهد الحضور بدفع 7مليار \$نصفها لإعادة اعمار قطاع غزة والنصف الاخر لدعم الموازنة الفلسطينية ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية في مناطق الضفة الغربية . واكد المحاضر على ضرورة توفير عوامل ذاتية واخرى موضوعية للتطبيق الفعل لنتائج المؤتمر الدولي.

في المحور الرابع :تطرق المحاضر إلى التحديات والمعوقات لإعادة الاعمار لقطاع غزة منها معوقات سياسة ومالية وأخرى فنية.

في المحور الخامس: تم التطرق الى لاهم متطلبات عملية اعادة اعمار غزة وعلى راسها تحقيق المصالحة الفلسطينية الفلسطينية .وتسلم حكومة الوفاق

الـوطنى مهامها في قطاع غزة، وضمان فتح كافة المعابر لتسهيل حرية انتقال الافراد والسلع إلى قطاع غزة تم وضع خطة مقترحة لإعادة إعمار غزة.

اللقاء الثاني عشر : بعنوان : الحركة الفلسطينية الأسيرة - تاريخ مشرف وإنجازات عظيمة.

حاضر باللقاء: أ.خضر شعت (أسير محرر).

الملخص: تطرق أخضر شعت لتعريف مصطلح الأسرى لغة واصطلاحا وتحدث عن أهمية دراسة تاريخ الحركة الأسيرة الفلسطينية، والمراحل التي مرت بها... وأشر الانقسام الفلسطيني عليها، ومدى تأثير الحركة الأسيرة على القضية الفلسطينية ... وذكر قواعد القانون الدولي الخاصة بالأسرى.. وعرض لأبرز جرائم المحتل الصهيوني ضد الأسرى الفلسطينيين وعرض أ.شعت إحصاءات رقمية هامة وخاصة جداً بأعداد الأسرى في السجون..تم تتاول الحديث عن تقسيم فئات الأسرى داخل السجون الصهيونية...وتعرض لذكر أسماء السجون والمعتقلات الإسرائيلية ...وواصل حديثه لذكر الإضرابات الجماعية التي خاضها الأسرى منها الإضراب عن الطعام.. وتحدث أ.خضر شعت عن تبادل الأسرى وإنجازات الحركة الأسيرة.. مع عرض رؤية المحتل الصهيوني لقضية الأسرى وتطرق للحديث عن الآليات مع عرض رؤية المحتل الصهيوني لقضية الأسرى وتطرق للحديث عن الآليات

حفل تخريج دورات التثقيف السياسي والإعلامي

(حفل تخريج فوج الشهيد الوزير زياد أبو عين). وذلك يوم الخميس الموافق 5-3-2015م. حيث نظم مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية بغزة احتفالاً جماهيرياً بقاعة المؤتمرات بالهلال الأحمر الفلسطيني لتخريج كوكبة من الملتحقين بالدورات التدريبية والتثقيفية سواء في دورات التثقيف السياسي أو الإعلامي التي نظمتها دائرة التدريب والتثقيف في المركز، وكذلك الدورة التي عقدت في مقر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية -فرع رفح. حضر الحفل عدداً من الشخصيات الوطنية، والاعتبارية، والمجتمعية، والنسوية، وعدد من ذوي المتدربين، وابتدأ الحفل بالسلام الوطني ثم كلمة المدير العام أ.مجد

مهنا الوجيه التي عبرت من خلالها عن سعادتها وفخرها للجهد الذي يؤتي اليوم حصاده. والذي اتضح من خلال هذا الحشد الحافل والمستوى الثقافي الذي استشعرته من قبل المتدربين، الذين تلقوا عدداً من الدورات التي تشكل احتياج مجتمعي هام للخريجين والخريجات في مجتمعنا الفلسطيني ، وقد عبرت عن فخرها بأن هناك إرادة متينة لدى المنتسبين للدورات التدريبية مكنتهم من الاستفادة من كافة الدورات كل على حده، كما وقد عبرت منسقة وحدة التدريب بالمركز الأستاذة غادة حجازي عن سعادتها في هذا اليوم الذي يكلل الجهد بالتكريم والتخريج لعدد من الخريجين والمتدربين وقد بلغ عدد الخريجين المنتسبين بالدورات التدريبية (120) متدرب ومتدربة جلهم من الحرس الرئاسي والخريجين الجامعيين من مختلف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، تلقوا تدريبات متتوعة في موضوعات التثقيف السياسي الخاص بالقضية الفلسطينية وكذلك التثقيف الإعلامي، عدد الدورات (3) ابتدأت من أكاديمي من دكاترة وأساتذة وصحفييين وناشطين سياسيين واجتماعيين بشكل تطوعي مجاني.. وقد أكدت أ.حجازي على أهمية الدورات التثقيفية باعتبار التثقيف والتدريب رسالة سامية تحتاجها الأمة ويجب أن نتعامل معها على أنها أمانة تؤدى بإخلاص كما وجهت شكرها وتقديرها لجميع من ساهم في إنجاح الدورات وجميع من ساهم في إنجاح فقرات الحفل من مقدمة الفقرات أ.نيبال عربنس والشعراء والحضور الكريم.... وقد تخلل الحفل عدداً من الفقرات الفنية التي بدأت بالسلام الوطني وقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء تم كلمة للمدير العام أ.مجد مهنا ، تلاها فقرة شعرية للشاعر علاء العبسي ..تم كلمة مديرة التدريب والتثقيف أ.غادة حجازي..تم فقرة شعرية للشاعر عماد أبو ستة تم كلمة الخريجين ألقاها السيد محمد البطنيجي.. تم فقرة شعرية للشاعر عبدالله قشطة ..كما قدمت فرقة مجمع الكرامة للثقافة والفنون فقرة دبكة شعبية جذبت الجمهور وتفاعل معها بشكل كبير، تم ألقت د.أمال حمد كلمة شكرت فيها مركز التخطيط على جهوده في نشر الوعى السياسي والإعلامي لدى الشباب الفلسطيني باعتبارهم عماد أي أمه تسعى للتقدم والرقي.. وفي النهاية شارك كل من المدير العام للمركز أ. مجد مهنا، ومديرة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية أ.فاطمـة الخطيب ،د.خالـد شعبان، ود.عبـد الله عبـد المـنعم أ.غـادة

حجازي، ود.حسن أحمد، العقيد/ أبو يوسف الشبل، العقيد/ سعد حسان، والعقيد محمود البيك ،أ.محمد أبو قريبة، د.أبو زيد، أ.فضل عرندس، د.جمال أبو نحل، د.جلال شيخ العيد، أ.محمد الباز ، أ.سالي عابد،أ.رائد موسى،العقيد نهاد عابد، أ.زياد مطر... قاموا بتكريم الدكاترة والأساتذة والمتدربين والشخصيات التي تستحق التكريم ممن أحيوا فقرات الحفل .

وقد قام العقيد يوسف أبو الشبل المشرف العام للحرس الرئاسي للمحافظات الجنوبية والعقيد محمود البيك ، بتقديم درع تكريم لمركز التخطيط تم تسليمه لمديرة مركز التخطيط الفلسطيني، تقديرا لجهود دائرة التدريب والتثقيف على الدور الريادي الذي تقوم به ممثلا بمسئولته أ.غادة حجازي في الارتقاء بمستوى كادر ضباط وضباط صف الحرس الرئاسي.

تم ألقت أ. سالي عابد كلمة شكر للمركز وتم تقديم درع تكريم للمركز كشكر منهم على جهود دائرة التدريب في النتسيق معها لعقد دورات متميزة في جميع المجالات. وفي ختام الحفل تم تكريم السادة المتدربين والملتحقين بالدورات التثقيفية و التدريبية وتسلموا شهادات تفيد بالموضوعات التي أتموها في المركز واختتم الحفل بكلمة ختامية وجهة فيها شكر لكل من ساهم في إنجاح الدورات وحفل التخريج. وتم التقاط بعض الصور الجماعية للخريجين مع إدارة المركز والأكاديميين والشخصيات الاعتبارية في مشهد حاشد ومميز.

الدورة الرابعة : التثقيف السياسي حول القضية الفلسطينية.

المكان : قاعــة التــدريب بــالمركز .الزمن : مــن الســاعة 10 صــباحاً - 12 المكــان : قاعــة 201 صــباحاً - 20 طهراً . بدأت الدورة يوم 5-4-2015 وانتهت في 3-5-2015

جدول" دورة التثقيف السياسي"

التاريخ	اليوم	المحاضر	الموضوع	الرقم
2015-4-5	الأحد	أ.معين الطناني	الثقافة السياسية (المفهوم والأهداف)	-1
2015-4-7	الثلاثاء	د.خضر محجز	فلسطين في الوعي الحاضر	-2
2015-4-9	الخميس	ا رائد موسى	التنسيق الامني	-3

2015-4-12	الأحد	د.نجود أحمد	الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية	-4
2015-4-14	الثلاثاء	د.مازن العجلة	واقع ومشكلات اعمار غزة	-5
2015-4-16	الخميس	أ. هناء شلبي	الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية	-6
2015-4-19	الأحد	أ.جمال البابا	حدود الدولة الفلسطينية	-7
2015-4-21	الثلاثاء	أ.عاطف المسلمي	قراءة تحليلية في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة	-8
2015-4-23	الخميس	أ. سعود مهنا	واقع الصورة السينمائية وأهميتها	-9
2015-4-26	الأحد	أ.وائل قديح	الوضع الاقتصادي في السلطة الفلسطينية	-10
2015-4-28	الثلاثاء	د.حكيم حلاسه	التعددية السياسية ضمان لاستقرار نظام الحكم	-11
2015-4-30	الخميس	د.خالد شعبان	الإعلام الإسرائيلي	-12
2015-5-3	الأحد	د.إبراهيم المصري	نشأة منظمة التحرير الفلسطينية	-13

تم افتتاح دورة التثقيف السياسي (العاشرة) الأحد الموافق 5-4-2015م بقاعة التدريب بمركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية-غزة بحضور المدير العام لمركز التخطيط أ.مجد مهنا والتي رحبت بالمشاركين والمشاركات بالدورة وأكدت على أهمية الدورات التثقيفية والتدريبية ..كما أكدت منسقة التدريب بالمركز أ.غادة حجازي على ضرورة الالتزام بمواعيد المحاضرات والمشاركة الفعالة والالتزام بقواعد الجلسات التثقيفية من قبل المشاركين كان اللقاء الأول في دورة التثقيف السياسي العاشرة حول: التثقيف السياسي مفهومه وأهدافه). المحاضر: أ.معين الطناني (مدير الدائرة الفلسطينية بالمركز)

وأوضح أ. الطناني أهمية تعزيز الثقافة الوطنية وجعلها سلوكاً مؤكداً على العمل الجماعي والايجابي واكتساب المفاهيم والمهارات الضرورية للحياة الفاعلة في المجتمع بحيث ينمي الشعور والعاطفة الوطنية والحس الاجتماعي التي تكفل تتمية السلوك والتعاون والمشاركة بين أفراد المجتمع. وتعرض لتعريف السياسة والتثقيف لغة واصطلاحا و تطرق لعدة مفاهيم ومصطلحات ..كما تحدث عن دور المثقف الايجابي في المجتمعات...

اللقاء الشاني بعنوان: فلسطين في الموعي الحاضر .حاضر باللقاء الدكتور خضر محجز تطرق للعديد من القضايا التي تتعلق بالفلسطيني والهوية والجنسية والقومية..الخ

اللقاء الثالث: الأستاذ رائد موسى (التنسيق الأمني) ((ورد تقرير مسبق عنه)).

اللقاء الرابع: الدكتورة نجود أحمد (الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية) ((ورد تقرير مسبق عنه)).

اللقاء الخامس: للدكتور مازن العجلة " واقع مشكلات الأعمار بغزة. ((ورد تقريرا مسبقا عنه)).

اللقاء السادس: بعنوان (نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وكيفية اتخاذ القرار) حاضر في اللقاء الدكتور إبراهيم المصرى . تطرق في محاضرته لعدة قضايا هامه منها تأكيده على محاولة بعض المتشككين الطعن في حقيقة تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني من خلال التشكيك في نشأتها وبالتالي التصريح بأنها لا تمثل الشعب الفلسطيني على غير الحقيقة والواقع . كما أكد د. المصري على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده ، وأن الشقيري بعبقريته في أسلوب التأسيس استطاع أن يبني المؤسسة السياسية الحقيقية التي تعبر عن مجموع الشعب الفلسطيني رغم المعوقات والمشاكل الكبيرة التي واجهها ، فقدرات السياسية وخبرات التي اكتسبه في أعماله السياسية مكنته من تجاوز جميع العقبات أمام إنشاء منظمة التحرير، فقد كسب موافقة الأردن رغم أن الضفة الغربية كانت جزءاً من المملكة الأردنية، ونال موافقة مصر رغم أن قطاع غزة يخضع للإدارة العسكرية المصرية أنذاك ، واستثمر الانتخابات الشرعية التي كانت تجرى لقيادات الاتحادات، والنقابات، والمنظمات الشعبية والنوادي والمنتديات وقيادة التجمعات في الشتات في الدول العربية والمهجر لضمهم للمؤتمر التأسيسي الأول في القدس الذي أنشأ المنظمة عام 1964، أما في الأماكن التي لم تتم فيها الانتخابات لظروف المكان السياسية التي لم تسمح بالمطلق بإجراء الانتخابات كما في لبنان فقد تم تسمية الأعضاء للمؤتمر التأسيسي بالتوافق بين جميع التيارات السياسية العاملة على الساحة . كما ينبغي التنويه بأن الأعضاء من قطاع غزة كانوا ممن فازوا في انتخابات عام 1959م من القاعدة الشعبية ، مع إضافة أعضاء من ممثلي البدو لأنهم كانوا يمثلون نسبة كبيرة وصلت إلى أكثر من 20% من سكان قطاع غزة

كما نرد على المشككين بأن الشقيري لم يختار الأعضاء بنفسه كما يدعي البعض بل أنه بعد أن كلفه مؤتمر القمة العربي باستشارة الشعب الفلسطيني فقط تجاوز هذا التكليف بإنشاء الكيان الفلسطيني وبعد أن زار جميع أماكن التجمعات الفلسطينية واستشارهم حيث اجمعوا على ضرورة إنشاء الكيان وان اختلف البعض معه في أسلوب النشأة ، بعدها شكل لجنة تحضيرية برئاسة الدكتور عزت طنوس ممثل الهيئة العربية العليا في الأمم المتحدة ،صاحب العلم والخبرة الواسعة ، وان الأعضاء الآخرين كانوا قد برزوا في العمل السياسي والاجتماعي الفلسطيني.

وفي نهاية اللقاء أكد د. المصري على ما يلى :

أن الشقيري استطاع استثمار الحالة الفلسطينية والعربية بما يدل على قدراته السياسية الكبيرة التي اكتسبها بعلمه وخبرته لذا فان منظمة التحرير نشأت بتوافر ركنين أساسين هما:

- 1- فلسطيني، باتفاق الشعب الفلسطيني على إقامة كيانه.
- 2- عربي ، باتفاق الحكومات العربية على إنشاء الكيان ودعمه .

اللقاء السابع: اللقاء التثقيفي بعنوان : الأسرى الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية .

حاضرت باللقاء أ.هناء شلبي. تطرقت أ.شلبي للحديث عن واقع الأسرى والأسيرات في السجون الإسرائيلية وما يتعرضون له من تعذيب ، وقمع ، وحرمان من زيارة ذويهم وإهمال طبي وغيرها من الانتهاكات .كما تناولت الحديث عن السجون الصهيونية أعدادها وأسماؤها وتحدثت عن الاعتقال وانواعه. وأكدت أ.شلبي على حق الأسرى في نيل الحرية ولا يكون ذلك إلا من خلال تفعيل قضيتهم في محكمة الجنايات الدولية. وشددت على حقها وحق غيرها من الأسرى المبعدين

في العودة إلى قراهم ومدنهم التي أبعدوا منها. تطرقت أ.شلبي للحديث عن تجربتها في الأسر والإبعاد تقول على أنه بالرغم من أن غزة هي موطنها وبلدها، إلا أن "حنين العودة لمسقط رأسي يظل يراودني، وأحلم أن أمضي باقي عمري هناك بين أهلي، وإن لم أتمكن من العودة إلى جنين فوصيتي أن أدفن هناك على أرضها". وكانت الأسيرة المحررة هناء شلبي قد اعتقلت بتاريخ 2012/02/16م؛ وتعرضت في أول يوم من اعتقالها في معسكر سالم شمال فلسطين المحتلة لمعاملة قاسية ولا إنسانية من قبل جنود العدو الصهيوني، ورفضت التقتيش العاري وقاموا بضربها وأجبروها على التفتيش بالقوة وقام بذلك أحد الجنود على غير العادة حيث أن الأسيرات يقوم بتقتيشهن مجندات.وعانت شلبي من آلام حادة في صدرها وفي رأسها الأسيرات يقوم بتقتيشهن مخذات.وعانت شلبي من قبل قوات العدو؛ ودخلت إضراباً مفتوحاً عن الطعام منذ أول يوم لاعتقالها بسبب تعرضها للضرب المبرّح عند اعتقالها من قبل جنود العدو، والتفتيش العاري، وقرار اعتقالها الإداري بدون توجيه أي تهمة. حيث صدر بحقها قرار اعتقال إداري لمدة ستة أشهر. وفي نهاية اللقاء تمنت أ.شلبي أن يكون عام 2015 عام الإفراج عن جميع الأسرى والأسيرات القابعين في سجون المحتل الصهيوني

اللقاء الثامن: بعنوان: قراءة تحليلية في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة. المحاضر: أ.عاطف المسلمي. (ورد تقرير مسبق عنه).

اللقاء التاسع: بعنوان: واقع الصورة السينمائية وأهميتها الإعلامية للسياسة والإعلام الخارجي.

للأستاذ سعود مهنا (مدير الفيلم الفلسطيني).

تم خلال اللقاء التثقيفي عرض فيلم ومناقشته مع الحضور.

اللقاء العاشر: بعنوان: الوضع الاقتصادي في السلطة الوطنية الفلسطينية.

المحاضر: أ.وائل قديح (باحث في الدائرة الاقتصادية بمركز التخطيط).

اللقاء الحادي عشر : المحاضرة بعنوان : الإعلام الإسرائيلي. المحاضر الدكتور خالد شعبان

للقاء الثاني عشر: المحاضرة بعنوان : التعددية السياسية ضمان الاستقرار نظام الحكم. المحاضر د.حكيم حلاسه

اللقاء الثالث عشر: عنوان المحاضرة: الدولة الفلسطينية المساحة والحدود – الشكل أ.جمال البابا.

الدورة الخامسة: دورة التثقيف السياسي

تم افتتاح دورة التثقيف السياسي الاثنين الموافق 4-5-2015م بقاعة التدريب بلجنة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. حيث افتتح الدورة أ.محمد أبو السعيد (مدير لجنة شؤون اللاجئين) بخان يونس رحب بمديرة المركز ومديرة التدريب والأستاذ المحاضر وجميع المشاركين والمشاركات بالدورة وثمن جهد المركز في تعاونه معهم في عقد هذه الدورة . تم تحدث عن أهمية التثقيف السياسي بشكل عام ، وأكد على أهمية الدورات التي تعقد بالمركز سواء دورات التثقيف السياسي أو الدورات الأخرى . وخص بالذكر دورات التثقيف السياسي لأنها تركز على تثقيف الشباب بقضيتهم الفلسطينية للوصول لجيل على قدر من الثقافة السياسية. تم تحدثت المدير العام لمركز التخطيط الفلسطيني أ.مجد مهنا والتي وجهت شكرها وتقديرها للجنة شؤون اللاجئين بخان يونس ممثلة بمديرها وأعضائها على تعاونهم مع مديرة دائرة التدريب بالمركز لعقد مثل هذه الدورات التثقيفية .كما رجبت بالمشاركين والمشاركات الملتحقين بالدورة .. وأكدت على أهمية الدورات التثقيفية والتدريبية لخلق جيل لديه الوعى التام بقضيته الفلسطينية.. كما أكدت مديرة دائرة التدريب والتثقيف بالمركز أغادة حجازي على ضرورة الالتزام بمواعيد المحاضرات والمشاركة الفعالة والالتزام بقواعد الجلسات التثقيفية من قبل المشاركين. وتحدثت عن دور المركز الريادي من خلال إصداراته الشهرية والفصلية وعقده للندوات والمؤتمرات ومشاركته في العديد من المناسبات الوطنية. كما نوهت لإمكانية اطلاع جميع المعنيين والمهتمين بالشأن الفلسطيني على

إصدارات وفعاليات المركز من خلال زيارة صفحة المركز الالكترونية-ppc.

جدول دورة التثقيف السياسي حول القضية الفلسطينية -17 بدأت الدورة يوم الأحد الموافق -5 -5 وانتهت يوم الاثنين -17 بدأت الدورة -6

إشراف : دائرة التدريب بمركز التخطيط الفلسطيني

التاريخ	اليوم	المحاضر	الموضوع	الرقم
2015-5-4	الاثنين	د.مازن أبو زيد	واقع اللاجئون الفلسطينيون	-1
2015-5-6	الأربعاء	د.كمال قديح	التغيرات السياسية وعلاقتها بانهيار القيم	-2
			في المجتمع الفلسطيني	
2015-5-11	الاثنين	أ.نشأت الوحيدي	الأسرى الفلسطينيون في السجون	-3
			الإسرائيلية	
2015-5-13	الأربعاء	د. جمال أبو نحل	الأمن الفكري والإعلامي	-4
2015-5-18	الاثنين	أ.محمد أبو قريبة	الثقافة السياسية (المفهوم والأهداف)	-5
2015-5-25	الاثنين	د.جلال شيخ العيد	واقع ومشكلات اعمار غزة	-7
2015-5-27	الأربعاء	د.صلاح أبو ختله	قراءة تحليلية في الانتخابات الإسرائيلية	-8
			الأخيرة وانعكاساتها على الصراع	
2015-6-1	الاثنين	د.إبراهيم المصري	نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وآلية	-9
			اتخاذ القرار فيها.	
2015-6-8	الاثنين	أ.رائد موسى	التتسيق الأمني (المضمون والتداعيات)	-10
2015-6-10	الأربعاء	أ.وائل قديح	الوضع الاقتصادي في السلطة الفلسطينية	-11
2015-6-15	الاثنين	أ.وجيهه البيومي	الصراع العربي الإسرائيلي- الأرض لمن؟	-12

وكان اللقاء التثقيفي الأول بالدورة حول: الوضع الاقتصادي في السلطة الوطنية .حاضر باللقاء الاستاذ وائل قديح . (ورد تقرير مسبق بالمحاضرة).

اللقاء الثاني :عنوان المحاضرة التثقيفية : التغيرات السياسية وعلاقتها بانهيار القيم في المجتمع الفلسطيني. حاضر باللقاء الدكتور: كمال قديح. عقد اللقاء الثالث في دورة التثقيف السياسي (الحادية عشرة) اليوم الاثنين الموافق 11-

5-2015م بالتعاون بين مركز التخطيط الفلسطيني التابع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بخان التحرير الفلسطينية و لجنة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بخان يونس.

عنوان اللقاء التثقيفي الثالث: واقع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

المحاضر: أ.نشأت الوحيدي (الناطق باسم مفوضية الأسرى والمحررين بحركة فتح في لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية).

الإعتقال الإداري من مخلفات الإنتداب وعلى بريطانيا الإعتذار عن نكبة فلسطين أكد أ. نشأت الوحيدي على أن حقوق الإنسان تموت يوميا في أقبية التوقيف والتحقيق والتعذيب وغرف وزنازين العزل والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية التي كفلتها الأعراف والإتفاقيات والمواثيق والنصوص الدولية والإنسانية وتحت أسنة الإرهاب الإسرائيلي الممنهج في السجون الإسرائيلية .

جاء هذا خلال المحاضرة التي ألقاها نشأت الوحيدي الناطق باسم مفوضية الأسرى والمحررين ممثل حركة فتح في لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية بقطاع غزة حول قضايا وشؤون الأسرى خلال دورة التثقيف السياسي التي ينظمها المركز الفلسطيني للتخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية بمقر اللجنة الشعبية للاجئين بمحافظة خانيونس وبحضور أ عدنان العصار أمين سر اللجنة الشعبية للاجئين بخانيونس وأ . غادة حجازي مدير دائرة التدريب بالمركز الفلسطيني للتخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية وأ . نصر أبو فول مدير الشبكة الفلسطينية للصحافة والإعلام وأ . ناصر أبو مرسة الناشط في شؤون الأسرى وعدد كبير من الطلاب والطالبات والأسرى المحررين وأهالي الأسرى والمهتمين بقضية

وأوضح نشأت الوحيدي الناطق باسم مفوضية الأسرى والمحررين بحركة فتح في قطاع غزة أن قضية الأسرى ليست ولن تكون قضية موسمية أو مزاجية أو مادة

طازجة يتم تناولها بوقوع الحدث في السجون الإسرائيلية وإنما هي قضية وطنية تخص الكل الفلسطيني وعلى الكل أن يودي واجباته والتزاماته في دعم وإسناد الأسرى رسميا وديبلوماسيا وشعبيا وفكريا وإعلاميا وحقوقيا ومشددا على عدم جواز دس قضية الأسرى في الخطاب السياسي بهدف التنظير أو الإستقطاب حيث أن الأسرى في سجون الإحتلال الإسرائيلي بحاجة إلى كل الجهود والطاقات الوطنية.

اللقاء الرابع: المحاضرة بعنوان "واقع إعادة إعمار قطاع غزة إلقاء د.جلال شيخ العيد (سبق نقديم تقرير عنه).

اللقاء الخامس: بعنوان: التنسيق الأمني - المضمون والتداعيات. (سبق تقديم تقرير عنه).

اللقاء السادس: بعنوان : نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وآلية اتخاذ القرار . حاضر في اللقاء الدكتور إبراهيم المصري.

عقد اللقاء السابع: اللقاء التثقيفي بعنوان: الصراع العربي الإسرائيلي .. الأرض لمن؟ حاضر باللقاء الأستاذة: وجيهة البيومي. ساد اللقاء مشاركة فعالة من قبل المشاركين والمشاركات بالدورة.

اللقاء الشامن: اللقاء التثقيفي بعنوان: الأمن الفكري . حاضر باللقاء الدكتور جمال أبو نحل . تطرق في حديثه لمفهوم الامن والامان عامة والامن الفكري خاصة. . يمثل الفكر في حياة الإنسان الثقافية والحضارية والتاريخية العامل المحرك الذي يشكل الإنسانية بكل أبعادها في الفرد ويبني المجتمع والدولة والأمة ويحرك التاريخ ويصنع الحضارة، من دون الفكر يبقى الإنسان رهينة لبهيميته لا تشغله إلا شهوته وحبيس حاضره في مستوى الحيوانية لا تهمه إلا لحظته الراهنة، لكنّه مخلوق مُكرّم بالعقل وقوى أخرى لا تحصى، بها صار على ما هو عليه الآن من رفعة وسؤدد وسيطرة وتحكّم.

اللقاء التاسع: حاضر باللقاء الدكتور: مازن أبو زيد (مدير عام المخيمات)

تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين واحدة من أبرز ظواهر اللاجئين في القرن العشرين، بل لعلها الفصل الأكثر مأساوية في قضايا اللاجئين في العالم، ففيها تختلط العوامل الدينية بالقومية والإنسانية بالقانونية والوجودية، مما يحوّلها قضية مزمنة تجاوزت فصولها القضية الفلسطينية لتشكل هاجساً دولياً وإقليميا وقومياً، بقدر ما هو هاجس يطال الشعب الفلسطيني برمته.

حق العودة حق شرعي وقانوني وإنساني وحتمي الفلسطينيون في كافة أماكن تواجدهم هم ضيوف لدى الدول المضيفة لهم ، بسبب نكبتهم وتهجيرهم عن أرضهم ، وهم متمسكون بالعودة لوطنهم الأم مهما طال الإنتظار ليقينهم أن حقهم في أرضهم لا أحد يستطيع منازعتهم على هذا الحق المكتسب الذي لا يسقط بفعل مرور الزمن. العودة حق شرعي وقانوني وإنساني وحتمي ، هذه لازمة يجب أن يحفظها اللاجئون عن ظهر قلب، ويعلموها لأبناءهم وأحفادهم وأن يعملوا لها على مدار الساعة، ويكرسوا كل جهودهم ليحققوها في واقع حياتهم ، فحق كل إنسان أن يعود إلى وطنه ، وليس من حق أحد أن يمنع هذا الحق ولو أدى ذلك لقتاله ، هذا إن كان الوطن أي وطن فكيف إذا كان الوطن فلسطين! الأرض التي بارك الله فيها وحولها، أرض الإسراء والمعراج ، أرض الأنبياء والشهداء والصالحين ، مهد والزيتون، أرض الأقصى والمهد والقيامة ، أرض المحشر والمنشر، الأرض التي سينزل فيها المسيح يقتل فيها المدجال ، بوابة السماء وموئل الأنبياء ، ومثوى الشهداء ومأرز الصالحين ، فهل فلسطين كأي وطن على وجه الأرض

تسببت نكبة عام 1948م بتهجير (900) ألف فلسطيني من (675) قرية وبلدة ومدينة فلسطينية واحتلال (877) من أراضي فلسطين.

- النكبة تعني تهجير اجبارى باستخدام كافة الوسائل اللانسانية واللاقانونية واللاخلاقية وهدم معالم المجتمع السياسية والاقتصادية والحضارية
- •عرف اللاجئ / بأنه أي فرد سواء رجل أو امرأة كان يعيش حياة اعتيادية قبل عام 1948م وبعدها في مدينته أو قريته أو بلدته وتم إجباره على النزوح منها

- •حق العودة / هو حق الفلسطيني الذي طرد من موطنه لأي سبب كان
- •بلغ عدد المخيمات الفلسطينية في غزة (8) مخيمات ،الضفة (19)، الأردن (10) لبنان (11) سوريا (10) . مجموع عدد اللاجئين يفوق ال 8 مليون منهم مسجلين لدى الاونروا 5.5 مليون في الأردن 40% في الضفة وغزة 39% والباقي في سوريا ولبنان وباقي دول العالم
- •قرار 194 نـص على العودة والتعويض يـنص قرار رقم 194 الصادر بتاريخ 1948/12/11 على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

تنص مادة 13 في القانون العالمي لحقوق الإنسان على التالي

- (1) لكل فرد حرية النتقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.
- (2) يحق لكل فرد أن يغادر أية بالاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

تم تطرق د.مازن إلى قضية اغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت بيرنادوت بعد تقديم تقريره وأعلن فيه ب 15/9/1948 يستحيل إنكار أنه لن يكون تسوية كاملة إلا إذا تم الاعتراف بحقوق اللاجئين بالعودة لبيوتهم

وأكد على أن المسؤولية الصهيونية تتنكر لحق شعبنا وتبث دعايات أن الفلسطينيين خرجوا برغبتهم وبناءاً على أوامر زعمائهم اللاجئين مشتتون في بقاع الأرض ولن يكون استقرار إلا بعودتهم وهذا الحق لا يمكن التنازل عنه في كل مراحل المفاوضات. حاولت أمريكا والكيان الصهيوني إلغاء حق العودة ورفضت القيادة والوفود المفاوضة

وواصل د.أبو زيد حديثه عن فلسطيني العراق الذين تم تهجيرهم للبرازيل وكندا ودول أوروبية أخرى. كما يعتبر اكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين بمخيم اليرموك بسوريا لم يتبقى منه سوى 12000 والباقى توزعوا في الدول المجاورة .الخوف الآن أن يحدث معهم كما حدث للاجئين بالعراق . كما أكد د.أبو

زيد أن اللاجئين متمسكين بحقهم مهما تآمروا وخططوا .. وأنّ مشاريع تطوير المخيمات إذا استمر هدم البيوت ونقلهم لخارج المخيمات ستتم تصفيتها ورفع يد الاونروا عنها وتسليمها للبلديات ونحن اسنا ضد التطوير لكن يجب أن تبقى الاونروا . للاجئين وليس البلديات أو أية جهات أخرى .

اللقاء العاشر: عنوان اللقاء التثقيفي: قراءة في الانتخبات الاسرائيلية الأخيرة. المحاضر: د.صلاح أبو ختلة (محاضر جامعي).

اللقاء الحادي عشر: عنوان اللقاء التثقيفي: التثقيف السياسي: مفهومه وأهدافه حاضر بالللقاء الأستاذ: محمد أبو قريبة . نائب رئيس رابطة الأدباء والمثقفين العرب

تطرق الأستاذ محمد أبو قريبة في محاضرته عن التثقيف السياسي إلى مفهوم الثقافة في اللغة العربية تدل على الفلاحة والتربية والتهذيب. والمفهوم الغربي للثقافة هو "تعين في المقام الأول الطريقة الإنسانية لتطوير مواهب المرء الطبيعية ومداركه ومفهوم الثقافة لدى الشعب الألماني القدرة على التغير العميق الناتج عن تجريب النزمن المعاصر انا ومن خلال الكفاح من أجل فهم ذاتى تاريخي معقول، ولعل الغنم الذي نحصل عليه من هذا الطريق هو "ارتقاء الإنسانية من خلال الثقافة عندئذ هناك ثلاثة معان للثقافة: المعنى الأول تقنى حيث تكون ملازمة للإنسان وتتمثل في كل عناصر الحياة البشرية التي ينقلها المجتمع. المعنى الثاني أكاديمي فردي وهو الأكثر انتشارا ويكمن في التخصيص في المعرفة والتدقيق التجربة. والمعنى الثالث هو أداتي وسهل وعمومي حيث يركز على الممتلكات والخيرات الروحية للجماعة ويقترب من الروح والعبقرية الخاصة بشعب من الشعوب. ثم تطرق الأستاذ المحاضر إلى مفهوم الثقافة وهو امتلك المعرفة والوعى الثقافي وهو التطبيق العملي للمعرفة المكتسبة وأيضا تطرق المحاضر الي هل الثقافة علم مكتسب واوضح هي عبارة عن مجموعة من السلوك الاجتماعي الإنساني المكتسبة والتي تعتمد على العلم وليس علم في حد ذاتها منفصل من السهل أن تحصل على شهادة دكتور في تخصيص ما لكن من الصعب ان تحصل على شهادة مثقف ثم تطرق إلى التمييز بين الثقافة والحضارة ...

الدورة السادسة: المحادثة باللغة الانجليزية (المستوي الاول)

بحضور كل من المدير العام لمركز التخطيط الفلسطيني أ.مجد مهنا ومسؤولة دائرة التدريب والتثقيف أ.غادة حجازي والأستاذة المدربة: شروق الحجار بحضور المشاركين والمشاركات من الدارسين بالجامعات الفلسطينية والخريجيين ..حيث تم قياس مستوى المنتسبين للدورة. كما ساد التدريب جو من النشاط الفعال بين المنتسبين للدورة . المدربة الاستاذة شروق الحجار.

الــدورة الســابعة: فــن الاتيكيــت والبرتوكــول في العمــل الدبلوماسي

تـــاريخ بـــدء الـــدورة : الأحــد 10-5-2015 وتنتهــي فــي الخمــيس14-5-2015م.

التوقيت: من الساعة الحادية عشرة والنصف الواحدة والنصف ظهراً.

أيام التدريب: الأحد الثلاثاء الخميس

المدرب: أ. أحمد عدوان.

جدول دورة فن الاتيكيب والبرتوكول الدبلوماسي

الإطار العام		فن الاتيكيت والبروتوكول
التعامل الرسمي والاجتماعي	.1	فن الاتيكيت (الأحد -10-5-2015)
الحديث	.2	
الملابس	.3	
الولائم والحفلات	.4	
الاجتماعات والمقابلات	.5	
الزيارات الرسمية	.1	فن البروتوكول(الثلاثاء12-5-2015)
المؤتمرات الصحفية	.2	
الحفلات والولائم الرسمية	.3	
مراسم رفع الأعلام	.4	
مراسم المؤتمرات والاجتماعات الدولية	.5	
موعات للعمل على قضايا وعرضها	تكوين مج	البروتوكول والتقديم & Protocol
		(الخميس-14–5–2015م) presentation

تم بحمد الله افتتاح دورة (فن الاتيكيت والبرتوكول في العمل الدبلوماسي الأحد الموافق 10-5-2015م بحضور كل من المدير العام لمركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية -غزة افتتحت الدورة أ.مجد مهنا مدير عام مركز التخطيط رحبت بالمشاركين بالدورة موجهة شكرها وتقديرها لجميع الاكاديميين والمدربين الذين يبذلون جهدهم مع مسؤولة التدريب بجهودهم التطوعية تم قدمت نبذة مختصرة عن نشأة مركز التخطيط الفلسطيني في الشتات حتى يومنا هذا منوهة على أهمية الدورات التثقيفية واالتدريبية التي تعمل على نشر الثقافة سواء في المجال السياسي أو الاعلامي ..الخ. كما أكدت مسؤولة دائرة التدريب والتثقيف أ.غادة حجازي على أهمية الالتزام بمواعيد اللقاءات الخاصة بالدورة وضرورة متابعة صفحة المركز الالكترونية للاطلاع على اصدارات المركز ومتابعة المواد التدريبية والتثقيفية الخاصة بالدورات وضرورة الالتزام بضوابط الجلسات المدرب: أحمد عدوان وكان اللقاء الأول في الدورة بعنوان: فن الاتيكيت حيث تضمن عدة موضوعات كالحديث عن التعامل الرسمي والاجتماعي والملابس تضمن عدة موضوعات كالحديث عن التعامل الرسمي والاجتماعي والملابس تأحمد عدوان

عقد اللقاء الثاني في دورة فن الاتيكيت والبرتوكول في العمل الدبلوماسي اليوم الثلاثاء الموافق 12-5-2015م. بقاعة التدريب بمركز التخطيط الفلسطينية التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. عنوان اللقاء التدريبي: فن البرتوكول تضمن عدة موضوعات: الزيارات الرسمية، والمؤتمرات الصحفية، ومراسم رفع الأعلام، ومراسم المؤتمرات والاجتماعات الدولية. تدريب: أ.أحمد عدوان

عقد اللقاء الثالث في دورة فن الاتيكيت والبرتوكول في العمل الدبلوماسي. عنوان الجلسة التدريبية: البرتوكول .وعمل تقييم نهائي للدورة .وتققيم مجموعات والعمل على عرضه

الدورة الثامنة: مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان جدول دورة الديمقراطية وحقوق الإنسان بدأت في 15-9-2015 وانتهت في 8-10-2015

إشراف : دائرة التدريب بمركز التخطيط الفلسطيني

الساعة	اليوم والتاريخ	المحاضر	الموضوع	م
11-9	الثلاثاء15-9–2015	أ.محمد الناطور	اتفاقية حقوق الطفل	-1
11-9	الخميس 17-9-2015	أ.محمد التلباني	فلسطين بين القانون الدولي	-2
			الأساسي والدستور الدائم	
11-9	الأحد 2015-9-2015	أ.محمد التلباني	مبدأ الفصل بين السلطات في	-3
			الأنظمة الديمقراطية	
11-9	الأحد 27-9-2015	أ.عامر الوديه	مفهوم القانون الدولي الإنساني	-4
11-9	الثلاثاء29–9–2015	أ.محمد التلباني	شرعية القيود الواردة على حرية	-5
			الرأي والتعبير	
11-9	الخميس 1-10-2015	أ.محمد الناطور	اتفاقية القضاء على جميع	-6
			أشكال التمييز ضد المرأة	
11-9	الأحد4-10-2015	أ.أحمد دغمش	محكمة الجنائية الدولية	-7
11-9	الثلاثاء6–10–2015	أ.محمد الناطور	الحقوق السياسية والمدنية	-8
11-9	الخميس8-10-2015	أ.رمزي النجار	آليات الانضمام للاتفاقيات	-9
			الدولية	
11-9	2015-10-10	د.إبراهيم المصري	تأثير الانقسام على حقوق	-10
			الإنسان في المجتمع	
			الفلسطيني	

تم بحمد الله افتتاح دورة الديمقراطية وحقوق الإنسان يـوم الثلاثاء الموافق 15-9-2015م بمركز التخطيط التابع للجنة التنفيذية لمركز التخطيط الفلسطيني افتتح الدورة د.خالد شعبان نائب المدير العام للمركز قدم بنبذة مختصرة عن نشأة المركز في الشتات إلى يومنا هذا متحدثا عن اصدارت ونشرات ومؤتمرات المركز وأنشطة دائرة التدريب شاكراً أ.غادة حجازي على مجهوداتها بالدائرة . تم عقبت

ا.حجازي مسؤولة دائرة التدريب على أهمية الالتزام باللوائح الخاصة بحضور المحاضرات والالتزام بالحضور وعدم التغيب . وكان اللقاء الأول بعنوان "حقوق الطفل" للأستاذ محمد الناطور (مدير شركة بال فوورد للاستشارات والتدريب) .

الدورة التاسعة : المهارات والحياتية

جدول دورة المهارات ا الحياتية

بدأت الدورة يوم الأحد الموافق 12-4 - 2015 وانتهت يوم الاحد10-5- 2015

إشراف : دائرة التدريب بمركز التخطيط الفلسطيني

الساعة	اليوم والتاريخ	المدرب	الموضوع	م
11-9	الأحد -2015-4-12	أ.أحمد شاهين	حل المشكلات واتخاذ القرارات	-1
11-9	الثلاثاء14-4-2015	أ.أحمد شاهين	إدارة الاختلافات	-2
11-9	الخميس-16-2015	أ.أحمد شاهين	إدارة الأزمات	-3
11-9	الأحد-19-2014	أ.شروق ناصر	فن الاتصال والتواصل	-4
11-9	الثلاثاء-21-4-2015	أ.شروق ناصر	فن الاتصال والتواصل	-5
11-9	الخميس-23-4-2015	أ. رشاد شعت	أنماط وأساليب القيادة	-6
11-9	الأحد-26-4-2015	أ.غادة حجازي	إدارة الموقت	-7
11-9	الثلاثاء-28-4-2015	أ.ماجد الاسي	فن التفاوض	-8
11-9	الخميس-30-4-2015	أ.يوسف قزاعر	كتابة السيرة الذاتية	-9
11-9	الأحد -3-5-2015	أ.صبحية الحسنات	التخطيط والإدارة	-10
11-9	الثلاثاء –5 –5 –2015	أ.غادة حجازي	توكيد الذات	-11
11-9	الخميس-7-5-2015	أ.نهال ثابت	کن مبادرا	-12
11-9	الأحد-10-5-2015	أ.محمد الديري	فن التعامل مع الآخرين	-13

افتتاح دورة المهارات الإدارية الحياتية وذلك يـوم الأحـد الموافـق 12-4-2015 بحضـور كـل مـن المـدير العام لمركـز التخطـيط الفلسـطيني.مجد مهنا ، ومسئولة دائرة التدريب والتثقيف أ. غادة حجازي . رحبت المدير العام أ.مجد الوجيه بالمـدرب وبالمشاركين والمشاركات بالـدورة كما أكـدت أ.حجازي على ضـرورة الالتـزام

بقواعد حضور الجلسات التدريبية .وكان اللقاء التدريبي الأول بعنوان: إدارة الاختلافات . المدرب: أحمد لطفي شاهين.

الدورة العاشرة: المحادثة باللغة الانجليزية(المستوى الثاني)

افتتاح دورة بعنوان: المحادثة باللغة الانجليزية "المستوى الثاني" وذلك يوم الاثنين الموافق 7-9-2015م بحضور مسؤولة دائرة التدريب والتثقيف بالمركز الغادة حجازي والمدربة: أ.شروق الحجار. رحبت أ.حجازي بالحضور وأكدت على ضرورة الالتزام بحضور الأيام التدريبية في موعدها و عدم الغياب إلا للضرورة القصوى. ثم تَم توزيع حقيبة التدريب على المشاركين والمشاركات بالدورة. ستستمر الدورة خمس أسابيع . وسيكون عدد ساعات الدورة ثلاثين ساعة. ستتهي الدورة في 10-1-2015م.

الدورة الحادية عشر: كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة

بحمد الله تم افتتاح دورة بعنوان: كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون بين مركز التخطيط الفلسطيني التابع للجنة التنفيذية امنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد العام للمعاقين بغزة ممثلا بمديره أ.عوني مطر وشركة بابك الالكترونية ممثلة بمديرها أ.إبراهيم مطر. وذلك يوم الثلاثاء الموافق 15-9-2015م افتتح الدورة د.خالد شعبان نائب المدير العام للمركز قدم بنبذة مختصرة عن نشأة المركز في الشتات إلى يومنا هذا متحدثا عن اصدارت ونشرات ومؤتمرات المركز وأنشطة دائرة التدريب شاكراً أ.غادة حجازي على مجهوداتها بالدائرة . تم عقبت أ.حجازي مسئولة دائرة التدريب على أهمية الالتزام باللوائح الخاصة بحضور المحاضرات والالتزام بالحضور وعدم التغيب .كما عقب مدير الاتحاد بأهمية الدورة في نشر الـوعي للجمهـور الفلسطيني بأهميـة معرفـة واقـع المعـاقين بـالمجتمع الفلسطيني وضرورة موائمة كافة الأماكن لهم. وكان اللقاء الأول بعنوان " واقـع الأشخاص ذوي الإعاقة "للأستاذ عوني مطر مدير الاتحاد العام للمعاقين – فرع غزة .

جدول دورة كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة إشراف: دائرة التدريب والتثقيف بالمركز

2015-10-10 بدأت في 2015-9-15-2015 وانتهت في

الساعة	اليوم والتاريخ	المحاضر	الموضوع	م
1-11	الثلاثاء15-9-2015	أ.عوني مطر	واقع الأشخاص ذوي الإعاقة	.1
1-11	الخميس 17-9-2015	ا.توفيق الغوله	التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة	.2
1-11	الأحد 2015-9-2015	ا توفيق الغوله	أخلاقيات التعامل مع ذوي الإعاقة	.3
1-11	الأحد 27-9-2015	أ.إبراهيم مطر	السلامة والأمان	.4
1-11	الثلاثاء 29-9–2015	أ.صخر قنديل	الموائمة ومواصفاتها	.5
1-11	الخميس 1-10-2015	أ.منال خميس	دور وسائل التواصل الاجتماعي في الضغط والمناصرة لقضايا المعاقين	.6
1-11	الأحد4-10-2015	أ.إبراهيم قاسم	قانون المعاق الفلسطيني رقم (4) لعام1999	.7
1-11	الثلاثاء6-10–2015	أ.غادة حجازي	فن التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة	.8
1-11	الخميس8-10-2015	أ.سوسن الخليلي	قصص نجاح لشخصيات من ذوي الإعاقة	.9
1-11	الأحد 10-10-2015	أ.إبراهيم مطر	تعميم ثقافة المؤسسات في إطار التشبيك مع ذوي الإعاقة ودمجهم	10

حفل تخريج فوج القائد الرمز الشهيد ياسر عرفات(أبو عمار)

نظم مركز التخطيط الفلسطيني التابع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حفل تخريج الدورات الثلاثة التي عقدت في الفترة الأخيرة من سبتمبر حتى نهاية أكتوبر. وذلك يوم الخميس الموافق 12-11-2015م تمثلت الدورات في " دورة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، دورة مهارات التعامل مع ذوى الإعاقة ، دورة المحادثة باللغة الانجليزية المستوى الثاني "حضر الحفل لفيف من الشخصيات الاعتبارية السياسية والوطنية والأكاديمية والإعلامية وغيرهم من المثقفين. تخلل الحفل عدة فقرات حيث قدمت الفقرات الإعلامية بيداء معمر بدأ الحفل بقراءة القران الكريم تم السلام الوطني فقراءة الفاتحة على أرواح الشهداء ، تم كلمة المدير العام أ.مجد مهنا التي رحبت بجميع الحاضرين كل باسمه ولقبه كما أكدت على أهمية الدورات التدريبية وتحدثت عن مزامنة تخريج الدورات مع ذكري استشهاد القائد ياسر عرفات لذا سمينا الفوج "فوج القائد الرمز ياسر عرفات أبو عمار " أيقونة فلسطين وسيد الشهداء. في ذكري استشهاده نُردد على العهد باقون .. كما وجهت شكرها وتقديرها لجميع المحاضرين والحاضرين والشكر الخاص لمسؤولة التدريب التي تسـق للـدورات ولاحتفالات التخريج ... تم كانت كلمـة د.عبـد الله الإفرنجـي محافظ غزة الذي شكر أ.مجد مهنا التي حافظت على المركز واعطاء الفرصة لتثقيف الشباب والشابات ليخدموا وطنهم بشكل جيد. ووجه شكره للأشخاص ذوى الإعاقة أصحاب الإرادة والعزيمة القوية الذين يحاولوا دائما تخطى العقبات. كما تمني لهم المزيد من العطاء لأجل أبنائهم وأهلهم وشعبهم.

نقف جميعا في هذه الأيام إجلالا للقائد الرمز الزعيم ياسر عرفات أبو عمار الذي كان يربط المعرفة والعلم والبندقية.. هو أول من دعا للكفاح المسلح من أجل الحرية والاستقلال، وقاد حركة فتح حركة التحرير الوطني الفلسطيني وهي أول حركة تحرير في العالم قادها ذلك الزعيم ..كان طلبه عندما يزور أي بلد أريد منحا دراسية للطلبة دعماً للعلم وللمتعلمين...تم وجه شكره لمسئولة دائرة التدريب أ.غادة حجازي على جهودها المباركة في دعم التثقيف والتدريب ..تم تلاها كلمة الأستاذ ناهض زقوت مدير عام مركز عبد الله الحوراني الذي تحدث عن أهمية الدورات

التدريبية في زيادة الوعى والمهارات لدى الشباب، وَتَمُيز مركز التخطيط في هذا المجال الحيوي والوطني الهام. ووجه التحية للأخت مجد الوجيه مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني على جهودها في تتمية الوعي لدى الأجيال الجديدة، ودفع الشباب إلى اكتساب مهارات تعليمية رائدة، والشكر موصول للأخت غادة حجازي مديرة وحدة التدريب في مركز التخطيط على دورها في إعداد الدورات والإشراف على متابعتها واستمراريتها، ووجه شكره لجميع الباحثين والعاملين في مركز التخطيط الفلسطيني... كما ألقى كلمة الخريجين أحد المشاركين بالدورات السيد على أبو الخير وجهوا من خلال كلمتهم شكرهم لمديرة المركز ولمسؤولة التدريب ونوهوا لأهمية الدورات التي التحقوا بها ومدى استفادة الجميع من المشاركين في تمكينهم سياسياً وقانونياً ولغوياً تخلل الحفل عدة فقرات شعرية وفنية اشتملت على قصيدة عن (أبو عمار) للشاعر علاء العبسي، وقصيدة عن (القدس) للشاعر محمد الشاعر، وفقرة فنية للفنانة سوسن الخليلي (كفانا غربة عن الوطن)، وفقرة فنية لعازفة العود الفنانة نور الأمل بارود (لأكتب اسمك يا بلادي)، وفقرة إلقاء Tell? . ثمُ تَم تكريم الطفلة الموهوبة هديل المزعنن عن السلام why me المحاضرين من الأكاديميين والقانونيين والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والمدربين النين ساهموا بجهودهم التطوعية في إعطاء الدورات سواء التثقيف القانوني، أو المهاري ،أو التدريب اللغوي التي تم عقدها بمركز التخطيط.

وفي نهاية الحفل تم تكريم المحاضرين بالدورات من قبل كل من أ. مجد مهنا ، أ. غادة حجازي، السفير السابق رفيق أبو ضلفة، اللواء جمال كايد (قائد قوات الأمن الوطني)، د.عبدالله عبد المنعم وكيل وزارة التربية والتعليم سابقاً، أناهض زقوت (مدير مركز عبد الله الحوراني)، العقيد (يوسف أبو مغيصب) مسؤول الحرس الرئاسي، عبد العزيز قديح (مسؤول مكتب جبهة النضال)، د.جمال أبو نحل (رئيس الهيئة الفلسطينية للاجئين)، وأبو صهيب زقوت (مدير مركز رؤية للدراسات). وفي الختام شكرت أ. غادة حجازي جميع الحاضرين ممن لبوا الدعوة وشكرت جميع المحاضرين والمشاركين بالدورات والشكر الخاص لإعلامي القلعة

السيد /محمد النجار والسيد / علام عبيد على جهودهما في تغطية فعاليات دائرة التدريب بمركز التخطيط.

الدورة الثانية عشر: الإسعافات الأولية

أهداف الدورة:

- 1. التعرف على الأمور التي لا بد من فعلها عند الوصول للمصاب أو المريض في مكان الحدث، والتعرف على كيفية تقييم المصاب بالشكل الكامل من خلال نماذج وحالات عملية.
- 2. التطبيق العملي لطرق التنفس الاصطناعي ،وإنعاش القلب والرئتين CPR ،وحالات الاختتاق.

.3

- 4. التطبيق العملي لحالات الجروح والنزيف والكسور من خلال الضمادات والعصائب.
- التعرف على حالات الحروق والتسمم، وكيفية التعامل معها بالتطبيق العملي.
- 6. التعرف على القلب والدورة الدموية واضطراباتها، والحالات الناتجة عنها
 وكيفية إسعافها.
- 7. التطبيق العملي لنقل وإخلاء المصاب بالطرق الصحيحة، وكيفية التعامل مع سيارة الإسعاف.
 - 8. التعرف على كيفية التعامل مع الولادة الطارئة، وحالات إسعافية أخرى.

المخرجات:

- •تزويد المشاركين بالمعارف والمعلومات والخبرات والمهارات الطبية الإسعافية المختلفة.
- •فريـق طبـي إسـعافي خـاص بـالمركز يقـوم بمسـاعدة المجتمـع المحلـي فـي حالات الطوارئ والكوارث.

عدد ساعات الدورة: 21 ساعة تدريبية.

عدد المشاركين: 20 متدرب على الأقل.

مدربو الدورة:

د.سعید سهیل النزلی بکالوریوس تحالیل طبیة

د. آلاء أحمد جمعة بكالوريوس علاج طبيعي

ح.محمد أحمد رجب بكالوريوس تمريض

ح.مريم سمير حسونة بكالوريوس تمريض

No.	Subject	العنوان	اللقاء
*	Pre-test	اختبار قبلي	*
1	Basics of first aid and	1 11 " 1 571 -1 871 . 1 2	1
	Patient assessment	قواعد الإسعاف الأولي وتقييم المصاب	1
2	Cardio pulmonary	elección de la tello al el	2
	resuscitation and Choking	إنعاش القلب والرئتين والاختتاق	
3	Wounds and Bleeding	الجروح والنزيف	3
4	Fractures	الكسور	4
5	Burns and Poisoning	الحروق والتسمم	5
6	Circulation ill and other first	اضطرابات الدورة الدموية وحالات	6
	aid states	إسعافية أخرى	
7	Transporting and	SELL HEAVIL NEAT 15:11	7
	Emergency delivery and	النقل والإخلاء والولادة الطارئة	
	Components of first aid bag	ومحتويات شنطة الإسعافات	
*	Practical final exam	اختبار نهائي عملي	*

مكان التدريب: قاعة التدريب بمركز التخطيط الفلسطيني.

وسائل الايضاح: LCD) Multimedia Projector).

•حامل ورقي flipchart أو سبورة بيضاء

•دمية وأجهزة طبية وأدوات كاملة للتطبيق العملي.

تم بحمد الله افتتاح دورة في مجال التثقيف الصحى بعنوان: الإسعافات الأولية بقاعة التدريب بمركز التخطيط الفلسطيني التابع للجنة التتفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع مركز متعة التعلم بغزة ، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 1-21-2015 . أفتُتُحت الدورة بحضور مسئولة دائرة التدريب بالمركز أ.غادة حجازي، و أ.محمد النزلي ، و د.آلاء جمعة. قدمت أ.حجازي نبذة عن مركز التخطيط منذ نشأته في الشتات حتى يومنا هذا منوهة للحديث عن تأسيسه ودوائره واصداراته ومؤتمرات...كما تحدثت عن الدورات التي عقدتها دائرة التدريب في مجالات متعددة تمثلت في التثقيف السياسي والإعلامي والقانوني والإداري والمهاري.. واليوم ستكون دورتنا في التثقيف الصحى . تم عرفت بمدير مركز متعة التعلم الأستاذ محمد النزلي (مدرب تنمية بشرية) الذي تحدث عن المركز ومجالاته في عقد الدورات المتعددة في التنمية البشرية وغيرها من الدورات الأخرى...تم تطرقت د. آلاء جمعة إلى تعريف الإسعافات الأولية وقواعدها وكيفية تقييم المصاب...كما تم توزيع (اختبار قبلي) على المنتسبين للدورة لقياس مدى فهمهم ودرايتهم بموضوع الإسعاف الأولى ..على أن يتم تطبيق نفس الاختبار (اختبار بعدى) في نهاية الدورة لقياس مدى الاستفادة من موضوعات الدورة . وساد اللقاء المشاركة الفعالة من قبل المنتسبين للدورة.

حفل تخريج دورة الإسعافات الأولية ب (قاعة المؤتمرات بجامعة الأقصى)

نظم مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع مركز متعة التعلم يوم الثلاثاء الموافق 3-5-2016م حفل تخريج "الفوج الأول" من حملة 1000مسعف ومسعفة "بقاعة المؤتمرات بجامعة الأقصى. حضر الحفل كل من مدير مركز متعة التعلم الأستاذ محمد النزلي ومسؤولة دائرة التدريب بمركز الخطيط الفلسطيني الأستاذة غادة حجازي ومسؤول دائرة التعليم المستمر بجامعة الأقصى الأستاذ إبراهيم اليازجي والمستشار محمود أبو شر.

شارك بالدورة " 21" مشاركاً ومشاركة" من موظفين وخريجين تلقوا التدريب بقاعة التدريب بمركز التخطيط، استمرت الدورة عشر لقاءات تدريبية ما بين التدريب النظري والعملي، بلغ عدد ساعات الدورة "21 ساعة". شارك بالتدريب مجموعة من

المدربين والمدربات المميزين بمركز متعة التعلم ممثلين بمديرهم الأستاذ محمد النزلي والدكتور سعيد النزلي والدكتورة ألاء جمعة والحكيمة مريم حسونة والحكيم أحمد رجب . تخلل الحفل عدد من الفقرات وفي نهاية الحفل تم تقديم أدرع التكريم وتوزيع الشهادات على المشاركين . كما تم تقديم درع شكر وتقدير لمركز متعة المتعلم من مركز التخطيط الفلسطيني تقديرا لجهودهم التطوعية في إعطاء دورة الإسعافات الأولية. كما وجه د.سعيد النزلي شكره وتقديره لمتدربي مركز التخطيط المشاركين بالدورة لحصولهم على المركز الأول ضمن الفوج الأول من الحملة وهم إبراهيم الحسنات ، محمد إسماعيل، أحمد حسونة متمنياً لهم دوام التوفيق.

المواطنة في المجتمع الفلسطيني (المشاركة السياسية نموذجاً)

إعداد: أ. غادة حجازي

مقدمة

يُعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تبلورت عبر تحولات تاريخية متتابعة منذ بداية نشأة المفهوم في القرن السابع عشر قبل الميلاد عند الإغريقيين مروراً بالعصور الوسطى وعصر النهضة حتى عصر الثورات الكبرى في العالم، والتي أكدت جميعها على الحقوق والواجبات الأساسية للإنسان (الصايغ، 2008).

أكد علماء الاجتماع على أن المجتمع القوي هو الذي يقوم على العلاقة المتبادلة بين الدولة والمواطن، على أسس التضامن والتعاون والقيم المشتركة التي تعزز المواطنة والتي تودي لرقي الشعوب وازدهارها، فإن ضعفت هذه العلاقة ستظهر روح الفردية وتتغلب المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، وتنتشر ظاهرة المادية المفرطة، وضعف الولاء والانتماء للوطن (الشريدة،2005)2.

تمثل المواطنة الأساس وحجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وقد اعتنى الإسلام بجميع مقومات المواطنة كاملة بصورة شملت الحقوق والواجبات لكل من الدولة والمواطن والمجتمع، فأكد الإسلام على كرامة الإنسان من خلال تقديس حقوقه عندما اعتبرها ضرورات فلا سبيل لحياة الإنسان بدونها من مأكل

ومشرب ومسكن وأمن وحرية الفكر والتعبير، والمشاركة المجتمعية، ومحاربة الظلم والفساد (عمارة،2005)3.

كما يعتبر إشباع الحاجات الأساسية للإنسان سواء في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أحد المقومات الرئيسية للمواطنة. فمن الطبيعي أن يؤدي عدم إشباع الحاجات إلى ظواهر سلبية عديدة تشير إلى ضعف المواطنة ومن هذه الظواهر ارتفاع معدل البطالة والفقر، وعمالة الأطفال وعدم تكافؤ فرص العمل، والفساد، والظلم ..الخ.

إن هذه الظواهر السلبية التي باتت في وقتنا الراهن واقعاً ملموساً أصبحنا في أمس الحاجة إلى تعزيز المواطنة والعمل بجدية على ترسيخها بين أبناء الشعب الفلسطيني الذين يتصفون بخصوصية خضوعهم للمحتل الصهيوني.. لذلك فتعزيز المواطنة يتطلب الوحدة الوطنية الفلسطينية، والقبول بالآخر وتقديره واحترامه مهما كان انتماؤه، ولن يكون ذلك إلا من خلال تضافر جميع المؤسسات الأهلية وغير الأهلية لتفعيل المواطنة في المجتمع الفلسطيني.

لذا فإن هذه الدراسة سوف تتطرق إلى مفهوم المواطنة، وأهميتها، والمراحل التاريخية التي مرت بها المواطنة في المجتمع الفلسطيني بدءاً بمرحلة ما قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وانتهاء بمرحلة الانقسام الفلسطيني وما تلاها... والتطرق لمكونات المواطنة التي تمثل العناصر الأساسية لها والوقوف عند أحد المكونات الرئيسية للمواطنة وهو المشاركة السياسية .

مفهوم المواطنة:

عَرّف ابن منظور في كتابه لسان العرب المواطنة بأنّها" لفظ مأخوذ من السوطن أي المنزل الذي يقيم فيه المواطن وهو موطن الإنسان ومحله". (ابن منظور،2000). وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون". (غيث ، 1995). وعرفها من منظور نفسي (هلال

وآخرون ،2000) "أنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية" (هلال وآخرون ،2000).

يؤكد (بشارة ،2012) في تعريف المواطنة "أن الأفراد يكونوا مجرد أشياء بدون مجتمع مدني وليسوا مواطنين في دولة ديمقراطية. فالديمقراطية تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد واستحالة وجودها دون وجود مجتمع مدني. فالديمقراطية تعتمد على المواطنة كأساس لبنائها لهذا فخصوصية المجتمع المدني وشرطه التاريخي هو مفهوم المواطنة فتطور مفهوم المجتمع المدني مرتبط بتطور مفهوم المواطنة (بشارة،2012)7.

ويرى (إبراهيم ،2002) أنّ المواطنة تُمثل الانتماء إلى تراب الوطن الذي يتحدد بحدود جغرافية ويصبح كلّ مَن ينتمي لهذا التراب مواطناً له من الحقوق ما يترتب على هذه المواطنة وعليه أيضاً من الواجبات ما يُمليه عليه ضرورات الالتزام بمعطيات هذه المواطنة(إبراهيم ،2002)8.

كما يرى (الصبيح ،2005) أنّ المواطنة تتمثل بحقوق وواجبات تتحقق من خلال قدرٍ من الوعي والمعرفة ومن خلال سعي الفرد لتحقيق حقوق المواطنة والوفاء بالتزاماتها باستخدام وسائل مشروعة يحددها النظام الاجتماعي ويتعلمها الفرد (الصبيح ،2005).

ويؤكد العامر (العامر، 2005) على أنّ مفهوم المواطنة تغير بسبب التغيرات في العالم المعاصر من تكتلات سياسية واقتصادية فصار مفهوم المواطنة يعنى ما يلى:

1-الاعتراف بالآخر من خلل الاعتراف بالديانات السماوية الأخرى، واحترام الثقافات الأخرى، واحترام حقوق الآخر وحريته.

- 2-فهم وتفعيل الأيديولوجيات السياسية على اختلافها.
 - 3- الاهتمام بالشؤون المحلية والدولية.
- 4 المشاركة في إدارة الصراعات الحديثة (العامر $(2005)^{10}$.

ولقد تطور مفهوم المواطنة منذ منتصف القرن الحادي والعشرين متأثراً بالعولمة فالاعتراف بوجود ثقافات وديانات مختلفة واحترام حق الغير ...وتفعيل أيديولوجيات سياسية إضافة للمشاركة في تشجيع السلام الدولي شَكَلَ مفهوماً جديداً للمواطنة العالمية. نتيجة تطور وسائل الاتصال الحديثة كثقافة الانترنت ووسائل الاتصال والإعلام (Media) بأنواعها فكان لهما تأثيرها على أبعاد المواطنة المتمثلة في الهوية ،والانتماء والتعدية، والحرية والمشاركة السياسية.

لقد ظهر مصطلح المواطنة مع ظهور الدولة الحديثة. وأن لفظ مواطن ظهر بعد الثورة الفرنسية عام 1780م. فالمواطنة أصبحت العمود الفقري للدولة الحديثة، وهي التي تشجع المواطنين على نيل حقوقهم مقابل أدائهم للواجبات المفروضة عليهم أيّ أنّ المواطنة تعني المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. وهي ذات قيمة اجتماعية وأخلاقية، وممارسة سلوكية يُعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضجهم الثقافي ورقيهم الحضاري وإدراكهم السياسي الإيجابي البنّاء (الغنوشي،1989)11.

يتضح مما سبق أن للمواطنة عدة مفاهيم من حيث الفكر قد تتفق أو تختلف غير أن المفهوم المعاصر للمواطنة نجده قد تأثر بالتيارات الفكرية السياسية والاجتماعية المختلفة. وبذلك فإن من الصعوبة القول أن مفهوم المواطنة نتاج لفكر واحد بل هو حصيلة لاتجاهات فكرية متعددة.

أهمية المواطنة :

تتمثل أهمية المواطنة في التالى:

1-اكتساب أفراد المجتمع لقيم ومبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان والحريات ومبادئ النظام السياسي الحديث .

2- تتمية القيم والاتجاهات للأفراد من خلال اكتسابهم لمجموعة قيم احترام الذات وكذلك احترام الآخر، والمساواة، والكرامة وذلك بهدف إعداد المواطن للمواطنة الصالحة في وطنه.

3- تنمية المهارات الهادفة للمشاركة المجتمعية الفعّالة ويتم ذلك من خلال مهارات الاتصال، وتبادل المعلومات، والأفكار والحوار، والتطوع والتعاون مع الآخرين والقدرة على حل المشكلات، وغيرها من مهارات المواطنة الصالحة.

4-تُـودي المواطنـة إلـى رفـع الخلافـات والاختلافـات الواقعـة بـين مكونـات المجتمـع والدولـة فـي سـياق التـدافع الحضـاري فـي إطـار الحـوار البنّـاء.(وزارة التربيـة والتعليم،2010)

يتضح من العرض السابق لتعريف المواطنة وذكر أهميتها واستعراض مكوناتها ومظاهرها أنها تتسم بالانتماء للوطن والتمتع بالحقوق والواجبات والمشاركة المجتمعية و الحفاظ على القيم الايجابية و ممارسة العمل الديمقراطي. لذا كان من الضروري الحديث عن مدى تحقق المواطنة في المجتمع الفلسطيني عبر مراحل تاريخية مختلفة على النحو التالى:

مراحل المواطنة في فلسطين (1967–2015م) :

أولاً: المواطنة في عام 1967م:

لقد عامل الاحتلال الإسرائيلي المواطن الفلسطيني على أنه مقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعلل الإسرائيليون ذلك بزعم أن هؤلاء الفلسطينيين قضوا أكثر من سبع سنوات خارج البلاد أو خارج مدينة القدس حيث إنّ القانون الإسرائيلي ينص على أنّ من يمضي خارج البلاد من الفلسطينيين وخاصة الذين يقيمون بالقدس أكثر من سبع سنوات يتم سحب الهوية منهم. معتبرين أن مواطني مدينة القدس الفلسطينيين هم مواطنون أردنيين مقيمين في أرض إسرائيل.

ولهذا السبب تم حرمان الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني من حمل الهوية الفلسطينية سواء هوية الضفة الغربية أو هوية القطاع إذا لم يلتزموا العودة خلال المدة المسموح بها في الإقامة خارج الأراضي المحتلة. فقد بلغ عدد فاقدي الهويات آنذاك ما يقارب 120 ألفاً. وفي عام 1995م تم الاتفاق على تشكيل لجنة إسرائيلية فلسطينية لتبحث موضوع هؤلاء ولا زالت إسرائيل حتى يومنا هذا لم تمنح جميع

الفلسطينيين الهوية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية فهم ما زالوا محرومين من حمل الهوية الفلسطينية ليس هذا فحسب بل لقد سحبت الهويات لفلسطيني القدس.

إنّ مهمة إرساء الشعور بالمواطنة تقع على عاتق السلطة السياسية والتي كانت تتمثل في الاحتلال الإسرائيلي الذي حاول بجميع الأشكال والوسائل ترسيخ مفاهيم بعيدة عن المواطنة إضافة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني التي فضلت أن تكون محايدة تجاه قضية المواطنة لكي تستمر في عملها ودعمها غير السياسي للمجتمع الفلسطيني. كما أن الوضع الكفاحي لفصائل المقاومة الفلسطينية كانت ضد الاحتلال الإسرائيلي وعززت مفهوم مجابهة القوانين الإسرائيلية فخلقت حالة من النزوع ضد القانون بصفة عامة فيما بعد مما ساهم في ترسيخ حالة اللامواطنة في فترة قيام السلطة الفلسطينية لثقافة مواجهة ضد الأنظمة والقوانين الضابطة للنظام العام فضيلا عن المؤسسات الأهلية والخيرية التي كانت ممولة من الخارج وخاصية من الدول الأوروبية التي كانت تشترط في تمويلها عدم تناول المواضيع السياسية مما حال دون قيام هذه المؤسسات بدورها بتدعيم المواطنة.

وقد اقتصر دور منظمات المجتمع المدني في هذه الفترة على القيام بأنشطة توفر الرعاية لأبناء المجتمع والحفاظ على النسيج المجتمعي وتحسين الأوضاع الاقتصادية عن طريق نقديم الخدمات الاغاثية .

ثانياً: المواطنة في مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية بعد عام 1994م

لقد تغير وضع المواطن الفلسطيني بعد عام 1994 وصارت بشروط تبعيته للسلطة الوطنية الفلسطينية بدلاً من تبعيته للاحتلال الإسرائيلي. حيث تم عودة الآلاف من النازحين الفلسطينيين من الخارج إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة ما يقارب عشر ألاف نازح ضمن أفراد السلطة الوطنية فانتقلوا من وضع اللاجئين إلى وضع الحاصلين على الهويات حسب اتفاقية أوسلو وقد حصل الاف منهم على هويات فلسطينية بموافقة إسرائيلية.

كما أن صدور الجواز الفلسطيني مكن المواطنين المقيمين في الأراضي المحتلة عام 1967 دون غيرهم من التنقل والسفر للخارج حيث يمكن اعتبار أن هذا أول تعبير رسمي عن المواطنة الفلسطينية.

غير أن تلك المرحلة تطلبت إقرار النظام السياسي الفلسطيني لبعض القوانين المنظمة للحياة العامة بعد إعلان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في أراضي عام 1967م حكمها لإيجاد قوانين تعمل على تنظيم الحياة الفلسطينية ضد أنظمة وقوانين حاكمة.

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م انتقلت غالبية الصلاحيات الإدارية للسلطة الفلسطينية في مختلف المجالات وأصبحت قضية المواطنية الفلسطينية من القضايا ذات الأولوية. ولكن بسبب ضعف السلطة الوطنية باعتبارها حديثة العهد وعدم مقدرتها على توفير معالم السيادة للمواطنين بسبب عدم تمكنها من حماية المواطنين من بطش المحتل الصهيوني لهم، ومصادرة أراضيهم، وتقييد حركتهم على الحواجز الإسرائيلية أوقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني مُهمة العمل على تخليص المجتمع من مظاهر الولاءات غير المدنية وركزت على مواضيع حقوق الإنسان وتعزيز قيم الديمقراطية وترسيخ عناصر الثقافة المدنية هذا أدى لزيادة عدد المؤسسات مع تنوع اختصاصاتها حيث ركزت جل اهتمامها على تأسيس مجتمع فلسطيني يقوم على أسس مدنية تمثل ذلك في التالي:

1-اللغة العربية لغة رسمية:

لقد أدرك المواطن الفلسطيني حقوقه وواجباته في استخدامه لغته الخاصة التي يمارس من خلالها حياته ومعيشته فأصبح يقوم بكتابة معاملاته باللغة العربية بدلا من اللغة العبرية التي كانت سائدة قبل ذلك وخاصة بعد الانتخابات الفلسطينية عام 1996م.

2-التنظيم:

لإدارة مؤسساته المختلفة قام بتنظيم مؤسسات السلطة وانتخاب مجلس تشريعي وإصدار قوانين وتشريعات. والتنظيم يعتبر أحد الأعمدة الرئيسة للمجتمع

المدني كما أنه دليل على استخدام المواطن لأكثر الطرق التي عرفها التاريخ للتأثير على صانعي القرار.

3- المجتمع المدنى:

يكون الأفراد مجرد أشياء بدون مجتمع مدني وليسوا مواطنين في دولة ديمقراطية فالديمقراطية تعني المشاركة في القرارات التي توثر في حياة الأفراد واستحالة وجودها دون وجود مجتمع مدني. فالديمقراطية تعتمد على المواطنة كأساس لبنائها لهذا فخصوصية المجتمع المدني وشرطه التاريخي هو مفهوم المواطنة فقطور مفهوم المجتمع المدني مرتبط بتطور مفهوم المواطنة (كسبه، 2013).

4- مساواة المرأة بالرجل:

بدأت مؤسسات السلطة والعمل الأهلي تهتم بمساواة المرأة بالرجل وهو معيار من المعابير كافة والرئيسية التي تبين وتوضح درجة النزاع إلى المدنية والمواطنة فقد كان سابقا يشكل هذا الأمر إحدى نقاط الضعف في المجتمع الفلسطيني حيث أن قضايا المرأة من القضايا شبه المهمشة في المجتمع وذلك لاعتبار قضية المساواة بين المرأة والرجل من القضايا النسوية. (وليد سالم،1997)

ثالثاً: مرحلة المواطنة في فلسطين منذ عام 2000 وحتى 2015:

تعتبر فترة اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م وما نتج عنها من تدمير للبنى التحتية وارتفاع معدلات البطالة ودور الجمعيات والمؤسسات الاغاثي فقط وبرز الكفاح المسلح من جديد وعادت الأحزاب السياسية لمقاومة المحتل الصهيوني ..كما تم تكريس الدعم الدولي للأعمال المجتمعية التي تحقق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. واستمر الاحتلال الإسرائيلي للمدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية رغم انسحابه من قطاع غزة عام 2005م إلا أنه استمر في احتلاله للقطاع جوا وأرضا من خلال العدوان المستمر والاجتياحات ضد سكان القطاع. كما ترسخ لدى المواطن عدم الشعور بالأمن والأمان وعدم قدرة نظامه السياسي على حمايته

بسبب استمرار العدوان الإسرائيلي من سيطرة على البحر والمعابر. (كوستانيتي، وآخرون، 2011)¹⁵.

لا يـزال المحتـل الصـهيوني المسـيطر علـى قضـايا مـنح التصـاريح الخاصـة سـواء بالسـفر والتنقـل مـن قطـاع غـزة إلـى الضـفة الغربيـة والعكس. ومـا زال إغلاقـه للمعابر مـن حـين لآخـر سـواء معبـر إيـرز لحركـة المسـافرين، أو معبـر كـارم أبـو سـالم لتمرير البضائع.

- إغلاقه المستمر لمدينة القدس وعدم سماحه للمصلين من قطاع غزة للصلاة في المسجد الأقصى وهذا حرمان من حقهم المشروع إضافة لمنع المحتل الصهيوني الصلاة في المسجد الأقصى إلا على أهالي القدس والضفة الغربية بتصاريح تُمنح للمواطنين الفلسطينيين البُسمح لهم بأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك بمدينة القدس.

كذلك يعتبر تشدد إسرائيل لقضية عودة اللاجئين والنازحين المبعدين وفاقدي الهوية من المشاكل التي تعانى منها المواطنة في فلسطين.

- عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على منح جواز السفر الفلسطيني للاجئين الفلسطينيين المقيمين في الشتات إلى جانب وجود مشاكل مع الدول العربية كلبنان والأردن ومصر وليبيا.... النخ. بشأن مسؤولية م.ت.ف عن اللاجئين الفلسطينيين.

يتبع ذلك ملف التوطين بديلاً عن العودة لأراضي 1948 بعد النكبة والنكسة وهو ملف لا زال مفتوحاً حتى يومنا هذا. وأكدته المادة الثامنة من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية حيث يرتبط بذلك قضايا العودة والتعويض والتوطين وغيرها من القضايا التي لا زالت عالقة حتى يومنا هذا.

- عدم وضوح التحول من الحياة النضالية للحياة المدنية لاستمرارية المحتل الصهيوني في الأراضي الفلسطينية حتى الآن.
- مشكلة مدينة القدس ووضع المواطنين الفلسطينيين المهددين بالطرد وسحب الهويات بصورة دائمة ومتكررة.

لا يمكن لقيم المواطنة أن تتمو في ظل مجتمع يسوده الانقسام الداخلي فنظراً للحالة التي يحياها المواطنون في المجتمع الفلسطيني بعد نشوء الأزمة السياسية عام 2006م. فقدت المواطنة الفياسيية أهليتها وقيمها وخصائصها في ظل هذا الانقسام فانقسم المواطنون بين مؤيد ومعارض واختلفت المرجعية التي يخضع لها المواطنون في المجتمع الفلسطيني والتي تمثل الدستور الفلسطيني. فحركة حماس لم تكن تتفق مع الدستور الفلسطيني باعتباره المرجعية الكبرى والأساسية للكل الفلسطيني.

يعتبر انقسام الفلسطينيين على أنفسهم انقسام حول المرجعية التي تقوم عليها أسس المواطنة بما تمنحه هذه المرجعية من حقوقٍ وما تغرضه من واجباتٍ على الأفراد داخل مجتمعهم.. كذلك تم إقالة الحكومة التي شكلتها حكومة حماس نتيجة لمرحلة الانقسام والتشرذم التي يعيشها المواطنون في فلسطين .. تم إعلان حالة الطوارئ بالضفة الغربية، وصدر قرار بوقف صلحيات المجلس التشريعي في شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما ترتب عليه وقف كافة الحقوق والواجبات وهو بالتالي تجميد للمواطنة في فلسطين فظهرت هنا اللامواطنة أي (المواطنة السلبية) التي تمارس وفق الرؤى الشخصية، والمصالح السياسية والأمنية الخاصة.

وفي ظل غياب عمل المجلس التشريعي غابت المؤسسة التشريعية بغزة فغاب دور المؤسسة القضائية ومبدأ سيادة القانون، وعدم اكتمال منظومات التشريعات بهذا ، وصار المواطنون الفلسطينيون بلا مواطنة مجرد رعية بغياب قيم ومكونات الثقافة السياسية التي تعتبر جزء مهم ومكمل لقيم ومكونات المواطنة كالتعددية واحترام الرأي، والرأي الآخر وكرامة الإنسان على أسس من المواطنة المتساوية. فَقُلِصَت الحقوق والحريات، وغابت الشفافية والمساعلة، والمشاركة المجتمعية، وكذلك المشاركة السياسية نتيجة لحالة الانقسام الفلسطيني التي تنعدم فيها الثقة بالنظام السياسي القائم. حيث اختفت الكثير من قيم المواطنة المتمثلة في التسامح الفكري . وفي ظل تعدد المرجعيات والانقسام الحاصل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ساد الولاء لدى المواطنين للحزب أكثر من الوطن مما عكس

فقدان العديد من قيم المواطنة كالمشاركة المجتمعية والإحساس بالهوية حيث انعدم التمتع بأدنى الحقوق وساد التمييز العنصري بين المواطنين فمنهم من يحصل على حقوقه وآخرون لا يتمتعون بأدنى حقوق المواطنة وبعضهم ملزم بواجباته وآخرين غير ملزمين ومعفيين من الواجبات (صقر، 2010)¹⁶.

يخضع كل من الولاء والانتماء في المجتمع الفلسطيني للحزب لا للوطن ولا للدولة فهذا يُخل بأهم قيم المواطنة .. في ظل تعدد المرجعيات واختلافها ما بين المرجعية الأساسية للنظام ومرجعية الطرف الآخر. وهذا ما أكده قانون الأمم المتحدة والذي تضمن التالي: "أنَّ النزاعات الداخلية سواء كانت مسلحة أو أيديولوجية تَخْنِق المواطنة وَتُنْهِي مفهومها داخل المجتمعات، وتعمل على تقييد أكبر للحريات". (الأمم المتحدة، 2001، ص28)

إنّ الخصوصية التي يتسم بها المواطنون في المجتمع الفلسطيني بسبب خضوعه المستمر لسيطرة المحتل الصهيوني هذا يجعل أفراده بحاجة لتوحد وتماسك كلي من قبل جميع أفراده على اختلاف انتماءاتهم الحزبية لكي يتمكنوا من مواجهة غطرسة المحتل الصهيوني في فلسطين. وأن يعمل جميع مواطنيه على توحيد المرجعية بين جميع الفصائل ويكون ذلك بتحديد السياسات العامة والإستراتيجية الموحدة لدى كافة فصائله، وتنظيماته والعمل معاً تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. بحيث يكون الاختلاف تحت مظلتها لا خارجها، الاختلاف يكون داخلها لا عليها وفق رؤية وطنية موحدة لتسود مبادئ وقيم المواطنين في المجتمع الفلسطيني.

مكونات المواطنة:

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية يجب أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهذه المكونات الأساسية تتمثل في التالي:

أولاً: الانتماء:

تعرف (القاضي، 1993) الانتماء بأنه ظاهرة اجتماعية وقضية علمية وسياسية بل وأخلاقية بارزة وذلك لأنها تعبر عن موقف الإنسان ليس فقط في وطنه

بل أيضا تعبر عن موقف الإنسان من البيئة المحيطة به بعنصريها الإنساني والطبيعي..فاتجاهات وتصورات ومفاهيم الإنسان تأخذ صيغة معينة عن الواقع بناء على مدى انتمائه لوطنه في المقام الأول. فالانتماء لا علاقة له بعناصر الزمان والمكان فالإنسان ينتمي للقرية التي نشأ فيها وينتمي للعمل الذي يمتهنه كما ينتمي للقيم وللمعايير وللمعتقدات التي يعتقها فقد يكون الانتماء كليا وجزئيا ، وقد يكون ضعيفاً وقوياً نتيجة لظروف الفرد الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجتمع معين(القاضي ،1993)¹⁸. وأن الانتماء هو مكون أساس من مكونات المواطنة كما جاء في تعريف (الموسوعة العربية ،1996)¹⁹ بأن الانتماء إلى أمة أو وطن.

كما تؤكد (زهران،2004) على أن الانتماء هو الشعور بالقبول والتقبل والارتباط بالجماعة وهو يشبع حاجة الإنسان للارتباط بالآخرين ليحظى بالقبول ... وتتمثل أوجه الانتماء في ارتباط الفرد بوطنه الذي يحيا فيه وبمن يقيمون في هذا الوطن. ويظهر الانتماء في مجموعة الأفكار والقيم والمعايير التي تميز مجتمع عن غيره". فالانتماء يعمل على إرشاد الأفراد وتوجيه سلوكياتهم توجيها ايجابيا يأتمرون بأمره وينهون بنهيه (زهران،2004)²⁰.

وللانتماء عدة مظاهر تتمثل في:

- 1-يظهر حسن الولاء والانتماء من خلال التضحية في سبيل الوطن.
 - 2- العمل على حماية المنجزات والمكتبات والآثار التي بنيت قديما.
- 3- العمل التطوعي في كافة المجالات التي تعود بفائدة على الوطن.
 - 4-معرفة رموز الوطن وعاداته وتقاليده وتراثه...الخ.
 - 5-الاهتمام بالقضايا الخاصة بالوطن والمواطن.
- 6-تشجيع المنتجات الوطنية والعمل على تتمية الوطن.(العناني،2007)

ثانياً: الحقوق والواجبات:

أن يعي المواطن حقوقه وتتمثل في الواجبات الملقاة على عاتق الدولة والمجتمع وتتمثل في حقه في التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية وتوفير الحياة الكريمة، والعدل والمساواة والحرية الشخصية المتمثلة في حرية التملك، وحرية

العمل وحرية الاعتقاد وحرية الرأي... الخ . هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء سواء كانوا مسلمين أم أهل كتاب أم غيرهم.

أما الواجبات فهي تختلف تبعاً لاختلاف فلسفات الدول فقد تكون المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات واجبا وطنيا لدى البعض ولا تعتبر كذلك لدى الآخرين. حيث تتمثل الواجبات في احترام النظم، وعدم خيانة الوطن والدفاع عنه في الشدائد، والحفاظ على المرافق، والممتلكات العامة كلّ حسب مقدرته وإمكانياته (الحبيب،2010)

إن تعزيـز حقـوق الإنسـان يـنعكس فـي جانـب تعزيـز مفهـوم المواطنـة فكلمـا تكرسـت حقـوق الإنسـان شـعر بالانتمـاء والـولاء للـوطن وللمجتمـع لان االمواطنـة هـي مجموعة الحقوق مقابل مجموعة من المسؤوليات.

ثالثاً: أ- المشاركة المجتمعية:

يعتبر مفهوم المشاركة المجتمعية مفهوما أساسيا في تنظيم المجتمع يقوم على مجموعة من المفاهيم تتمثل في ضرورة مساهمة الناس في صنع التغيرات التي تحمل على تجري بمجتمعاتهم والسيطرة عليها من خلال تكوين التنظيمات التي تعمل على تحقيق الأهداف المشتركة.

تعرف (قدومي، 2008) المشاركة المجتمعية أنها تتمثل في:" المشاركة في تعديد المطالب والاحتياجات، و المشاركة في التخطيط للبرامج، والمشاركة في تنفيذ الخطط والبرامج والرقابة على تنفيذها، والمشاركة في الاستفادة من الخطط والبرامج المنفذة" (قدومي، 2008).

وقد تكون المشاركة المجتمعية مباشرة أي يشارك فيها مختلف فئات الشعب مثل: استشارة الأهالي من خلال المقابلات والمؤتمرات، وقد تكون مشاركة لا مركزية تتمثل في إيجاد مؤسسات وهيئات تخطيط على المستوى الإداري المحلي، وقد تكون من خلال وسائل الإعلام المختلفة أو من خلال الاستبيانات والدراسات أو الاستفتاء العام حول قضية معينة.

يرى شيخلي (شيخلي، 2001) أن بدون مساهمة السكان ومشاركتهم لا يصبح هناك معنى للديمقراطية، وأن غياب المساهمة يؤدي للانعزال والسلبية والمشاكل، وأن التغيرات التي يقوم بها المواطنون أنفسهم أو يشتركون فيها تكون ذات أهمية كما أنها تدوم أطول من التغيرات المفروضة عليهم. كما أن المشاركة تضمن استمرار ونجاح التغير وفرض التغيير على السكان يؤدي إلى رفضه ومقاومته وبالتالي فشل أي جهود لعلاج المشكلة (شيخلي، 2001).

يرى خاطر (خاطر،1984) أن المشاركة المجتمعية تتأثر بعدة عوامل تتمثل في التالى:

- حرية الرأي والتعبير والتفكير بكافة المجالات.
- انتشار الـوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بـين أفـراد المجتمع فكلما ارتقـت نسـبة الـوعي وامتـدت لمجالات أكثـر كانـت أهميـة عمليـة المشاركة أكثـر فاعلبة.
- سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتبعة في المجتمع فكلما اهتمت السياسة التتموية باحتياجات أفراد المجتمع كلما ازدادت نسبة المشاركة المجتمعية في قضايا التخطيط.
- مبدأ الحوافز يوثر في المشاركة المجتمعية بالإيجاب أو بالسلب (خاطر 1984)²⁵.

كما يرى (حلبي، 1984) أن المشاركة المجتمعية يعوقها عدة معوقات تتمثل في التالي:

1-عدم القدرة على التعبير وحرية الرأي لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

2- غياب سياسات التحفيز والتشجيع من الدولة.

3-عدم معرفة العاملين لحدود مشاركتهم وفهمهم للمشاركة ومتطلباتها (حلبي، 1984)²⁶.

يتضـح ممـا سـبق أن المشـاركة المجتمعيـة مطاوبـة فـي كافـة المجـالات الحياتية باعتبارها حق من حقوق الوطن على أبنائه.

رابعا: الديمقراطية

توجد علاقة وثيقة بين كل من المواطنة والديمقراطية كلما تعززت الديمقراطية في الدولة كلما زاد شعور الفرد بأهميته ودوره في تقرير مصيره من خلال تعبيره عن نفسه ومشاركته في الشؤون العامة.

فلا يوجد مجتمع مدني دون مواطنة ولا مواطنة دون ديمقراطية ولا ديمقراطية حقيقية دون مواطنين يمارسونها وينظمون على أساسها علاقاتهم مع بعضهم البعض من ناحية وعلاقاتهم مع دولتهم من ناحية أخرى.

يتطلب توفير الديمقراطية في المجتمع توفير محددات سياسية واقتصادية واجتماعية فتوفير المحددات السياسية يتمثل في المشاركة في الشأن العام والمشاركة في الانتخابات سواء بالترشح أو بالانتخاب ، كذلك فالمحددات الاجتماعية والثقافية هي التي تضبط العلاقات الاجتماعية بين المواطنين. أما المحددات الاقتصادية فهي التي تعبر عن إقامة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج وتعمل على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص. فإن توفرت المحددات السابقة سنتحقق المواطنة في المجتمع وسيشعر المواطن بالمساواة والعدل وتتحقق التتمية وإن همش المواطن ولم يتم الاعتراف بحقوقه سيشكل ذلك عائقا أمام تعزيز الديمقراطية.فلا معنى لمفهوم المواطنة بدون الالتزام بتطبيق قيم الديمقراطية خاصة المشاركة بالانتخابات واختيار المواطن لمن يمثله في صنع القرار السياسي (الصوراني، 2012)²⁷.

كما ترتكز الديمقراطية على مبدأ سيادة الشعب والحرية والمساواة ورضا المحكومين وضمان الحقوق والمشاركة السياسية من خلال الانتخاب الحر (محافظة وآخرون،2006)

تعتبر الديمقراطية مكون من مكونات الانتماء وهي تمثل أساليب التفكير والقيادة وتعبر عن إيمان الفرد بتقدير ذاته من خلال إتباع الأساليب العلمية في التفكير ليتمكن من فهم الآخرين (العامر،2005)29.

المواطنة والمشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية مهمة في حياة الشعوب لذا قامت الدراسة بتخصيص المشاركة السياسية كنموذج للمواطنة الايجابية في حياة المواطنين الفلسطينيين مع توضيح مفهومها ومستوياتها ومراحلها ومعيقاتها وسبل تعزيز المواطنة والمشاركة السياسية في فلسطين.

ارتبط حديثا مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان بالمشاركة السياسية خاصة بعد انتشار العلم وزيادة عدد المثقفين الذين أصبحوا ينظرون لأنفسهم أنهم ليسوا رعايا ضمن نظام سياسي خاضعين له بل يمكنهم ممارسة السلطة والتأثير فيها.

فإن كانت المواطنة تعني التمتع بالحقوق والواجبات فالمشاركة السياسية هي الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والتمتع بها من جانب والالتزام بالواجبات من الجانب الآخر. وتعتبر المشاركة السياسية في فلسطين أداة مهمة من أدوات تعزيز قيم المواطنة وتتمي إحساس المواطن بانتمائه وولاءه لوطنه وتساهم في تعزيز حضور الفرد داخل مجتمعه.

مفهوم المشاركة السياسية:

يعرف (شتيوي، وداغستاني،1994) المشاركة السياسية بأنها مجمل النشاطات التي تهدف للتأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المهمة في صنع القرار كالسلطة التنفيذية، والتشريعية، والأحزاب، والنشاطات تتمثل في التصويت، والانضمام للحزب، والمشاركة في المظاهرات، والمسيرات، والكتابة في الصحف، إضافة لترشيع السنفس، أو السذات للمجالس الانتخابية" (شيوي، وداغستاني،1994).

كما يعرف (الزيات، 2002) المشاركة السياسية بأنها عملية اجتماعية سياسية طوعية ، ورسمية تتضمن سلوكا منظما مشروعا متواصلا يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد ينم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة ، وواجباتها وفهم واع لأبعاد العمل الوطنى، وفعاليته من خلالها يباشر المواطنون أدوارا وظيفية فعالة ، ومؤثرة

في ديناميات الحياة السياسية، ومخرجاتها سواء من حيث اختيار الحكام، والقيادات السياسية في شتى المستويات، أم تحديد الغايات العليا للمجتمع، ووسائل تحقيقها، أم المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي، وتوجيهها، أو الإسهام جديا على نحو مباشر، أو غير مباشر في صنع القرار السياسي، وتشكيله فضلا عن تنفيذه، ومتابعته بالمتاح، أو المستحدث من فعاليات الرقابة، والضياط، والتقويم (الزيات، 2002).

مستويات المشاركة السياسية:

قسم فيربا (verba,1978) المشاركة السياسية لعدة مستويات:

- 1- السلبيون، ونشاطهم الأساس الذي يقومون به هو التصويت.
- 2- المحليون، ويقتصر نشاطهم على الاهتمام بالقضايا المحلية.
- 3- محدودو الأفق، ويقتصر نشاط هؤلاء على القضايا التي تؤثر شخصيا عليهم.
- 4- المشاركون في الحمالات، ويقوم نشاطهم على المشاركة في الحمالات الانتخابية.
- 5- المشاركون الفعالون، وهم الذين يشاركون في جميع الفعاليات السياسية سواء المحلية، والوطنية. (verba,1978,p310-315)

مراحل المشاركة السياسية:

- 1- الاهتمام السياسي: ويكون من خلل الاهتمام، أو متابعة الاهتمام المتمام المتمام المتمام المتمام بالقضايا العامة، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يتجه بعض الأفراد إلى المناقشات السياسية في العائلة، وفي العمل، ويلاحظ أن الاهتمام السياسي يزداد خلال الأزمات وأثناء الحملات الانتخابية.
- 2-المعرفة السياسية: يقصد بذلك معرفة الفرد بالأحداث السياسية، والشخصيات الرسمية في الدولة سواء على المستوى المحلي، أو الوطني

3 الأحزاب، وكذلك تقديم و يكون ذلك من خلال الانضمام إلى الأحزاب، وكذلك تقديم الشكاوى للجهات الرسمية (عليوة ، 2002).

يرى (أبراش،2011) أن المشاركة السياسية يمكن تفعيلها حسب الآليات التالية:

- 1- المشاركة عن طريق التصويت في الانتخابات.
 - 2- المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي.
 - 3- المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي.
 - 4- المشاركة عن طريق الاقتراح الشعبي.
 - 5- المشاركة عن طريق طلب إعادة الانتخابات.
 - 6- المشاركة باللجوء إلى وسائل الضغط.
 - 7- المشاركة عن طريق جماعات الضغط.
- 8- المشاركة عن طريق تتظيمات المجتمع المدني.
 - 9- المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية.
- 10- المشاركة السياسية الروتينية (أبراش،³⁴(2011).

معوقات المشاركة السياسية:

- 1- النتشئة السياسية السلبية ، والتي تفضل الابتعاد عن العمل السياسي، أو في التعبير عن رأيه بصراحة، وبالتالي، فإن الإنسان يبتعد عن ممارسة حقه السياسي.
- 2- الخوف من السياسة ، والسلطة وهذا عائد إلى وقائع عاشها الإنسان، وتعرض خلالها للضرر مثل الضرب، أو السجن.

- 3- الإحساس بعدم الجدوى من المشاركة السياسية، وهذا ناتج عن وجود ديمقراطية شكلية، وانتخابات غير نزيهة، وبالتالي يعلم المواطن أن تصويته لن يؤثر في نتائج التصويت.
- 4- الجهل ، والأمية السياسية، بحيث لا يستطيع المواطن المفاضلة بين الأحزاب، و القوى السياسية المتصارعة الأمر الذي يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية.
- 5- عدم الرضا عن النظام السياسي، وأن المشاركة في هذا النظام يودي إلى الاعتراف فيه، مما يؤدي إلى العزوف عن العمل السياسي.
- 6- ضعف الحس الوطني ، وغياب الإحساس بالمسؤولية ، مما يؤدي بالاستهتار بالسياسة ككل.
- 7- الشعور بالاطمئنان إلى النظام السياسي، بعد حالة من الاستقرار، وهي تحدث في الدول الديمقراطية، فيتحدد نشاطهم السياسي عند الطلب منهم أحياناً. (أبراش، 2011)³⁵.

حق المشاركة السياسية وفق المواثيق الدولية :

كفلت العديد من المواثيق الدولية حق مشاركة الشعوب في ادارة شؤون العامة لبلادهم مباشرة أو عن طريق اختيار من يمثلهم وفق انتخابات تتسم بالحرية والنزاهة .

من المواثيق التي كفلت حق المشاركة السياسية :

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المؤرخ في 1/ديسمبر/1948م):

نصت المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن:

- لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

- لكل شخص بالتساوي مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده.

- إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت(الإعلان العالمي-حقوق الإنسان،1948).

2- العهد الدولى الخاص بالحقوق السياسية والمدنية 1976

ورد في مادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية حيث تتص الفقرة 1 من المادة 2 من العهد على أن:

- تتعهد كل دولة طرف في هذه المعاهدة باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في ولايتها دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو اللغة أو الرأي السياسي أو غير السياسي...الخ.

ورد في مادة 2 من المعاهدة أنه يجب وفقا للمعابير الدولية ضمان الحق في التصويت والمشاركة في الانتخابات للجميع وأنه لا يجوز حرمان الفرد في أية دولة من التمتع بهذا الحق بناءا على انتماءه لجماعة معينة سواء كان ذلك نتيجة إهمال أو سياسة منظمة.

هذه المعاهدة اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16-12-1966م

ونُفذت في 1976ووقعت فلسطين عليها في 2/أبريــل/2014م. (العهد الدولي-الحقوق السياسية والمدنية،1976)³⁷.

3- الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004

تضمن الميثاق عدة مواد تكفل تمتع الإنسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص منها حق المشاركة السياسية لكل مواطن والحق في إدارة الشؤون العامة وفي ترشيح

نفسه أو اختيار من يمثله بطريقة حرة والحق في حرية تقلد الوظائف العامة وحرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها وحرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية (الميثاق العربي،2004)³⁸.

4-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979:

اهتمت الاتفاقية بحق المرأة في المشاركة السياسية الفاعلة وقد نصت (المادة 4) من الاتفاقية على أن تتخذ جميع التدابير المناسبة التي تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل ودون تمييز الحقوق التالية: حقها في التصويت في جميع الانتخابات وفي ترشيح نفسها لجميع الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة وكذلك حقها في التصويت في جميع الاستفتاءات العامة وحقها في تقلد المناصب العامة ومباشرة جميع الوظائف العامة.

تأسيسا على ما سبق من الضروري التنسيق المشترك بين كافة مؤسسات المجتمع الفلسطيني بهدف تفعيل مضمون هذه الاتفاقيات لخدمة المواطن الفلسطيني والضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها المتواصلة بحق المواطن الفلسطيني ومؤسساته وتفعيل المشاركة السياسية لأجل تعميق الشعور بالانتماء الوطني لأنها تجعل الفرد يتوافق ويندمج داخل وطنه ليصبح مواطنا صالحا (اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة،1979)39.

خاتمة:

إنّ تحقيق مفهوم المواطنة يجعل منه مفهوماً ضرورياً للعمل على وحدة وطنية متكاملة في ظل التحديات التي نمر بها ويجعل المواطنة فكرة مطروحة كنوع من التلاحم الوطني في صد هجمات المحتل الصهيوني فلا وجود للوطن بدون مواطنين يعيشون فيه على اختلاف مستوياتهم الثقافية والاجتماعية يجمعهم وطن واحد.

لذا يجب العمل من قبل كافة مؤسسات المجتمع المدني على تأصيل مفهوم المواطنة فكراً وممارسة على كافة الأصعدة الرسمية وغير الرسمية يكون فيها

المواطن هو الهدف الأول كونه المُعنى في تحقيق المواطنة. إذ أن غياب المواطنة هو غياب المواطنة الفندوية، هو غياب الوحدة الوطنية الفلسطينية لأن المواطنة والمشاركة في مجتمعه.

توصيات ومقترحات لتعزيز مبدأ المواطنة والمشاركة السياسية في فلسطين:

- 1-نشر الثقافة السياسية التي تقوم على مبدأ المواطنة التي تجمع الحقوق والواجبات لتوعية الأفراد للقيام بأدوار فعالة في الحياة السياسية.
- 2-إنشاء وتطوير المراكز الشبابية التي تعمل على تفعيل وترسيخ قيم المواطنة لدى الشباب.
- 3-تضمين المنهاج الفلسطيني لقيم الديمقراطية، والتعددية السياسية، وقبول الآخر وسيادة القانون.
- 4-تدريب الشباب الفلسطيني على استخدام وسائل الاتصال بشكل إيجابي وتدريبهم على مهارات التواصل باستخدام الانترنت بشكل صحيح، والعمل على نبذ السليبات.
- 5-التركيــز علــى تــدريس الــنشء لحقـوق المواطنــة والمشــاركة ليتعرفـوا عليهــا ويشــبوا علــى احترامهـا وتقـديرها لأجـل ممارسـتها والمطالبـة بهـا وأدائهـا مـدى الحياة .
- 6-تعزيـز قـيم المواطنـة والمشاركة لـدى الطلبـة بالجامعـات لتعـريفهم بواجبـاتهم تجاه وطنهم، وتدريبهم على مهارات الحوار والمشاركة والاتصال..الخ.
- 7- أن تعمل الجمعيات الأهلية على ترسيخ قيم المواطنة من خلال عقد ندوات وورش عمل ومؤتمرات ووضع برامج تدريبية تعمل على تعزيز وتتمية المواطنة والمشاركة لدى المواطن في المجتمع الفلسطيني.
 - 8-العمل على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة.
- 9-جعل الولاء لفلسطين وليس للحزب أو للعشيرة فعلاقة الفرد بالجماعة أو الدولة هو المحدد في بناء وتماسك الدولة او الجماعة فالولاء للعشيرة أو

الحزب ينشىء لنا أفرادا وليس مواطنين فبناء الوطن يحتم الخروج من هذه الولاءات الضيقة والانتماء للوطن الأم فلسطين.

وأخيراً آن الأوان ليصبح المجتمع الفلسطيني مجتمع الواجبات قبل مجتمع الحقوق سواء كانوا مسئولين، أو تربوبين، أو باحثين كلّ من موقعه يجب أن تمثل المواطنة في حياتنا وسلوكنا، وفكرنا وطرق معالجتنا للمشاكل والعمل على تغيير محتوى البرامج التعليمية والتثقيفية بدءاً بالمدارس والجامعات والعمل على تطوير البرامج الفاعلة في التلفزيون حتى لا يتعرض المواطنين لأي أفكار غربية دخيلة على مجتمعنا الفلسطيني.

المراجع:

¹ بان غانم الصائغ ، التأصيل التأريخي لمفهوم المواطنة ، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، سلسلة دراسات إقليمية (13)ء الإقليمية (13)ء الإقليمية (13)ء المسلمة دراسات

² خالد الشريدة (2005)، صناعة المواطنة في عالم متغير رؤية اجتماعية. ورقة بحث مقدمة للقاء قادة العمل التربوي في وزارة التربية والتعليم، الباحة

³ محمد عماره (2005): الإسلام وحقوق الإنسان ضرورات لا حقوق، مصر : دار السلام للطبع والنشر

⁴ اين منظور (2000) : لسان العرب، بيروت، دار صادر للطبع والنشر، ج 15.

⁵ غيث،م. (1995) : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

⁶ فتحي هلال، وآخرون(2000): نتمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية.

 $^{^{7}}$ عزمي بشارة(2012) من سلسلة حلقات "الديمقراطية" على قناة الجزيرة ببرنامج "في العمق" مع على الظغيري، حول مسألة المواطن والمواطنة في الأنظمة السياسية.نشر في 8-01-2012.

⁸ ناصر إبرا هيم (2002): المواطنة، عمان : دار مكتبة الرائد العلمية.

⁹ عبد الله الصبيح (2005): المواطنة كما يتصورها طلاب المرحلة الثانوية في السعودية وعلاقة ذلك ببعض المؤسسات الاجتماعية، المملكة العربية السعودية

¹⁰ عثمان العامر (2005): أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، المؤتمر الثالث .دراسة استكشافية، وزارة التربية والتعليم،السعودية

¹¹ راشد الغنوشي(1989): حقوق المواطنة حقوق غير المسلم في المجتمع المسلم، المعهد العالمي الفكر الإسلامي، أمريكا، ص25.

¹² وزارة التربية والتعليم (2010): إستراتيجية تكريس مفاهيم المواطنة والولاء والانتماء، يوليو، ص25-26، الكويت.

¹³ قدري كسبه، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح-كلية الدراسات العليا 2013.

¹⁴ وليد سالم، المواطنة في فلسطين مشكلات المفهوم والإطار، السياسة الفلسطينية، س4، ع14، ربيع 1997، ص6-24.

- 15 كوستانيتي، جيان فرانسيسكو، وآخرون(2011): دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة،التقوير النهائي- فلسطين، مكتب الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وغزة.
- 16 وسام صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة ، رسالة ماجستير، ،جامعة الأزهر، غزة. 2010.
- 17 الأمم المتحدة (2001): المواطنة في النوع الاجتماعي دراسة نظرية، رقم 304، نيويورك: الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).
 - 18 ماجدة القاضي (1993): حول ماهية الانتماء ومحدداته في المجتمع المصري، مجلة بحوث كلية الآداب (العدد13)، المنوفية:جامعة المنوفية.
 - 19 الموسوعة العربية العالمية (1996)،الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
 - 20 سناء حامد زهران(2004) ،إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب، عالم الكتب،القاهرة،ص137.
 - 21 ختام العناني، محمد عصام طربيه(2007)، التربية الوطنية والتنشئة السياسية، دار الحامد،عمان، ص31.
 - 22 فهد الحبيب(2010): الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة مركز آفاق للدراسات والبحوث.www.aafaqcenter.com
 - 23 منال قدومي، دور المشاركة المجتمعية في تتمية وتطوير المجتمع المحلي"، رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية، 2008.
 - 24 عبد الرازق شيخلي، (2001): الإدارة المحلية دراسة مقارنه، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة، ط1.
 - 25 أحمد خاطر ،(1984): طريقة تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي.
 - 26 على، حلبي ،(1984): محاضرات في النتمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية ببيروت
- 27 غازي الصوراني، نظرة على مفهومي المواطنة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية،الحوار المتمدن،العدد 20/9/2012http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=325011
 - 28 محافظة عبد الكربم وعيادات، زيد محمود (2006)، التربية الوطنية ، ط3،الجامعة الهاشمية، الزرقاء
 - ²⁹ مرجع سابق (العامر ،2005)
- 30 شتيوي، موسى، داغستاني، أمل (1994):" المرأة الأردنية والمشاركة السياسية"، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية-عمان، الأردن الأردن
- 13 السيد عبد الحليم الزيات(2002) : النتمية السياسية دراسات في الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. Werba.s etal.(1978),participation and political Equality, Cambridge university Press, N.y.
 - 33 علبوة السيد، تتشئة الشباب الواقع والطموح، مجلة الديمقراطية،العدد السادس، ربيع،2002.
 - 34 إبراهيم أبراش(2011) : علم الاجتماع السياسي ، مكتبة المنارة، غزة
 - 35 نفس المرجع السابق
 - 36 الإعلان العالمي الحقوق الإنسان /https://ar.wickipedia.org/wiki
 - 137 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية /https://ar.wickipedia.org/wiki
 - 38 الميثاق العربي لحقوق الإنسان/https://ar.wickipedia.org/wiki
 - 199 القضاء-على-جميع أشكال- التمييز ضد المرأة/https://ar.wickipedia.org/wiki

أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الإسرائيلي وأثرها على الأمن القومي

ترجمة أ.زهير عكاشة

المصدر: معهد الأمن القومي الاسرائيلي - جامعة تل أبيب

التاريخ: يناير 2016

الكاتب: إيران ياشيف

هناك موضوعات يتصدران الحديث الاقتصادي لدى الجمهور الاسرائيلي وهما السياسة المالية للدولة ولا سيما الميزانية الدفاعية والعوامل المختلفة التي تساهم في موضوع الاجحاف الاقتصادي.

يعرض هذا المقال أخر المستجدات التي طرأت على هذين الموضوعين كما يناقش تداعيات ذلك على الأمن القومي. وكخلفية لهذين الموضوعين يبدأ هذا المقال بتقصي التطورات الرئيسية التي طرأت على الاقتصاد الاسرائيلي في عام 2015 كما يناقش الميزانية الحكومية بشكل عام والدفاعية بشكل خاص وعدم المساواة الاقتصادية وتداعياتها على المجتمع الاسرائيلي والنسيج الاجتماعي على ضوء هذه التحديات. يطرح هذا المقال بعض الاقتراحات التي تهدف لتحسين التخطيط الاقتصادي وسبل معالجة الحكومة لموضوع عدم المساواة.

أبرز التطورات الاقتصادية الكلية في العام 2015

شهد الاقتصاد الاسرائيلي عام 2015 تباطؤاً يرجع في مجمله إلى حالة التباطؤ العالمية التي يشهدها النشاط الاقتصادي. هبط مستوى الناتج المحلي من 2.6 في المائلة عام 2014 الى 2.3 في المائلة عام 2015 كما هبطت نسبة الانتاج في قطاع المال والأعمال من 2.3 في المائلة التي 2.1 في المائلة. والصادرات الاسرائيلية التي ارتفعت عام 2014 بنسبة 4.9 في المائة هبطت بنسبة 1.3 في المائلة عام 2015 حسب تقديرات 31 ديسمبر الصادرة عن جهاز الاحصاء المركزي. لا شك أن التباطؤ العالمي يعود بشكل كبير الى حالة التباطؤ التي يشهدها الاقتصاد الصيني والتي هبطت نسبة النمو فيه عن 7.3 في المائة عام 2014 الى 6.9 في المائلة عام 2015. في 19 يناير 2016 وكنتيجة لهذا التباطؤ الذي أرسل موجات صدمية عمت الاقتصاد العالمي، قام صندوق النقد الدولي بتخفيض تقديرات 2015 للاقتصاد الدولي من 3.3 في المائة الي يوليو تموز الى 3.1 في المائة. يتنبأ الخبراء الاقتصاديون لدى صندوق النقد الدولي وعيونهم على عام 2016 بنسبة نمو اقتصادية عامية تبلغ 3.4 في المائة يقابلها هبوط أخر في نسبة نمو الاقتصاد الصيني بنحو 6.3 في المائة. في الثامن والعشرين من ديسمبر كانون أول من عام 2015 توقع بنك اسرائيلي أن ترتفع نسبة نمو الاقتصاد الاسرائيلي عام 2016 . يبين جدول رقم 1 _ نسبة نمو الاقتصاد الاسرائيلي حسب المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تقديرات جهاز الاحصاء المركزي 12/31 %	%2014	المتغير
%2.3	%2.6	الناتج المحلي الاجمالي
%2.1	%2.3	الناتج المحلي الاجمالي في قطاع المال والأعمال
%4.5	%3.7	الاستهلاك الخاص
%2.8	%3.3	الاستهلاك العام (بدون واردات دفاعية)
%3.3	%2.8	الاستثمار في الأفرع الاقتصادية

%2.1	%0.5	الاستثمار في مجال الاسكان
%1.3	%4.9	الصادرات (باستثناء الماس)
%1.9	%3.3	الواردات (باستثناء الدفاعية والسفن والطائرات والماس)

المصدر: جهاز الاحصاء المركزي

عند فحص التطورات التي حدثت الفئات الأخرى الناتج المحلي الاجمالي هذا العام نجد أن الهبوط الذي طرأ على الاستثمار في مجال تجارة المال والأعمال جلي وواضح. يبعث هذا التطور على القلق لأنه يتضمن الاستثمار في مجال أسهم رأس المال الذي يخدم الانتاج حاضراً ومستقبلاً وعلى هذا الأساس فإن الهبوط في مجال الاستثمار يضر بالنمو الاقتصادي. وكما هو واضح فإن رأس المال في اسرائيل وكذلك الاستثمار متدنيان مقارنة بما هو حاصل في دول أخرى الأمر الذي يجعل من هذا التطور أكثر اشكالية. تستطيع الحكومة تشجيع الاستثمار والعمل على زيادة أسهم رأس المال وذلك عن طريق شقين وهما الاستثمار في مجال البنية التحتية وتنفيذ سياسة ضريبة أفضل ودعم حكومي. لا شك أن الظروف الحالية التي التحتية وتنفيذ سياسة في كثير من الاقتصاديون لدى صندوق النقد الدولي بضرورة تنفيذ هذه السياسة في كثير من الدول في العالم بما فيها الولايات المتحدة بحكم تأثيرها الايجابي الجيد على النمو الاقتصادي.

السياسة المالية

على ضوء هذه التطورات الاقتصادية الكلية تشكل نصط الميزانية الحكومية للعام 2016 وأقرتها الكنيست في 19 نوفمبر تشرين ثاني في العام 2015. وفيما يلي مناقشة لمكونات الميزانية وتداعيات ذلك على العجوزات والدين العام والمشاكل المرتبطة بعملية الميزانية والقضايا الخاصة بالميزانية الدفاعية.

تركيبة الميزانية

تتألف الميزانية الحكومية الأصلية للعام 2015 من 331 مليار شيكل (أي نحو 29 في المائة من الدخل المحلي الاجمالي) للنفقات و 260 مليار شيكل (نحو 24 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) كدخل من الضرائب. وعند اضافة مصادر دخل أخرى (حوالي 2.6 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) نصل الى عجز بقيمة 34 مليار شيكل ليمثل نحو 2.7 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. في يناير من العام 2016 أشارت التقديرات الى أن عجز العام 2015 سيصل عملياً الى 2.15 في المائة من الناتج المحلي المائة من الناتج المحلي عليماً الى 2015 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. حوالي 40 في المائة من النواية المحلي الاجتماعية لا سيما التعليم والرعاية الصحية و 23 في المائة على الأمور الدفاعية والأمن العام و 15 في المائة على الفوائد وتسديد الديون و 6 في المائة على البنية التحتية والباقي على نفقات أخرى.

أهم ما تصدر هذا العطل هو الأجزاء الكبرى التي خصصت للأمور الدفاعية وتسديد الديون مقابل النفقات المحدودة على الأمور المدنية. وعلى هذا الأساس يقلل التباطؤ الاقتصادي الذي تمت مناقشته آنفا من مساحة السياسة المالية لأن الدخل الضريبي يعتمد بالدرجة الأساس على النشاط الاقتصادي. الميزانية الدفاعية هي أيضاً بالتأكيد عرضة لهذا الحد.

إطار العجز والدين

من الدارج تقييم السياسة المالية من حيث نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي والتي من خلالها يقيس العجز الفجوة الحاصلة بين النفقات والدخل. ومن هنا فإن تراجع النشاط الاقتصادي يقلص اوتوماتيكياً الدخل الضريبي ويرفع العجز. في أوائل أب أغسطس من العام 2015 حذر بنك اسرائيل من مغبة الصعوبات التي قد تطرأ على الاطار المالي وقد نوه محافظ البنك الى ما يلي:

أ. حسب القانون من المفترض أن يهبط العجز من 2 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام 2016 أي (نحو 23 مليار شيكل) حالياً يبدو ذلك على أنه هدف في غاية الطموح.

ب. بعد النقص المستمر في نسبة الدين الى الناتج المحلى الاجمالي استقرت النسبة منذ عام 2013 عند 67 في المائة. تمثل نسبة دفع الفائدة على الدين 3 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي أي نحو 30 مليار شيكل مقارنة بالمعدل الحاصل في الدول المتقدمة وهو 1.7 في المائة.

ج. حسب بنك اسرائيل فإن من الأهمية بمكان أن لا تتجاوز نسبة العجز للعام 2016 2.5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وهذا يمثل مستوى عجز يثبت نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي وكلما انتقلت اسرائيل من مستوى 2.5 في المائة من مستوى العجز كلما نظر الى ذلك على أنه نقص في الالتزام من جانب الحكومة نحو المسؤولية الألية وبالتالي يولد زيادة في نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي.

د. ولتقليص العجز الى مستوى 2.5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي تبرز الحاجة الى قطع 15 مليار شيكل حسب تقديرات بنك اسرائيل منه تكلفة الانقاق الائتلافي الحكومي تبلغ 8 مليار شيكل.

رغم التباطؤ الاقتصادي ورغم قانون تقليص العجز ورغم تحذيرات بنك السرائيل أصرت الحكومة على أن نسبة الدين من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لعامي 2015 و 2016 هي 2.9 في المائة، كما أن وزارة المالية أعلنت هي بدورها على تقليص في ضريبة القيمة المضافة من 18 الى 17 في المائة بدءاً من 1 أكتوبر 2015 وتقليص الضرائب على أرباح الشركات من 26.5 في المائة الى 25 في المائة ابتداءاً من مطلع يناير كانون ثاني 2016. وفي حالة ما استمرت حالة التباطؤ الاقتصادي وفي حالة ما تحققت تحذيرات بنك اسرائيل ستتوقع زيادة الدين العام وستضيق المساحة المالية أكثر من ذي قبل. هذا يعني أنه في الوقت الذي كان يعلن فيه العالم عن قلقه البالغ حيال العجوزات والدين العام واتخاذه كافة الخطوات الضرورية للتخلص منه نجد أن اسرائيل تتبني سياسة مناقضة تماماً وهذا

سيكون له تداعيات على الفائدة التي سيتوجب على حكومة اسرائيل دفعها على ديونها. ومع ذلك فالدين بشكل عام هو في 2015 أقل مما هو متوقع كما نوهنا أنفأ وقد تراجعت النسبة ما بين الدين الى الناتج المحلى الاجمالي عام 2015 من 66.7 في المائة مع نهاية عام 2015.

هناك قضية هامة في هذا السياق وهي قضية الميزانية الدفاعية. فعندما صادقت الكنيست على الميزانية في منتصف نوفمبر تشرين ثاني من عام 2015 كان حجم الميزانية يبلغ 56 مليار شيكل وكان من الواضح أن يتم اضافة ما بين 4 - 7 مليار شيكل خلال العام 2016 وهذا يعني أن الحكومة قد تزيد مستوى الدين المرغوب. أي تباطؤ أخر في وتيرة الاقتصاد لن يفاقم الا من هذا الانحراف نظراً لتقلص حجم الدخل من الضرائب.

مشاكل رئيسة في عملية صياغة الميزانية وسبل حلها.

إن العملية التي تسير عليها الحكومة في صياغة الميزانية تتضمن شلاث قضايا رئيسة وهي

أ. وضع مسودة الميزانية ليتم بشكل أساسي بأسلوب المقدار الاضافي لذلك ضمن فمن المستحيل اعادة فحص الأولويات الوطنية التي ترتكز عليها.

ب. لا يوجد جهة عدا عن قسم الميزانية في وزارة المالية يمك الأدوات والوقت بطرح بدائل وتقديمها للحكومة .

ج. لا تعكس الميزانية في العادة التخطيط السنوي المتعدد بمعنى أن الميزانية السنوية لا ترتكز على اساس رؤية تخطيطية سنوية متعددة. والنتيجة المتمخضة عن هذه المشاكل تقول بأن العملية ليست بفعل التجاذبات السياسية والضغوطات الائتلافية عملياً تولي هذه العملية أهمية للمدى القصير وتقلص الحيز التوازني للرؤية وفي ظل هذه الظروف يصعب تطوير قضايا يمكن أن تعمل بمثابة رد على الحركات الاحتجاجية الاجتماعية التي بدأت صيف عام 2011 ضريبية. لا تملك النفقات المدنية وتكلفة أسعار الشقق الباهظة وتطوير اصلاحات ضريبية. لا تملك

الحكومـة أدوات جيدة لتقسيم الميزانيـة بين الحاجـات الدفاعيـة والتعليميـة والرعايـة الصحية والاجتماعية ومجالات أخرى.

هناك ثمة حلول لهذه المشاكل جرى تطبيقها بنجاح في دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا والحل الممكن الذي يمكن أن يطبق في اسرائيل يتمثل في انشاء مجلس مالي. نشر صندوق النقد الدولي مؤخراً مسحاً للأنشطة التي نقوم بها مثل هذه المجالس في العديد من دول العالم والنتيجة كانت ايجابية. قد يترأس المجلس المالي خبير متمكن على مستوى رفيع تعينه الحكومة. سيتم ضمان جدوى هذا المجلس في النظام الحاكم في اسرائيل في حالة ما أضحى جزءاً من قسم التخطيط التوازني المنبثق عن وزارة المالية. وكجزء من هذا المجلس المالي تقوم لجنة من الخبراء تتألف من كبار الاقتصاديين بمراقبة مختلف شؤون الميزانية مراقبة جيدة. ومثلما تضع لجنة السياسات النقدية التابعة لبنك اسرائيل والتي أسسها محافظ المشاركة في التخطيط متعدد السنوات الذي يشكل نمط هيكلية الميزانية في وقت يصيغ فيه بدائل تتوكل الحكومة بتحديدها. لا بد أن يتم تجسيد انشاء مثل هذا المجلس في الطار قانون كي يتسنى ضمان استقلاليته ومكانته في النظام الحكومي. قد تظل الميزانية سنوية ولكن ستكون جزءاً من رؤية واسعة طويلة الأمد أكثر من الرؤية الحالبة.

الميزانية الدفاعية

كان النقاش حول موضوع الميزانية الدفاعية نقاش حامي الوطيس في عام 2015 وذلك بسبب الاهتمام الاعلامي وبسبب أيضاً نشر توصيات لجنة لوكر في يوليو تموز 2015 ورفض هذه التوصيات من قبل المؤسسة الدفاعية. في الوقت نفسه أعلن الجيش الاسرائيلي عن خطة غدعون الصادرة عن رئيس هيئة الأركان العامة غادي ايزنكوت متعددة السنوات التي أصبحت جزءاً من النقاش العام. منتقدو المؤسسة الدفاعية والمؤسسة بشكل عام يتشاطرون نفس الاحساس بأن لابد من أن يأخذ المرء التهديدات المتغيرة التي تواجه اسرائيل بعين الاعتبار.

يدعى المنتقدون بأن النظام لا يصل بنقليص النفقات لأشياء هي الأن أقل أهمية من ذي قبل ويؤكدون الحاجة لميزانيات تعالج التهديدات الجديدة مثل البرنامج النووي الإيراني والحرب الالكترونية والصواريخ والقذائف الموجهة ضد أهداف موجهة وغيرها. يرى أخرون أن الميزانية الدفاعية قد تعرضت أصلاً للقضم الشديد وأن خطة غدعون تعالج مثل هذه التهديدات الراهنة. لا بد من تحضير الآلية المقترحة آنفاً لدراسة المتغيرات في طبيعة التهديدات الأمنية التي تحدق بالبلاد. لذلك يتوجب مشاركة خبراء مهنيين محترفين في صياغة البدائل كجزء من عملية لذلك يتوجب مشاركة خبراء مهنيين محترفين أميزانية الدفاعية. يمكن أن يكون هؤلاء الخبراء موظفون سابقون في المؤسسة الدفاعية لا سيما أولئك الذين تعاملوا مع أمور الميزانية إبان خدمتهم العسكرية. لا شك أن أخر المفاوضات التي جرت بين وزارة المالية والمؤسسة الدفاعية اعادت تنقيح موضوع تقاعد الموظفين الحاليين في المالية والمؤسسة لوكر في حزيران 2015.

النقطة الحاسمة التي شكات لب هذا النقاش تمثلت في دفع رواتب المتقاعدين حيث يبدأ تقاعد العسكريين من سن 45 وحتى 67 عاماً كما ينص عليه القانون. أعد المحاسب العام لوزارة المالية دراسة كشف فيها أن تكلفة التقاعد المعلن تفوق بعشرات النسب المئوية تكلفة التقاعد الراهن الذي يخضع الميزانية وقد كانت تفوق بعشرات النسب المئوية تكلفة التقاعد الراهن الذي يخضع الميزانية وقد كانت التعديلات التالية على صيغة التقاعد: منحة التقاعد لم تعد قاعدة لاحتساب التقاعد المعلن وستسحب صيغة التقاعد المعلن وسيعاد العمل بصيغة التقاعد الوارد في الميزانية ولكن من خلال نسبة تقليص يتم التفاوض عليها. هذا الاتفاق الجديد لا يلبي توصيات لجنة لوكر حيث جرى وفقها تقليص التكلفة الميزانية للدولة. ولأن الاتفاق سيكلف نحو 2.6 مليار شيكل سنوياً فسيكون من الحكمة تعيين لجنة خاصة لتقييم البدائل المختلفة بالتعاون بين وزارة المالية والمؤسسة الدفاعية ومع خبراء مستقلين في شؤون التقاعد.

عدم المساواة وتبعاتها

أحد المشاكل الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي تتمثل في هذا المستوى العالي من عدم المساواة التي ازدادت سوءاً خلال العقود الأخيرة حتى لو شهدت السنوات القليلة الماضية نوعاً من الاستقرار. إن وجود مستوى عالي من عدم المساواة يثير نوع من التوترات الاجتماعية ويفاقم من الانقسامات داخل مجتمع هو منقسم على نفسه أصلاً وقد تجلى ذلك بأنماط كثيرة من الحزازة الاجتماعية بين المتدينين والمتدينين المتشددين والعلمانيين وبين اليهود والعرب وبين المهاجرين الجدد والأصلين وبين سكان الوسط وبين سكان التجمعات السكنية التي تقع على أطراف الدولة وأبرز دليل على ذلك احتجاجات اليهود الأثيوبيين في عام 2015 والتنكيل بعرب اسرائيل إبان التوترات الأمنية.

عدم المساواة في الدخل

أ-الفجوات بين أعلى نسبة عشرة وأدنى نسبة عشة في المائة من حيث الدخل النقدي كانت شاسعة جداً عام 2014.

ب- قمة الدخل العشري أعلى ب 8.1 ضعفاً من أدنى عشرة في المائة.

□ حدوث الفقر ارتفع مع مرور الوقت ليصل الى 25 في المائة مع نهاية العقد السابق ومنذ ذلك الحين طرأ هبوط بنسبة 25 في المائة.

ث- بناء على أخر المعلومات والبيانات المتاحة منذ عام 2014 تعيش 778.500 أسرة تحت خط الفقر ليتأثر 1.709.300 شخص منهم 48.500 طفل.

ج- من حيث نسبة الفقر المجتمع الاسرائيلي هو مجتمع متغاير الخواص والعناصر. فبينما وصلت نسبة الفقر في أوساط الأسر عام 2014 الى 29.1 في المائة وصلت النسبة بين أوساط المواطنين العرب في اسرائيل الى 57.2 في المائة. وبين أوساط اليهود المتشددين الى 66.7 في المائة.

ح- نسبة الأسر في التجمعات السكنية الفقيرة تعاني بشكل عام من فقر ثابت ترتفع باستمرار مع الوقت لتقف الأن عند 58 في المائة.

خ- اسرائيل على درجة عالية من سلم الفقر بالنسبة لدول العالم وهي الثانية
 بعد المكسيك حسب تصنيف 2013 و 2014.

د-مقياس Gini لعدم المساواة والخاص بالرفع المتاح يعطي القيمة صفر للمساواة الكاملة والقيمة واحد لعدم المساواة الشديدة. في عام 2014 كان مقياس اسرائيل 0.37 حيث يمثل زيادة قدرها 4 في المائة مقارنة بعام 1999 وهذا يضعها في المرتبة الرابعة على مستوى عدم المساواة بعد المكسيك وتركيا والولايات المتحدة.

عدم المساواة في الأصول

اضافة الى عدم المساواة في الدخل هناك عدم مساواة في الأصول. تشكل الشقق والمنازل أهم الأصول بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأسر. اظهرت دراسة أعدها معهد الاصلاحات الهيكلية الى أن الفجوة في الثروة في اسرائيل أوسع من الفجوة في الدخل. تسيطر العشرة في المائة العليا على نحو نصف الأصول بينما تسيطر أعلى عشرة في المائة على نحو 23 في المائة من الأصول الوطنية. وبناء على هذه الدراسة فإن معدل ثروة الأسر الاسرائيلية يبلغ 2.1 مليون شيكل مقارنة بمعدل 8.01 مليون شيكل لمائة والعليا 47.9 مليون دولار لدى أعلى عشرة في المائة. على النقيض من ذلك تمثلك 11 في المائة من الأسر الاسرائيلية أصول أقل من 1000 شيكل و 5 في المائة من الأسر عليها ديون أكثر من أصولها. يعاني 17 في المائة من الاسرائيليين (نحو 425 ألف أسرة) من الفقر في الأصولة لا تكفيهم أكثر من شهور.

الأثر المترتب على هذه الأرقام

ما يتجلى من خلال عرض هذه الأرقام هو أن اسرائيل مشهورة بنية عدم المساواة العالية سواء في مجال الدخل أو في مجال الأصول مقارنة بما هو حاصل في الدول المتطورة والواضح هو أن هذا الوضع ثابت. أكبر تحدي يواجه الاقتصاد يتمثل في مواجهة عدم المساواة والحيلولة دون تقشيها أكثر. لهذا النمط من المساواة

العديد من التداعيات الهامة على الأمن القومي الاسرائيلي. أولاً الفئات الأفقر وهما اليهود المتشددون والعرب وهي بالضبط الفئات التي يزداد وزنها الديمغرافي. بناء على بيانات جهاز الإحصاء المركزي يتوقع أن يصل عدد سكان كل فئة من هذه الفئات الى ربع السكان منتصف هذا القرن. نسبة عدد الأفراد الذين يخدمون في الجيش من هؤلاء هي نسبة ضئيلة جداً، كما أن نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي هي بدورها نسبة متذنية نسبياً. وإذا استمرت هذه الاتجاهات على هذا النحو سنتقلص موارد الجيش بشكل كبير سواء من حيث الميزانيات (كون الضرائب تعكس حجم الناتج المحلي الاجمالي).

ثانياً تساهم عدم المساواة في اتساع رقعة الشرخ الاجتماعي كونها تمثل تداعيات مباشرة للانقسامات السياسية. لغاية الآن تملك الفئات الفقيرة المذكورة أنفاً 26 مقعداً من مقاعد الكنيست الحالية حيث تمثل احزاب سياسية متقاطعة تماماً أي أكثر من نحو خمس البرلمان الاسرائيلي. تشير دراسات اجريت في شتى ارجاء العالم الى أن ارتفاع نسبة عدم المساواة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالانقسامات السياسية وتراجع معدل الديمقراطية.

ثالثاً ترتبط عدم المساواة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بعدم المساواة في المساهمة في الأمن القومي عبر الخدمة العسكرية ودفع الضرائب. هذا بدوره يخلق توترات اجتماعية ويرفع من نسبة الخلافات الاجتماعية حول الأهداف الهامة التي تتصدر السياسة الاسرائيلية. تجلت هذه العلاقات تجلياً واضحاً خلال الاحتجاجات التي اندلعت عام 2011. وكما تشير المعلومات والبيانات المذكورة أنفاً لم يطرأ هناك أي تحسن يذكر على المؤشرات الخاصة بذلك في السنوات الأخيرة. وهكذا تؤثر عدم المساواة على الأمن. نفس الوقت الذي تتركز فيه الخلافات السياسية على العلاقات مع العالم العربي (قرباً وبعداً) والأراضي المحتلة والمستوطنات اليهودية والثقافة الديمقراطية للدولة وعلاقة الدولة بالدين، فإن هناك من ناحية أخرى ثمة علاقة بين كل ذلك وبين عدم المساواة الاقتصادية. ستجد اسرائيل من الصعوبة بمكان الحفاظ على ديمقراطية وظيفية في ظل وجود انقسام سياسي شامل جزء منه حاصل كنتيجة مترتبة على عدم المساواة. هناك صعوبة أخرى تتمثل في الحفاظ حاصل كنتيجة مترتبة على عدم المساواة. هناك صعوبة أخرى تتمثل في الحفاظ حاصل كنتيجة مترتبة على عدم المساواة. هناك صعوبة أخرى تتمثل في الحفاظ حاصل كنتيجة مترتبة على عدم المساواة. هناك صعوبة أخرى تتمثل في الحفاظ

على البراعة التكنولوجية للدولة فيما لو غادرت الشرائح السكانية المسؤولة عن هذه البراعة بسبب التوترات الاجتماعية والخسارة التدريجية للثقافة الديمقراطية والتقاسم غير العادل للعبء الوطني.

سياسة تقليص عدم المساواة

هنالك الكثير من الوسائل التي قد تستخدم لتغيير هذا الوضع ثلاث منها واضحة جلية على نحو خاص، الأولى تتمثل في توسيع أمن برنامج الدخل الضريبي والذي يسمى حالياً ببرنامج هبات العمل حيث تمنح هذه الهبة لذوى الدخل المتدنى من أجل تحفيزهم على الاستمرار في العمل وتحفيز الأخرين على الانضمام للقوى العاملة. هذه السياسة أثبتت نجاعتها في الولايات المتحدة الأمريكية أما في اسرائبل فهي تستخدم على نطاق محدود سواء من حبث حجم الهبة أو من حبث تغطيتها. يبلغ حجم الهبة في اسرائيل على سبيل المثال 6.8 في المائلة من معدل الأجور التي تتقاضاها النساء و 4.5 في المائة من معدل الأجور للرجال أما في الولايات المتحدة فتبلغ 11 في المائمة من معدل الأجور. نسبة الأشخاص النين يتلقون مثل هذه الهبة بلغت عام 2012 62 في المائة من الشباب العرب وقد تكون هذه النسبة أقل إذ تبلغ 53 في المائة. بالامكان زيادة حجم هذه الهبة ليصل الي مثيله في الولايات المتحدة وتغير الطريقة التي يدفع من خلالها من أجل زيادة نسب الدفع الأمر الذي يجعل من هذه المساعدة أكثر تأثيراً. جدير بالذكر أن توصيات من هذا القبيل أعدت من قبل لجنة مكافحة الفقر في اسرائيل عام 2014 والتي تسمى (لجنة ألالوف) الطريقة الثانية التي قد تستخدم لتغيير مثل هذا الوضع تكمن في الاستثمار في مجال الهيكلية البشرية حيث أن هناك مجالاً واسعاً من الخطوات السياسية الهادفة الي تعزيز وضع الشرائح السكانية الضعيفة أولها وأخرها العرب واليهود المتدينون المتشددون والمهاجرون الأثيوبيين. تلك اذن الفئات الرئيسية التي تمثل الأغلبية الساحقة من الفقراء. تمثل هذه الخطوات اجراء تحسينات ضرورية على مستوى التعليم والبنية التحتية للمواصلات ومساعدة الأمهات العاملات (مثل مراكز الرعاية اليومية) ومراكز تتشيط العمالة واصدار تشريع يحظر التمييز وتنفيذ هذه القوانين بحذافيرها وتشجيع توظيف الأكاديميين والى غير ذلك. لا شك أن مثل هذه الإجراءات تتخذ اليوم ولكن ليس على النحو المطلوب. الوسيلة الثالثة التي تستخدم لمعالجة عدم المساواة تتعلق بالتشوهات الحاصلة في مجال النظام الضريبي وعلى رأس ذلك ضريبة القيمة المضافة والفوائد الضريبية الأخرى. تقليص الضرائب غير المباشرة مع إلغاء كثير من الفوائد الضريبية قد يخلق مجالاً أوسع للمناورة الهادفة الى زيادة مدى النفقات الاجتماعية مثل تحفيز العمل والاستثمار في البنية البشرية كما أشير اليه سابقاً.

الخلاصة

تواجه اسرائيل حالياً تحديات سياسية خطيرة خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالسياسة الحالية وعدم المساواة. فبينما يتربع هذين الموضوعين على قمة أجندة كثير من اقتصاديات العالم نجد أن مجال هذه المشاكل في اسرائيل واسع جداً. تمثل الميزانية الدفاعية على سبيل المثال شريحة واسعة من الميزانية بخلاف ما هو حاصل في كثير من الاقتصاديات الأخرى وتحتل اسرائيل درجة عالية جداً من عدم المساواة مقارنة بدول أخرى. تطرح هذه الورقة بعض الحلول رغم أن فرص تطبيقها متدنية جداً لأن الميدان السياسي المنقسم جداً على نفسه يجعل من الصعوبة بمكان تطبيق الاصلحات والتغيرات التشريعية التي تتطبها مثل هذه الحلول. لذلك فالفجوة الشاسعة بين مجال وقسوة هذه المشاكل وقدرة الحكومة على حلها تظل سليمة كما هي. والكثير من المناقشات والمناظرات التي تجري حول هذه المواضيع سواء من جانب الحكومة أو من جانب وسائل الاعلام والجمهور لم تترجم الى أفعال توافقية.

الاتحاد الأوروبي يطالب بوضع علامة علي منتجات المستوطنات لا حظرها

ترجمة: نهال ثابت

فرانسوا فيوجبى الأربعاء 17\11\2015.

أثار قرار المفوضية الأوربية بتوسيم - وضع علامة - منتجات المستوطنات سخط الحكومة الإسرائيلية وقد رفضت تل أبيب القرار لأنه يمثل ضمني اعتراف الاتحاد الأوربي بحدود1967 وهذا قد يشجع حركة المقاطعة لسحب الاستثمارات منها (خدمات تتمية الأعمال التجارية) وفي الوقت نفسه كانت فرنسا البلد الوحيد الذي أصدرت محكمة النقض بها قرار أن مقاطعة إسرائيل غير مشروعه قانونيا.

بالنسبة لمنتجات المستوطنات في الضفة الغربية أو الجولان فإن مجرد وضع مؤشرا أن المنتج من (الصفة) أو (الجولان) لن يكون مقبولا لان هذا يعني المنطقة أو الإقليم المنتج وإغفال الحصول على معلومات إضافية بأن المنتج يأتي من المستهلكين المستوطنات الإسرائيلية وذلك لتظليل الأصل الحقيقي.

وفي هذه الحالات فإن مصطلح مستوطنه إسرائيلية أو المنتج الضفة الغربية (مستوطنه) يجب أن يستخدم.

إن الشعرات النفسيرية دلالة علي أن المنشأ للمنتجات من الأراضي التي التناتها إسرائيل منذ عام 1967 وقد نشرت في 11 نوفمبر 2015 من قبل

المفوضية الأوربية التي تنفي اتخاذ إجراء سياسي وذلك لمواجهة الضجة التي أقيمت ضد إسرائيل على صفحات التواصل الاجتماعي ، وإن المنتجات على اعلى مستوى من الدقة التكنولوجيه ولكن بالرغم من ذلك فالمثير للقلق أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونيه وغير معترف بها بموجب القانون الدولي .

ومن الجانب الاقتصادي فإن الأثر مرتبط فقط بالمنتجات الخاصة بالمستوطنات وهي لا تمثل إلا ما بين 1 إلى 3% فقط من الواردات الإسرائيلية إلى أوربا وفقا للمصادر . وهي النبيذ ومستحضرات التجميل من المنتجات الزراعية المعنية،وقد عبرة حكومة بنيامين نتانياهو عن صدمتها وأخذت تصرخ وتندد علي أنها إجراءات معادية للسامية . وهي ترفض في المقام الأول ربط العلامة التجارية بحدود 1967لانها تخشي من هذا التوجه من قبل الاتحاد الأوربي على تشجيع الحركة العالمية لفرض عقوبات المقاطعة وسحب الاستثمارات من منتجات المستوطنات و التي إنطلقت في عام 2005 من قبل المجتمع المدني الفلسطيني وكان ذلك بعد القرار التاريخي من محكمة العدل الدولية التي حكمة على أن الجدار الذي بني في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني ودعت دول الأعضاء في الأمم المتحدة عدم المشاركة بأي شكل من الأشكال في بنائه ، إشعارات ظلت حبرا علي ورق بجانب العشرات من القرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل، وقد استلهم هذه الدعوة من جنوب إفريقيا حيث المقاطعة الدولية جنبا إلي جنب مع نضالات التحرير في الميدان ، وأخيرا بسبب الفصل العنصري ، وأكد أن الاعنف لهذا السلاح من اجل تحرير الشعب الفلسطيني.

التعبئة الدولية

التعبئة الدولية في السنوات العشر الأخيرة كانت أكثر فعالية وحققت نجاحات كثيرة وأظهر تقرير عام 2014 لموتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) أن الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل انخفضت بنسبة 46% بين2013 و2014 بالتأكيد بسبب العدوان علي غزة في صيف 2014 ولكن بسبب أيضا حركة خدمات تتمية الأعمال التجارية . وقد ذكر في التقرير أن العالم بدأ يفقد صيره والتهديد بفرض العقوبات في تزايد . ففي يناير عام 2014 عبر رجال الأعمال الإسرائيليين عن قلقيهم وكان ذلك في تصريح لجريدة ايدعوت احرنوت العبرية في أعقاب موجه من التصفيات في البنوك الأوربية .فقد تم قطع العلاقة مع شركة سيمكس (استغلال الموارد الطبيعية) ، وانظمت البيت ، وشركات البناء العاملة في المستوطنات وبنك (هابوعليم). وقد أعدة صناديق التقاعد الدنمركية والسويدية قائمة سوداء شملت أنظمت البيت (هابوعليم) والمصارف الإسرائيلية . وشركات المتعددة الجنسيات مثل G4S (بما في ذلك بيل غتس) فيوليا والستوم، وهداستريم وغيرها من الشركات التي عانت من نفس المصير .

إن تصفية الاستثمارات من البنوك وصناديق تقاعد أيضا من ضمن المساهمين في الخسائر والأضرار في العقود والمشتريات والاستثمارات والقائمة في ازدياد .

وقد أغلقت شركة سوداستريم مصنعها في مستوطنة ميشورادونيم في تشرين الأول \ أكتوبر 2014 ، وفقدت شركة ألستوم عقدا مربحا بقيمة 10 تريليون دولار مع المملكة العربية السعودية بسبب مشاركتها في بناء خط السكة الحديدية في القدس . ومكروت شركة المياه الإسرائيلية التي تحول المياه عن الفلسطينيين وتعيد

توزعها علي المستوطنات فقدت عقدا مع الأرجنتين واتفاقين تعاون مع الشركات الدنمركية والبرتغالية .

وقال مستوطنون وادي الأردن لوكالة اسوشيد برس أن حملة BDS تسببت في خسائر حوالي 30 مليون دولار من الصادرات إلي أوربا ولا سيما أن القيود في تزايد والأوربيون مترددون في طرح المنتجات الإسرائيلية في السوق وعلي الصعيد الدبلوماسي لهذه العقوبات الأمور لا تسير بشكل فوري فقد ألغت الدولة البرازيلية مشروع بعقد 17 مليون دولار لإنشاء أنظمت البيت لبناء قمر صناعي عسكري . كما ودعا المؤتمر الوطني الإفريقي للحزب الحاكم في جنوب إفريقيا في تشرين الأول أكتوبر 2014 بصوت أمينها العام ، منطايش جود ((أننا ننضم إلي الدعوة للمقاطعة الثقافية والأكاديمية والتعليمية لإسرائيل ، بما في ذلك حظر السفر إلي هذه البلد.لكل من الأعضاء والمسئولين في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ، وأعضاء مجلس البرلمان والحكومة)).

فمنذ العدوان الإسرائيلي الأخير علي غزة في أغسطس 2014 أنهت شيلي اتفاق التجارة الحرة مع إسرائيل ، وبوليفيا وفنزويلا قد قطعت العلاقات الدبلوماسية أيضا ورفضت النرويج بيع أسلحة لها ، وحذرت سبعة عشر دولة أوربيه بما في ذلك فرنسا مواطنيها رسميا من مخاطر انتهاك حقوق الإنسان لأولئك الذين لهم صلة مع المستوطنات وكان خلف معظم هذه القرارات الاحتجاجات واستجواب لمسئولين والضغوط من المنظمات المدنية والنقابات .

امتيازات لإسرائيل في الاتحاد الأوربي

فرنسوا ديون أستاذ القانون الدولي في جامعة بروكسل الحرة وعضو في حملة صناع الشرعية قال وقبل كل شيء (يجب على الاتحاد الأوربي أن يأخذ قرار

الحد الأدنى لا الأكثر فعالية والتي ستكون بمثابة الحظر الكامل لهذه المنتجات كما قرر الاتحاد لمنتجات شبه جزيرة القرم بعد ضم روسيا لها) .

إن النفاق يكمن بالتحديد في المنتجات المصنعة في ظروف معروفه ، وغالبا ما يكون السكان الفلسطينيين هم المتضررين من استغلال الأراضي الخصبة لنشاطهم الخاص كما هو الحال في وادي الأردن ، حتى لو كان للاستيراد تأثير واضح (هناك تتاقض في هذا الجانب ونحن نعتبر أن المستوطنات غير قانونية لكن من ناحية أخرى نحن نواصل استيراد المنتجات من المستوطنات إلى أوربا) ، ويضيف توفيق تهاني رئيس جمعية التضامن الفرنسية الفلسطينية (AFOS) وبالنسبة له ، وبالنسبة لجميع أولئك الذين يشاركون في الأعمال التجارية الأوربية أن ((التوجيه) تحديد مصدر المنتجات إن كانت من مستوطنه أو لا) غير كاف علي أية حال .

يجب علينا بكل بساطه حظر دخول منتجات المستوطنات إلى الاتحاد الأوربي .

ما يثير للدهشة هذا التردد الأوربي فهناك علاقات خاصة بين الاتحاد الأوربي وإسرائيل بمختلف الأشكال باعتبارها دولة شبه عضو في الاتحاد الأوربي من خلال اتفاق شراكة الذي يسهل بشكل كبير التجارة الثنائية وسياسة الجوار الأوربية (PEV) والتي تؤدي إلي احتمالية الانتقال إلي ما بعد التعاون لتحقيق درجه كبيرة من التكامل ، بما في ذلك المشاركة في السوق الداخلية للاتحاد الأوربي ، وإمكانية قيام إسرائيل بالمشاركة تدريجيا في بعض الجوانب الأساسية لسياسات وبرامج الاتحاد الأوربي ، ومشروع الملاحة الفضائية غاليليو وأيضا برامج تبادل جامعة ايراسموس .

على الرغم أن المادة 2 تنص على أن (العلاقات بين الطرفين يجب أن تقوم على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية التي توجه السياسات الداخلية والدولية كما ويشكل عنصرا أساسيا في الاتفاق) . لم يتم التعليق أو حتى اقل من ذلك، على الرغم من طلب العديد من أعضاء البرلمان الأوربي وتعليقه حتى تفي تل أبيب بالتزاماتها ، ولهذا تساهم المفوضية الأوربية كجزء مهم في إفلات إسرائيل من العقاب .

الرقابة فريدة من نوعها في العالم

(الشعارات التفسيرية) أوربا الآن سعيدة بعدما أصدرت المحكمة الفرنسية حكم الاستئناف في 20 تشرين الأول بحق 14 ناشطا دعوا لمقاطعة إسرائيل. وكانت فرنسا هي الدولة الوحيدة التي ادعت أن مقاطعة دولة أخرى غير قانوني. وقد ذهب الحكم الصادر من أعلى محكمة جنائية فرنسية برئاسة وزير العدل نيكولا ساركوزي في اتجاه التعميم في 12 فبراير 2010 - المعروف باسم "اليوماري التعميم". ودعت الجميع إلى ملاحقة النشطاء في فرنسا الذين يدعون إلى المقاطعة. وهذا الأمر لم يتم إلغاءه على الرغم العديد من الاعتراضات في مجلس النواب والشيوخ.

وقد نشرت الصحف هذا القانون في 29 يونيه 1881 الذي يعاقب أي استفزاز (التميز أو الكراهية أو العنف ضد شخص أو مجموعه من الأشخاص بسبب الجنس أو العرق أو الدين (مادة 24 الفقرة 8) ، وهذا هو تفسير الحكم الذي صدر بحق النشطاء قبل حكم محكمة الاستئناف علي العديد منهم (في مجال خدمة تتمية الأعمال التجارية) وقد تم تبرأت البعض منهم باعتبار أن هذا القانون تم تفسيره بشكل خاطئ من قبل بعض القضاه. وهذه السوابق القضائية لم تعد تطبق. وقد تم ايقاف تجريم الدعوة إلى المقاطعة من قبل القانون حاليا .

ورأى قضاة محكمة النقض التحريض على مقاطعة تميز" على حساب المنشأ والانتماء الوطني للمنتجين والموزعين الإسرائيلي ، وخلص الباحثون إلى أن حرية التعبير قد تكون عرضة للقيود أو للعقوبات التي هي تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي لمنع الفوضى وحماية حقوق الأخرين . ولذالك يوجد في فرنسا تناقض أخر ، إن أولئك الذين يدافعون عن لقانون الدولي ، يجب تذكيرهم أن الاتحاد الأوربي اتجه للوسائل السلمية أيضا بارتدائه قميص يدعو إلى مقاطعة الجريمة في البلاد وكان ذلك في وقت ليس بالبعيد . عندما سار الآلف في شوارع باريس للدفاع عن حرية الصحافة وحق التعبير السياسي لتشارلي ابدو .

فالقاضي الفرنسي غسلان بوسونير علي موقع الالكتروني لرابطة الجامعات دعا علي ضرورة احترام القانون الدولي في فلسطين في كتابه التحليل القانوني الذي يتعلق ب(سلسلة من العواقب لحرية التعبير). والسؤال هل يسود حقوق المنتجين الأجانب على الحرية السياسية ؟ والى أى حد ؟

الجواب واضح بالنسبة للنشطاء في حملة خدمات تتمية الأعمال التجارية (BBS).

ولذلك فإن المحكمة الأوربية في سوابقها التقليدية ، هي حماية لحرية التعبير وهذا ما اعتمدت عليه فرنسا في محكمة الاستئناف . سوال الوكالة الفرنسية (سياسة الدولة التي تنتهك كل قواعد القانون الدولي والذي هو اضطهاد لشعب آخر هل هو حق مطلق))؟ وبشكل احتياطي (يمكن استخدام جميع التحفظات القانونية في البلدان الأوربية لاحترام حرية التعبير) .

ورشة عمل

الاتعاد من أجل السلام* تقديم

أ. مجد الوجيه مهنا

الأخوات الإخوة الحضور الكرام.....أهلا وسهلاً بكم

يسرنا اليوم في مركز التخطيط الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية إستضافة هذه المجموعة المتميزة من النخبة الوطنية السياسية والأكاديمية لنتشارك معاً عبر أوراق وحوار مفتوح موضوع يعتبر أهم أهداف الشعب والقيادة الفلسطينية وهو وضع الدولة الفلسطينية التي نجحت القيادة من خلال مسار دبلوماسي دولي صعب الحصول عليها بصفتها دولة غير كاملة العضوية أو دولة مراقب بتاريخ 2012/11/29 من خلال الجمعية العمومية في الأمم المتحدة بعد فشل القيادة في الحصول على تصويت مجلس الأمن أي الحصول على 9 أصوات بما فيهم الأعضاء الخمس الدائمين بتاريخ 20/11/1/29 ، اليوم من خلال عنوان هذه الورشة وهو استكمال المسار الدبلوماسي لترقية وضع الدولة الفلسطينية من صفة مراقب إلى دولة كاملة العضوية من خلال قاعدة الاتحاد من أجل السلام هذه القاعدة التي تكاد تتطابق مع مبداً المجتمع من أجل السلام الذي وضعه المفكر الفرنسي كانت كأساس لعصبة الأمم قبل قيام الامم المتحدة نفس مبدأ السلام هذا

عقدت هذه الورشة في مركز التخطيط بتاريخ 2015/12/10

هو الذي تسعى إليه القيادة الفلسطينية والتي كرسته في توجهها في بداية التسعينات بتوقيع اتفاقية السلام المؤقتة مع الطرف الاسرائيلي بإشراف دولي وتحت رعاية الأمم المتحدة تحت نفس المبدأ أيضاً وهو الوصول إلى سلام وحل لقضية الصراع العربي الاسرائيلي بناءً على هذا المبدأ ، يحيلنا ذلك إلى دور المجتمع الدولي وتحديداً دور الأمم المتحدة في قضية الصراع والسلام في قضيتنا الوطنية والمقصد هو ليس المشاركة أو الاشراف لكن ما أقصده هو القرارات التي صدرت عنها فهي التي وضعت أسس الصراع وهي التي تضع أسس السلام، وضعت أسس الصراع عبر قرار التقسيم عبر الاعتراف بدولة يهودية بجانب دولة عربية، من وضع أسس حل سلمي متدرج عبر مجموعة من القرارات على مدار ستين أو سبعين عاماً قرارات تضع أسس سلمية للحل لكنها حلول غير كافية ، نجد في داخلها أيضاً بذور الصراع. هذا يوحى لنا في البداية بأن هناك قضية قانونية يمكن تطبيقها بشكل مباشر بحل الصراع العربي الاسرائيلي بتطبيق القرارات الدولية إذا ما الداعي للمفاوضات ولماذا دخلنا في عملية سلمية قائمة على المفاوضات؟ هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة تحمل في داخلها بعداً سياسياً يقودنا إلى تلك المفاوضات، فهناك قرارات صادرة عن الجمعية العمومية أي قرارات غير ملزمة خاضعة للنقاش والحوار بـل التفـاوض وهـذا يـدخل بعـداً سياسـياً يقاس بالقدرة على التأثير أو التفوق ويخضع لميزان القوى أو الدعم الدولي لأحد الطرفين. وهناك قرارات ملزمة صادرة عن مجلس الأمن ولكنها غير واضحة النصوص أو قادرة للتأويل وتفسح مجال للتناقضات وترجح كفة طرف على حساب طرف. ولذلك فإن النافذة المشرعة للبعد السياسي التي شرعتها القرارات الدولية قد أوصلت القيادة الفلسطينية إلى المفاوضات وليس إلى تطبيق حرفي والخروج بسلام دائم وعادل في المنطقة ، جاءت اتفاقيات أوسلو بنفس الاطار تقوم على المفاوضات على الرغم من اعتمادها على القرارات الدولية خاصة القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الملزم لكنه خاضع لتفسيرين بنصيه العربي والانجليزي فأصبحت الأرض والحدود مجالاً للخلاف ومجالاً أخر للصراع الجديد بدأ مع المفاوضات فيما بقية القضايا كقضية اللاجئين اصبحت تعتمد على قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة وهي قرارات غير ملزمة، إذاً لابد من الدخول مرة اخرى في

المفاوضات كانت النتيجة كما نعرف جميعاً سيادة توازن القوى لصالح اسرائيل والوصول إلى طريق مسدود في عملية التفاوض تلك ، كذلك بعد ما ينيف عن عشرين عاماً ما زلنا نراوح مكاننا بل نحن مهددون هنا بخسارة كثير من المكاسب التي استطعنا الخروج بها خلال الفترة الانتقالية بسبب الاستيطان وبسبب الهيمنة والتعنت الاسرائيلي ، لم يكن الطريق أمام القيادة الفلسطينية سوى العودة إلى الأساس إلى المجتمع الدولي الذي وضع حلاً ووضع أسساً للصراع ووضع أسساً للسلام عبر القرارات التي خرجت عنه. واستطاعت القيادة الفلسطينية بصعوبة الوصول إلى تكريس وضع قانوني ثابت للقضية الفلسطينية ولو جاءت بشكل مراقب لكن ذلك كان إنجازاً هاماً بل جذرياً لم يأخذه الكثيرون بعين الاعتبار حتى من القيادة الفلسطينية، على الرغم من أنه رجح كفة الطرف الفلسطيني وأعاد أسس صراع مختلفة عما كان متعامل به من قبل. فمن ناحية أولى الاعتراف الدولي أعطي، الشرعية لوجود الدولة الفلسطينية وهذا يتبع القانون الدولي ، الدولة الفلسطينية لم تكن بحاجة إلى إثبات أنها تمتلك أسس الشعب والأرض والسلطة فهي موجودة حسب اتفاقية مونتيفيديو لعام 1933 التي يستخدمها مجلس الأمن في الاعتراف بالدولة لكن عبر الأمم المتحدة فإن قرار قبول هذه الدولة يعتبر إعطاء شرعية مباشرة لوجودها على الأرض، الإعتراف الدولي هو الأساس ونحن نعتبر أن القرار الذي اعتمد في الجمعية العمومية هو قرار ليس قرار منشيء للقضية الفلسطينية بل هو قرار كاشف لا ننسى أن قرار التقسيم نص على وجود دولة عربية أو فلسطينية وتم رفضها في ذلك الوقت وذلك أعطانا بعداً وهو عدم الوقوف والتفاوض على حدود 1967 هذا البعد يمكن استغلاله بالتفاوض على قرار التقسيم نفسه خاصة وأن الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية في الفترة الأخيرة هي نفس الدول التي أقرت وجود دولة عربية إلى جانب دولة اسرائيل في قرار التقسيم، كذلك ينقل هذا القرار أوجه الصراع بمجملها إلى أبعاد أخرى ، هناك دولتان معترف بهما هناك صراع بينهما ماذا سيكون وضع المستوطنات الاسرائيلية داخل الاراضى الفاسطينية؟ كيف سيتواجد الجيش الاسرائيلي داخل الدولة الفاسطينية أتحدث عن دولة كاملة السيادة عبر الاعتراف حتى بدولة غير كاملة العضوية أو كمراقب في الأمم المتحدة ، كل القوانين أو القواعد التي قامت عليها عملية التفاوض السابقة انقلبت جذرياً لصالح الفلسطينيين، هناك بعض الأمور التي يجب وضع لجان لمناقشتها كحق اللاجئين في العودة وموضوع القدس الشرقية إلخ. تلك ممكن أن تعرض لها بعض الشيء ليس مساوئ لكن ربما هناك حاجة لدراسة قانونية أكثر في هذا المجال ، يجب على القيادة الفلسطينية التعامل بهذا الموضوع بمنتهى الجدية وأخذ موضوع السيادة بشكل كامل وأخذ موضوع الحقوق "الدولة مقابل دولة" بشكل كامل على مستوى النقاوض وبشكل أكثر وضوحاً واستناداً على قوانين دولية حاكمة خاصة من خلال الدخول في منظمات دولية أتيحت لنا عبر قبولنا كدولة غير عضو في الامم المتحدة كالمحكمة الجنائية ، محكمة العدل الدولية ومنظمات حقوق الانسان الشيء الوحيد القاصر الذي يبقى لم نستطع الحصول عليه هو بعض الشروط الخاصة للدخول إلى تلك المنظمات الدولية بشروط خاصة دولة مراقب لذلك هو عدم حصولنا على حق التصويت كدولة كاملة العضوية على قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة. أخيراً أود التطرق الى ورقة الأستاذ منصور أبو كريم التي تتناول " عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة " وكذلك ورقة الأستاذ ممد التلباني حول "مدى امكانية استخدام قرار الإتحاد من أجل السلام في رفع مستوى عضوية فلسطين في الأمم المتحدة " وكذلك السلام في رفع مستوى عضوية فلسطين في الأمم المتحدة".

مدى إمكانية استخدام قرارا الاتحاد من أجل السلام في رفع مستوى عضوية فلسطين في الأمم المتحدة "رؤية قانونية"

أ.محمد عوض التلباني

مقدمة:

تسعى أي دولة جديدة ، ظهرت في العالم نتيجة الاستقلال أو اسبب آخر إلى تأكيد شخصيتها القانونية الدولية المستقلة واظهار إرادتها الشارعة، وذلك من خلال اعتراف باقي الدول بها وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، ومن خلال انضامها للمعاهدات الدولية، وقدرتها أن تكون طرفاً في المعاهدات والاتفاقيات، وكذا من خلال عضويتها في المنظمات الدولية العالمية والإقليمية .

وفي هذا السياق يأتي سعي القيادة الفلسطينية نحو تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، والحصول على الاعتراف الدولي بها، وقد اعترفت عشرات الدول بدولة فلسطين منذ إعلان الاستقلال عام 1988 م، وكذا نيل العضوية في المنظمات الدولية ، وقد نالت فلسطين العضوية في عدد من المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية ، وتسعى لنيل العضوية في منظمات دولية أخرى، وبالأخص الأمم المتحدة باعتبارها أكبر وأهم منظمة دولية في العالم، بما يمكن فلسطين من الوقوف على قدم المساواة مع باقي دول العالم في الالتزام بأحكام ميثاق الامم، والتمتع بالحقوق المقررة لكل الدول الاعضاء، ولتشكل هذه العضوية أداة نضالية جديدة يستخدمها الشعب الفلسطيني في طريقه نحو إزالة الاحتلال، وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ورغم إفصاح قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لإرادتها نحو العضوية في الأمم المتحدة، إلا أن منظمة التحرير واجهت وتواجه العقبات الشديدة التي تعمل على حجب العضوية عن فلسطين، وإنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، رغم توافر شروط الدولة في فلسطين .

وعليه تلقي هذه الورقة بعض الضوء على الوسائل والآليات المتاحة في سبيل رفع عضوية فلسطين في الأمم المتحدة من دولة مراقب إلى دولة كاملة العضوية، ومن خلال بحث في مدى امكانية الحصول على تلك العضوية بتطبيق قرار الاتحاد من أجل السلام.

المحور الأول

النظام القانوني لعضوية الدول الكاملة في الأمم المتحدة

الأمم المتحدة هي منظمة عالمية من حيث العضوية، إلا أنه بالرغم من ذلك، فإن فهم مصطلح العالمية لابد وأن تكون دلالته نسيبة، ومعنى ذلك أن المنظمة بشأن العضوية ليست مفتوحة لجميع الدول بدون قيد ولا شرط 1.

والعضوية الكاملة هي تلك العضوية التي يتمتع بموجبها العضو بكافة الحقوق ويتحمل كافة الالتزامات الواردة في ميثاق المنظمة الدولية 2 .

ولإتمام العضوية في منظمة الأمم المتحدة فإن الأمر يتطلب توافر طائفتين من الشروط هي شروط إجرائية وشروط موضوعية، ولا يمكننا الخوض في الشروط الإجرائية قبل إتمام الشروط الموضوعية، وإذا ما توافرت تلك الشروط الموضوعية والإجرائية، فإن الأصل استمرار العضوية في المنظمة ما لم يعتريها عارض من العوارض الذي يؤدي إلى إيقافها أو إنهائها.

163

د. عبد العزيز محمد سرحان، المنظمات الدولية، القاهرة، 1990، ص391.

د. عيسى حميد العنزي، النظرية العامة للمنظمات الدولية، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، 2000، 2000، 2000

أولاً- الشروط الموضوعية لعضوية الأمم المتحدة

وردت الشروط الموضوعية لعضوية الأمم المتحدة في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة وهي أن تكون دولة محبة للسلام، وقبول هذه الدولة الالتزامات الواردة في الميثاق، وأن تكون قادرة وراغبة في القيام بالالتزامات الواردة في الميثاق.

1- أن يكون طالب العضوية دولة محبة للسلام:

ومفاد ذلك أنه يشترط في طالب الانضام للأمام المتحدة أن يكون دولة، ورغم أهمية الدولة في الكيان القانوني الدولي، إلا أن القانون الدولي لم يضع تعريفاً محدداً للدولة بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ، وقد عرف الفقه الدولة بأنها نظام سياسي وقانوني، وهي عبارة عن تجمع من الناس من الجنسين معاً، ويعيش على سبيل الاستقرار فوق إقليم معين ومحدد، ويخضع لسلطة حاكمة لها السيادة على الإقليم والأفراد والأشياء، ولا تخضع لأي سلطة من الغير، ومن خلال ذلك يتضع أن قيام الدولة يتطلب توافر ثلاث أركان رئيسة ألا وهي: الشعب والإقليم والسيادة الم

وإزاء إغفال ميثاق الأمم المتحدة لتحديد المقصود بالدولة، فقد جرى العمل في المنظمة على تفسير اصطلاح الدولة تفسيراً واسعاً لمواجهة الاعتبارات الدولية المتطورة 2.

ف الأمم المتحدة لم تتقيد في قبول العضوية، بتمتع الدولة بشرط السيادة الكاملة، خاصة فيما يتعلق بمظهرها الخارجي المتعلق باشتراط الاستقلال السياسي للدولة طالبة الانضمام، طالما أنها تملك صلاحية تسيير شئونها بنفسها وإدارة علاقاتها الدولية، حيث منحت الأمم المتحدة العضوية لبعض الدول رغم أنها لم تكن

¹ د. عبد الرحمن أبو النصر، القانون الدولي العام، الطبعة، مكتبة القدس، غزة، 2012، ص 267 وما بعدها.

² د. سهيل حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص127

قد حصلت على استقلالها السياسي، ومثال ذلك منح العضوية الأصيلة للهند التي لم تكن قد حصلت على استقلالها بصورة رسمية عن الإمبراطورية البريطانية 1 .

كما أوجب ميثاق الأمم المتحدة أن تكون الدولة طالبة العضوية محبة للسلام²، والحب للسلام ليس حباً بداخل النفس البشرية ، بل يعبر عنه بمواقف الدولة في علاقاتها الدولية وقوانينها الداخلية مواقفها من الأحداث الدولية³، والواقع أن كون الدولة محبة للسلام من عدمه تبقى مسألة خاضعة لتقدير مجلس الأمن و الجمعية العامة للأمم المتحدة⁴.

2- قبول الدولة بالالتزامات الواردة في الميثاق:

إن الانضمام للأمم المتحدة يتطلب من الدولة أن تنفذ الالتزامات الواردة في الميثاق، حيث جاء النص على هذا الشرط في المادة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة بالقول: " .. والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق .."، كما ألزم النظام الداخلي لكل من مجلس الأمن وللجمعية العامة للأمم المتحدة الدولة الراغبة في الانضمام للأمم المتحدة أن تقرن طلبها الذي تقدمه في هذا الخصوص للأمين العام، تصريحاً رسمياً بقبولها للالتزامات⁵.

¹ وكذلك أيضاً منح العضوية الأصلية للفلبين التي لم تكن حينها قد حصلت على استقلالها الرسمي من الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من سوريا ولبنان اللتين

كانتا خاضعتين للانتداب الفرنسي حين انضمتا للأمم المتحدة. أنظر: د. علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية، الطبعة الأولى، 2012، ص128.

165

 $^{^2}$ تنص المادة (1/4) من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي :" العضوية في الأمم المتحدة" مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام...."

³ د. سهيل حسن الفتلاوي، التنظيم الدولي ، مرجع سابق، ص127

⁴ د. على يوسف الشكري، المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص130.

⁵ راجع المادة (58) من النظام الداخلي لمجلس الأمن ، والمادة (134) من النظام الداخلي للحمعية العامة .

ويتحقق هذا الشرط بمجرد تقديم الدولة طلب الانضمام إلى المنظمة، وبما يفيد رغبتها وتعهدها بتنفيذ كل الالتزامات التي يفرضها عليها الميثاق.

3- أن تكون الدولة قدرة وراغبة في القيام بالالتزامات الواردة في الميثاق :

والقدرة على تنفيذ تلك الالتزامات، صلحية تقديرية تخضع لتقدير الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولها الحق في طلب البيانات والإيضاحات الخاصة بذلك من الدولة الراغبة في الانضمام للأمم المتحدة 1.

ولا يكفي أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ الالتزامات فقط، بل يجب أيضاً أن تكون راغبة بالفعل في هذا التنفيذ، وهناك فرق بين القدرة والرغبة على تنفيذ الالتزامات، فليست كل دولة راغبة قادرة على ذلك، والعكس صحيح فليست كل دولة قادرة على الالتزامات راغبة بذلك، فالرغبة تتحدد بمجرد تقديم التزاماتها المترتبة جراء العضوية 2.

ثانياً - الشروط الإجرائية لعضوية الأمم المتحدة

تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة على أن " قبول أي دولة من هذه الدول في عضوية " الأمم المتحدة " يتم بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن".

1- إجراءات مجلس الأمن:

مجلس الأمن هو الأداة التنفيذية الأهم للأمم المتحدة، ولتمكين المجلس من القيام بواجباته يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن، وتنفيذها

 2 د. عبد العزيز محمد السرحان، المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص 2

د. على يوسف الشكري، المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص131.

وفقا للميثاق. ويتكون مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من الأمم المتحدة، وتكون من بينهم الدول الخمسة دائمة العضوية 1.

ويمارس مجلس الأمن عادة صلحياته المنصوص عليها في الميثاق من خلال لجان متخصصة، وله أن ينشئ من اللجان ما يراه ضرورياً لأداء عمله²، ومن هذه اللجان لجنة قبول الأعضاء الجدد التي أنشئت سنة 1946م، وتتألف من جميع أعضاء مجلس الأمن، وتختص هذه اللجنة بفحص طلبات العضوية في الأمم المتحدة، وتقديم تقريرها إلى مجلس الأمن تمهيداً لإصدار توصية إلى الجمعية العامة 3.

فعندما تقدم الدولة طلباً بالانضام لعضوية الأمام المتحدة فإن الأمين العام للأمام المتحدة لا يملك سلطة البت في الطلب، إلا أنه يتولى إحالة الطلب لمجلس الأمان الدولي لفحصه وتقرير استحقاق الدولة للتمتع بعضوية المنظمة من عدمه، استنادا لتقرير لجنة قبول الأعضاء الجدد التابعة للمجلس.

وتبحث هذه اللجنة الخاصة أي طلب يحال إليها وتبلغ إلى المجلس النتائج التي تخلص إليها بشأن الطلب قبل انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة بما لا يقل عن خمسة وثلاثين يوما، أو في حال الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة، بما لا يقل عن أربعة عشر يوما قبل انعقاد مثل هذه الدورة"، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى التوصية التي تتقدم بها لجنة قبول الأعضاء الجدد إلى مجلس الأمن لا تعد ملزمة له، فللمجلس الأخذ بها أو تجاهلها، فرأي اللجنة مجرد رأي استشاري غير ملزمة.

ر اجع المواد (1/24- 25 - 1/23) من ميثاق الأمم المتحدة . 1

167

راجع المادة (29) من ميثاق الأمم المتحدة. 2

³ د. على يوسف شكري، المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص182.

⁴ د. عيسى حميد العنزي، النظرية العامة للمنظمات الدولية، مرجع سابق، ص52.

⁵ د. على يوسف الشكري، المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص134.

يقرر مجلس الأمن ما إذا كانت الدولة صاحبة طلب العضوية هي في تقديره دولة محبة للسلام وقادرة على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الميثاق وراغبة في ذلك، ومن ثم ما إذا كان يوصي بقبول الدولة صاحبة الطلب في العضوية.

فإذا أوصى مجلس الأمن بقبول الدولة صاحبة الطلب في العضوية، كان عليه أن يرسل التوصية إلى الجمعية العامة مشفوعة بمحضر كامل للمناقشة.

وإذا لم يوص مجلس الأمن بقبول الدولة صاحبة الطلب في العضوية أو أجل النظر في طلبها، كان عليه أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً خاصاً مشفوعاً بمحضر كامل للمناقشة.

ويصدر مجلس الأمن توصيته بأغلبية تسعة أصوات من أعضاء المجلس من بينهم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن¹، حيث أن قبول الدول الأعضاء يعد من قبيل المسائل الموضوعية التي يمكن فيها للدول الخمس الدائمة العضوية أن تستخدم حقها في الاعتراض، وعلى ذلك فإنه يلزم الموافقة الجماعية للدول الدائمة العضوية، أو على الأقل عدم اعتراضهم الصريح على قبول الدولة عضواً في الأمم المتحدة ².

2- إجراءات الجمعية العامة:

تعد الجمعية العامة من الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة ، وهي تعد كذلك لكونها تضم في عضويتها جميع الدول الأعضاء، وهي الجهاز الوحيد الذي تشترك فيه عضويته جميع الدول 3 .

راجع المادة (3/27) من ميثاق الأمم المتحدة.

 $^{^{2}}$ د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 2

راجع المواد (9/1-1/7) من ميثاق الأمم المتحدة 3

وتمارس الجمعيـة العامـة بموجب المبثـاق عـدة وظـائف، منهـا مـا بتعلـق بالعضوية في الأمم المتحدة وبقبول الأعضاء الجدد، حيث نصت المادة الرابعة من مبثاق الأمم المتحدة على أن " قبول أي دولة من هذه الدول في عضوية " الأمم المتحدة " يتم بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن"، ويقوم التصويت في الجمعية العامة على أساس المساواة بين الدول الأعضاء، فلكل دولة -صوت في الجمعية العامة الم

فإذا حازت التوصية على الأغلبية المطلوبة تصبح الدولة مؤهلة كعضو في الأمم المتحدة، ولكنها لا تعد عضواً إلا بعد توقيعها على المبثاق والتصديق عليه 2.

وهنا يثار التساؤل هل تستطيع الجمعية العامة في حالة تخلف صدور توصية من مجلس الأمن أن تقرر بمفردها قبول الدولة عضواً في الأمم المتحدة ؟

نتيجة لتعسف الدول الكبرى دائمة العضوية في استخدام حقها في الاعتراض على قبول بعض الدول لعضوبة الأمم المتحدة، تقدمت الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية عام 1949م طالبة فتواها بشأن إمكانية قبول عضوية الدول الراغبة بالانضمام للمنظمة إذا لم يوص مجلس الأمن بقبول طلبها، وفي 3 مارس سنة 1950م أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها بعدم جواز انفراد الجمعية العامة بحق إصدار قرار بقبول الدولة، لأن إصدار ذلك القرار منها رغم عدم صدور توصية من مجلس الأمن، مؤداه حرمان المجلس من اختصاص مخول له بمقتضى ميثاق

¹ كما تصدر قرارات الجمعية العامة في القضايا الهامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت، والتي اعتبرت مسألة قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة من قبيل المسائل الهامة التي يلزم أن يتوافر في القرار الصادر بشأنها أغلبية ثلثي الأعضاء . راجع المادة (1/18، 2) من ميثاق الأمم المتحدة.

² د. سهيل حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص129.

المنظمة، فضلاً عن إلغاء دور أساسي لمجلس الأمن في ممارسة وظيفة رئيسة من وظائف المنظمة 1.

ومفاد ذلك أنه لا يكفي قرار الجمعية العامة بقبول الدولة في عضوية الأمم المتحدة، بل لابد أن يسبق قرارها في هذا الشأن صدور توصية من مجلس الأمن بذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن التوصية الصادرة من مجلس الأمن بقبول دولة ما، لا تلزم الجمعية العامة، إذ من حقها أن ترفض هذه التوصية، وبالتالي ترفض قبول الدولة عضوا في الأمم المتحدة.²

المحور الثاني

مستقبل التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة

حصات فلسطين على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012، ضمن مسعى للقيادة الفلسطينية لتأكيد الشخصية الدولية المستقلة لدولة فلسطين في مواجهة التنكر الاسرائيلي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وامعان الاحتلال في سياسة الأمر الواقع، وقد كان الهدف الأول هو الحصول على عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة كأحد جوانب النضال الفلسطيني السياسي والقانوني والدبلوماسي ورافد مهم من روافده.

ومن أجل الحصول على تلك العضوية لتحقيق مكتسبات هامة لشعبنا في أهم منظمة دولية، نطرح في هذا المحور خيار استخدام قرار الاتحاد من أجل السلم؛ كوسيلة للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة؛ من خلال الجمعية العامة بهدف تجنب الغيتو الأمريكي المحتمل في مجلس الأمن، عن طريق

 2 د. محمد السعيد الدقاق، النتظيم الدولي، الدار الجامعية ، بيروت، 1981 ، 2

الرأى الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 3 مارس 1950 .

الربط بين استمرار الاحتلال والتنكر لحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وبين تهديد الأمن والسلم الدوليين.

ومع وجود العديد من المبررات القانونية والسياسية والاخلاقية لاستخدام قرار الاتحاد من أجل السلم في حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، نعرض للآليات والعقبات المحتملة وهي كما يلي:

أ - الآليات:

يمكن للجمعية العامة تخطي توصية مجلس الأمن ومنح فلسطين العضوية الكاملة ، وذلك في دورة استثنائية خاصة اعتماداً على القرار 377 المعروف بقرار "متحدون من أجل السلام" ، والذي اتخذته الجمعية العامة في نوفمبر 1950، خلال الأزمة الكورية وعبرت فيه عن استعدادها لأخذ زمام المبادرة والتوصية بالإجراءات الجماعية الضرورية للحفاظ على السلم والأمن العالميين، وذلك إذا لم يعد مجلس الأمن يستطيع القيام بهذه المسؤولية من جراء استعمال الفيتو من قبل دولة دائمة العضوية ، ويتطلب هذا الخيار توافر الشروط التالية :

- •تقديم طلب عضوية كاملة لمجلس الأمن.
- •الحصول في مجلس الأمن على الأصوات التسعة القانونية .
- •استخدام إحدى الدول دائمة العضوية حق الاعتراض " النقض ".
- •اعتبار عدم الموافقة على طلب عضوية كاملة لدولة فلسطين يهدد السلم والأمن الإقليمي

وأن القبول يساهم في الأمن والسلم العالميين 1.

_

¹ امجد متري، مقال بعنوان:" انضمام إلى عضوية الأمم المتحدة "، المركز الفلسطيني للمصادر المواطنة واللاجئين بديل ، تاريخ الدخول 18 أكتوبر 2012 ، على الرابط (http://www.badil.org/).

وهذا الخيار يتطلب خطوتين متتاليين، تتمثل الخطوة الأولى في أن توصي الجمعية العامة أعضاءها بقبول طلب العضوية المقدم من دولة فلسطين، وكأن الجمعية العامة تحل بذلك محل مجلس الأمن المعطل بسبب فيتو دولة دائمة العضوية، وتتمثل الخطوة الثانية في أن تصوت الجمعية العامة مرة أخرى، ووفق صلاحياتها الأصيلة، بالموافقة النهائية على التوصية، أما بالنسبة إلى الأكثرية المطلوبة في التصويت في كل من الخطوتين، فهي ثلثا أعضاء الحاضرين والمصوتين 1.

ب- العقبات:

المسار السابق قد يواجه عدة عقبات أههما:

العقبة الأولى: تعطيل بعض الدول في مجلس الأمن مشروع طلب العضوية من خلال الاحتفاظ بالطلب ضمن أعمال مجلس الأمن، عن طريق طلب الايضاحات، أو تقديم تعديلات أو الدخول في مناقشات حلول الطلب، ما يحول دون قدرة الجمعية العامة على البحث في موضوع الطلب وفق المادة (12) من ميثاق الأمم المتحدة.

أما العقبة الثانية: هي وجوب الحصول على النسعة أصوات المطلوبة في مجلس الأمن وهو ما اخفقنا في الحصول عليه عام 2011 ، وهذه العقبة يتطلب مواجهتها جهد سياسي ودبلوماسي دولي مكثف .

العقبة الثالثة: وتتجلى بسبب عدم وجود سوابق في الأمم المتحدة تتعلق بمنح الدول العضوية في الأمم المتحدة بناء على القرار محل الدراسة رغم مواجهة العديد من الدول صعوبات في الحصول على العضوية الكاملة ، وعليه قد يحدث خلاف أو انقسام في الجمعية العامة حول انطباق قرار الاتحاد من أجل السلام على

¹ د. كميل منصور، مقال بعنوان: " الخيارات الفلسطينية في الأمم المتحدة " ، عن جريدة الأيام الفلسطينية ، تاريخ نشر المقال 10 يوليو 2011، على الرابط:-http://www.al).

طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، أي هل يشكل امتناع مجلس الامن عن تقديم توصية ايجابية تتعلق بطلب عضوية فلسطين هل يشكل ذلك تهديداً للسلم والامن الدوليين ؟؟.

وهذه العقبة يمكن مواجهتها من خلال الطلب من الجمعية العامة أن تتقدم بطلب الحصول على فتوى أو رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول انطباق القرار محل الدراسة على طلب فلسطين للعضوية الكاملة.

التوصيات

- دارسة خيار اللجوء إلى قرار (الأتحاد من أجل السلم)، دراسة قانونية وسياسية معمقة، بهدف معرفة كيفية الاستفادة من هذا القرار على كافة المستويات، بما يُمكن من رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة للعضوية الكاملة والاستمرار في محاولة الوصول لتلك العضوية.
- •التأكيد على أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وعدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، يعد تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ما يشكل مبرراً للتوجه للجمعية العامة للأمم المتحدة للتدخل من خلال القرار محل الدراسة ومنح العضوية الكاملة.
- ●التأكيد على أن ترقية مركز فلسطين إلى دولة عضوية كاملة في الأمم المتحدة لا يمس بمكانة منظمة التحرير الفلسطينية القانونية والسياسية بما في ذلك صفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني.
- •تكثيف العمل الدبلوماسي والسياسي مع دول العالم من أجل ضمان الحصول على الأصوات الكافية في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة تمكننا من الحصول على العضوية الكاملة.

المراجع

الكتب العامة والمقالات:

- 1. د. سهيل حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 2. د. عبد الرحمن أبو النصر ، القانون الدولي العام ، ط (4) ، مكتبة القدس ، غزة ، 2012.
- د. عبد العزيز محمد سرحان، المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ،
 القاهرة، 1990.
- 4. د. علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، 2012.
- 5. د. عيسى حميد العنزي، النظرية العامة للمنظمات الدولية، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، 2000.
- 6. د. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية ، بيروت، 1981 .
- 7. أمجد متري، مقال بعنوان: "انضمام إلى عضوية الأمم المتحدة"، المركز الفلسطيني لمصادر المواطنة واللاجئين بديل، تاريخ الدخول 18 أكتوبر (http://www.badil.org).
- 8. د. كميـل منصـور، مقـال بعنـوان:" الخيـارات الفلسطينية فـي الأمـم المتحدة "، عـن جريـدة الأيـام الفلسطينية، تـاريخ نشـر المقـال 10 يوليـو 2011، علـي الرابط: (http://www.al-ayyam.com)).

المواثيق والوثائق الدولية:

- 1. ميثاق الأمم المتحدة .
- 2. النظام الداخلي لمجلس الأمن.
- 3. النظام الداخلي للجمعية العامة .
- 4. الرأى الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 3 مارس 1950 .

العضوية الكاملة لدولة فلسطين بالأمم المتحدة في اطار قرار الاتحاد من أجل السلم

أ.منصور أبو كريم

مقدمة

جاءت الأمم المتحدة بتركيبتها السياسية والقانونية، انعكاساً لنتائج الحرب العالمية الثانية، المتمثلة في ظهور القطبية الثنائية والتحالفات العسكرية وانقسام العالم إلى معسكرين كبيرين، في اطار ما كان يعرف بالحرب البادرة، بين المعسكر الليبرالي والذي يضم الولايات المتحدة الامريكية ودول أوروبا الغربية، في اطار حلف الناتو، والمعسكر الاشتراكي، الذي كان يضم الاتحاد السوفيتي السابق ودول حلف وارسو. الأمر الذي انعكس على قدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي على القيام بواجباته ومسؤولياته في حفظ الأمن والاستقرار الدوليين، مما فتح الباب أمام البحث عن بدائل قانونية وسياسية، تسمح للجمعية العامة للأمم المتحدة بالقيام بمسؤولية حفظ الأمن والسلّم الدوليين.

أولاً: ظروف نشأة الاتحاد من أجل السلم

تعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجهاز العام الذي يتكون من جميع الدول الاعضاء فيها (المادة 1/9) من الميثاق. لذا فان طبيعة تشكيل الجمعية العامة، تعد ترجمة حقيقية لمبدأ المساواة بين جميع الدول الاعضاء دون تفرقة بين دول

صغرى ودول كبرى (لكل عضو في الامم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة) (المادة 1/18). على العكس بما هو موجود في مجلس الامن الدولي الذي" يتألف من خمسة عشر عضواً من الأمم المتحدة، ويتكون من دول دائمة العضوية هي جمهورية الصين، وفرنسا، الاتحاد الروسي، والمملكة البريطانية ، والولايات المتحدة الأمريكية، وعشرة دول غير دائمة العضوية تنتخبهم الجمعية العامة، من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس. ويراعى في ذلك بوجه خاص مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل 1.

ونظراً للشلل الذي أصاب مجلس الأمن الدولي بسبب الإسراف في استخدام حق النقد (الفيتو) اثناء الحرب الباردة، كان من الطبيعي ان تفقد الدول ثقتها في نظام الأمن الجماعي، وكان أيضاً من البديهي ألا تطمئن الدول إلى الترتيبات التي يتضمنها تخويل مجلس الأمن الدولي بالقيام بمسؤوليه حفظ الأمن والسلّم الدولي حسب المادة24من الميثاق، التي تخول مجلس الامن نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة القيام بمسؤوليه حفظ الامن والسلم الدوليين. ومن هنا بدأت الدول بالبحث عن نظام بديل لقرارات مجلس الأمن، يهدف إعطاء دور للجمعية العامة للأمم المتحدة، بسبب عجز مجلس الأمن الدولي عن القيام بدوره في حفظ السلم والأمن الدولي وفقاً للميثاق وذلك بسبب الاستعمال المسرف لحق النقض من قبل الدول

ومن هنا جاء فكرة الاتحاد من أجل السلم، بتفعيل دور الجمعية العامة كمحفل للتداول والنقاش في جميع الشؤون الدولية، بما يضمن حفظ الأمن والسلم الحدولي بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، بعد فشل مجلس الأمن الدولي صاحب الاختصاص الأول في القيام بواجباته ومسؤولياته.

http://www.icj-cij.org/homepage/ar/unchart.php، انظر ميثاق الأمم المتحدة

 $^{^2}$ عبد الله ، نادية، ما هي البدائل المتاحة لإسقاط النظام الذي يبحثها زعماء العالم، الحوار المتمدن، 2012، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=310407

ثانيا: السياق التاريخي لقرار الاتحاد من أجل السلّم

نظراً لأن ميثاق الأمم المتحدة في توزيعه للاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، اقتصر للجمعية العامة أن تنظر وتناقش وتقوم بالدراسات وتصدر التوصيات للمحافظة على السلم والأمن الدولي، دون أن يخولها السلطة اللازمة لفرض هذه التوصيات، ونظراً لعجز مجلس الامن عن القيام بواجباته في كثير من الحالات، وذلك بسبب الاسراف في استخدام حق النقد من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بدأ الاتجاه نحو توسيع صلاحيات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد اتخذ التوسيع عدة خطوات أهما أ:

1) الجمعية العامة الصغرى

جاء إنشاء هذه الجمعية بعد أن فشل مجلس الأمن في حل مسألة اليونان عام1947، فتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في 27 سبتمبر عام 1947 باقتراح مفاده إنشاء لجنة دائمة يعهد إليها بمتابعة مشاكل الأمن والسلم الدوليين. وبعد مناقشة هذا الاقتراح، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 نوفمبر 1947، انشاء ما يسمى" الجمعية الصغرى" وهي هيئة منبثقة من الجمعية العامة، تقوم بدراسة واعداد تقارير عن كل نزاع أو موقف يمكن أن يتم إدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة، وللجمعية الصغرى الحق في تشكيل لجان التحقيق بالقدر الذي تراه ضروريا ومفيداً، وصدر قرار من الجمعية العامة عام 1948 بإعطائها صفة اللجنة الدائمة². وقد اعترض الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية على قرار تكوين الجمعية الصغرى، بحجة أنها جاءت كبديل عن مجلس الامن الدولي.

2) قرار الاتحاد من أجل السلّم Uniting for peace

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1950/11/3 القرار رقم (5/377). وهو القرار الذي تم اعتماده بناء على مبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، ويتضمن هذا القرار ثلاثة أجزاء.³

2 الفار، عبد الواحد، محمد ، التنظيم الدولي ، دار عالم الكتب ، القاهرة 1979، 2000 م

-

أ الفار، عبد الواحد، محمد ، التنظيم الدولي ، دار عالم الكتب ، القاهرة 1979، ص255

 $^{^{8}}$ الميداني، محمد ، أمين، ماذا عن قرار الاتحاد من أجل السلام ؟ المركز العربي للتربية على القانون الدولي والانساني وحقوق الانسان، القاهرة، 2001.

ويرتبط صدور هذا القرار بظروف الحرب الكورية، فعندما هاجمت القوات الكورية الشمالية كوريا الجنوبية سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم طلب مستعجل لانعقاد فوري لمجلس الامن وتم تكييف الحالة على انها اخلال بالسلم فتم بناءً على ذلك استصدار ثلاثة قرارات حاسمة في شهري حزيران وتموز عام 1950 وضعت اساساً قانونياً للتدخل الامريكي في كوريا.

وكان من الواضح ان النجاح الامريكي في استصدار هذه القرارات انما يعود إلى مقاطعة الاتحاد السوفيتي لجلسات المجلس بسبب اعتراضه على رفض قبول عضوية الصين الشعبية بالأمم المتحدة واحتلالها للمقعد الدائم بمجلس الامن المخصص للصين والذي كانت تحتله وقتذاك الصين الوطنية أ. وعندما بدأ اتجاه الاتحاد السوفيتي يفكر في العودة إلى حضور اجتماعات المجلس خشيت الولايات المتحدة عرقلة الفيتو السوفيتي لجهودها في كوريا، ونتيجة هذا التوقع قررت ان تقدم إلى الجمعية العامة بمقترحات نصت صراحة على تحمل الجمعية العامة مسؤوليات محددة في حفظ السلم والامن الدوليين، وذلك في حالة عدم تمكن مجلس الأمن من القيام بذلك بسبب استعمال احدى الدول الكبرى لحق الاعتراض وبناء على هذه الاقتراحات اصدرت الجمعية العامة بتاريخ 1950/11/3 ثلاثة قرارات تحت رقم 377 (5) حملت اسم الاتحاد من اجل السلم.

وقد جاء هذا القرار متضمناً النقاط التالية3:

a. في حالة تهديد السلّم أو الاخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان، وعجز مجلس الأمن عن مواجهته بسبب تضارب آراء ومصالح الدول الكبرى، وعدم إجماعهم على إجراء معين، فأنه في هذه الحالة يتم عرض المسألة فوراً على الجمعية العامة لمناقشتها واصدار التوصيات اللازمة للدول الأعضاء لاتخاذ تدابير قمع جماعية.

¹ محمد عزيز شكري، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع، دار الفكر العربي،1973، 1972.

² L.H.Woolsey, The Uniting for Peace - Resolution of the U.N.- American Journal of International Law,Vol. 45, No. 1, 1951, PP. 129-130.

 $^{^{2}}$ الفار ، عبد الواحد ، محمد ، التنظيم الدولي ، دار عالم الكتب ، القاهرة 1979، 3

- b. توصي الدول الأعضاء بالاحتفاظ بعدد مدرب ومنظم من القوات المسلحة، يمكن استخدامها وقت الحاجة، وفقاً للنظم الدستورية لتلك الدول.
- O. إنشاء لجنة للإجراءات الجماعية، تختص باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، ومنها الاجراءات العسكرية بدلا من لجنة أركان الحرب التابعة لمجلس الامن الدولي، بهدف مراقبة النزاعات في المناطق المضطربة، والتي تهدد السلم والامن الدوليين.
- d. السماح بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعقد دوره استثنائية تعقد خلال 24 ساعة، وذلك النظر في تطبيق رقم 377(5). وتتم دعوة الجمعية لعقد دوره استثنائية بناء على طلب اعضاء من مجلس الأمن، أو بناء على طلب من أغلبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لذلك يعتبر قرار الاتحاد من أجل السلم، من أهم القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، التي وسعت صلاحيات وسلطات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ميدان حفظ الأمن السلم الدوليين، نظراً لتقاعس مجلس الأمن الدولي عن القيام بمسؤوليته ووجباته، وذلك في خمسينيات القرن الماضي بسبب اشتعال الحرب البادرة بين الكتلتين الكبيرتين، وتأثر مجلس الأمن الدولي بتلك الظروف.

ثالثا: حالات الاستفادة من هذا القرار

نظراً لحالة العجز التي أصابت مجلس الأمن الدولي، بسبب الاستخدام المسرف لحق النقد، الأمر الذي أدى الي فشل مجلس الأمن في القيام بواجبه ومسؤولياته في حفظ الأمن والسلّم الدوليين، ونظراً لذلك لقد تم اللجوء، إلى قرار الاتحاد من أجل السلم رقم (5/377) في ثلاث هي:

1. العدوان الثلاثي على مصر 1956

لعب قرار الجمعية العامة رقم 5/377 دوراً مؤثراً وناجحا في نشاطات هذه الجمعية وأعمالها أبان هذا العدوان الثلاثي، وصدرت عدة قرارات لهذه الجمعية تدين

إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على عدوانهم على مصر وتطالبهم بسحب قواتهم العسكرية المتواجدة على الأراضي المصرية¹.

2. تدخل حلف وارسو في هنغاريا 1958 (المجر)

تم تفعيل قرار الجمعية العامة أثر تدخل قوات حلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفيتي في هنغاريا عام 1956 على أثر خروج المجر من حلف وراسو واجراء اصلاحات سياسية واقتصادية. واجتمعت هذه الجمعية لمناقشة هذا الموضوع، ولكن لم يتم تطبيق أي من القرارات الصادرة عنها آنذاك، مما يعني بأن القرار 377 لم يلعب أي دور في حل الأزمة التي كانت شكلا آخر من أشكال الصراع الذي عرفه القرن العشرين بين المعسكرين الغربي والشرقي أبان الحرب الباردة².

3. طلب الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية 2003

أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري بخصوص الجدار العنصري الفاصل في فلسطين اعتمادا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (د إط – 14/10 – الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، تاريخ 2003/12/12 وجاء في حيثيات قرار الجمعية العامة تبيان " أن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإقامته في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، وذلك مخالفة لقواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام العدل الدولية لتأسيس صلحيتها القانونية للنظر في الآثار القانونية الناشئة عن العدل الدولية لتأسيس صلحيتها القانونية للنظر في الآثار القانونية الناشئة عن تقرير الفاصل في فلسطين، على قرار الجمعية العامة رقم 53375، والذي

 $^{^1}$ نافعة ،حسن، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، عالم المعرفة، الكويت، العدد 202، 1995، ص 131.

أنظر القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة الأولى، 1-1956/11/10، الأمم الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الاستثنائية الطارئة الأولى، الملحق رقم 1 (A/3354)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1974.

أنظر قرارا الجمعية العامة (داط – 14/10 – الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة (A/RES/ES-10/14, 12 December 2003).

تم اعتماده عام 1950، كما أوضحت المحكمة في حيثيات رأيها الاستشاري، بالتطبيق لقرار الجمعية العامة رقم (5/377)، وكان واضحا من هذا الرأي الاستشاري من أن "تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ببنائه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي.

وبذلك تكون حالة جدار الفصل العنصري الحالة الثالثة من الحالات التي سمحت باللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وبقصد استصدار قرار ومن دون حاجة للجوء إلى مجلس الأمن وفق القرار 5/377. الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام1947م، والتي يمكن الاستفادة منه في رفع تمثيل دولة فاسطين إلى دولة كاملة العضوية.

رابعــا: العضــوية الكاملــة لدولــة فلسـطين في اطــار الاتحاد من أجل السلم

أدت الإخفاقات السياسية المتكررة للوصول إلى تسوية للقضية الفلسطينية، أمام فرض إسرائيل سياسة الأمر الواقع التي تسعي إلى تصفية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته، إلى ضرورة التوجه للأمم المتحدة، ليس لنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين فقط، بل لتفعيل كافة القضايا في المنظمات الدولية كاستراتيجية من استراتيجيات النضال الفلسطيني ،ورافد إضافي لها، مما يعطى قوة اكبر للسياسة الفلسطينية في فرض رؤيتها تجاه القضايا المصيرية.

مع غياب المَخرَج للمفاوضات والحل مع الكيان الصهيوني، قررت القيادة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، والانضمام إلى عضوية الأسرة الدولية، استناداً إلى قرارات

_

http://www.un.org/News/fr-press/docs/2004/CIJ636.doc.htm] أنظر:

² تُّابت، أمجد، بدائل دبلوماسية فلسطينية لمواجهة التحديات السياسية للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2014م، ص55

الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ عام 1947، وعملاً بحق تقرير المصير لجميع الشعوب وفق ميثاق الأمم المتحدة. وقد دعت السلطة الفلسطينية جميع دول العالم من دون استثناء إلى دعم هذا التوجه، خلال الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2011.

ولقد لجائت منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى آلية التحرك في الأمم المتحدة بعد أن فقدت الأمل في أن تقدم لها حكومة الكيان الصهيوني أي شيء يسمح بالعودة إلى آلية تفاوض جدية تؤدي لقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967وعاصمتها القدس الشريف. وكانت ترتكز الاستراتيجية الفلسطينية في التحرك على المستوى الدولى في على عدة مسارات:

المسار الدبلوماسي: الذي يعمل على تجنيد المزيد من الاعترافات الدولية بدولة فلسطين ورفع التمثيل الدبلوماسي من قبل الدول من خلال العلاقات الثنائية بين دول العالم دولة فلسطين.

المسار السياسي: في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بعد رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة وحصولها على دولة مراقب غير عضو. الأمر الذي مهد الطريق أمام انضمام فلسطين لكافة الوكالات والمنظمات الدولية المختلفة.

المسار القانوني: من خال التوقيع على ميثاق روما والانضام لمحكمة الجنايات الدولية والذي يوفر آلية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديمها للمحاكمة على الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني سواء بغزة أو في الضفة الغربية.

المجدلاني، أحمد، ورقة عمل بعنوان دور منظمة التحرير في التحولات السياسية، منتدى غزة الثامن للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، غزة 2015م.

 $^{^{1}}$ مبروك، شريف، شعبان، الموقف الأمريكي من عضوية فلسطين في الأمم المتحدة الحملة العالمية لمقاومة العدو ان، 2011

خامسا: الانجاز السياسي بالحصول على دولة غير عضو

بعد فشل منظمة التحرير/ السلطة الفلسطينية في الحصول على عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة في عام 2011، ذهبت في العام التالي للأمم المتحدة للمطالبة بدولة غير عضو "مراقب". وكان قد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من حث كل من فرنسا وبريطانيا وكولومبيا والبوسنة وكندا على عدم التصويت على مشروع قرار عضوية فلسطين، في المرحلة الأولي داخل لجنة قبول العضوية، وبذلك تم ضمان عدم رفعه للمجلس وعدم التصويت عليه.

وتمحورت الخطوة الفلسطينية التوجه بشكل مباشر إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل استصدار قرار يوصي بان تكون فلسطين دولة غير عضو لها صفة المراقب Non Member State ، من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد تطلب نجاح هذه الخطوة أغلبية بسيطة 50+1 % من أصوات الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة. (النظام الداخلي للجمعية العامة، م18) وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت مجموعة من القرارات التي تتعلق برفع مكانة فلسطين داخل المنظمة الدولية ومنها ما يلي:

•فـــــي 10/14/22م، وبموجــــب القــــرارين 3210(د −22) و 10/24 من وبموجــــب القــــرارين 3210(د −22) و 3227(د −22)، دُعيــت منظمــة التحريــر الفلسـطينية بصــفتها ممثــل الشــعب الفلسـطيني إلــي المشــاركة فــي مـداولات الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، ومُنحـت مركـز مراقب.

• في 1988/12/15م، وبموجب القرار 43/177 اعترفت الجمعية العامة في جملة أمور، بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 1988/11/15، وقررت أن يُستعمل أسم " فلسطين " بدلاً من اسم " منظمة

ثابت، أمجد، بدائل دبلوماسية فلسطينية لمواجهة التحديات السياسية للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم
 المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، غزة فلسطين 2014م، ص64

_

 $^{^{1}}$ مبروك، شريف، شعبان، الموقف الأمريكي من عضوية فلسطين في الأمم المتحدة الحملة العالمية لمقاومة العده ان، 2011

التحرير الفلسطينية " دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير ووظائفها في الأمم المتحدة.

•في 7/7/1998م، وبموجب القرار 250/25 قررت الجمعية العامة أن تمح فلسطين ، بوصفها مراقباً حقوقاً وامتيازات إضافية للمشاركة في دورات الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة. وهذه المزايا تتمتع بها الدول فقط

•في 2012/11/29م، وانطلاقاً من هذه المحطات وتطوراً نوعياً لقراراتها صدر القرار 67/19 حول " مركز فلسطين في الأمم المتحدة " الذي بموجبه قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة " أن تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة مراقب في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين " دولة غير كاملة العضوية "في الجمعية العامة يعتبر انجازاً تاريخياً في مسيرة العمل الوطني الفلسطيني، إلا انه يندرج ضمن القرارات الكاشفة حسب تعريف القانون الدولي، الذي يؤكد بأن الاعتراف بالدولة الجديدة هو عمل اختياري بمقتضاه تشهد دولة أو مجموعة دول بوجود جمع من الناس يقيم في إقليم محدد يخضع لنظام أساسي مستقل عن جميع الدول، وقادر على الالتزام بالواجبات التي ينص عليها القانون الدولي. أوكان قد شارك بالتصويت 188 دولة، بما فيها إسرائيل، وجاءت نتائج التصويت على المشروع الفلسطيني المقدم بمنح فلسطين مركز " دولة غير عضو لها صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما يلي 2:

- 1) مع القرار: 138دولة 73%
 - 2) ضد القرار: 9 دول 5%

 1 مهنا، مجد، الوجيه، السلطة الفلسطينية – دولة فلسطين منظمة التحرير الفلسطينية – العلاقات السياسية والقانونية بعد إعلان الدولة ، قراءات استراتيجية ، العدد الحادي عشر، مركز التخطيط الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية ، غزة فلسطين 2013م.

^{57.} سليمان، فهد، وآخرون، في تدويل القضية الفلسطينية2014/2011، سلسة الطريق إلى الاستقلال، مركز الحرية للأعلام، غزة فلسطين،2015، ص57

3) امتناع: 41 دولة 22%

وهكذا تكون الدبلوماسية الفلسطينية نجمت في تحقيق نصر معنوي كبير في الأمم المتحدة من خلال رفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو بالأمم المتحدة مما يمنحها العديد من الامتيازات القانونية والسياسية في مواجهة غطرسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ويفتح لها كل أبواب المنظمات والمعاهدات الدولية لانضمام دولة فلسطين إليها في سبيل تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

سادسا: كيفية الاستفادة من قرار الاتحاد من أجل السلم

انطلاقاً من ضرورة تعزيز الاشتباك السياسي والقانوني مع الاحتلال الاسرائيلي وحلفائه، في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وانطلاقا من ضرورة تحقيق أقصى استفادة من أي نافذة سياسية أو قانونية بهدف تحقيق الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، يجب العمل على الاستفادة من قرار الاتحاد من أجل السلم، الذي يوفر فرصة سياسية وقانونية للالتفاف على الفيتو الامريكي المحتمل في مجلس الأمن الدولي، من خلال الربط ما بين التتكر للحقوق الوطنية الفلسطينية، وتهديد الأمن والسلم الدولي.

لذلك ما نريد أن توضحه في هذ الورقة هو ما يمكن أن نسميه (الالتفاف) على مجلس الأمن، كهيئة من هيئات الأمم المتحدة، والتوجه إلى هيئة أخرى، وهي الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك في حال الفشل باستصدار قرار من مجلس الأمن يقبل بتحويل ملف انضمام فلسطين للجمعية العامة للتصويت عليه. ويمكن بالفعل اللجوء إلى هذه الجمعية العامة بغرض استصدار قرار، وذلك بالاعتماد على ما يُعرف باسم (قرار الاتحاد من أجل السلام - Peace) الذي اتخذته الجمعية رقم (7377).

المبررات والحجج السياسية والقانونية الاخلاقية لاستخدام قرار الاتحاد من أجل السلم

يوجد مجموعة من المبررات والحجج السياسية والقانونية والأخلاقية، التي يمكن الاعتماد عليها، عند الارتكاز على قرار الاتحاد من أجل السلّم، بهدف رفع مكانة دولة فلسطين، إلى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ومن تلك المبررات، ما يلي:

•أعادت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة. بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو ما يلي "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير، واتخاذ تدابير ملائمة أخرى لتعزيز السلم العالمي، وهذه المادة تجعل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بمثابة الأساس الذي ينبغي أن تنهض عليه العلاقات الودية بين الأمم بما يضمن حفظ الأمن والسلم الدوليين.

•يعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها، هو أحد التدابير المناسبة لتعزيز السلم العالمي، أي أنها تؤكد الصلة الوطيدة جداً بين حق تقرير المصير والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبالتالي، فإذا أحيل بين شعب من الشعوب وبين قدراته على تقرير مصيره وذلك لاستمرار سلطات الاحتلال في منعه من ممارسة حقوقه المشروعة، شكل هذا الوضع تهديداً للسلم والأمن. الأمر الذي ينطبق على القضية الفلسطينية

•اعترفت إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير عندما وقعت على اتفاقات أوسلو. اعترفت إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية للعام 1994 وأيضاً في الاتفاق المرحلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1995

• يعتبر الاستخدام المسرف لحق النقد (الفيتو) من قبل الولايات المتحدة الامريكية بمجلس الأمن ضد الحقوق الفلسطينية، وعجز مجلس الأمن عن التدخل بصورة فعالة في القضية الفلسطينية مبرر قوي لاستخدام قرار الاتحاد من أجل السلم.

- المساعي الدولية للقضاء على آفة الإرهاب والجماعات المسلحة في المنطقة، تتطلب العمل الجدي على تجفيف منابع التوتر في المنطقة، من خلال إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.
- •قرار الاتحاد من أجل السلم هو في الأساس قرار أمريكي، طرحه وزير الخارجية الامريكية على الأمم المتحدة، وتم استخدامه من قبل الولايات المتحدة الامريكية، في الحرب الكورية، والأزمة المجرية، وبالتالي ليس من حق أحد الاعتراض على استخدامه من قبل الفلسطينيين.

التوصيات

- •دارسة خيار اللجوء إلى مبدأ (الاتحاد من أجل السلم)، دراسة قانونية وسياسية معمقة، بهدف معرفة كيفية الاستفادة من هذا القرار على كافة المستويات، بما يُمكن من رفع مكانة فلسطين في الامم المتحدة للعضوية الكاملة.
- •الاستمرار في تقديم طلب العضوية كاملة لدولة فلسطين إلى الأمم المتحدة، من خلال تفعيل قرار الاتحاد من أجل السلم رقم 5/377، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في حالة استخدام الولايات المتحدة الامريكية حق النقد الفيتو، ضد مشروع قرار رفع مكانة فلسطين لدولة كاملة العضوية.
- التأكيد على أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وعدم اعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية، يعتبر تهديداً للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يمكن أن يشكل مبرراً للقيادة الفلسطينية لتوجه للجمعية العامة للأمم المتحدة للتدخل من خلال القرار قم 5/377
- •التأكيد على أن ترقية مركز فلسطين إلى دولة عضوية كاملة في الأمم المتحدة لا يمس بمكانة م. ت. ف. القانونية والسياسية بما في ذلك صفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، بل يؤكد على الربط المؤسسي بين م. ت. ف. ودولة فلسطين. فاللجنة التنفيذية هي الحكومة الفلسطينية للدولة، والمجلس الوطني الفلسطيني هو برلمانها.

- •التأكيد أن هذا الانتصار الفلسطيني إن تحقق لا يغير من طبيعة المرحلة التي يمر بها الشعب والقضية الفلسطينية باعتبارها مرحلة التحرر الوطني أولاً وقبل كل شيء.
- •التأكيد على أن رفع مكانة دولة فلسطين إلى عضوية كاملة لا يغير في النظام السياسي الفلسطيني الحالي. وهو نظام مركب، تشكل م. ت. ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني إطاره العام الجامع، كما تشكل السلطة الفلسطينية إطاره المحلي كسلطة حكم إداري ذاتي تحت سلطة الاحتلال، سواء في الضفة أو في غزة.

مداخلات

◄ د. فيصل أبو شهلا

بالتأكيد طرح موضوع الاتحاد من أجل السلام للوصول بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ، وأنا حضرت في المجلس الفلسطيني نقاشات لهذا الموضوع وحتى البعض لم يكن يؤيد القرار الذي حصلنا عليه. في 11/29 لم نستطع أن نحصل على تسعة أصوات لكن المعيقات القانونية عطلت استمرار المسيرة السلمية.

هل اسرائيل أفشلت قرار التقسيم ولماذا أفشلته وأخذت الأراضي بالقوة وصولا إلى أوسلو، ووافقنا على حل الدولتين وأفشلت اسرائيل ذلك أيضاً لتصفية القضية الفلسطينية وفصل الضفة عن غزة والجدار والاستيطان وتهويد القدس وفرض التقاسم الزماني والمكاني على الأقصى، تلك الإجراءات أوصلتنا إلى التوجه إلى الامم المتحدة. ومنذ 1967 كانت محاولات انكار الشعب الفلسطيني وانكار ما هو فلسطيني ولكن الثورة الفلسطينية غيرت الموازين وفرضت الوجود الفلسطيني، علينا الأن أن نبقى متمسكين ونذهب لقرار الاتحاد من أجل السلام وصولا للدولة الفلسطينية أو يوجد قوة موجودة مناقضة ورافضة؟.

التوصية

المفروض أن نفكر هل نذهب للقرار ونرجع أو ننتبه لما هدد به نتنياهو، "نحن لن نغادر هذه الأرض ومن حقنا أن نستمر ونتواجد"، نحن الأن في مرحلة يجب ان يكون لنا رؤية جديدة ، نتحدث عن دولة ديمقراطية وحل الدولتين اسرائيل أفشلته. فلذلك نحن نطالب بالدولة الواحدة والديمقراطية.

◄ أ. توفيق أبو شومر

بجب أن نكون واقعيين أكثر من أن نكون حالمين ، الحلم شيء جميل ولكن كيف نحقق هذا الحلم، إنا أعتقد أن نبدأ بداية واقعية ، بالعودة إلى عام 1975 وأنتم تعلمون كيف استطاعت اسرائيل أن تلغي قرار الأمم المتحدة بأنها دولة عنصرية ، ثم بعد ذلك ألغته عام 1991 ، والصهيونية هي حركة عنصرية والعالم كله أصدر هذا القرار ونجحوا في 1991 في إزالة هذا القرار من أجندة الأمم المتحدة ، ما أراه أنه ستظهر عقبات عديدة وأوافق أستاذ محمد أن الملف عالق في مجلس الأمن وسيعودون مرة أخرى إلى تعريف الدولة والحدود غير واضحة ، هناك أكثر من عائق في مجلس الأمن لمنع تحويل الملف للجمعية العامة ربما هي أكبر عقبة ممكن أن تواجه هذا الملف ، بالإضافة إلى ذلك هناك عقبة أخرى أيضاً بجب أن تنظروا إلى الجانب الاسرائيلي يعمل بكفاءة عالية في مجلس الأمن ، كان بروم روس الذين يسمونه بخلية نحل كبيرة وانتقل الملف لأحد أخر اسمه داني دالون وهو يتابع ملف اللاجئين على ضوء إلغاء ملف اللاجئين وأقاموا احتفالاً كبيراً جداً في الامم المتحدة واشاروا به إلى أهمية ذلك الملف وكيف الولايات المتحدة تساعد الفلسطينيين ولا تقدم فلساً وإحداً للاجئين اليهود، لاحظوا أن هناك حركة رهيبة ومتسارعة جداً في هذا المجال ، كيف يمكن أن نبلور صبيغة أخرى ؟ أعتقد أن نبدأ بداية أخرى كيف نلجأ إلى الأمم المتحدة بشكل منقسم يعنى نحن ضعفاء جداً على الحلبة الدولية والساحة الفلسطينية ولابد من تقوية أنفسنا للوصول إلى هذا الطموح وهذا الطموح يحتاج إلى رافعة للوصول إلى الهدف. شكراً لكم.

◄ إسراء صالح

بأشكركم على الندوة كطالبة تعزز المفاهيم عندي ، وهي مفيدة جداً وبالتالي أسأل أين نحن كشباب من تلك الدورات وورش العمل. أوافق أ. توفيق في حديثه وأ. محمد التلباني لكن ما هي الأدوات التي نستطيع أن نجيشها لنستمد القوة وبالتالي نطالب بحقوقنا كدولة ، نقول أن أمريكا هي المهيمنة والمسيطرة ما هي الأدوات التي تؤدي إلى إستقطاب مساعدة أمريكا كمساعدة أمريكا لليهود. ما العمل في هذه الحالة ؟

نحن فعلياً نحتاج لمقاومة لتحرير فلسطين ماذا بعد الحصول على العضوية

٩

بداية الحصول على الإعتراف أنك تجعل باقي الشعوب تعترف بك وتشعر بوجودك.

أخر سؤال تعريف كلام أ. توفيق مصطلح لاجئ يهودي ؟

◄ حسن سلامة

يجب أن نتحدث عن مكان القوى لدينا لتجنيد الرأي العالمي لمساندة قضيتا ، يجب قبل توجهنا للمؤسسات الدولية أن نرفع عن أنفسنا صفة الإرهاب مثل محكمة الجنايات الدولية ويجب أن يكون لدينا توصيف للإرهاب.

> د. ابراهيم المصري

أحتاج لتوضيح: اللجنة القانونية المنبثقة عن مجلس الأمن ، جل ما أعرفه عنها أنها لجنة قانونية غير ملزمة ، عندما طرح الملف على هذه اللجنة لم يكن لديها إجماع على تصعيد ملف العضوية إلى مجلس الأمن وبالتالي لدينا اشكالية، لكن تم تصعيد الملف وتم التصويت عليه.

◄ أ. رائد موسى

لو حصلنا على الثاثين في مجلس الأمن ، هل الثاث الذي لم يصوت يقدر أن يعطل الملف ؟

لدي تعقيب في مقدمة أ. مجد مهنا عن قرار 242 وانسحاب الأراضي غير واضحة ، أعتقد أن الأمور واضحة القرار صدر على أنه لا يجوز احتلال الأراضي بالقوة.

◄ د. عبدالله أبو العطا

أشكر مركز التخطيط على هذه الاستضافة والإخوة على هذه المداخلات.

اسرائيل هي دولة أبارتهايد عنصرية إحتلالية ليست كأي استعمار في العالم يأتي ثم يرحل بفعل مقاومة ، قائم على إحلال شعب محل الأخر ، قرار التقسيم أعطى لشعبنا حوالي 49 % من مساحة الأرض ، طبعاً محكومة هذه الدولة بهواجس الأمن وغطرسة القوة ، الأن ما أصبح مقبول فلسطينياً ويتم التفاوض عليه

منذ مفاوضات مدريد إقرار الجميع بغشل هذه المفاوضات ، دلالة على عدم استعداد اسرائيل لتقديم أي شيء. ما يهمنا كفلسطينين تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية الذي تم اختزالها وتم تهميشها لفترة طويلة لصالح السلطة الفلسطينية وهي التي بدأت تلك المفاوضات لتوحيد شعبنا في مواجهة هذا الاحتلال. مبدأ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة هذا مبدأ واضح تمارسه كافة شعوب الأرض. المطلوب توفير كافة الدعم والاسناد لانتفاضة شعبنا وتعزيز وتتشيط حركة التضامن الدولي مع شعبنا وقضيتنا، وقبل كل شيء المطلوب انهاء الانقسام الكارثي الذي يؤذرنا على استرداد حقوقنا وتطبيق الاتفاقيات الموقعة.

◄ محمود البسيوني

الخطوات المطلوبة لرفع مكانة فاسطين لعضوية كاملة هي الاستمرار ، لكن يجب دعم هذا الطلب بدعم معالم الدولة وتكريس النصوص، والحركة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية لإظهار معالم الدولة هي بطيئة.

السؤال هل يجوز من ناحية قانونية اللجوء لمحكمة الجنايات الدولية في حال اعتراض قرار تكرار حق الفيتو وطلب تقديم من خلال هذه المحكمة الدخول للجمعية العمومية للأمم المتحدة مباشرة بدون العودة إلى مجلس الأمن؟

◄ عامر الوادية

طبعاً مداخلتي عبارة عن صعوبات متوقعة.

ألا يعتبر إمكانية تطبيق قرار الاتحاد من أجل السلم ينم عن اعتداء على ميثاق الأمم المتحدة ولاسيما اختصاصات مجلس الأمن في موضوع قبول الدولة العضو، وما السبيل في إمكانية تعديل ميثاق الأمم المتحدة المادة الرابعة؟

ثانياً ألا يعتبر الإعتماد عليهما في تطبيق قرار الاتحاد من أجل السلم يحتاج لتوحيد الجهد الفلسطيني واعادة اللحمة الفلسطينية وبالتالي اللجوء لهذا القرار ؟

اللجوء لهذا القرار ألا يعتبر سابقة خطيرة ومن الممكن أن يترتب عليها مخاطر وذلك أن ليس لديها عرف سابق؟

◄ سليم ماضي

نحن دائماً نقول أن الولايات المتحدة متحيزة لاسرائيل وتستخدم حقها في مجلس الأمن بإستخدام حق النقض الفيتو لصالح أخر احتلال في العالم. والسؤال هنا موجه للدكتور فيصل والدكتور توفيق لماذا لا نكسب تعاطف دول عظمى أخرى في مجلس الأمن مثل روسيا والصين التي لها حق في إستخدام حق النقض الفيتو؟

◄ الردود

التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة منذ 2009 هو تحرك واجمه صعوبات كبيرة جداً، واجمه فيتو أمريكي واستمر من أجل كسر الارادة الأمريكية ، بالتالي الإرادة الفلسطينية يجب أن تتحدى هذه الصعوبات والعقبات بهدف تعزيز الاشتباك السياسي والقانوني في الأمم المتحدة من أجل الضغط على الاحتلال الإسرائيلي والحصول على الحقوق، وبالتالي تفعيل قرار الاتحاد من أجل السلم يتحقق في أمر واحد إذا ربطنا ما بين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وبين تهديد الأمن والسلم الدوليين هنا يمكن أن نعتمد على قرار الاتحاد من أجل السلم، وهو قرار ليس مطلق يعتمد على أي قضية يتم تهديد فيها الأمن والسلم الدوليين.

سأحاول أرد على الجميع ، يعني المطلوب أن الدولة الفلسطينية لها أركان لها حقوق الوضع ليس وجود سلطة تشريعية ، المجلس لا ينعقد والقضاء ثنائي . يجب أن نتخذ خطوات إجرائية وممارستنا للمقاومة يجب أن نتوافق مع القانون الدولي.

إستهداف المدنيين بشكل ممنهج هو جريمة حرب بغض النظر ما هو لون هذا المدني، النقطة الثانية بالنسبة لمخاطبة الرأي العام شيء مهم أن نفعل كل الوسائل الإعلامية والتواصل الإجتماعي ودور الشباب مثال كثير من الدول التي كنا نعتبرها صديقة لم تصوت على قرار رفع علم فلسطين في الأمم المتحدة مثل اليونان وقبرص وبعض دول البلقان وبالتالي صوتوا ضد القرار، ولكن إذا كان هناك رأي عام شعبي يمكنها أن تواجه بعض الضغوط في الأمم المتحدة ، نحن بحاجة لتصويت كافة الدول لكن الممارسة العملية نفقد الكثير من الدول لذلك التحرك السياسي والدبلوماسي مهم.

صدر أكثر من قرار من محكمة العدل الدولية بخصوص العضوية ، هل الشروط الأربعة كافية لإتخاذ قرار مثل أن تكون محبة للسلام وما إلى ذلك.

بسبب الاستخدام المفرط للفيتو هل يجوز للجمعية العامة أن تصوت، هذا اعتداء على الميثاق وصلحياته ولكن صدر في شهر 3 سنة 1950 قرار الاتحاد من أجل السلم، تم فعلاً تجاوز أحكام الميثاق لكن القوة الفعلية هي بيد مجلس الأمن هل كان هذا اعتداء على مجلس الأمن ولنعتبره اعتداء على مجلس الأمن، هناك مادة تقول يمكن إتخاذ تدابير قمعية إزاء الدول الخاسرة في الحرب العالمية الثانية والدول المهزومة يمكن في أي لحظة يتم وضعها تحت إحتلال.

ختام الجلسة (أ. جمال)

التحرك للأمم المتحدة هو خيار فلسطيني مهم ويشمل القيادة الفلسطينية وهذه الندوة تأتى في إطار فتح أفاق جديدة لدينا.

ورشة عمل

التنسيق الأمني ُ تقديـم

أ.جمال البابا

كعادتنا نحاول في مركز التخطيط تسليط الضوء على بعض القضايا التي تهم الشعب الفلسطينية، وتضع الرأي العام في مسار كثير من القضايا التي تهمه، واليوم وفي هذا الاطار سنتحدث عن التسيق الأمني أبعاده السياسية والقانونية والإجرائية الميدانية وكل ما يتعلق بالتسيق الأمني الذي يتم تسليط الضوء عليه من قبل الاعلام وخاصة الاعلام المعارض بطريقة أقل ما يقال فنها بأنها غير موضوعية، بصفة عامة في أي منطقة يوجد فيها تداخل لابد أن يكون هناك تتسيق بين الأطراف المتداخلين في هذه المنطقة، الملاحظ بعد اتفاق أوسلو الواقع الجغرافي والميداني أن هناك تداخل كبير بيننا وبين الجانب الإسرائيلي سواء كان على الطرق أو في الإجراءات كبير بيننا وبين التجاري أو في حركة الأفراد، يوجد تداخل معقد تداخل جغرافي وانساني ومدني، هذا الموضوع أي التنسيق الأمني يبدو أحياناً أنه غير واضح لبعض السياسيين وعامة الشعب ولم يتم تسليط الضوء عليه بطريقة مهنية

عقدت هذه الورشة في مركز التخطيط الفلسطيني بتاريخ 2016/1/6

وبطريقة متفحصة حتى يفهم الرأى العام الموضوع بصورة واضحة. يوجد أنواع كثيرة من التنسيق أفرزها اتفاق أوسلو منها تنسيق له علاقة بالحالات الانسانية وهو التنسيق المدنى مثل خروج المرضى والتصاريح وهذا النوع محمود عند الرأى العام أيضاً هناك تتسيق له علاقة بالعسكر أو الجوانب العسكرية مثل تتسيق DCO الأخ محمد سوف يسلط الضوء عليها وهي الدوريات المشتركة وحركة العسكريين مع وجود مؤسسة DCO صاحبة المسؤولية في الارتباط العسكري، وهناك نوع أخر من التسيق وهو التسيق الجنائي الذي يتعلق بالمخدرات والسرقات والنوع الأخر وهو عنوان جلستنا اليوم وهو التنسيق الأمنى وأعتقد أن له أساس قانوني في اتفاق أوسلو ويوجد له اجراءات محددة سيضعنا في صورتها الأخ رائد، سنقوم بإستعراض الموضوع بصورة متخصصة خصوصاً وأن لدينا متحدثان من ضباط الأمن ولهم خبرة بالمجال الأمني، وربما هناك كثير من الأسئلة التي تثار حول هذا الموضوع أتمنى الاجابة عليها، هل هناك سند فانوني لهذا التسيق؟ هل هناك نصوص واضحة في اتفاق أوسلو تدعو لهذا التنسيق؟ هل هناك سوابق مرادفة لهذه الحالة التي نعيشها في هذا التسيق بيننا وبين خصم أو جار أو عدو بغض النظر عن المصطلح المستخدم وكيف يتم التعامل مع الاجراءات الأمنية المتبعة، اضافة الي الأبعاد السياسية المصاحبة لهكذا تتسبق.

ورشة عمل حول التنسيق الأمنى

أ.رائد موسى

أ. محمد التلباني

شغل مصطلح التسيق الأمنى حيزاً كبيراً في المساحات الاعلامية والسجال السياسي الفلسطيني الداخلي وخاصة مع تعمق حالة الانقسام السياسي ودخول العديد من القضايا والملفات كمواد التسجيل النقاط كل طرف على الطرف الاخر بعيدا عن النظرة الموضوعية والفهم الحقيقي لتلك القضايا ومنها مسألة التسيق الأمني ، وهو ما دفعنا لطرح مفهوم وأساس التنسيق الأمني والابعاد القانونية والسياسية له وافاق التعامل مع هذه المسألة .

أولاً - مفهوم التنسيق الأمني:

يعنى التسيق الأمنى: الاتصال بين السلطة الفلسطينية وسلطة الاحتلال الاسرائيلي من خلال لجان ارتباط مشتركة (مدنية وعسكرية) بهدف معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك وحل المنازعات الناتجة عن تطبيق الاتفاقية (أوسلو) بين الطرفين، إلى جانب اتخاذ بعض التدابير والاجراءات في سياق التسيق الأمني أ، أما التعاون الأمنى فهو جزء من التسيق الأمنى ويتركز في القضايا الجنائية كالبحث عن المفقودين من الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي 2،

197

¹ تنص المادة (18) من اتفاقية قطاع غزة منطقة اريحا وملاحقها الموقعة في 1994/5/4 : " يتخذ كلا الجانبين الاجراءات الضرورية لمنع أعمال الارهاب والجريمة والاعمال العدائية ضد بعضهما وضد الافراد الذين هم تحت سلطة الطرف الاخر وضد ممتلكاتهم ، وسيتخذان الإجراءات القانونية ضد الجناة "

² تنص المادة (28) من الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في 1995/9/28 :" 1. سنتعاون إسرائيل والمجلس بتزويد كل منهما الآخر بالمساعدة الضرورية في القيام بالبحث عن الأشخاص المفقودين وعن جثث أشخاص لم يتم اكتشافهم وكذلك بتزويد معلومات عن الأشخاص المفقودين. 2.تتعهد م.ت.ف بالتعاون مع إسرائيل وان تساعدها في جهودها لتحديد ولإرجاع إلى إسرائيل جنود إسرائيليين فقدوا في الخدمة وكذلك عن جثث إسرائيليين لم يتم اكتشافهم بعد ".

فكلمة تعاون تستخدم بالحالات التي تحتاج الى جهود مشتركة من التعاون لتحقيق هدف محدد، وهناك مثال على التعاون بين قوات الدفاع المدني الفلسطيني مع الاسرائيلي في اخماد حريق الكرمل داخل اسرائيل عام 2010.

ثانياً - أساس التنسيق الأمني:

يعد التنسيق الأمني أو الترتيبات الأمنية أحد التزامات وبنود الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية المرحلية ، والتي يجب أن تنفذ بشكل سليم وبحسن نية ، وهي اتفاقيات دولية يحكمها القانون الدولي وخاصة القانون الدولي الإنساني؛ الذي لا يجيز الانتقاص من الحقوق المقررة وفق اتفاقيات جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وانما في حال الاتفاق على تحسين الاوضاع للسكان تحت الاحتلال فيسمح بذلك ، فالاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية لا تنطبق عليها اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 ، حيث تشترط تلك الاتفاقية أن تكون المعاهدات بين دول أما في الحالة الفلسطينية فهي اتفاقيات وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني تمثيل للشعب الفلسطيني وبين دولية السرائيل.

وعليه يجب النظر لمسألة التسيق الأمني أو الترتيبات الأمنية باعتبارها جزء من سياق عام هدف تطبيق قرارات الأمم المتحدة؛ وبالتحديد قرارات مجلس الامن 242 و 338 لذا يجب عدم اخراجه من سياقه العام خلال معالجة المسألة وتقيمها والحكم عليها 3.

[&]quot;. تتص المادة (1) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 : " تطبق هذه الاتفاقية على المعاهدات بين الدول ".

² انظر خطابات الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل

³ تنص المادة (1) من اتفاقية قطاع غزة منطقة اريحا وملاحقها الموقعة في 1994/5/4 تحت عنوان الهدف من المفاوضات: " إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ... من بين امور اخرى ، إقامة سلطة حكومة ذائية إنتقالية فلسطينية ... لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدى إلى تسوية دائمة تقوم على اساس قراري مجلس الامن 242 و 338 ".

كل ذلك في اطار اتفاقية تقوم فلسفتها على النقل التدريجي للصلاحيات الأمنية والمدنية للسلطة الفلسطينية أ، حيث تضمنت الاتفاقيات نقل صلاحيات أمنية بالحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام والمتطلبات الأمنية للفلسطينيين وباقى السلطات الادارية والمالية والتشريعية والقضائية والتنفيذية المختلفة 2.

أما أمن الاسرائيليين سواء داخل إسرائيل أو المناطق خارج نطاق سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية فهو مناط بأجهزة الأمن الاسرائيلية ³ بالإضافة للدفاع ضد الاخطار البحرية والجوية والحدودية على الاردن ومصر كل ذلك مناط بالجانب الاسرائيلي ⁴.

وعليه فالحفاظ على أمن الاسرائيليين هو مهمة الجانب الاسرائيلي وليس الفلسطيني، سمحت به الاتفاقيات الانتقالية ليس كتنازل، وانما هو حق للجهة

¹ تنص المادة (2/7) من اتفاقية قطاع غزة منطقة اريحا وملاحقها الموقعة في 1994/5/4 : " سووف يحدد الاتفاق الانتقالي ... نقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية إلى مجلس السلطة الفلسطينية ، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي ايضا سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية والاجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة "

² تنص المادة (1) من الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في 1995/9/28:" 1. ستتقل إسرائيل صلاحيات ومسؤوليات كما هو محدد في هذه الاتفاقية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس بموجب هذه الاتفاقية. وسوف تستمر إسرائيل في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها التي لم يتم نقلها. 2. لحين تنصيب المجلس، فإن الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إلى المجلس سيتم ممارستها من قبل السلطة الفلسطينية المشكلة بموجب اتفاقية غزة. أريحا، والتي سوف يكون لها أيضاً جميع الحقوق، والمسؤوليات، والواجبات الملقاة على عاتق المجلس في هذا الخصوص. وعلى هذا، فإن مصطلح "المجلس" في جميع أماكن هذه الاتفاقية سوف يفسر، ولحين تنصيب المجلس، على أنه يعني السلطة الفلسطينية. 3. قل الصلاحيات والمسؤوليات لقوات الشرطة الشطئة المشكلة من قبل المجلس الفلسطيني بموجب المادة الرابعة عشر أدناه (يشار إليها من الآن فصاعداً "الشرطة الفلسطينية") سيتم بشكل مرحلي، كما هو مفصل في هذه الاتفاقية وفيالبروتوكول الخاص بترتيبات الأمن وإعادة الانتشار الملحق بهذه الاتفاقية (يشار إليه من الآن فصاعداً "بالملحق الأول"). 4. بالنسبة إلى نقل وتولي السلطة في المجالات المدنية، سيتم نقل وتولي الصلاحيات والمسؤوليات كما نص عليها في بروتوكول العلاقات المدنية المرفق لهذه الاتفاقية كملحق 3 (وفيما يلي "ملحق 3").

³ المادة (10) من اتفاقية قطاع غزة منطقة اريحا وملاحقها الموقعة في 1/994/5! "ستنتشر الشرطة الفلسطينية وستتولى مهام النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين بشكل مرحلي بناء على المادة13 (الأمن) والملحق الأول. ستستمر إسرائيل في القيام بمسؤوليات الأمن الخارجي، إضافة إلى مسؤولية الأمن الشامل للإسرائيليين وذلك من أجل المحافظة على أمنهم الداخلي والنظام العام "

⁴ تتص المادة (12) من اتفاقية قطاع غزة منطقة اريحا وملاحقها الموقعة في 1994/5/4: "ترتيبات للأمن والنظام العام من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيشكل المجلس قوة شرطية قوية كما نص عليها المادة 14 أدناه، ستستمر إسرائيل في تحمل مسؤوليات الدفاع ضد التهديدات الخارجية: بما في ذلك مسؤولية حماية الحدود المصرية والأردنية، والدفاع ضد التهديدات الخارجية من البحر ومن الجو أيضا، إضافة إلى المسؤولية للأمن الشامل للإسرائيليين في المستوطنات".

الممارسة للاحتلال في اتخاذ التدابير الأمنية والقانونية والقضائية لحماية جنودها وممتلكاتها وفق اتفاقية جينيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب.

وهنا يثور التساؤل هل التنسيق الأمني والترتيبات الأمنية بدعة اوجدتها اتفاقية اوسلوا ؟

ت دعونا الإجابة على هذا التساؤل إلى البحث في وجود ترتيبات أمنية وتنسيق أمني من عدمه مع الاطراف المحيطة بدولة اسرائيل ، و هل هناك جهة أو منطقة تحيط بإسرائيل أو على تماس مع اسرائيل تخلوا من التنسيق الأمني والاجراءات الأمنية؛ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ؟ إن الاجابة هي بالنفي والشواهد كالتالى :

في العلاقة بين اسرائيل وجمهورية مصر العربية: هناك ترتيبات أمنية وقوات دولية؛ وفق اتفاقية كامب ديفيد ومناطق (أ - ب - ج) وتحديد في حجم القوات والتسليح والمهام الأمنية والنشاطات العسكرية وتعاون معلوماتي ...

في العلاقة بين اسرائيل والمملكة الاردنية: هناك ترتيبات أمنية بين اسرائيل والمملكة الاردنية وفق اتفاقية وادى عربة بشكل مباشر.

في العلاقة بين اسرائيل والجمهورية العربية سورية: هناك قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (UNDOF) ؛ بناء على اتفاق فض الاشتباك لعام 1974، وهناك مهام أمنية وترتيبات أمنية ومناطق عازلة ومنزوعة السلاح وخالية من أي نشاط عسكري ، ولدى تلك القوة دوريات امنية ومعسكرات ونقاط مراقبة بالإضافة لمهام اخرى 1.

في العلاقة بين اسرائيل والجمهورية اللبنانية: هناك قوات اليونيفيل التي انشأت وفق قرارات مجلس الأمن وتقوم بالمهام متعددة منها:

1 ومنها أنشطة نزع الألغام ويرامج التوعية العامة. وتواصل القوة مساعدة اللجنة الدورية للصليب الأحمر (ICRC) بتسهيل نقل البريد والبضائع وعبور الأشخاص عبر منطقة العزل النظر: معلومات أساسية حول قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، موقع الامم المتحدة على شبكة الانترنت على رابط:(http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/undof/background.shtml)

-رصد وقف الأعمال العدائية.

-مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية خلال انتشارها في جميع أنحاء جنوب لبنان، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، بينما تسحب اسرائيل قواتها المسلحة من لبنان.

-تسيق الأنشطة المشار اليها في الفقرة السابقة (أعلاه) مع حكومة لبنان وحكومة اسرائيل .

-تقديم مساعدتها للمساعدة على ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنبين والعودة الطوعية والآمنة للنازحين .

-مساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات ترمي إلى إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي عناصر مسلّحة، موجودات وأسلحة غير تلك التابعة لحكومة لبنان وقوة اليونيفيل المنتشرة في هذه المنطقة .

-مساعدة حكومة لبنان، بناء على طلبها، في تأمين حدودها وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة إلى لبنان دون موافقته .

وبموجب قرار مجلس الامن ¹ (بعد حرب 2006)، أذن مجلس الامن أيضاً لقوة اليونيفيل اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية في مناطق انتشار قواتها وحسبما يقتضيه الوضع في حدود قدراتها، لضمان عدم استخدام مناطق عملياتها لأي أنشطة عدائية من أي نوع كان؛ مقاومة المحاولات التي تهدف الى منعها بالقوة من القيام بواجباتها التي نص عليها تكليف مجلس الأمن، حماية موظفي و مرافق و منشآت ومعدات الأمم المتحدة، كفالة أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية و حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي، دون المساس بمسؤوليات حكومة لبنان².

(http://unifil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=11817&language=ar-JO)

.

[.] وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1710 المؤرخ في 11/8/800 .

[:] موقع قوات اليونيقيل على الانترنت على رابط أ

وعليه فكل الأطراف المحيطة بإسرائيل ومن لها تماس مع دولة اسرائيل، سواء كان بينها وبين الأخيرة اتفاق سلام أم لا فإن لها ترتيبات أمنية مشتركة وتنسيق أمني سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

لذلك يتبين أن وجود الترتيبات الأمنية أمر لا بد منه، أما عن شكله و مداه واجراءاته ومهامه فهي أمور قابلة للتغيير حسب مقتضى الحال في كل منطقة وفي كل فترة.

تنفيذ الالتزامات ذات العلاقة بالتنسيق الأمنى:

نبحث في هذا الموضع في خيارات التعامل مع مسألة التسيق الأمني؛ أي مستقبلها بين الاستمرار فيه أو وقفه أو تعديل آليات وسياسات تطبيقه ، مع العلم أن الجدل حول تعديل التدابير الأمنية كما طرحت في الساحة السياسية والاعلامية الفلسطينية ؛ طرحت أيضاً وسابقاً في مصر والمطالبة بتعديل الترتيبات الأمنية بين مصر اسرائيل .

بداية رغم عدم انطباق اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 على الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية - وفق التوضيح السابق - ، إلا أن استمرار التنسيق الأمني كالتزام تعاقدي يحكمه القواعد العرفية الدولية ، والتي شكل تقنينها الاتفاق على نصوص تلك الاتفاقية (فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969) ، وعليه بالرجوع لأحكام الاتفاقية المذكورة ، - وفق الفهم السابق - ؛ وبالرجوع لقواعد العرف الدولي يمكن للباحث عرض الموقف القانوني لاستمرار تتقيذ التنسيق الأمني أو وقفه أو تغيير أحكامه كما يلي :

وفق الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية تم النص على التنسيق الأمني وتنظيمه باعتباره أحد الالتزامات التعاقدية التي تستمر ما استمرت الاتفاقية في النفاذ والتطبيق، وفي حال انتهاء الاتفاقية أو حلول اتفاقية بديلة لها تتنهي تلك الالتزامات ومن بينها التنسيق الأمني أو تتغير النصوص التي تحكمه واشكال تتفيذه.

كما يمكن أن يتوقف التنسيق الأمني كالتزام تعاقدي نصت على الاتفاقيات في حال وقف العمل بالاتفاقية سواء باتفاق الأطراف على وقفه أو تعديل احكامه.

أما في حال عدم الاتفاق بين الجانبين على ووقف التنسيق الأمني أو تعديل أحكامه فخيارات وقف التنسيق أو تعديل تطبيقه فهي كما يلي:

في حال تم الاخلال الجوهري بأحكام الاتفاقية ما يجعل من تطبق طرف للالتزامات التعاقدية وفق الاتفاقية يشكل اجحاف بالطرف الآخر، وبتطبيق ذلك الخيار على الحالة الفلسطينية نجد أن اسرائيل لم تحترم الاتفاقيات وامعنت في انتهاكها ، وفرض حقائق على الأرض مستعينة بقدراتها العسكرية والاقتصادية وغيرها ، وفي المقابل يستمر الجانب الفلسطيني في الوفاء بالتزاماته ما دام في ذلك خدمة لمصلحة القضية الفلسطينية ومسار التفاوض .

أما اذا أصبح التنفيذ للالتزامات التعاقدية ومن بينها التسيق الأمني مستحيلاً أو غير ممكن كقيام الجيش الاسرائيلي بإعادة احتلال منطقة معينة ومنع الأجهزة الأمنية الفلسطينية من العمل أو اعتقال افرادها ومصادرة عتادها واسلحتها ، فلا يطالب الجانب الفلسطيني بالوفاء بالتزامات من جانب واحد ، وانما يقوم بما يخدم مصالح شعبنا وقضيته الوطنية والسياسية ويعزز صموده .

وعليه يستمر التنسيق الأمني والتدابير الأمنية ويتعزز أو يتراجع بمقدار التزام الطرف الاخر وفق الالتزامات التعاقدية بين الاطراف الدولية وبما يخدم مصالح الطرف الفلسطيني .

كما أن التغير الجوهري للظروف يشكل سبب لتعديل الاتفاقيات باتجاه وقف العمل ببعض بنودها بما لا يخل بمجمل الاتفاقية وجوهرها وخاصة اذا كانت التزامات قابلة للانفصال وغير مرتبطة ارتباطا غير قابل للفصل، ويمكن اعتبار تغيير مكانة الجانب الفلسطيني من سلطة حكم ذاتي محدود إلى دولة معترف بها أي تغيير التكييف القانوني لها والسيادة لها يدعوا لتغيير بعض الالتزامات التعاقدية المؤقتة في اصلها .

وهنا نود ان نسجل انه بالرجوع لتاريخ تطبيق الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية نجد انه نتيجة الاخلال الجوهري للطرف الاسرائيلي في التزاماته، قد اقدم الطرف الفلسطيني على تعديل الكثير من الالتزامات التعاقدية بوقف بعضها أو تعديل تطبيق البعض الاخر، ولكن كل ذلك يحكمه عامل مهم وهو مقدار السيادة التي تمتلكها وتستطيع السلطة الوطنية ممارستها.

فالانتقاص من السيادة الفلسطينية يجد صدى له وتعبير في العديد من نصوص الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية سواء على صعيد صلاحيات السلطة التنفيذية أو صلاحيات السلطة القضائية ، وكذا على صعيد الترتيبات الأمنية والتنسيق الأمني ، فعند المطالبة بتعديل أي نص أو وقف تنفيذه يجب عدم إغفال عامل نقص السيادة الوطنية الفلسطينية على الأرض؛ بفعل وجود الاحتلال العسكري الاسرائيلي، وهنا نورد بعض الأمثلة على وجود الالتزامات التعاقدية ومدى امكانية تعديلها أو وقفها :

على صعيد صلاحيات السلطة التشريعية:

حددت الاتفاقية عدد نواب المجلس التشريعي الفلسطيني ب (82) نائب 1، ولكن تمكنت السلطة الوطنية من تجاوز هذا النص، وعدم النقيد به، ووصل عدد النواب من (88) نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني الأول، إلى (132) نائب في المجلس التشريعي الثاني ، ولكن رغم ذلك فوجود الاحتلال وممارساته ادى لتعطيل انعقاد المجلس التشريعي بإقدام الجيش الاسرائيلي على اعتقال عدد من النواب في الضفة الفلسطينية .

كما ان الاتفاقيات المرحلية تقيد النطاق الموضوعي لعمل المجلس التشريعي في وظيفته التشريعية أي سن القوانين؛ بحيث لا يتم سن أي قانون فاسطيني

204

أنتص المادة (4) من اتفاقية واشنطن 1995 على ما يلي : " المجلس الفلسطيني سيشكل من 82 ممثل ورئيس السلطة التنفيذية والذي سيتم انتخابهم مباشرة ويوقت واحد من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة. ".

يخالف الاتفاقية ، ويجب عرض أي قانون قبل اقراره على الجانب الاسرائيلي¹، ولكن الجانب الفسطيني توقف عن تطبيق هذا الالتزام من الناحية العملية.

على صعيد صلاحيات السلطة القضائية:

وفق أحكام الاتفاقيات الانتقالية ليس للقانون الفلسطيني أو القضاء الفلسطيني ولاية قضائية على أي شخص يحمل الجنسية الاسرائيلية حتى لو ارتكب جرم داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطيني - ، ومطلوب تسليمه للجانب الاسرائيلي لمحاكمته في إسرائيل؛ أمام القضاء الإسرائيلي وفق القانون الإسرائيلي 2. وهذا الالتزام لا يزال ساري ولم تتمكن السلطة الفلسطينية من تعديله، ولم تتمكن من الاحتفاظ بأي إسرائيلي داخل أي مركز توقيف فلسطيني لان الجيش الإسرائيلي لديه القدرة العسكرية على اقتحام هذا المركز وأخذه عنوة .

أما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية:

نصت الاتفاقيات على حدود معينة لتعداد قوات الشرطة والأمن الفلسطيني، ومقدار ونوع تسليحها، ³ ولكن قام الجانب الفلسطيني بالتوقف عن تلك الالتزامات وتم تعديل عدد القوات الفلسطينية وعتادها من الناحية العملية .

¹ تتص المادة (18) من اتفاقية واشنطن 1995 المتعلقة بالصلاحيات التشريعية للمجلس على ما يلي: "أ. التشريعات بما فيها التشريعات التي تعدل أو تلغي قوانين سارية أو أوامر عسكرية، والتي تغوق ولاية المجلس أو التي تكون، مخالفة لاحكام إعلان المبادئ أو هذه الاتفاقية أو آيه اتفاقية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة . بعلى رئيس السلطة التنفيذية للمجلس عدم إصدار تشريعات تبناها المجلس إذا كانت هذه التشريعات تقع ضمن أحكام هذا البند. يجب إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية عن جميع التشريعات . بدون إجحاف لأحكام البند الرابع أعلاه، فان الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية المي تشريعات تعتبر إسرائيل أن البند الرابع ينطبق عليها، وذلك من اجل مناقشة قضايا ناشئة عن هذه التشريعات، ستنظر اللجنة القانونية إلى تشريعات رفعت إليها في اقرب فرصة ممكنة " .

² تتص المادة (17) من اتفاقية واشنطن 1995 على ما يلي : "أ. سيكون لإسرائيل من خلال الحكم العسكري سلطة على مناطق لا نقع تحت الولاية الإقليمية للمجلس صلاحيات ومسؤوليات لم تتقل إلى المجلس وعلى الإسرائيليين . ب. لهذه الغاية ، الحكم العسكري الإسرائيلي سيبقي على صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية ضرورية بناءا على القانون الدولي. لن ينتقض هذا النص من تطبيق التشريعات الإسرائيلية على الإسرائيليين في الدعاوي أمام القضاء ."

⁸ تتص المادة (14) من اتفاقية واشنطن 1995 على ما يلي : "سيشكل المجلس قوة شرطية قوية، واجبات وأعمال وهيكلية ، وتركيبة ونشر قوات الشرطة الفلسطينية بالإضافة إلى الإحكام المتعلقة بأجهزتها وعملها وأيضا إلى قواعد سلوكها منصوص عليها في الملحق الأول. سيتم دمج قوات الشرطة الفلسطينية التي شكلت بمقتضى اتفاقية غزة أريحا في الشرطة الفلسطينية وستكون خاضعة لإحكام هذه الاتفاقية. باستثناء الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية لن يتم تشكيل أو عمل أي قوة مسلحة أخرى. باستثناء سلاح وعتاد

وهنا يثور التساؤل هل مقدار السيادة الفلسطينية على الأرض وفي الواقع ، تمكننا من التوقف عن الترتيبات الأمنية والتنسيق الأمني فيما يتعلق بنقل القوات الفلسطينية المسلحة من منطقة إلى اخرى أو في ما يتعلق بالممر الأمن أو على المعابر أو غيرها من القضايا ؟؟؟

لذلك إن هذه التساؤلات وغيرها يجب أن يتم الاجابة عليها قبل القطع بوقف التنسيق الأمنى أو تغيير شكله وممارسته .

وأجهزة الشرطة الفلسطينية المفصلة في الملحق الأول وتلك الخاصة بالقوات العسكرية الإسرائيلية لا يمكن لأي منظمة أو مجموعة أو فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يصنع أو يجوز أو يمثلك أو يورد أو يحضر سلاح أو عتاد أو متفجرات أو ملح البارود أو أي أجهزة مرتبطة بذلك إلا إذا كان منصوصا عليه في الملحق الأول".

مداخلات

العميد: ابراهيم الفرا

بعد اللغط الكثير الذي انتاب الشارع الفلسطيني حول ما يسمى بالتسيق الأمني نقدم بداية الشكر لمركز التخطيط الذي تتاول هذا الموضوع في إطار ورشة عمل ونود التوضيح أن الوقت الذي خصص لذلك غير كافي للإثراء والخروج بنتائج تأخذ شكل التوصيات لصانع القرار وعليه نود بداية التوضيح:

- أنه في البداية قد وقع الجميع في فخ طرح مصطلح لا وجود له في اتفاق أوسلو أصلاً كنص، حيث نصت اتفاقية القاهرة التي انبثق عنها اعادة الانتشار في قطاع غزة وأريحا أولاً: تشكيل لجنة أمنية مشتركة يطلق على مختصرها J.S.C وثلاث مكاتب فرعية وتسمى مكتب النتسيق اللوائي D.C.O مهمة هذه المكاتب تحويل ما يتم الاتفاق عليه في اللجنة الأمنية المشتركة إلى واقع عملي علاوة على اشرافها على عمل الدوريات المشتركة وفق المهام المنوطة بها. وبالتالي لم يكن في المسمى تتسيق أمني الذي يستعمل بطريقة أو بأخرى بعملية الجلد حتى وصل الأمر أن هناك من هم جزء من المشروع الوطني والمعنيين بأوسلو من ترديده.

واللجنة الأمنية والمكاتب اللوائية كانت تمثل فيها كافة الأجهزة الأمنية المعترف فيها وفق الاتفاق، وعليه أود التتويه لثلاث ملاحظات اعتقد أنها هامة وهي:

أولاً: هذا المسمى الذي أصلاً لا وجود له أفضى وكأن الفلسطينيين معسكرين معسكر مع الاحتلال وأخر ضد الاحتلال وبالتالي أثر على الأداء المهني للمكافين بحل مشاكل المواطنين بشكل يومى.

ثانياً: نقرأ للكثير من الكتاب والمفكرين ونستمع لهم حتى في وسائل الاعلام وليس في قضية التنسيق الأمني بل قضايا أخرى مثل الانقسام والمواقف الدولية والاقليمية يشخصون الحالة ولا يضعون لها حلول ولكن في مسألة العلاقة مع اسرائيل وكيفية ترتيبها وفق متغيرات المواقف لا نسمع إلا مطالبات بإجراءات نتلمس من خلالها عدم الدراية بمتطلبات الحياة اليومية للإنسان الفلسطيني فهي بمثابة براعة في التشخيص وفقر في العلاج.

ثالثاً: تغلب على كثير من الكتاب والمحللين الطابع الحزبي وخلط كبير بين الانتماء للحزب والولاء للوطن وبالمناسبة لا أقصد فصيل بعينه فالسؤال أين البدائل، وأخطرها ما يروج حالياً من مبادرة تشغيل المعبر فقد استثنت الجانب المهني وذهبت إلى المحاصصة الحزبية في شكل مبادرة لن يكتب لها النجاح حسب تقديري، لأن أسباب الإعاقات على المعابر واضحة وخاصة المعبر المصري فهل نحن افترضنا مسبقاً الموافقة المصرية لأنه حسب تقديرنا المعبر جزء من الحدود وبين الدول الحدود يحكمها الجانب المهني، وبالتالي لا يمكن خلق مرجعيات متعددة يكون المصري في حل من التعامل معها، علاوة على أنها وصفة لإدارة الانقسام، ولن تفضي إلى تشغيل منسجم للمعبر.

- أما بعد اتفاقية طابا فقد توسع عمل اللجان الأمنية المشتركة وزادت مناطق عملها على امتداد الضفة الغربية وتم استحداث لجنتين اقليميتين وسبع مكاتب D.C.O ومكتب فرعي في الخليل لخصوصيتها، وقسمت الضفة إلى ثلاث مناطق أو ولايات وهي A.B.C المناطق A كما نعرف تتمتع السلطة فيها بولاية أمنية وإدارية أما المناطق B فالولاية للسلطة هي إدارية فقط. أما الولاية الأمنية فقد تركت للاحتلال والمناطق C يتمتع الاحتلال فيها بالولاية الأمنية والادارية.

كون الاتفاقية برمتها ومراحلها هي حكم ذاتي فقد احتفظ الاحتلال بحق الدفاع عن الاقليم ككل من أي اعتداء، ونحن لابد أن نشخص الأمور بأمانة " الأمن الكلي في يد اسرائيل " وعليه أدون الملاحظات التالية:

1 أنه حتى في مناطق الولاية الأمنية الفلسطينية لا يمكن لنا التفكير أن اسرائيل قد سمحت لنفسها بوضع خنجر في خاصرتها بسداجتها في الدولة التي بها تنفس الهواء خاضع للأمن.

2- أي نشاطات للسلطة في المناطق B لها علاقة باستخدام قوى أمنية لتنفيذ أعمالها تكون خاضعة لمراقبة الاحتلال حتى في المناطق التي بها مراكز شرطة فلسطينية في المنطقة "B" والاتفاق يلزم بإبلاغ الجانب الاسرائيلي عن نوع النشاط، والحركة بين المناطق A,B لا تتم إلا بمرافق اسرائيلية.

3- في المناطق C يحذر على السلطة القيام بأي أنشطة لا إدارية ولا أمنية.

ملاحظة/ هذا كان ينطبق حتى على قطاع غزة.

تخيل أن أجهزة أمن السلطة تعمل في ظل هذا المناخ ولم يسجل ولا مرة أنها قامت بإجراء أنشطة ذات طابع أمنى بالتنسيق مع الاسرائيليين.

وكل الأنشطة التي كانت تسقها هي ذات طابع جنائي وعلى العكس كان الاسرائيلي يؤخر التتسيق بما يضعف المعلومات السرية للشرطة الجنائية "المباحث".

ولدينا عديد من الأمثلة التي نحن لسنا بصدد ذكرها، وهناك شرح واسع لأداء السلطة لسنا قادرين على شرحه بالتفصيل في هذا المضمار.

في السياق نذكر رأي الرئيس الراحل أبو عمار وحتى رأي الرئيس أبو مازن بمقولة في زمانه لم يكن بالإمكان أفضل مما كان بالنسبة للإتفاق الأساسي فيه تشرذم الأمة العربية بعد حرب الخليج الأولى واستدعاء الأجنبي بقيادة أمريكا للمنطقة، والضغط على منظمة التحرير، والسؤال الواسع الذي يجب الإجابة عليه من أي مفكر فلسطيني، ماذا لو تم تصنيف منظمة التحرير برمتها إلى تنظيم ارهابي أليس هناك دول عربية سوف تتعاطي مع هذا التصنيف، بعد أن ركزوا على أن منظمة التحرير قد أيدت صدام وهو اتهام زور وبهتان وكان موقف منظمة التحرير وقد سمعته من الشهيد أبو إياد مباشرة في الجزائر في مقر اتحاد العمال الجزائريين وبحضور الرئيس الحالي بوتقليقة والسفير الكويتي بتاريخ 29 نوفمبر 1990 حرفياً نحن ضد احتلال العراق للكويت حتى تكون القضية الفلسطينية هي القضية الوحيدة في الأمة العربية ولكن لا نستطيع أن نكون في الخندق الأمريكي لإطلاق النار على العراق.

هذا الموقف تقديري هو الذي أفضى لأوسلو بعد حرب الخليج لرفع الحرج عن عرب أمريكا ولم يكن لدى الفلسطينيين رفاهية الاختيار وخاصة بعد أن تحول العالم إلى قطب واحد بزعامة أمريكا. ومن هنا فإن أوسلو لا يوجد من يدافع عنها لأنها خيار الضرورة تقديري نحن الفلسطينيين بعد هزيمة 67 وتولي الفصائل الفلسطينية قيادة م. ت. ف بقيادة فتح لم يعد الفلسطينيين استراتيجياً يراهنون على النظام الرسمي العربي. وهنا شرح طويل نحن لسنا بصدده.

من قراءاتنا نود توضيح ما يلي:

1- لم يتم إدراج اتفاق أوسلو بشقيه السياسي وما يحتويه من اقتصاد أو الأمن وهو ما يخصنا في برامج التفويض السياسي نهائياً ولم يتم التنظير له وقد تم إدراج مفهوم المشروع الوطني الذي ترك الباب مفتوحاً أمام أي متغيرات اقليمية ودولية والمحافظة على الثوابت الفلسطينية.

2- جميع حالات التوضيح لأعضاء الأجهزة الأمنية لم تتعدى طور المهمة المكلفين بها.

3- في الأداء اليومي للمكافين بتنسيق أعمال قوى الأمن الفلسطيني كان يغلب عليه الطابع الوطني.

4- لم يسجل أن قامت السلطة لا في السابق ولا الحالي بأن اشتركت مع اسرائيل في مكافحة أي خلايا مقاومة على الرغم من تباين وجهات النظر السياسية والأهداف قناعة منها أن ما يجمع أكثر بكثير مما يغرق.

وحتى لا نبتعد عن السياق أرى كأمن قومي فلسطيني التالي:

أولاً: أنه قبل الذهاب إلى كامب ديفيد كان لابد من اجراء مفاوضات قد تكون ثنائية بعد انتهاء البعد الزمني لأوسلو وهو مدة الخمس سنوات التي تنتهي في عام 1999 تحمل عنوان تجديد الصلاحية للاتفاق في مدة زمنية أيضاً محددة حتى لو كانت خمس سنوات أخرى، ولكن للأسف وقعنا في الفخ الاسرائيلي الذي أراد تحويل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي إلى مشاع قابل لكل الاحتمالات وفي هذا هو القوة الأقوى على الأرض.

ثانياً: ذهبنا إلى كامب ديفيد دونما أدنى تحضير لبناء مؤسسات فعلية للدولة وخاصة لم نستثمر في المؤسسة الأمنية التي تعتبر الضامن الاساسي للدولة بحيث كانت معسكراتنا في دول الشتات العربي لا زالت مفتوحة فكنا قادرين على اعادة تهيئة القوات فيها لتكون نواة لجيش فلسطيني مهما كانت افتراضيات تسليمه، وبالمناسبة لا زلنا نتخبط حتى يومنا هذا والحلول سهلة وواضحة.

ثالثاً: أشركنا أجهزة الأمن في انتفاضة الأقصى مما أعطى الاسرائيلي مبرراً لضربها وتمرير مخططاته مما أفضى إلى اعادة هيكاتها وفق معايير سمحت للتدخلات العربية والأجنبية بالتغلغل في تفاصيلها حتى وصلنا لدرجة سن قوانين للخدمة فيها دون الحصول على شيء لا من الاقليم ولا من المجتمع الدولي، وكان الهدف واضح هو ابعاد الأجيال التي شاركت في الثورة، وهذا ليس دعوة لتغيب القانون بقدر ما هو دعوة لدراسة القوانين.

قبل الخوض بالمواصلة يجب أن نسأل أنفسنا سؤال لماذا سمحت اسرائيل لحماس بخوض الانتخابات التشريعية على الرغم أنها كانت مصنفة عندهم وعند الأمريكان بأنها تنظيم ارهابي؟

وقد نجح لإخواننا في حماس نواب حتى في القدس.

لا أود الاجابة بقدر تركه للمفكر الفلسطيني وصناع القرار ولكن ما أود تسجيله هنا لو قرأنا جميعاً هذه قراءة وطنية مستغيضة لقصرنا مدة الانقسام ومن الطرفين من السلطة أولاً ومن حماس ثانياً، تحت نظرية ما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا.

إن الحديث في التنسيق الأمني إذا تم تناوله بدون فهم مسبق بعدم وجوده يعتبر تحضير كبش فداء للفشل في وصول التفاوض إلى طريق مسدود بسبب الصلف الاسرائيلي المدعوم أمريكياً وأيضاً يستخدم لإطالة عمر الانقسام في المحصلة النهائية.

لا يجوز أن نفرض وجود شيء غير موجود أصلاً والتعامل معه وكأنه معضلة للأسف وأود توضيح ذلك بتساؤلات:

- هل استصدار تصاريح التنقل والحركة ينظر لها من الجانب الفلسطيني تتسيق أمني؟ أم هو حاجة مواطن؟ لو كان تتسيق أمني يفترض أن يكون بموافقة الطرفين فلماذا عندما لا تأتي موافقة على تصريح لا يستطيع الجانب الفلسطيني حله، كونه هو رافع الطلب.

- حركة السلع والبضائع وخاصة على المعابر هل ينظر لها فلسطينياً أكثر من كونها حاجات المواطن لماذا الاسرائيلي يعطي موافقة على سلع ويرفض سلع أخرى؟ وإن ما ننظر له فلسطينياً ضرورات للحياة في ظل الظروف الراهنة وحتى السابقة ينظر لها الاسرائيلي من وجهة نظر أمنية فقط.

إن الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية التي وضعت مؤخراً على يد هيئة الأركان الحالية بقيادة ايزنكوت والتي شملت في محتواها عدم إقامة أي وزن لأي جيش عربي نظراً للأوضاع الراهنة ، وقد حدد فيها أن العدو القادم هو في شكل تتظيمات أقل من دولة وركز على الجبهة الداخلية وفرصة إطلاق العنان للذراع الاسرائيلي تحت ما يسمى ضربات وقائية إلى ما هو أبعد من ذلك تماشياً مع السياسة الاسرائيلية نود التتويه إلى:

- الحكومة الاسرائيلية التي يقودها نتنياهو من اليمين واليمين المتطرف قد أضعفت المعارضة الاسرائيلية وخاصة الأحزاب اليسارية التي يمكن التفاوض معها إلى فترة أبسط ما يقال عنها أنها ليست في المدى المنظور، وبالتالي انقشع ما يمكن أن ننخدع بأن هناك معسكر للسلام في اسرائيل.

- غلب على مراكز البحث والدراسات التي تقدم المشورات والنتائج إلى المستوى السياسي الاسرائيلي الطابع اليميني وبالتالي لا تقدم دراسات استراتيجية عميقة بل يغلب عليها الطابع التكتيكي.

- هذا اليمين حقق نوع من التراجع في التأثير السياسي لإسرائيل في أوروبا تحديداً ولكن بقاءه أن العرب لا يشكلون ثقل في مواجهته بسبب النزاعات القائمة في المنطقة، وهناك بعض الدول الفاعلة يقودها التفكير من أنه يمكن الاستفادة من الاسرائيلي في بعض الملفات الاقليمية وبالتالي الخطاب الاسرائيلي الموجه لهذه الدول يبنى على حساب القضية الفلسطينية.

مداخلات

◄ أ. طلال أبو ركبة

هذه القضية قضية التنسيق الأمني أو دلالة الكلمة للتنسيق الأمني هي أحد المفاهيم التي تم توظيفها في الصراع الداخلي الفلسطيني لأنه تم تتاولها بشكل مغلوط ، أريد أن أعذر الباحثين وأشكرهم لأنهم يدافعون عن شيء يحمل في الذهنية الفلسطينية دلالة سلبية ما نريد أن نتحدث به هو أمر مهم وأريد أن أتفق مع شيء أن انهاء الاحتلال بشكل تعاقدي من دوره أن يفضي الى اتفاقيات وبالتالي هذا الاتفاق الامنى سيترتب عليه حقوق والتزامات من الطرفين ، مدى التزام الطرفين أو التزام طرف بحقوق الطرف الأخر هذه علامة استفهام عليها لهذا السبب أنا اتفقت مع رائد أنهم يحموا هل فعلاً قاموا بالحماية لا لن يحموا لأن موازين القوى مختلفة مع هذه المسألة ، لازم نفهم شيء مهم أن السلطة تنظر للتسيق الأمني على أي أساس نظرة أمنية على شكل أساسى ، وبالتالي إذا اسرائيل تنظر للسلطة نظرة أمنية بالتالي هي تطالب السلطة بالقيام بكافة الالتزامات الأمنية التي وردت والتي لم ترد حتى في الاتفاق وبالتالي هي حاولت أن تلصق السلطة هذا المسمى واسرائيل حاولت على تعزيز الفجوة داخل المجتمع الفلسطيني لأنها أرادت الانتقال من حالة إنهاء الصراع إلى حالة نطاق الصراع على المستوى الداخلي الفلسطيني أو على مستوى القضية الفلسطينية. بما يتعلق بالمرجعيات أنا أختلف مع الباحثين انطلقنا من 242 و 338 وبالتالي ذهبنا إلى الاشراف الامريكي على هذه الاتفاقية وهذا المأزق الذي وقعنا فيه ، إفرازات التنسيق الأمنى كانت خطيرة لأنها ظهرت الاعتقال السياسي وهذه مرفوضة في المجتمع الفلسطيني، المشكلة بإختصار أننا ذهبنا بإتفاق أوسلو بلا استيراتيجية وبدون موقف فلسطيني موحد وبصراع وانقسام فلسطيني وبالتالي نتج عن ذلك خلاف ، الاشكالية الكبري أن اسرائيل عملت على هذا الخلاف ونحن بقينا مفعولاً به أمام السياسات الاسرائيلية وبالتالي التزمنا بهذا التنسيق.

◄ المهندس على أبو شهلا

اختلفنا على الاستعمار و الاعمار انا بأعتقد أن ما نمر فيه هو احلال وليس استعمار احتلال اسرائيلي مكان فلسطيني 60 بالمئة التي كانت في دير ياسين في الضفة الغربية أصبحت 80 بالمئة منها مستعمرات ، نحن في بداية توقيع اتفاقية أوسلو كان ممكن نعد المستوطنين بالألاف اليوم وصلنا إلى 600 ألف هؤلاء من سوف يخرجهم وكيف سيخرجهم? دعونا نتحدث مؤخراً بالأمس نتنياهو يصرح أنه لمن تكون هناك دولتان على أرض إسرائيل ليس هناك مجال لأي يصرح أن يعيش في دولة اسرائيل كمواطن حتى لو عملنا دولة واحدة فلسطينية ، اليوم نحن نتحدث عن الارهاب أليس الاعتداء على الرئيس في عقر داره هو ارهاب أيضاً ولكن اسرائيل لا تعترف به على انه ارهاب مفهوم الارهاب لدى الاسرائيلي هو أي عمل مقاوم فلسطيني ضد اسرائيل ، أين الممر الأمن؟ هل نحن أعلنا وجهة نظرنا على اتفاقية أوسلو لم تكن على مستوى دولي تليق بإتفاقية تم توقيعها بين طرفين كان يجب أن يكون لدينا إعلام أكبر وتصرف أكبر من ذلك ، انسحاب اسرائيل من غزة لم يكن هباء ولكن وفق دراسة وخطة اسرائيلية عملها معمل جافي في أواخر الثمانينات لفصل قطاع غزة عن كل ما هو فلسطيني ونحن الأن بأيدينا في أواخر الثمانينات لفصل قطاع غزة عن كل ما هو فلسطيني ونحن الأن بأيدينا نكرس هذا الموضوع.

الاتفاق الذي تم وهو (GRM) وهو آلية إعادة إعمار قطاع غزة هذا من وقعه الذي وقعه ضابط الادارة المدنية مع رئيس وزراء فلسطين وهذه قمة المأساة وأنا كنت آمل أن ضابط فلسطيني يتفاوض معه أو هم يأتوا برئيس وزراء حتى يمضي معاه ، كلمة أخيرة أوجهها لمركز التخطيط إذا كنا نتحدث عن موضوع حكم ذاتي ، عرض علينا من موشيه ديان سنة 73 حكم ذاتي كامل في الضفة الغربية وقطاع غزة ولم يكن لدينا مستوطن واحد ، من الأفضل أن كنا نتعلم من التاريخ ونعرف ما نريد وهذا الكلام أنا شاهد عليه منذ ان كنت مهندس في البلدية حين أتى موشيه ديان وزار الحاج رشاد الشوا في البلدية وعرض عليه الموضوع عليه خرج وعرض الموضوع المنظمة في لبنان اتهم في الخيانة وحكم عليه بالاعدام من

الجبهة الشعبية وهو نادى بالحكم الذاتي مثلما تنادي به اليوم القيادة الفلسطينية. شكراً لكم

◄ أحمد أبو شاويش

شكراً للاخوة ولمركز التخطيط على عقده مثل هذه الورش وأنا سعيد لسماعي مثل هذا الحوار الذي يدلل على جدية ومسؤولية واحساس بالمأزق الذي نعيشه وكيف ممكن نحاول أن نتخلص منه ، أنا أريد أن أرجع إلى البدايات في بداية أوسلو كان في مرحلة ضبابية وكان في حيرة رغم وجود خلافات شديدة أيضاً ما هو الناتج من أوسلو لا أحد كان يعلم ، الناس تعلقت بآمال وهي حقيقة أوهام ، الآن انقشع الضباب وما عاد في مجال للمراهنة على ما كان يمكن المراهنة عليه في، البدايات رغم أن البدايات تقول أي اتفاق أي مفاوضات هي محكومة بتوازن قوي يوجد ميزان قوى يملى من الأقوى على الأضعف ويبدو أن الطرف الفلسطيني راهن على امكانية أن تترك له فرصة ليلعب في هذا الميدان وهذا ما يفسر أن أبو عمار حاول أن بتجاوز مثلما قلنا بدل مجلس مجلسين مراهنة منه على نتبجة بالأخبر ، أنا بإعتقادي الآن أن إذعان الشيء أو عدمه أدركه أبو عمار بسنة ال2000 وأن الصراع أصبح مكشوف بعد العودة من كامب ديفيد ، الذي أريد أن أسئله بغض النظر عن كل التفاصيل سؤالي هنا: إلى أي حد مفيد أن نستمر في هذا المسار والى أي حد ضار أن نتخلى عن هذا المسار وما هو الثمن الذي يمكن أن ندفعه أكثر من الثمن الذي سندفعه لو استمرينا في هذا المسار؟ الأرض يستولي عليها بالاستيطان المستوطنين يردادوا، القدس تضيع الموارد تستنزف، أنا بقناعتي أنه آن الأوان أن نقول أن الاتفاق كان إذعان وكل ما يترتب عليه نحن غير قابلين فيه ، ماذا نحن كفلسطينيين مستفيدين مما يجرى سياسياً الأن؟

◄ د. خضر محجز

شكراً لكم في مركز التخطيط وللأستاذ أحمد لأنه غطى ما أريد أن أقوله وبشكل وافي ، ما أريد أن أقوله أضافات أخرى وتساؤلات بسيطة ، مصطلح الأرض مقابل السلام موجود بالاتفاق أو نصن نخترعه؟ تروجون لمصطلحات وتقدموها

كباحثين على أنها موجودة بالاتفاق تناقشون مفاهيم النصوص ولا تعرضوا النصوص دائماً في الندوات يتم طرح النص وبعدها يتم التعليق عليه ، جميعنا يعلم أن الاتفاقيات السياسية دائماً هي اتفاقيات بين طرفين، طرف يعتبر نفسه ملاك جبريل ويعتبر الطرف الآخر الشيطان. ما نراه على الأرض هو تجيير لكل شيء.

أ. منصور أبو كريم

أنا أعتقد أن قيادة منظمة التحرير فشلت منذ البداية في الترويج لاتفاق أوسلو بإعتباره اتفاق أتى بظروف سياسية واقليمية ودولية كان يجب على منظمة التحرير أن تسير في هذا الاتجاه ، وبالتالي فشل منظمة التحرير في الدفاع عن أوسلو كفكرة أو كاستراتيجية أدى إلى الفشل في الدفاع عن محتويات أوسلو بإعتبار التنسيق الأمنى هو أحد جوانب هذا الاتفاق، أنا أعتقد أن التنسيق الأمنى هو الابن غير الشرعي لاتفاق أوسلو الذي الكل يتبرأ منه، وهذا له جانب كبير لأن المعارضة والاسلام السياسي استخدم قضية التنسيق الأمنى لتشويه السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير والأجهزة الأمنية بإعتبارهم وكالاء للإحتلال ويقومون بما لا يستطيع أن يقوم به الاحتلال الاسرائيلي، وهذا غير صحيح وفشلنا نحن والسلطة في التوضيح حتى للمواطن العادي وليس السياسي ما معنى التنسيق الأمنى وما أهميته في الجانب الفلسطيني ، أريد أن أعلق على المهندس الذي تحدث عن الحكم الذاتي أعتقد أن اختلاف مفهوم الحكم الذاتي الذي طرحته اسرائيل في السبعينات كان يطرح حكم ذاتي لأقلية عرقية داخل المجتمع الاسرائيلي وليس لشعب تحت احتلال، وهذا كان الهدف منه استبعاد منظمة التحرير وتجاوز دورها الممثل الشرعي والوحيد لذلك اختلاف المضمون تماماً ما بين الطرح السابق ووجود السلطة الوطنية التي هي معبر عن الشعب الفلسطيني وعن حقوقه السياسية.

◄ أ. رائد نجم

ما أود التحدث عنه هو بخصوص عملية السلام، اسرائيل لم تدخل عملية السلام اعترافاً بحقوق الشعب الفلسطيني فجأة وانما أرادت كياناً سياسياً فلسطينياً يوفر لها مهمتين المهمة الأولى، هي الأمن والاستقرار خاصة وأنها كانت تعاني من

الانتفاضة الأولى، والمهمة الثانية هي ايجاد كيان يستطيع أن يتولى مسؤولية عن السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفعلاً المنظمة علمت بذلك وقبلت أن تكون طرفاً وشريكاً وقبلت الوظيفة تجاه السكان والوظيفة الأمنية أيضاً باعتبارها جزء من مشروع وطني فلسطيني ، ولكن هل قبلت بها بشكل مطلق لا هذا لم يحدث والدليل على ذلك هبة النفق ومن كان مطلوباً منه أن ينفذ التسيق الأمني هو الذي تحول وأطلق الرصاص لحماية المشروع الوطني الفلسطيني، وأيضاً الدليل الثاني هو انتفاضة الأقصى والسماح الكامل من قبل الرئيس عرفات وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية لجميع الفصائل بالتسلح وهذا دليل على أن من ينسق أمنياً قادر على أن يرفع السلاح وبطلق النار مرة أخرى ، الوظيفة الأمنية لم تكن مقدسة للسلطة الفلسطينية وهي كانت تعي تماماً أنها موجودة ولكن تعتبر ورقة في يد السلطة الفلسطينية ، ماذا حدث أو ماذا كان، البديل هو حالة الانقسام التي نعيشها في غزة وكانت تستهدف المقاومة وما هي أهدافها.

> د. عبير ثابت

أشكر الجميع على عقد مثل هذه الورشة التي تتناول قضية هامة مثل التنسيق الأمني، خاصة اللغط الحادث بتفسير المصطلح خاصة عند المعارضة الريد أن أتكلم بتوصيتين نخرج بهم بهذه الورشة، التوصية الأولى: ضرورة توضيح اللغط الحادث في مصطلح التسيق الأمني من خلال تقديم دراسات وبرامج اذاعية للتوضيح للمواطنين هذه القضية التي تستخدمها المعارضة لتخوين السلطة وبشكل أساسي لإعادة الاعتبار للمواطن الفلسطيني، النقطة الثانية بالنسبة لقضية أوسلو للأسف نحن بكل مؤتمر وندوة نجد أنفسنا بقضية أوسلو، كلنا نتفق أن منظمة التحرير والشهيد ياسر عرفات كان مرغم على الذهاب لتوقيع اتفاقية أوسلو لكن الخلل الوحيد كان بأننا تركنا الشرعية الدولية وذهبنا للشرعية التفاوضية ، لذلك يجب أن تكون التوصية للسلطة والمفاوض الفلسطيني بعدم التخلي عن الشرعية الدولية في حال تم الذهاب إلى مفاوضات لأن المفاوضات تحت الرعاية والغطاء الأمريكي فقط هو يصب في المصلحة الاسرائيلية ويضعف الموقف الفلسطيني.

◄ أ. عايش قاسم

نشكر الجميع لأن هذا احساس وطني عالى جداً لمناقشة هذه المواضيع التي تتناول رأس الهرم الفلسطيني باعتباره هو المسؤول عن الحالة الفلسطينية ، المشكلة مثلما تحدثت الدكتورة "أننا نجلد أنفسنا كثيراً، كان بالإمكان أن نحقق شي،ء أكبر من أوسلو، وما حققنا نتاج النضال الوطني الفلسطيني ونتاج الحالة العربية المتردية في حينه ونتاج المعادلة الاقليمية التي كانت أكبر من الجميع. وللأسف نبكي الأن كما بكينا في عام 1916 على سايكس بيكو والأن تدمر الدولة الوطنية كعبء ، من أين نشأت مشكلة التسيق الأمنى هذا المصطلح لم يظهر قبل العام 1999 وكانت الأمور تسير بنحو مستقر وممتاز وبعد هذا العام أصبح يوجد تباطؤ خصوصا كان عمليات انسحابات والافراج عن الأسرى ونقل صلحيات واسعة وكبرى للسلطة الفلسطينية. ولا أدافع عن أوسلو وأعتبر الشعب الفلسطيني لم يأخذ شيئاً من حقوقه ولا نصف بالمئة من أوسلو ولكن هذا ما كان ممكن تحقيقه في حينه وبمعطياته ، المشكلة نشأت بالتنسيق الأمنى بعد انتفاضة الأقصى وروج له من قبل المعارضة التي تدمر ولا تبني تعمل للإسقاط وليس كداعم للسلطة ، المشكلة أن اسرائيل استطاعت بقدرتها التصنيعية وبالاقتصاد والبحر والجو وبكل شيء أيضاً قدرتها بأن تلعب بالهامش السياسي بسبب الدعم العالمي لها وتحديداً أوروبا وأمريكا، وبذلك استطاعت أن تفصل مسار التنسيق الأمنى عن المسار السياسي وهنا بدأت المشكلة ، كان المساران متلازمين بحكم اتفاقية أوسلو أنا أعطيك أمناً وتعطيني أرضاً تبعاً لصلاحيات ، اتفاقية أوسلو كان فيها خدعة للطرفين للفاسطيني والاسرائيلي ، كان الفاسطينيون يعتقدون بأنهم سيصلوا لدولة بعد خمس سنوات ، والاسرائيليين اعتقدوا بأن هذا سيكون حال الفلسطينيين أن يعيشوا حالة اقتصادية جيدة ومنفتحة البلاد عليهم وبعض الرموز السيادية كميناء ومطار وعلم وسلام وطنى ولم يكتب بإتفاقية أوسلو بأن سيسار إلى دولة فلسطينية ، مفاوضات نهائية لا أحد يعلم شكلها ، اسرائيل تتصلت عن هذا المسار وبدأت تضغط بالجانب الفلسطيني وتحديداً بعد أحداث 11 سبتمبر التي ألقت بظلالها على المنطقة ، تحولت الأقطار العربية إلى محطات أمنية تعمل لصالح أمريكا وتنزود

التقارير اليومية عن مواطنيها بعد أحداث 11 سبتمير ، التعريف الاسرائيلي للتنسيق الأمنى من جنرال اسرائيلي قال أن التنسيق الأمنى عبارة عن وعاء يجب أن يكون ممتلئاً بنسبة مئة بالمئة بالماء على السلطة الفلسطينية أن تملؤه إن لم تستطع أن تملؤه سنملؤه نحن ، وهذا الحبل السرى الذي يحافظ على السلطة الفلسطينية للبقاء والاستمرار سيملؤها بمعرفته ومن حقه الدخول باتفاقيات تعاقدية التي قد تلغيها شروط أخرى ، إذا استطعنا أن نغير هذه الشروط معنى ذلك أننا سنصل إلى نتائج أخرى. موضوع التنسيق الأمنى انخفض بعد عودة الرئيس أبو عمار من أمريكا وفهمنا الرسالة وقالها القادة لا داعي لذكر أسماء واجتماعات تمت عنا في الأروقة الأمنية وبمقتضاها تم تخفيض العمل وأكبر دليل على ذلك عدد الشهداء الذين سقطوا من الأجهزة الأمنية وعدد الحالات العسكرية التي شكلتها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وغزة ، انخفاض هذا المعدل أو التسيق الأمنى أفضى إلى خطة مبرمجة مبيتة من عام الثمانين لقطاع غزة تم بمقتضاها قصف المقرات الأمنية ومن ثم اعتقال بعض القادة الأمنيين ومن ثم عدم التدخل في حال السيطرة العسكرية التي تمت في قطاع غزة على طرف تعاقدي اسمه منظمة التحرير تدير قطاع غزة ، لدى رسمة أو شكل يوضح ما قمت بالتحدث عنه عن التسيق الأمنى والوعاء ، عدد الأحداث الأمنية التي تحدث بشكل يومي هذا دليل مقنع أن هناك لا يوجد تتسيق أمنى هناك صورة تتسيق أمنى.

◄ د. مازن العجلة

الحقيقة من ايجابيات هذه الورشة أنني أول مرة اطلعت على اتفاق أوسلو بالتفصيل هو عنوانه الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية المرحلية ووجدت أنه اتفاق نتسيقي، يعني كل المواد على الصعيد الأمني والاقتصادي كله بتسيق اليهود واضعين أنفهم بكل حاجة حتى في المركز التسيقي الملاحي هذا مهمته أن يتابع كم قوة الحصان الذي على متور المراكب التي تصيد تخيلوا إلى أين وصلت التفاصيل، السلطة تعاملت بالاتفاقية بالتزام باعتبارها أنها وقعت على هذه الاتفاقية وصولاً إلى الدولة الفلسطينية، ولم يكن هناك عيباً لا في التسيق الشامل وليس الأمني فقط حتى الأمنى ممأسس كما قال سيادة العميد يعنى في لجنة الارتباط

واللجنة الفرعية وفي مكاتب ارتباط ويوجد أقل من هذا وحدات ودوريات ، من الذي جعلت هذا لمصلحة التسيق الأمني شيطاني حماس ، حماس هي التي جعلت هذا الموضوع رجس من عمل الشيطان وحماس فلسفتها ومنهجها الأساسي هو التدمير والهدم من أجل طرح البديل الحمساوي نفس منهج الإخوان في مصر ونفس المنهج الذي نجحت فيه حماس في اقصاء السلطة في قطاع غزة وبالتالي من المفروض هذه الورشة أن تتاقش ، يعني حماس جرتنا لها على امتداد عشرين سنة، وحماس الأن تجعلنا ندافع عن أو نوضح هذا المفهوم وهو مفهوم قانوني مستند الى اتفاقيات وواقعي وموجود وحماس تنسق بدون اتفاقيات لكن نحن ننسق باتفاقيات من أجل الوصول إلى الدولة التي لم نستطع الوصول إليها بسبب الصلف أو التعنت الاسرائيلي ، والموضوع لا داعي أن ننجر لحماس دائماً.

◄ تعقيب أ. محمد التلباني

بأشكر الجميع أنا ليس بمعرض أن أدافع عن حصار سياسي ، نحن نتعامل مع شيء وفق الموجود وفق النصوص والممارسة الفعلية ، بالنسبة للنصوص الاتفاقية تقول بإقامة حكم ذاتي يهدف بالنهاية بتطبيق القرار 242 و 338 ووفق المادة 7 التي تقول : أولاً سوف يتفاوض الوفدان الفلسطيني والاسرائيلي على اتفاق حول الفترة الانتقالية الذي سموه الاتفاق الانتقالي ، ثانياً ، سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى هيكلية مجلس السلطة الفلسطينية وعدد أعضاءه ونقل الصلحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس هذا هو ملخص الاتفاقية نقل صلحيات من كل النواحي أمنية تعليمية ادارية ، أنا أتفق مع كثير من الأمور أن ادارة الملف السياسي ادارة التنسيق الأمني والعمل الأمني ، أنا أريد أن أسأل سؤالاً كل شخص يجاوبني بداخله هل يوجد شخص من الجالسين بعارض أن يعمل معبر رفع وفق اتفاقية 2005؟ هذا مطلب لنا حماس قبل فتح تطالب فيهم ، اتفاقية 2005 توجد فيها ملاحق أمنية وفيها تبليغ بأسماء المسافرين وهنالك رأي اسرائيلي في العاملين في المعبر وهناك مئة بند أمني هل تقبلوا بتنفيذه أم لا على تشغيل المعبر إذا نقبل بتنفيذه لوجود شق أمني فيه ،

الأمني وبعد ما تنهار نقول يا ليت يرجع التنسيق الأمني حتى تعود دوريات الشرطة وسيارة المطافي والاسعاف تدخل وتتحرك. وشكرا

◄ تعقيب الأستاذ رائد موسى

موضوع الاجماع الذي طرحه الأخ أن منظمة التحرير عقدت اتفاق أوسلو بدون اجماع وطني أنا أعتقد أن كلمة اجماع هذه غير واردة في كل العالم لأن تمثيل الأغلبية هو تمثيل شرعى وهو الذي يعقد اتفاقيات ، ما نظل نستخدم مصطلحات أنه تم بدون اجماع أصلاً مستحيل أن يتم بدون اجماع كامل لابد من وجود معارضة ووجود تمثيل رسمي ، موضوع الارهاب ومحاكمة الارهابيين لماذا نعتبره خطيئة كبرى بينما نتتياهو أول واحد أدان عملية حرق أبو خضير وحالياً يتم محاكمة القاتلين بغض النظر إن كانت محاكمة عادلة أو غير عادلة. أما قضية ادانة الارهاب فهو شيء طبيعي من أي سلطة رسمية تدين أي عمل يعتبر عنيف من قبل مدنيين ، فقضية التسيق الأمني أنه يعالج الارهاب بنفس الوقت الاسرائيلي يعتقل من نراهم ارهابيين ولكن بنسب متفاوتة لا عدالة، ولكن من حيث المبدأ أول شخص خرج على الاعلام وأدان بأبشع العبارات نتنياهو فلا أعلم لماذا نعتبر أنه عيب أن ندين الارهابيين ، أما موضوع الأرض مقابل السلام فأنا قلت بوضوح هو شعار ولم أقل هو اتفاق ولكن اتفاق واضح في المادة الأولى من هدف المفاوضات الذي هو على أساس قراري 242 و 338 الذي يعنى الانسحاب من الأرض، الدكتور خضر يقول يعنى حتى القرار غير معرف أنا أعتقد أنه على موضوع أل التعريف ولكن في القانون الدولي ، أنا أعتقد أن في القانون الدولي كانت وإضحة أن حـدود 67 هـى المقصـود بهـا الأراضـي الفلسـطينية لأن محكمـة الجـدار عنــدما حكمت على الجدار الاسرائيلي غير شرعي استندت على قرار 242 الذي يعتبر أن على اسرائيل الانسحاب من أراضي الضفة الغربية، هذا حكم استشاري قانوني دولي الذي يفصل بتفسير الاتفاقيات وتفسير الاتفاق له قانون يوضحه هو الغرض من النص هو عدم جواز احتلال أرض الغير فكان طبيعي الانسحاب من أراضي التي بعد خط الهدنة 49، فبلا أعتقد أن هناك خلافاً جوهرياً على موضوع 242 بل كان واضحاً والاتفاقية تهدف إلى سلام مقابل انسحاب ، أما موضوع الدولة لقد ذكر بكل وضوح بخارطة الطريق تم الاعلان بها بشكل واضح النتيجة الوصول الى دولة اسرائيل ودولة فلسطينية قابلة للحياة ، خارطة الطريق خطة وليس اتفاق ، ولكن تم الاقرار بشكل واضح فيها أن الهدف هو قيام دولة فلسطينية ، أما موضوع جورج الذي انتقده الدكتور خضر نفس البند الذي نراه بشع وقبلنا فيه نفسه قبلت فيه اسرائيل ، يمكن مصطلحاتنا فيها كلمتين زيادة ، يمكن حتى الاسرائيلي تتخذ اجراءات ضد المواطنين الذين يحرضون أو ينفذون أعمال عنف ضد الفلسطينيين وتقدم تقارير على هذه الأعمال يعني أيضاً كان فيها ندية لا نقول مئة بالمئة ولكن وبالمئة منها.

◄ تعقيب الأستاذ جمال البابا

أريد أن أختم بموضوع يتعلق بخطة خارطة الطريق أنها لم تكن اتفاقية بل عبارة عن رؤيا للجنة الرباعية لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي عرضت على الجانب الفلسطيني وقبلها وعرضت على الجانب الاسرائيلي وقبام شارون بوضع أربعة عشر ملاحظة وبند وبالتالي نسفت المبادرة وأصبحت غير ذات جدوى. أشكر حضوركم وأشكركم على الراءاتكم.

ورشة عمل

ملاحظات على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية لعام 2016

د.مازن العجلة

تخضع الموازنة العامة عادة لنقاش مستفيض من أطراف عديدة في المجتمع، نظرا لأهميتها المرتبطة بحياة الناس والاقتصاد والتطورات المجتمعية لصفة عامة. فهي تمثل البرنامج المالي للحكومة القائمة الذي يتضمن ترجمة لسياستها المالية.

أولا- ملخص الموازنة

1. بلغ حجم الموازنة العامة لعام 2016 4251 مليون دولار، منها 3901 مليون دولار، منها 3901 مليون دولار إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض. في المقابل بلغ صافي الإيرادات 2982 مليون دولار. وبذلك يصل العجز الجاري في الموازنة إلى 1032 مليون دولار، ويصل الى 1382 مليون دولار باضافة مخصص الموازنة التطويرية.

2. توقعت الموازنة دعما خارجيا لتمويل العجز بقيمة 750 مليون دولار ومبلغ 245 لتمويل الموازنة التطويرية. فيما سيخصص تمويل البنوك المتوقع والبالغ

^{*} عقدت هذه الورشة في مركز التخطيط الفلسطيني بتاريخ 2016/1/20

250 مليون دولار لتغطية صافي تراكم المتأخرات. وهذا يعني وجود فجوة تمويلية بمقدار 387 مليون دولار ستحاول وزارة المالية تغطيتها بالتقشف والترشيد كما أشار وزير المالية.

ثانيا– ملاحظات عامة على موازنة 2016:

- 1. استمرار الخلل الهيكلي المنزمن الذي تعانيه الموازنة في جانبي النفقات والايرادات، والمرتبط بخلل هيكلي في الاقتصاد، ويترتب عليه قصور الايرادات عن تغطية كامل النفقات، ومن ثم استمرار عجز الموازنة واستمرار الحاجة لتمويله من مصادر غير محلية.
- 2. اعتماد السلطة في تمويل عجز الموازنة على مصدرين غير مؤكدين للإيرادات وهما أموال المقاصة المحولة من إسرائيل، والمساعدات الدولية الخاصة بتمويل العجز.
- 3. عدم التقيد، كالعادة، بإصدار الموازنة في موعدها قبل شهرين من انتهاء العام، وفقا لقانون الموازنة.
- 4. تم اضافة بند النفقات التطويرية في كشف أبعاد الموازنة، وهو لم يكن موجود في كشف كل وزارة ومؤسسة وهيئة بالتفصيل). لقد أدى ذلك الى رفع حصص بعض الوزارات، الامر الذي يعكس مقارنة غير دقيقة بين الموازنتين.
- 5. أدمجت النفقات التطويرية الخاصة بإعادة اعمار قطاع غزة في بند النفقات التطويرية لموازنة عام 2015، وفصلها قانون الموازنة في المادة (3) بحيث يــذهب مبلغ 3120 مليون شيكل للغزة، ومبلغ 1365 مليون شيكل للموازنة التطويرية. ورغم الانتقادات التي وُجهت لهذا الــدمج، إلا انه غاب عن موازنة 2016، ولم يتم الاشارة الى آلية صرف ما يخص اعادة اعمار القطاع.
- 6. هناك تشوه واضح في هيكلية الموازنة حيث يوجد تضخم في نفقات قطاعات على حساب قطاعات اخرى، مثلا بلغت نفقات قطاع الحكم 27.5 ضعف القطاع الاقتصادي. وما زال بند الاجور يستحوذ على حصة الاسد بنسبة

50.37%. اضافة الى تدني النفقات التطويرية خاصة في القطاع الاجتماعي الذي يضم الوزارات التلاث التي تمس حياة المواطنين (التعليم، الصحة،الشئون الاجتماعية).

7. تم تخفيض اعتماد تمويل العجز على المنح والمساعدات الخارجية فهذه اول موازنة تقدر حجم التمويل بمبلغ 750 مليون دولار تمشيا مع مستوياتها السايقة، والمتغيرات الاقتصادية الاقليمية. وهذا يعني ان هناك اعادة توجيه لايرادات السلطة من اموال المانحين الى ايرادات المقاصة. فقد شكلت المنح حوالي 53% من اجمالي الايرادات قبل 8 سنوات، انخفضت الان الى ما دون 25%، مقابل زيادة حصة ايرادات المقاصة. ورغم اهمية تخفيض الاعتماد على المساعدات لتمويل الموازنة، الا ان زيادة الاعتماد على اموال المقاصة يعمق ويعزز التبعية لاسرائيل. الاخطر ان السلطة قد تلجأ لزيادة الاستيراد من اجل تعظيم ايرادات المقاصة.

ثانيا- موازنات الوزارات:

- 1. انخفاض موازنة التعليم بنسبة 2.1%، بدون النفقات التطويرية، وبنسبة 0.7% مع النفقات التطويرية. ومن ثم انخفضت نسبتها من اجمالي الموازنة الى 80.7% مع النفقات التطويرية. ومن ثم انخفضت نسبتها من اجمالي الموازنة التعليم 18.58% بدلا من 19.1% عام 2015. والمحصلة هي انخفاض موازنة التعليم والأمر الطبيعي ان ترداد بسبب الزيادة السنوية في اعداد الطلاب والمعلمين والمدارس.
- 2. انخفاض موازنة الصحة أيضا بنسبة %2.8 بدون النفقات التطويرية، 2.2.% مع النفقات التطويرية، وانخفضت نسبتها من الموازنة الى 11.8% بدلا من 12.2% عام 2015.
 - 3. زادت حصة وزارة الشئون الاجتماعية بنسبة 2.3%.
- 4. زيادة موازنة وزارة المالية بنسبة 14.5% بدون النفقات التطويرية، 4.6% مع الموازنة التطويرية، وهي نسبة مرتفعة تحتاج الى تفسير من الوزارة.

5. زيادة موازنة الداخلية والأمن الوطني بنسبة 1% فقط، وهو مؤشر في الاتجاه الصحيح.

رابعا- الايرادات العامة:

- 1. تم تخفيض معدل النمو المتوقع للإيرادات العامة بشكل كبير، اذ نمت الايرادات في موازنات 2013، 2014، 2015، بمعدلات 9%، 14%، 8.8% على الترتيب. بينما تتوقع موازنة 2016 معدل نمو 2.8% مقازنة بالإيرادات الفعلية لعام 2015، وبمعدل 5.2% مقارنة بموازنة 2015، حيث ان الايرادات المحصلة عام 2015 كانت اكبر من تقديرات الموازنة. ورغم أن وزير المالية في عرضه يوضح ان الظروف الاقتصادية قد لا تساعد في زيادة الايرادات، الا ان تواضع تقدير الايرادات يتعارض مع الاستراتيجية التي تتبناها وزارة المالية بزيادة الايرادات، اضف الى ذلك ان الموازنة تتوقع زيادة اموال المقاصة بنسبة 6%، وهي تمثل 70.8% من حجم الايرادات الاجمالي. ومن ثم هناك تساؤل يُثار حول منهجية التقدير.
- 2. تتاسبت توقعات موازنة 2016 للتمويال الخارجي للموازنة مع واقعها الفعلي عام 2015، الذي لم يتجاوز 750مليون دولار، بفارق 50 مليون دولار عن تقدير موازنة 2015. حيث قدرت موازنة 2016 التمويال الخارجي المتوقع للموازنة بمبلغ 750 مليون دولار، اضافة الى 245 مليون دولار لدعم الموازنة التطويرية.
- 3. أدت هذه السياسة الى زيادة نسبة الايرادات المحلية المتوقعة من اجمالي الايرادات الى 75%، بينما كانت نسبتها في موازنة 2015، 60%، وهو مؤشر ايجابي اذا تحقق.
- 4. الحين العام من البنوك انخفض في موازنة 2016 الى 250 مليون لسداد المتأخرات المتراكمة، بينما كان في موازنة 2015 300 مليون دولار، ولكن فعليا وصل الى 135 مليون دولار.

خامسا- النفقات العامة

1. زادت النفقات الجارية وصافي الاقراض في موازنة 2016 بنسبة بسيطة جدا مقارنة مع حجمها المُقدر في موازنة 2015، بلغت 0.84% فقط، وزادت بنسبة 2.11% مقازنة مع النفقات الفعلية عام 2015 التي انخفضت عن الموازنة

لنسبة 1.25%. وهو مؤشر ايجابي يتناسب مع سياسة وزارة المالية بتخفيض النفقات. ولكن يُؤخذ على هذا التخفيض انه تم عالبا في الوزارات الهامة كالصحة والتعليم كما أسلفنا.

- 2. رغم أن تخفيض حجم النفقات مطلوب في اطار النقشف إلا انه غير مفضل عندما يكون الاقتصاد في حالى ركود او نمو منخفض كما هو الحال في فلسطين.
- 3. من الايجابيات عدم زيادة بند الاجور الا بنسبة ضئيلة بلغت 0.6% عام 2016. وكذلك نفقات غير الاجور التي تشمل التشغيلية والتحويلية والراسمالية.
- 4. ارتفع تقدير صافي الاقراض في موازنة 2016 الى 850 مليون شيكل، بينما كان في 2015 800 مليون شيكل. لكن فعليا تم تجاوز هذا الرقم عام 2005 بنسبة 34%، الامر الذي يعني ان تمويل صافي الاقراض ما زال يمثل نزيفا ماليا للسلطة يحتاج الى الاسراع في تخفيضه وتوفير الحلول اللازمة لذلك.

سادسا- عجز الموازنة:

- 1. بناء على ما سبق من تقليص في النفقات، وزيادة ولو محدودة في الايرادات، فقد انخفض الجاري المتوقع قبل التمويل لعام 2016 الى 4023 مليون شيكل، بينما كان 4427 مليون شيكل، أي انه انخفض بنسبة 9.1%. ولكنه فعلا بلغ اقل من توقع الموازنة عام 2015، اذ وصل الى 4170 مليون شيكل.
- 2. اذا أضفنا بند الموازنة التطويرية فان العجز الكلي يصل الى 5338 مليون شيكل من مليون شيكل، تتوقع الموازنة ان يتم تمويل بمبلغ وقدره 3881 مليون شيكل من المساعدات 1507% من العجز ويتبقى مبلغ المساعدات 72.7% من العجز ويتبقى مبلغ 1508 مليون شيكل كفجوة تمويلية تحتاج الى مصدر تمويل.

مداخلات

◄ أ.سمير الدقران

للأسف الشديد لم تتخذ الحكومة أي إجراء فانوني في مناقشة موضوع الموازنة وأخذ قرار من الرئيس كاعتماد قانون بدون مناقشة أعضاء تشريعي ولا مع مؤسسات ولا مع مجلس تشريعي ، للأسف الشديد يوجد مادة في القانون تقول كل من له مصلحة في أي موضوع يحق له أن يرفع شكوى للنائب العام ويرد عليه النائب العام رداً كتابياً. والإيرادات التي تحصلها السلطة لا تمثل إلا 15 في المئة من الإيراد الحقيقي لو طبق القانون الضريبي والجمركي على كل التجار، المفروض أن كل تاجر يستورد من الصين حسب الاتفاقية الاقتصادية فاتورة المقاصـة التي تُقدم للمخلص الاسرائيلي والتي تحول إلي السلطة لا تمثـل إلا 10 إلى 15 بالمئة من القيمة الحقيقية من المواد والخدمات التي يتم استيرادها بمعنى أن الحكومة حسب الاتفاقية الاقتصادية أن المئة الف دولار قد بصل ابراد هذه الصفقة 30 ألف دولار ، لكن من الفاتورة المقدمة قد يصل ايرادها الى فقط ألف أو ألفين دولار، وكان من المفروض على الحكومة أن تركز عليه لتطبيق القانون الضريبي والجمركي على التجار ولكن للأسف الشديد ، للتنويه أنا لدى وثائق لكل كلمة بتحدث بها، المخلص الاسرائيلي يشترط على التاجر الفلسطيني وأنا اتصور أن المخلص الاسرائيلي عضو في الموساد الاسرائيلي لأنه يشترط على التاجر الفلسطيني أن يحضر فاتورة بأقل ما يمكن ويتم تخليصها بالرغم من أن اسرائيل تُحصِّل من الميناء أكثر من الجمارك وضريبة القيمة المضافة التي تُحصِّل لصالح السلطة، هذا الذي يجب أن تركز الحكومة عليه أن البضاعة المستوردة يجب على الفاتورة أن تعكس القيمة الحقيقية لها وهذا سهل جداً مالياً سهل جداً أن أثبتها على المنافذ والمعابر . وأنا عملت دراسة وقدمت إلى الرئيس للأسف الشديد أحيلت إلى اللجنة وأنتم أعلم عندما تحال المواضيع إلى لجان تموت، نحن للأسف الشديد نسمع أن رئيس الوزراء تتازل عن ضريبة البلو بأي حق وبأي قانون ، شركة الكهرباء

شركة خاصة بأي حق تتنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني لشركة الكهرباء وتزيد أرباحها التي لا تقدم خدمات أربعة شيكل ونصف على اللتر بأي حق تدعم الأهم تدعم الشعب وذلك بناء على ماذا هل خفضت شركة الكهرباء قيمة الكهرباء أو سامحت الناس عن جزء من الفواتير هل تحسنت الخدمة. أنا غير متصور أن السلطة قائمة لها أكثر من 22 سنة وصندوق الضمان الاجتماعي غير موجود وقدمت دراسة في هذا الموضوع 2 % وطبقناها على الموظفين كعينة خلال عشرين سنة أصبح العائد أو الفائض من 2 % وأعطي في حدود ال 1000 شيكل شهريا لكل متقاعد وفائض مالي بعد 22 سنة مليار دولار ، كما ورد أن 32 مليون دولار المفروض أن تحول السلطة لهيئة التقاعد شهرياً ، حوالي 11 ألف متقاعد رواتبهم الشهرية 9 مليون ، يوجد 23 مليون دولار فائض لدى هيئة التقاعد شهرياً وللأسف الشديد قانون التقاعد مجحف في حق الموظفين.

محسن أبو رمضان

بصراحة الموازنة بداية كمنهج السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها في 1994 لا يوجد فيها متغيرات نوعية ولم تأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات التي كان يتم تقديمها من قبل الشخصيات العاملة في المجال التتموي ومركز الأبحاث وهي كلها مرتبطة بموضوع الاعتماد على المقاصة والمساعدات الخارجية، بمعنى القدرة على الاعتماد على الدذات شبه مفقودة أو متراجعة بحيث أن حصة الموارد المحلية الناتجة عن الضريبة المحلية هي ضعيفة والاعتماد باستمرار منذ 1994 حتى الأن على محورين رئيسيين يعني مصدرين رئيسيين مصدر المقاصة التي أصبحت على محورين رئيسين يعني مصدرين رئيسين مصدر المقاصة التي أصبحت المساعدات المالية الأخرى أما حصة الموارد المحلية فهي محدودة. أنا أريد أن أربط هذه القضية بالموضوع السياسي بمعنى إذا قرر المجلس المركزي الفلسطيني بتحديد العلاقات مع اسرائيل إذاً لأي مدى تركيبة الموازنة وبنيتها أن تساعد في موضوع فك عرى التبعية مع الاقتصاد الاسرائيلي التي تتجاوز بروتوكول اتفاق باريس فك عرى التبعية مع الاقتصاد بصورة كبيرة على أموال المقاصة وعلى العلاقات

الاقتصادية والتجارية مع اسرائيل يعنى هل بالإمكان تنفيذ وترجمة القرار المجلس المركزي على المستوى السياسي في هذا المجال لأننا نتحدث عن اقتصاد سياسي متداخل وليس اقتصاد بمعزل عن السياسة ، هذا يتطلب رؤية جديدة ومنهجية جديدة . الجهاز البيروقراطي الضخم الذي يسمى السلطة الفلسطينية الذي أصبح لديه أكثر من 160000 موظف ومنهم 51 ألف موظف في قطاع غزة هل يساعد في عملية التنمية أم هي بطالة مقنعة هل ساعدت في عملية تطوير الانتاج وتقدمه للأمام، دور البنوك التي تقرض السلطة بفوائد وتحقق أرباح بنفس الوقت أين دور البنوك في عملية التتمية والاستثمار ودعم المبادرات التتموية لأصحاب المشاريع الصغيرة وغيرها. طبعاً هذه كلها أسئلة لها علاقة بالموازنة والحالة الاقتصادية بشكل عام، منهجية بناء الموازنة تستند على فكر اقتصادي ثبت فشله في الحالة الفاسطينية وهو يستند لمنهجية الليبرالية الجديدة والتي تعتمد على النزعات الاستهلاكية وكما قال الزميل أن حوالي 90 ألف مواطن يتلقوا قروض من البنوك مما يعزز الثقافة الاستهلاكية بعيد عن المشاريع التتموية. بنية الاقتصاد الفلسطيني حتى الأن أكثر من 60 % خدمات بمعنى أننا نتحدث عن اقتصاد خدماتي عزز الاغاثة والنزعة الاستهلاكية وأبعدنا عن المجال الانتاجي والتنموي. السؤال نقاش الموازنة بالتفاصيل من قبل الدكتور مازن مفيد ويحتوي ايجابيات على مستوى إدارة الموازنة وصياغتها ، يمكن أن تكون لتلك الإيجابيات لها ثمار أفضل إذا ربطناها بمنهجية بناء الموازنة وهذا هو المطلوب، إذا أرادت السلطة الفلسطينية تنفيذ توجه المجلس المركزي واختطاط مسار سياسي وبالتالي تتموي واقتصادي جديد.

> د. نصر أبو معيلق

الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد مشوه سواء هيكلياً أو وظيفياً والسلطة اعتمدت على عدم تغيير هيكل الاقتصاد الفلسطيني ، لا يعني عدم وجود موارد عدم وجود تتمية، سويسرا نسبة الموارد صفر واليابان كذلك ، اتفاق باريس الاقتصادي بكل ما يحتويه من مساوئ إلا أنه يوثر بالموازنة كما تحدث الأستاذ لدينا 50 % من الايرادات أو من الموازنة العامة للسلطة الوطنية تعتبر مقاصة و 25 % منها مساعدات والايرادات المحلية تشكل أقل من 20 % لأن هناك أيضاً عجز في

الموازنة ، فلو وضعنا عجز الموازنة على المنح والمساعدات بالإضافة للمقاصة إذا الايرادات المحلية تمثل من 10 إلى 15 % فهل من المنطقى وجود بلد في العالم ناتجها المحلى من 12 إلى 13 مليار، إذا كان صحيح حسابات الناتج المحلى الفلسطيني ، العائد من هذا الدخل أو من هذا الناتج هو فقط مليار دولار؟ مستحيل ، ثانياً بالنسبة لموضوع المقاصة كم الواردات الفلسطينية وكم المقاصة على الواردات حتى تعرف هل يوجد تهرب كبير التجار لدينا المقاصة تمثل 2.1 مليار. أيضاً النقطة الثانية في الموازنة وهي أهم نقاط الموازنة وهي النفقات التطويرية وتقدر حوالي 350 مليون ومرتبطة بتوفر المنح كذلك موازنات الحكومات هي النفقات التطويرية ماذا ستفعل الحكومة من طرق ومواصلات وبنية تحتية وشبكات ومطارات وموانئ إلخ، تستخدمها الدول لعمل بنية تحتية تساعد الاقتصاد على التنمية. فعلى هذا الأساس هل يوجد امكانية لتطوير الايرادات المحلية نعم موجود، يوجد ضريبة العاملين في اسرائيل 75 % حسب اتفاقية باريس كذلك العمل في المستوطنات ووجود عمالة فلسطينية في المستوطنات وضربيتها 100 % ، لدينا حوالي من 10 إلى 12 ألف فاسطيني يخرجوا من قطاع غزة على أساس أنهم تجار إلى اسرائيل هل هم حقيقة تجار أم عمال؟ في الضفة الغربية من 60 إلى 100 ألف فلسطيني يخرج للعمل في اسرائيل أنا أتحدث عن الاحصاء الاسرائيلي وليس عن الاحصاء الفلسطيني كم نجبي أموال من ضريبة العمالة المفروض عليها 75 % حسب اتفاق باريس الاقتصادي ، نتكلم عن كيفية تطوير الإيرادات المحلية يوجد لدينا الدخل من الإيرادات الحرة من عائدات أطباء ومحامين ومهندسين والمهن الحرة بشكل عام هل خاضعة للضربية أم خارج قانون الضربية؟ حتى نطور من هذه الايرادات وطالما لا يوجد معابر حرة سنرتهن للمقاصة الاسرائيلية.

◄ خالد جبر

لدي نقطة اجرائية كان أفضل لو كانت هذه الجلسة مع شخص يعمل لدى الموازنة عن طريق الفيديو كونفرنس ودعوة بعض الشخصيات في المجلس التشريعي الذين يعملون في اللجنة الاقتصادية حتى يكون أشر لهذه الأفكار

ويستمعوا لملاحظاتنا ، موضوع الموازنة في الادارة المالية للموازنة لا يناقش بمثل هذه النقاط ، اعداد الموازنة بوزارة المالية اعداد حسابي ، الموازنة مشكلتها منذ ادارة الأخت عبلة النشاشيبي كانت مدير عام الادارة لحد الأن يتم اعداد موضوع الموازنة بشكل حسابي بعيد عن التنمية الاقتصادية ، النقطة الثانية أن الاعلام الاقتصادي منذ خمسة عشر عاماً لم يستطيع أن يحدث أثراً في موضوع الموازنة طريقة اعدادها ومنهجية اعدادها ، النقطة الثالثة عدم ظهور موضوع اعادة اعمار قطاع غزة في موازنة 2016 نتيجة أن الإدارة العامة للموازنة في الضفة الغربية تعتبر عملية اعادة الاعمار تتم في غزة ودفع تمويل في غزة بعيداً عن أن هذه المبالغ ترصد ضمن الموازنة فبالتالي يروا من الأفضل أن يستثنوها ، وزارة المالية منذ قدوم السلطة إلى الأن لا تضع كل التمويل الخارجي في صندوق السلطة فقط المقاصة والتمويل المحلي فهنا تكمن المشكلة ، المبالغ غير موجودة فقط مبالغ تقديرية توضع في جدول حسابي والأهم أن خلال خمسة عشر عاماً لم يحدث. الفصائل ليس لها دور في مناقشة الموازنة والتشريعي معطل والكتل البرلمانية فبالتالي أصبحت الموازنة تقرر بطريقة روتينية بعيدة عن أي نقاش موضوعي ، النقطة الأخيرة أن علاقة الموازنة في قطاع غزة منذ 2007 علاقة تناقصية لأن مجتمع غزة بكل مكوناته من مجتمع مدنى وعاملين في السلطة غير قادرين أن ينجزوا 1 % ، يجب أن نعد تقرير من خلال هذه الجلسة ونذهب الى مكتب الرئيس والاعلام.

◄ ماجد شاهين

سأناقش قسم وحصة وزارة الزراعة من الموازنة طبعاً هي وزارة خدماتية تتبنى دعم القطاع الزراعي ، الدور المرسوم لها في الموازنة هو دور عاجز ، الموازنة ما زالت تُعد بطريقة البنود وكان موجود وعود أن تتنقل لموازنة البرامج التي يسهل مراقبتها. في ظل الحديث عن دعم القطاع الزراعي أن موازنة وزارة الزراعة تستمر في التناقص بمعنى أن الموازنة التي أقرت تبلغ ثمانية من عشرة من قيمة الموازنة مع الأخذ بعين الاعتبار النفقات التطويرية والتي لم يتحقق منها إلا 45 %. إن وزارة الزراعة المفترض أن تكون دفاع عن الأرض والانسان والنبات خصوصاً في غزة في ظل المخاطر التي تهدد صحة الانسان وقلة الكوادر المهتمة

بنوعية الغذاء المقدم للإنسان، يصلنا عشرات الحالات من الاصابة بالسرطان من الغذاء. في مجلس الوزراء أقر من حوالي شهرين بحالة استثنائية من الوزارات أن ترجع وزارة الزراعة كوزارة فاعلة شأنها شأن وزارة الاقتصاد والشؤون الاجتماعية وغيرها وهذا بإتفاق مع غزة لكن نتيجة لحسابات سياسية طغت على الموضوع توقفت هذه الخطوة. نحن الأن في ظل الحديث عن موازنة وزارة الزراعة أو نسبتها ومساهمتها في الانتاج المحلى كانت نسبتها في 1994 حوالي 25% اليوم تبلغ 5% فأقل حسب بعض الاحصائيات لأن كل فترة تتحدث الحكومة عن دعم القطاع الزراعي وبالنهاية لا يحصل الا نسبة مخففة. لدينا مؤسسة أقرت جديد وهي مؤسسة الاقراض الزراعي سيتم انشاء فرعين منها في غزة بقرار من الرئيس هذه المؤسسات أو حتى البنوك تنظر للاستثمار في القطاع الزراعي نظرة فيها مخاطرة عليها ، بالتالي سياسة سلطة النقد تركز على التمويل الخدماتي أما في مجال القروض الزراعية فتنظر بخطورة لهذا الجانب ، تبلغ حصة مؤسسة الاقراض الزراعي 500 ألف شبكل من الموازنة كمؤسسة ناشئة وهذا كتأسيس مقرات ولا يوجد سياسة لدعم المزارع ، قرأت تقرير على فضائية معاً يوضع معاناة المزارعين في الضفة وعد قدرتهم من الوصول إلى أراضيهم الزراعية وسوء وضعهم الاقتصادي نتيجة لذلك ، إذا ظلت مستمرة حصة وزارة الزراعة بهذا الشكل هذا يعتبر عيب بحق الحكومة.

◄ محمود عيسى

حديث د. مازن بخصوص الموازنة كان ايجابياً نوعاً ما ، وأنا أريد أن أعلق على التحميل على الحكومة بخصوص موضوع الموازنة ، من قبل 2005 فياض أطلق موضوع موازنة البرامج والأداء وليس موازنة البنود وتم العمل بها حين نفذنا مشاريع الموازنة في التشريعي وهي مقازنة وزارة السياحة عملنا على موازنة برامج وليس موازنة بنود ، موضوع القصور في بعض الوزارات لكن يوجد وزارات موازناتها رفضت في التشريعي بسبب عدم توفر الخطط والبرامج. ما يغيب عن هذه الموازنة أو الموازنات السابقة الأهداف الاستراتيجية للموازنة ، أصبح موضوع الموازنة لا يوضح ماذا ستحقق من أهداف استراتيجية بعد اعتمادها من المجلس التشريعي ، وأصبح الشغل الشاغل لدائرة

الموازنة العامة أن تسد هذه الفجوة التمويلية ، على سبيل المثال أنت حامل مشروع طوال العام تتلقى الموازنة العامة ما يسمى طلبات مناقلة بين البنود ويتم مناقشته مرتين في دائرة الموازنة العامة وفي التشريعي بعد ما يتم مناقشته أتقدم للموازنة العامة بمناقلات بين البنود وبالتالي أيضاً يوجد مشكلة لدي وأنا لا أحمل فقط المشكلة على الموازنة العامة لعدم وجود تصور صحيح لدي. أريد أن أرجع لموضوع التسرب الضريبي بموضوع المقاصة ليس المشكلة فقط عدم الافصاح عن القيمة الحقيقية للفواتير يوجد أشكال أخرى للتسرب الضريبي ، يعني من بعض نتائج الدراسات والتوصيات هو الغاء اتفاق باريس الاقتصادي، لكن دعونا نبقى واقعيين الأصح هو تعديل وتحسين بعض بنود اتفاق باريس وشروط تحصيل ايرادات المقاصة وليس الغاءه نظراً للظروف الاقليمية والدولية ووضع السلطة وتراجع القضية الفلسطينية أو بشكل أدق دعونا نطالب بتطبيق اتفاق باريس بشكل دقيق اذا طبق بشكل دقيق سيكون هناك تحسن في تحصيل ايرادات المقاصة.

◄ طلال أبو ركبة

سأتحدث عن بعد سياسي أنا أتفق مع حديث أ. محسن في البداية ، الموازنة تعكس أزمة الاقتصاد الفلسطيني وهي أزمة مركبة سواء أزمة بنيوية أو تحديد تبعية أو أزمة عجز ومديونية متراكمة أو ينتقل بالعدوى نتيجة ما يُصيب الاقتصاد الاسرائيلي ، شخص قال أن من يضع الموازنة يضعها أرقام لكن لدي سؤال ألا يوجد هدف استراتيجي عند وضع الاستراتيجية؟ من المفترض أن تكون سياسات نحاول من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية أو الدولة الناشئة أن نحققها ، هل يتم توجيه سياسات نحو تحقيق أهداف وطنية؟ الأزمة ربما تكون من جانبنا لا أزمة مقاصة ولا جباية الأزمة أزمة تكون بالأساس وبالتالي هل الموازنة تذهب باتجاه تحقيق مفهوم تنمية تحرري من الاحتلال أم باتجاه التبعية والعشوائية والفوضوية. النقطة الثانية حول المقاصة وما البديل، هل الموازنة توجه الانفاق العام نحو برامج انمائية في هذا الموضوع وبالتالي يجب توجيه الموازنة باتجاه انجاح باعتقادي وجود مشكلة في هذا الموضوع وبالتالي يجب توجيه الموازنة باتجاه انجاح المشاريع الانمائية ، طبعاً نحن جزء من الوطن العربي والأمن شيء مهم جداً،

عندما تكون الزراعة نسبتها أقل من 1% في الموازنة ونحن في فلسطين لا نختلف فالأمن نسبته حوالي 29% حسب ما قال يعني وجود مشكلة في هذا الموضوع. النقطة الثالثة اللغة المناطقية هي لغة مرفوضة بمعنى أنا أسمع عن موازنة غزة ولكن لا اسمع عن موازنة أو حصة جنين أو حصة نابلس حصة الشتات والمغتربين على سبيل المثال هذه اللغة التي تعزز مفهوم الانقسام ، لا يوجد شيء اسمه حصة غزة هذه موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية بكل مكوناتها وقطاعاتها. ليس من الضرورة أن ننجر لمربع الانقسام في المجتمع الفلسطيني ، النقطة الأخيرة وهي المحتم الدولي حوالي 72% من الدعم الدولي تذهب لاسرائيل وهذه ايضاً مشكلة في اتفاق باريس.

◄ جمال البابا

الممارسة على الأرض تقول أن هناك تقليصاً في حصة غزة من الموازنة سواء كان بعدد الموظفين أو غيره، نحن نوضح الصورة للإجراءات التي تمارس ضد غزة. يجب أن يكون هناك اهتمام بغزة المفروض أن هدف الموازنة تحقيق خطة تتموية وبرامج تتموية، كان بودي أن ليس فقط نسمع أرقاماً ولكن نعطي فكرة عن الخطة التتموية التي ستطبق عليها هذه الموازنة ، من المفروض أن تكون خطة تتموية لدى الوزارة وبما ذلك تشمل المصروفات أيضاً، بمعنى أخر أن ربما الزراعة أصبحت تمثل جزءاً هامشياً من الناتج المحلي أو من السلطة هذا موجود في كل دول العالم المتقدمة ربما المشرع الفلسطيني يعتقد أن الزراعة لم تعد مهمة لنا وفي المقابل يعتقد أن قطاع الخدمات هو أكثر انتاجية أنا بحاجة لشخص مخول من الوزارة يوضح هذا الكلام ربما الخطة الموضوعة تتفق مع المشرع ومع الخطة الموضوعة تنفق مع المشرع ومع الخطة التتموية البلد.

◄ جمال الفاضي

بعيداً عن الأرقام باعتقادي الموازنة منذ 1994 إلى يومنا هذا لا تختلف كثيراً ربما في بعض الأرقام المختلفة ، الخلل نتج من وضع سياسي عقيم أنتج وضع اقتصادي سيء وما دون ذلك افرازات بما فيها الموازنة ومعطياتها، هل من

يناقش الموازنة أو من يضعها وضعه قانوني؟، إذا الموازنة هي انعكاس لوضع سيء وصعب أين التطور والتنمية الاقتصادية منذ أكثر من عشر سنوات ونحن نناقش الموازنات والخطط وبدون نتيجة ، كيف نتحدث عن الموازنة و 70% منها مقاصة اسرائيلية وتعتبر منقطعة شهر تفرج عنها وشهر تحجزها هذه هي الاشكالية الكبري.

◄ نادر سمارة

سوالي متى سيكون الانسان أو المواطن الفلسطيني حاضراً في ذهن صناع القرار؟، ماذا يهم المواطن الفلسطيني بعيداً عن النفقات التطويرية وحصة الزراعة التي نتحدث عنها ، يجب أن يكون اهتمام لدى صناع القرار في ثلاثة جوانب: الصحة والتعليم والقضاء لأن اذا كان المواطن الفلسطيني يحظى برعاية صحية وتعليم جيد وحاصل على حقوقه أعتقد أنه سيحصل تغيير جذري وتراكمي على مدار سنوات، لكن اذا لم تكن هذه الاهتمامات متوفرة حتى في ظل وجود النفقات التطويرية والتنمية سيظل الانسان أو المواطن متخلف وغير قادر على المحافظة على مكتسباته. أنا نقطتي تنظلق أنه بداية يجب الاهتمام بالمواطن بفكره وصياغة أراءه وفق توجهات سليمة قائمة على مصلحة هذه البلد. حسب ما تحدثتم به أن النفقات التطويرية لم تطبق وأن الانسان الفلسطيني سيبقى على وضعه ان لم يسوء. نحن بصدد توضيح مقدار العجز الذي تعاني منه السلطة في صياغة موازنات تعكس هدف مصلحة هذا البلد ومصلحة هذا المواطن.

◄ خليل عيطة

سأتني على حديثه بالنسبة لقطاع الصحة والتعليم أين وزارة التخطيط من نسبة المواليد التي تحدث في المناطق الفلسطينية ، على سبيل المثال لدينا 5000 مولود في شمال غزة هذا العدد بعد 6 سنوات هل المدارس التي لدينا ستستوعبهم أم لابد أن نعمل تطوير في المدارس أو نبني مدرسة في مكان معين هذا الموضوع لابد أن يكون مربوط بالموازنة ، ما تقوم به وزارة التربية والتعليم من تطوير مرتبط بالتسيق مع وزارة الداخلية من معرفة عدد مواليد وغيره، وأضف على ذلك

المستشفيات وقطاع الصحة بمعنى شمال قطاع غزة 350 ألف نسمة ومستشفى كمال عدوان عبارة عن عيادة صحية لا تكاد تكفي لهذا العدد ولا يوجد قسم للأطفال في هذه المناطق بعدما انتقل من كمال عدوان للمستشفى الاندونيسي ، أين هم عن هذا الكلام وهذه النسب ، الكل يعلم أن الموازنة هي سنوية لسنة قادمة وتحتوي على بندين ايرادات ونفقات ، النفقات ربما نعي جميعاً أين تذهب؟ لكن الايرادات أين تذهب ، منذ 1994 لغاية الأن لم نستطيع أن نعمل موازنة جيدة حتى لسنة قادمة أين الخلل؟ أنا كمواطن مسؤول لدي مسؤوليات اجتماعية واسرية لكن هذه مسؤولية الاشخاص المخولين الذين تم انتخابهم من قبلنا، ووظيفته أن يتكلم عن همومي واحتياجاتي ورفاهيتي.

√ رائد نجم

سأتكلم في موضوع عضو تشريعي سأختلف على أن المشكلة لا هي قطاع صحي أو تعليمي اذا سنتكلم عن مستوى الصحة مستحيل الوصول لدرجة الكمال أو لدول العالم الأول، يعني الوضع الصحي في غزة أفضل من الوضع الصحي والخدمات في مصر كدولة مستقلة ، المشكلة الاساسية والحل الوحيد هو موضوع التشريعي والمشاركة السياسية لو كان لدينا انتخابات دورية كل أربع سنوات اذا لم تحقق رغبات واهداف من موازنات وغيرها نسقط الحكومة ونأتي بحكومة جديدة ونجرب خلال أربع دورات متتالية سيكون الشعب طور نفسه بنفسه. إذا الحل الوحيد لكل اشكالياتنا هو الالتزام بموعد الانتخابات لو كل أربع سنوات يوجد انتخابات لكل المحلية ، في الضفة الغربية في شهر أكتوبر 2016 ستكون انتهت أربع سنوات من الانتخابات الانتخابات الأخيرة المحلية ، في الضفة الغربية في شهر أكتوبر 2016 ستكون انتهت أربع سنوات من كجمه ور أن ندعو لمرحلة أولى كبوابة لانتظام الوضع الشرعي والطبيعي أن تكون كجمه ور أن ندعو لمرحلة أولى كبوابة لانتظام الوضع الشرعي والطبيعي أن تكون انتخابات لن ينصلح أي شيء .

◄ محمد التلباني

الموازنة العامة هي أحد وسائل الدولة في تحقيق سياساتها سواء تدعم الاستثمار تدعم التتمية أو تطوير مناطق معينة من خلال الانفاق ومن خلال التحكم في السياسة الضربيبة ، بجب ألا ننكر أن السلطة غير مطلقة البدين في السياسة الاقتصادية بمعنى الاقتصاد يحتاج لوضع أمنى وضع يشجع على الاستثمار وجذب الاستثمارات الخارجية، سأعطى مثال عندما قام الاحتلال بالانسحاب من قطاع غزة في 2005 وقامت الحكومة ببعض المشاريع الزراعية في المستوطنات ومن خلال اغلاق المعابر من قبل اسرائيل كل هذه المشاريع فشلت لعدم تصريفها وخسارتها ، النقطة الثانية الاحتلال والظروف المحيطة بنا ، نستطيع أن نستخدم مواردنا استخدام جيد من خلال ادارة وتخطيط لمواردنا ، أريد أن أعرج على نقطة سبادة القانون حسب ما قال الأستاذ فحوى كلامه وجود تهرب ضرببي وعملية تحايل وفواتير غير صحيحة هل نحن قادرين أن يكون لدينا ضبط في الموانيء الاسرائيلية. سأعطى مثالاً واحداً في قانون الخدمة العسكرية جميع الناس انتقدت قانون سلم الخدمة العسكرية ، الترقيات لها طرقها من سقف وظيفي معين ومتطلبات ومؤهلات معينة ودورات وسجل خدمة ، في مجتمعنا يصل الشخص عقيد ولم يكن لديه أدنى مؤهل لذلك، إذا الترفيع الألى للرتب أرهق الميزانية، يوجد عدد كبير من الأشخاص مؤهلين علمياً ومكدسين في مواقع عسكرية من المفترض اعادة تدويرهم في قطاعات مختلفة من الصحة والتعليم والزراعة وغير ذلك.

◄ رائد حلس

الحقيقة سمعت انتقادات كثيرة على الموازنة وأداء الحكومة وكأن الحكومة تعمل في ظل بيئة مستقرة وعدم وجود احتلال، السلطة وضعت الكثير من الخطط التنموية لكن بيئة التنمية في فلسطين تواجه عقبات كثيرة في تنفيذ هذه الخطط يوجد لدينا احتلال واتفاق باريس وسيطرة الاحتلال على موارد مهمة تمنع تنفيذ هذه الخطط لعدم العمل باستقلالية تامة والاعتماد على المساعدات الخارجية مما يشكل أزمة للاقتصاد الفلسطيني بحيث أن المساعدات مسيسة ومرتبطة بمدى تجاوب

السلطة، والعجز في الحكومة أمر طبيعي لعدم توفر الحرية في العمل ، دول عربية كثيرة مستقلة وتعاني من عجز أكثر مما نعاني بالرغم من عملها في بيئة مستقرة سياسياً واقتصادياً وسيطرة تامة على مواردها.

◄ محمود عيسي

المقصود من أن الموازنة يجب أن تبنى على خطط تتموية ، أ. جمال قصد أن ليس الانفاق التطويري هو ما يحدد الخطط التتموية ، الخطط التتموية تبنى على انفاق عام حكومي تطويري وجاري ، هناك تأثير مباشر للانفاق الجاري على التتمية ، ليس فقط ما يؤثر على التتمية الانفاق التطويري. شكراً

◄ ماجد شاهين

التقشف سيظهر على وجوه المواطنين وليس على وجوه المسؤولين ، نحن نعلم وضع الحكومة رئيس الحكومة يحتفظ برئاسة جامعة النجاح لغاية الأن هنا علامة استفهام ، ليس فقط من باب الانتقاد يجب حل المشاكل أول بأول ومن ذلك غزة ، بالنسبة للوطن والشعارات شيء مؤكد لكن المواطن أصبح لا يريد شعارات فقط لكن يريد حقائق على الأرض ، أناس تقول أن بنود المعبر غامضة وعمل مبادرات ولكن غير مجدي بالنهاية.

◄ د. نصر أبو معيلق

بالنسبة للموازنة على سبيل المثال جمهورية مصر العربية بعد مرسي أتى عبد الفتاح السيسي عمل قناة السويس ومدينة المثلث الذهبي في بورسعيد ومدن جديدة هذا يأتي من الموازنة ، لكن حينما تكون الأجور في الموازنة 05% من الموازنة أين التطور؟ التطوير الوحيد للسلطة ، نحن بغزة نتعرض لتهميش كبير ، مشكلة المعبر بالنسبة للسيسي تسليم غزة لأهلها ، من المتوقع في 2016 أن تكون أزمة اقتصادية عالمية وبدأت بوادرها على مستوى العالم ، نحن ذهبنا لإسرائيل ضعفاء ولن نحصل على شيء ، موضوع التهرب الضريبي في الجمارك وليس في الضرائب ، ايرادات المقاصة هي في الغالب جمارك ، المشكلة الكبرى في الايرادات

هي في العمال وخاصة الذين يعملون في المستوطنات الذين عليهم ضريبة 100% ، توضيح 100% محول للسلطة وليس على الدخل ، وحولونا لاحتلال رخيص أن نصرف على أنفسنا واسرائيل لا تتحمل مسؤولياتها كاحتلال على الضفة الغربية وقطاع غزة ، كل الاتفاقات انتهت من اوسلو وباريس الاقتصادي والمعابر ونحن نتمسك بها ، المشكلة في مفاوضنا الضعيف والمقاوم أضعف وليس في الشعب الذي يقدم تضحيات.

◄ خالد جبر

بالنسبة لغزة وماذا قالوا الاقتصاديون عن موازنة 2016 ، يوجد دكتور أعتبره من أفضل دكاترة الاقتصاد في الضفة الغربية وهو د. نصر عبد الكريم علق على موازنة 2016 وأهم بند كتبه أنه يجب معرفة حصة قطاع غزة من الموازنة ، في الضفة الغربية يكونوا جداً فرحين عند سماع كلام الأخ طلال، قبل ستة شهور في نقاش عن بعض المشاريع في الضفة الغربية وسألت سؤال واحد فقط وهو ما حصة قطاع غزة من هذه المشاريع فقاموا بانتقادي ، يجب أن نقول للرئيس أبو مازن أن حصة غزة أصبحت صفر وليس 55%.

◄ سمير الدقران

يجب أن نتفق على أن المال هو الذي يحدد اتجاهات الموازنة إلى أين يوجد مال نتكلم لا يوجد مال اذا كل التفاصيل ليس لها قيمة ، أولاً البند الخامس عشر من الاتفاقية بنص أن بحق للسلطة الفلسطينية استرداد ضربية القيمة المضافة والجمارك على السلع والخدمات التي تدخل منطقة السلطة حتى لو كان المستورد اسرائيلي، المادة 23 من الدستور تقول أن العمل حق لكل مواطن ويجب على الحكومة أن توفر فرصة عمل لكل من هو قادر على العمل هذا أمر دستورى، اذا الربط بين الايراد والمادة 23 من الدستور لذلك يجب على الحكومة أن تجد فرص عمل ، موضوع البطالة المتفشى في قطاع غزة والضفة الغربية طبعاً بنسب أقل لـذلك الحكومـة الغيـر قـادرة علـي تـوفير فـرص عمـل يجـب عليهـا أن تسـتقيل ، ثانبـاً أعطوني مبرر أن نضع ايراداتنا من الضرائب والجمارك والأهم من الاستيراد على شماعة اسرائيل ، من يقول للتاجر بعدم احضار الفاتورة الأصلية ، الفاتورة الأصلية التي تعكس القيمة الحقيقية للبضائع المستوردة هي التي يتحقق عليها الجمارك والضرائب ، التسرب والتهرب الضريبي موجود أيضاً في المعابر في الضفة الغربية ، نحن خلقنا الفجوة الاجتماعية لأن الضريبة والجمارك هي لتحقيق العدالة الاجتماعية ، نحن ندفع ضرائب وجمارك وقيم مضافة التي تحقق ربح للتاجر وليس لوزارة المالية ، كانت الأوضاع الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني متقاربة ، اليوم الطبقية موجودة وهذا من ضعف الحكومة من تطبيق القانون ، المفروض على الحكومة أن تضع على المعابر اعادة التقييم ،حماس تفرض على معبر كرم ابو سالم، التعبئة ليس قانونية بمحتواها الموجود ولكنها لو أخذت القانون بتطبيق القانون لها الحق في ذلك وتصبح لا تحتاج مساعدات من أحد ، الموازنة العامة تصلح لبلدية نابلس أو بلدية غزة ولكن لا تصلح لمجتمع فلسطيني ، اذا طبق القانون ستصبح ايراداتنا الحقيقية للموازنة 50 مليار شيكل سنوياً على الأقبل ، كمل الفوائد والفروقات والأرباح تذهب للتاجر، اذا هناك بوجد مصلحة في الاطار الحكومي مع التجار ، ومن حقى أن أرفع شكوى للنائب العام بالتحقق مع المسؤولين ويرد على كتابياً لأن هذا حق دستوري لي كمواطن كيف تأخذ منى ضريبة 100% وتأخذ من التجار 2% لا يجوز، أنا أطالب الحكومة بتطبيق القانون الضريبي والجمارك وضريبة القيمة المضافة المفروض أن تحصل على المعابر، أولاً حقق الإيراد الصحيح وبعد ذلك تكلم عن التنمية، لدينا 200 ألف عاطل عن العمل في قطاع غزة، وحقه الدستوري بالقانون أن يوفر له فرصة عمل أو تعطيه راتب حد الفقر اذا أعطيته 2000 شيكل في 200 ألف 4 مليار لا يؤثر على الموازنة السابق ذكرها، اذا الدورة المالية شهرياً تؤدي الى زيادة معدل الايرادات للخزانة العامة اذا تكلم في الايراد الذي يعتبر أساس كل التفاصيل التي تحدثتم عنها، اذا ظل السناريو على ما هو عليه سنتراجع الى الخلف ويجب أن ينتهي الانقسام، أين غزة من تفاصيل التنمية والبرامج التموية للسلطة الفلسطينية.

◄ د. مازن العجلة

شكراً لكم جميعاً، لم يبق جانب من جوانب الموازنة الا وطرح للنقاش وهو الهدف الرئيسي من هذه الورشة. لدى بعض التعليقات السريعة، لا أحد يختلف عن وجود مشكلة في الموازنة وهي مشكلة مستمرة منذ انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية ، وطالما أن هناك سوء تطبيق لاتفاق باريس فلن يكون هناك موازنة سليمة كما تأملون لأن الموازنة هي أداة للسياسة المالية والسلطة غير قادرة على صياغة سياسة مالية لأن معظم ايراداتنا مرتبطة بالمقاصة. ولا أحد يختلف أن هناك تسرب هناك تقرير للانكتاد بعنوان "التسرب المالي الفلسطيني لاسرائيل" ، اذا هناك اجماع عن وجود تسرب بهذا الحجم الذي يتحدث به الأستاذ سمير أو بأقل أو بأكثر، على السلطة أن تقوم بجهدها لتغيير بعض الاجراءات الخاصة بحدوث التسرب مع الجانب الاسرائيلي أو بضبط الأمور على الجانب الفلسطيني ، هناك امكانية لأن يكون الوضع أفضل من ذلك ولكن ليس أفضل بكثير طالما يوجد حاجز في النهاية نقف أمامه وهو أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي فيعنى ذلك أننا لسنا بصدد تحول جوهري لكننا بصدد تحسين الوضع الموجود. هذه المشاكل لها علاقة بالوضع السياسي على سبيل المثال قطاع الزراعة والصناعة من المعروف أن القطاع الخاص هو الذي يقود قطاعات التتمية الزراعية والصناعية إذاً القطاع الزراعي لا يعاني من نقص الموازنة ولكن يعاني من الاجراءات الاسرائيلية ومن اغلاق المعابر ، المصانع التي تم تدميرها لا يعاد بناءها وحتى لو أعيد بناءها فالمعبر مغلق لا يستطيع أن يصدر ، يعني بالامكان أن يكون هناك تنمية اقتصادية زراعية حتى في ظل هذه الموازنة الضئيلة والهشة.

أختم بموضوع غزة ، مصطلح حصة غزة مصطلح حمساوي بنسبة 100% ، لا يجوز أن تظهر مناطق في الموازنة ، هذه موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ، حصة غزة فيها 34% بناءً على تقرير جديد من UNDP اصدار السنة الماضية ، أين غزة في الموازنة بإنها موجودة في الرواتب والشؤون الاجتماعية والجرحى والشهداء ومنهم قسام يتلقون رواتب للشهداء وللجرحى ، صافي الاقراض وهو كل استهلاك غزة من الماء والكهرباء عبر الخطوط الاسرائيلية تدفعه السلطة وشركة الكهرباء المسيطرة عليها حماس لا تورد لها شيئاً ، بالنسبة للصحة والتعليم كل أدوية المستشفيات والعيادات في غزة من السلطة الوطنية الفلسطينية ، تخيلوا لو كل هذا توقف ماذا سيحدث في قطاع غزة بمعنى أن السلطة تمول الانقسام وهي مجبرة. ، كيف يمكن أن توظف السلطة أشخاص جدد في غزة ، انهاء الانقسام هو الطريق الأول والوحيد لاعادة الاعتبار لقطاع غزة ، السلطة لا تستطيع أن تتواجد في غزة لتعيد الاعتبار في هكذا قضايا هذا أمر صعب ، حصة غزة في الموازنة شرعية وعادلة. شكراً لكم.

ورشة عمل

تقديم ورشة عمل سايكس بيكو*

أ.مجد عبد العزيز مهنا

الأخوات والإخوة الكرام

صباح الخير ، وأهلاً وسهلاً بكم في ورشة عمانا اليوم بعنوان سايكس بيكو مائة عام على سايكس بيكو الحقيقة أن هذا الموضوع أصبح في السنوات الأخيرة مثار جدال ونقاش إذ خرج إلى النور بشكل مفاجئ مع اندلاع ثورات ما سمي بالربيع العربي تحت عنوان الفوضى الخلاقة لخلق شرق أوسط جديد، بشرت به وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابقة جوندليزا رايس، وكانت المهمة التي استكملتها الإدارة الأمريكية التالية. يرى كثيرون أنه منذ حادث البوعزيزي واندلاع الثورة التونسية قبل سنوات وصولاً إلى ما نراه حالياً على أرض الواقع من محاولات تقسيم حثيثة وتقتيت لدول المنطقة، نجح بعضها كالسودان فيما استقصى أخر كمصر، بأن كل ذلك مؤشرات على خطط غربية لإعادة إحياء سايكس بيكو جديدة بعد أن انتهى الزمن الافتراضي أو صلاحية اتفاقية سايكس بيكو الأصلية بعد مائة عام على وضعها موضع التنفيذ من قبل بريطانيا وفرنسا وبمباركة روسيا القيصرية عام 1916 كتقسيم فعلي لتركه الرجل المريض – الدولة العثمانية. لتأتي بعدها اتفاقية سان ريمو عام 1920 لتعطي سايكس بيكو بعداً شرعياً دولياً عن طريق اقرار عصبة الأمم بذلك مع التشديد على رسم حدود أكثر دقة بين الدول التي تقاسمتها الدول الاستعمارية أنذاك انفاقية لهوان وطنية

مقدت هذه الورشة في مركز التخطيط الفلسطيني بتاريخ 2016/2/18

منقوصة مصطنعة تحمل كل منها جذور فشل استمرارها داخلها. وبتذرع أصحاب هذه النظرية يأن المعلوماتية ألفت تلك الحدود المصطنعة وفشل فكرة ابجاد مصادر طاقة بديلة وبالتالي ازدياد أهمية المنطقة العربية الحافلة بالنفط... كل ذلك دفع دول الغرب إلى اعادة تقسيم المنطقة إلى كبانات أصغر لتسهل السيطرة عليها ، وتم اختراع ونشر مفهوم السنة والشبعة فتيل الحرب المضمون اندلاعها في المنطقة كوسيلة أساس للتقسيم، من ناحية ثانية يرى أخرون بأن النظرية السابقة خاطئة فالمنطقة التي قسمت بسايكس بيكو عام 1916 أظهرت ثباتاً في المحافظة على كياناتها وحدودها وأنه من الصعب بل المستحيل إعادة تقسيمها، ويتذرعون بأن جميع الكيانات التي جاءت نتيجة تقسيم داخل تلك الدول مثل كردستان العراق على سبيل المثال ظلت محتواه داخل خريطة الدولة الأصلية وهي العراق ، بل لم يقع الاعتراف بها دولياً كدولة. وكذلك لبنان على الرغم من الحروب الطائفية والتقسيمات الداخلية فيها ظلت محافظة على وحدة الاعتراف بها كدولة لبنانية. ويعتمد أصحاب هذه النظرية بأنه حتى في حالة تقسيم سوريا فلن يتم الاعتراف بالدويلات الناتجة عن ذلك داخله. بمعنى أخر يشدد أصحاب هذه النظرية على أن ضعف الدولة داخلياً هو الذي سيحافظ على ثبات حدودها ، وبالتالي فإن الغرب ليس في حاجة إلى سايكس بيكو جديدة بل إن سايكس بيكو القديمة ما زالت مستمرة ومحافظة على صلاحبتها.

لربما أطلت بعض الشيء، لكن حاولت وضع الفكرة في نصابها أو الاجابة على سؤال: هل هناك سايكس بيكو جديدة في المنطقة؟ نحن غير مضطرين للإنضواء تحت أي من النظريتين وفي نفس الوقت نقدر الرؤى والتحليلات التي تثري وتضيف وربما تنير بعض زوايا غفل عنها أخرون.

الدكتور خالد صافي ضيفنا لهذه الورشة يملك رؤية واضحة للحديث تحت هذا العنوان..

أرجو أن تثير ورقته نقاشاً يساعدنا على استقراء ما يدور في منطقتنا العربية والاقليمية ، الخطط المرسومة لها، وإلى أين نحن سائرون.

وقتاً مفيداً أتمناه لكم. وأهلاً وسهلاً بكم مرة أخرى.

في الذكرى المئوية الأولى نحو سايكس بيكو جديدة

أ. د. خالد محمد صافي

هناك تعريفات عدة للسياسة، ولن ندخل في تناول تلك التعريفات حيث يحتاج ذلك لمقال ودراسة أخرى، ولكن ما نريد قوله إن جانباً من هذه التعريفات يتعلق بكون السياسة فن المؤامرة. وذلك لأن جوهر السياسة هو المصلحة، وتحقيق المصالح لا يتم بالنوايا الطيبة، والمعاملات الأخلاقية سواء للأفراد أو الجماعات. وأن واقع السياسة للأسف ليس المرجعيات الأخلاقية والقيمية بل هي في الواقع تعتمد على المبدأ الميكافيلي، شئنا أم أبينا. وبالتالي فإن السياسة تقوم على مبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة. وأن السياسة هي فن القوة وكيفية استخدامها وتوظيفها. وقد تعددت أنواع القوة الآن مع التقدم الإنساني الذي هو في الوقت ذاته يقوم على التغول الإنساني. فلم تعد القوة فقط تعتمد على القوة الخشنة التي تقوم على الجيوش والصدام المباشر، أو القوة السياسية والاقتصادية، فهناك الآن القوة الناعمة التي تقوم على قوة الدبلوماسية والقوة الإعلامية والقوة التكنولوجية. حيث تحول هذه الأنواع من القوة إلى أدوات وآلات للهيمنة والنفوذ وتحقيق المصالح.

ودوما نتباكى نحن العرب أو المسلمين حول تأمر الآخرين، ونتحدث عن الشكاليات سايكس بيكو جديدة. نعود إشكاليات سايكس بيكو وانعكاساتها، ونتحدث عن التحضير لسايكس بيكو جديدة. نعود ونكرر أن السياسة هي فن التآمر، وأن تآمر الغرب على الشرق هو تآمر تاريخي مر بمراحل عدة منذ عهد الإمبراطورية المقدونية وصولا للمشروع الصهيوني وانتهاء بالسيطرة الأمريكية على القرار والهيمنة في القرن الواحد والعشرين. ولكن التساؤل يبقى أين نحن من التآمر. فإذا تآمر عليك الآخرون أليس من حكمة السياسة ومنطق وفقه الواقع أن ترد

الصاع صاعين، أم تقضي الليل والنهار وأنت تتهم الآخرين بالتآمر ولا تحرك ساكن لحماية جبهتك الداخلية، ورد التآمر بتآمر أكثر دهاء وأشد قوة.

علينا أن نقرأ ماضينا جيدا حتى نفهم الواقع ونرسم المستقبل. فالاستعمار الأوروبي عندما خطط لاتفاقية سايكس بيكو كان يهدف إلى تدمير أي إمكانية لتحقيق الوحدة العربية، ومن هنا النقت المصالح الفرنسية البريطانية في تقسيم المشرق العربي إلى وحدات قطرية. فمن المعروف تاريخياً أنه تم عقد مؤتمر كامبل في بريطانيا في الفترة بين 1905–1907م، وشارك فيه تسع دول أوروبية. وتوصل المجتمعون في سلسلة اجتماعات متواصلة إلى أن هناك خطر من المنطقة العربية الواقعة تحت الحكم العثماني، والذي يتمثل في الشعب العربي المسلم. وعليه أوصى المجتمعون بالعمل على:

- إيجاد حالة من التفكك والتجزئة في المنطقة.
- إنشاء دويلات مصطنعة تابعة للدول الأوروبية.
- محاربة أي نوع من أنواع الوحدة بين شعوب هذه المنطقة.
- إقامة دولة عازلة في فلسطين كحاجز بشري غريب في المنطقة بحيث تكون معادية لدول المنطقة وحليفة للدول الأوروبية.

وجاء في مراسلات الحسين مكماهون أن العرب سوف يطلبوا نصيحة بريطانيا العظمى فقط أي أن بريطانيا أرادت أن توصل للعرب بأنهم قاصرين عن حكم أنفسهم بسبب وقوعهم لفترة طويلة تحت الحكم العثماني، ولذلك هم بحاجة لدولة متحضرة تأخذ بيدهم وتعلمهم الحكم. فنفذت من خلال النصيحة والإرشاد إلى تطبيق نظام الوصاية والانتداب. كما أنها استخدمت في المراسلات مصطلح الشعوب وليس الشعب العربي. ومن هنا علينا أن ندرك أن خشية بريطانيا وفرنسا من وحدة العالم العربي ولاسيما مصر وبلاد الشام هو من كان وراء مخطط سايكس بيكو. وبناء على ذلك ساهمت السياسية الاستعمارية في خلق وعد بلفور ودعم الحركة الصهيونية في حالة من تلاقي المصالح السياسية والاقتصادية والدينية بين المسيحية الأوروبية واليهودية الصهيونية. وتم ضرب أي مشروع للوحدة العربية والاسيما وأن الحركة القومية العربية هي من قادت ثورة الشريف حسين ضد العثمانيين. وأن

الفكرة القومية كانت هي السائدة في تلك الفترة. ومن هنا كان لابد من ضربها من قبل فرنسا وبريطانيا. وهذا ما حدث من تقسيم شبة الجزيرة العربية إلى دويلات قطرية. وعملت بريطانيا وفرنسا خلال استعمارهما للشرق على تعميق الطائفية والقبلية التي تشكل بنى أساسية في المجتمع العربي. ولكن لم تقسم بريطانيا وفرنسا المشرق على أسس طائفية ما عدا لبنان الذي استغلت فرنسا خصوصيته المارونية في بناء دولة طائفية مسيحية.

ورغم قيام الدولة القطرية بعد الحصول على الاستقلال، وضياع وتيه الشعور القومي على المستوى الرسمي والذي تم احتوائه في مؤسسة هزيلة هي جامعة الدول العربية فإن الدولة القطرية لم تستطع معالجة الإشكالية في بناها القبلية والطائفية، فكان هدف النظام السياسي الحاكم هو السيطرة على مقاليد الحكم حتى لو أدى ذلك لعقد تحالفات طائفية أو قبلية. ولم تعمل الدولة القطرية التي قامت على أسس وطنية بمواجهة التحديات البنيوية في المجتمع العربي بل عملت كما أسلفنا على تعزيزها. وبدلاً من بناء المجتمع المدنى القائم على المواطنة بين الجميع بغض النظر عن الخلفية القبلية أو الطائفة الدينية. ومن هنا فقد فشل العرب في تحقيق الدولة القومية الواحدة حتى بعد الحصول على الاستقلال، وتم تكريس الدولة القطرية الوطنية، وتقديس حدود سايكس بيكو. وبدلاً أن تكون الشورة على الاستعمار تحمل شعارات قومية وحدوية فإن شعارات الاستقلال حملت في جوهرها شعارات وطنية قطرية. وكذلك فشلت كما قانا الدولة القطرية في تحقيق وحدتها الوطنية التي رفعتها كشعار ولم يتم تحقيقها على أرض الواقع بفاعلية. فمهموم الدولة الوطنية يحتاج إلى ثقافة جديدة في بناء المجتمع أولاً وعلى ثقافة جديدة في بناء العلاقة بين قوى المجتمع والنظام السياسي. وهنا حدث الفشل على الصعيدين، فلم يتم إحراز عقد اجتماعي بين قوى المجتمع يتم بموجبه إلغاء القبلية والطائفية التي تشكل البني الأساسية للمجتمع بحيث يكون ولاء الفرد للمجتمع المدنى المكون على أسس سيادة القانون والسلم الأهلي والمواطنة والمساواة والكرامة ... الخ. كما حدث الفشل في بناء علاقة سليمة بين المجتمع والنظام السياسي القائم الذي وإن اتخذ شعار الوطنية والوحدة الوطنية والمجتمعية فإنه بهدف الحفاظ على السلطة وتركيزها في يد حفنة هي في أغلبها حفنة عسكرية تقوم على الأمن والسلطوية وليس على المواطنة والتعدية. ومن هنا حدث تحالف بين السلطة

وبين بنى قبلية كما حدث في ليبيا واليمن والأردن والسعودية ودول الخليج العربي أو مع بنى طائفية كما حدث في سوريا والعراق بالرغم من أن الحزب الحاكم في كالتيهما كان حزبيا قومياً في ظاهره وشعاراته.

ولذلك حدث الفشل متعدد الأبعاد في الدولة القطرية الوطنية التي لم تتحول إلى دولة قومية موحدة رغم كما قلنا قيام أحزاب قومية بالوصول إلى الحكم في سوريا والعراق، ورغم حمل الفكر الناصري أيضاً البعد القومي، ولم تحقق الدولة القطرية وحدتها الوطنية وتعالج إشكالية بناها القبلية والطائفية.

وحدثت الإشكالية أيضا ليس مع النخبة الحاكمة التي لم تستطع معالجة قضية الدين في البناء الطائفي، ومدى تأثير الدين في السياسة لاسيما الدين الإسلامي. وتعاملت مع هذه القضية ضمن المعالجة الأمنية وليس المعالجة السياسية ضمن حل إشكالية البني القبلية والطائفية. فإن النخب الثقافية أيضا لم تستطع معالجة البني القبلية والطائفية، فهناك من النخب من بقى متقوقعا ضمن إطاره القبلي أو الطائفي، وبقى ينظر لهذه الأطر دون أن يوجه جهده ومناظرته من أجل تعزيز المجتمع المدنى القائم على الحوار والسلم الأهلى والمواطنة. وهناك من النخب الثقافية من حاول الهرب من البني القبلية والطائفية باتجاه الفكر القومي والفكر اليساري أو خلط فكريا بين الفكر القومي والفكر اليساري ضمن ما عرف بالفكر القومي الاشتراكي. ولكن هذه الفئة المثقفة بقيت تحلق في بروج عاجية ولم تقم بمعالجة جوهرية للبني القبلية والطائفية والسعى الجاد لبناء المجتمع المدني المتعدد الذي يستوعب الجميع. ولم تستطع النخب القومية واليسارية من استيعاب تحديات الواقع سواء القبلية أو الطائفية أو البعد الديني الخاص في الدين الإسلامي. فلم يتم النظر للدين الإسلامي نظرة واقعية يتم فهم بناه وأبعاده وديناميكيته في البني العقلية والثقافية العربية فتم النظر للدين الإسلامي كتراث ليس إلا أي تراثا رجعياً يجب رميه وراء الظهر دون الالتفات إلى ما يحمله هذه الدين من فكر متجدد ديناميكي يجب أن يتم احتوائه ضمن منظومة القيم المجتمعية والسياسية. وأن يتم معالجة هذا الفكر معالجة معاصرة تقوم على التجديد، وعن ضرورة تأسيس وتأصيل فقه إسلامي يتم من خلاله الجمع بين تحقيق مقاصد الشريعة مع توسيع مداها وأبعادها لتشمل المقاصد المعاصرة للإنسان من حرية وكرامة وعدالة ... الخ، وذلك ضمن مرجعية مؤسساتية فقهية معاصرة تلبي مطالب العباد ومطالب العصر. ووجه الفكر القومي واليساري نظرة عدائية للدين وليس نظرة تقوم على الفهم ولذلك كان المثقف في الخمسينيات والستينيات في القرن العشرين هو المفكر القومي أو اليساري أو القومي التقدمي أو اليساري. وتم استقدام الفكر اليساري وخلطه بالفكر القومي ضمن تشكيلة أيدلوجية شابها الإشكالية البنيوية، وتم الابتعاد عن العناصر المكونة للمجتمع العربي والتي نتطلب نوعا من الفهم والتقاطع. ولذلك لم ينجح الفكر اليساري بعد سقوط المنظومة الشيوعية لأنه فكر غريب تم زجه قصرا في بنية العقل العربي الذي لم يحتمل حتى معالجة بناه وإشكالياته التاريخية. وتم التعامل مع الدين كفكر رجعي ماضوي يستوجب العداء، أو كما قلنا سالفاً كتراث ينبغي الإقرار بوجوده ضمن إطار ماضوي فقط.

ومع تراجع الفكر القومي واليساري وعجزه عن تطوير الواقع ومعالجة إشكالياته، وفي الوقت نفسه فشل الدولة القطرية الوطنية في تحقيق التقدم والتتمية في المجتمع حتى لو قامت على شعارات قومية أو يسارية، تقدم الإسلام السياسي طارح شعاره "الإسلام هو الحل". وتم استقطاب الكثيرين ممن صدموا بهزيمة الفكر القومي أو اليساري. وشكل الإسلام السياسي حالة حشد وجذب لاسيما بعد نجاح الثورة الإيرانية وبعد فشل الأحزاب القومية واليسارية في تحقيق شعاراتها وبرامجها، وتحولها إلى أحزاب سلطوية قمعية تمارس على أرض الواقع ما يتعارض مع شعاراتها وبرامجها.

ويمكن القول إن الاستعمار بقي في جوهره مع لبس أثواب وشعارات جديدة. وبقي الغرب ينظر للشرق كساحة لنفوذه وهيمنته السياسية والاقتصادية لاسيما وأن العالم العربي وخصوصا المشرق العربي المتمثل في شبه الجزيرة العربية ما زال يمثل المكان الرئيس للمصدر الرئيس للطاقة في العالم. وحيث إن التآمر هو سمة السياسة الدولية فإن العالم الغربي والولايات المتحدة التي لها مصالح استراتيجية في العالم العربي تخطط دوما للاستفادة من البنى والهياكل الضعيفة للمجتمعات العربية. وحيث إن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها الدول الأوروبية الغربية قد أدركت حتى خطورة بعض الأنظمة القطرية عليها مثل نظام الرئيس العراقي صدام حسين، والنظام السوري، وحتى مصر كدولة قطرية وطنية فبدأ المفكرون الاستراتيجيون الغربيون، ممن يسهمون في صناعة الفكر والقرار

الأمريكي والأوروبي وعلى رأسهم برنارد لويس، وصموئيل هنتنغتون، وفوكوياما وغيرهم في رسم خطط جديدة للمشرق العربي. فوضع برنارد لويس مقالة في تقسيم العالم العربي تقسيم جديد يخدم المصالح الغربية، ويزيد ضعف العالم العربي ويبقيه مستباحا للهيمنة والنفوذ الأمريكي والغربي للقرن الواحد والعشرين، حيث يتم تقسيم العالم العربي ليس تقسيماً جغرافياً وفق دول وطنية وقطرية كما حدث في سايكس بيكو بل تقسيم جغرافي قائم على البعد الطائفي. ومن هنا بدأت عملية تقسيم الدول القطرية ضمن نظرية الفوضى الخلاقة لكوندليزا رايس إلى كنتونات طائفية متصارعة.

وأمام الهزات التي أصيبت بها الدول القطرية ذات النظام السلطوي القمعي الفاسد فإن الدولة القطرية لم تعد تشكل عنصر حماية للفرد ومن هنا تقوقع الفرد ثانية داخل الإطار القبلي والطائفي لحمايته، وعجزت النخب الثقافية حتى من تدعي التقدمية مرة ثانية في تجاوز القبلية والطائفية والاتجاه نحو تكوين مجتمع مدني يقوم على فكرة التعددية والمواطنة بل أن النخب نفسها قد وقعت أسيرة القبلية والطائفية، وتراجعت عن أفكارها وشعاراتها التقدمية مثل الشاعر السوري أدونيس الذي أصطف بجانب طائفته العلوية والنظام السوري السلطوي القمعي. وأيضاً العديد من النخب الثقافية القومية والبسارية المصرية التي وقفت لجانب العسكري في إجهاض العملية الديموقراطية المدنية في مصر. ولذلك يشهد العالم العربي دويلات وكنتونات طائفية في اليمن وسوريا والعراق بعد أن تم تقسيم السودان على أساس طائفي. كما تشهد دولاً قطرية أخرى صراعات قبلية مثل ليبيا أو وأمام فشل النظم القطرية في الحفاظ على وحدتها، وأمام فشل النخب العربية في معالجة بنية المجتمع الثقافية والقبلية والطائفية، وأمام فشل النخب في معالجة علاقة الدين بالدولة في فكر الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة فإن النخب في معالجة على ومدقان النخب في معالجة علاقة الدين بالدولة في فكر الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة فإن النخب في معالجة تنظييق المخططات والمؤامرات الأمريكية والغربية.

مداخلات

◄ أ. أحمد أبو شاويش

إن استخدام المنهج الوصفي للحديث عن قضية معقدة مثل هذه القضية لم يذهب وراء المسببات والدوافع الحقيقية الذاتية والموضوعية لما جرى، واكتفى بان هناك مؤامرة غربية وهو أمر لا شك فيه لكن هذه المؤامرة لها دوافع ابعد وأعمق من مجرد تناولها بشكل وصفى وسياسي.ما تحدث عنه الأخ خالد قد جرى في مرحلة الرأسمالية العالمية بعد أن حدث في دول معينة وبدأت أسواقها تفكر في عملية التوسع والاحتكار مما يقتضي الوصول إلى مستعمرات تساعد في هذا التوسع والاحتكار وكان في صميم برنامجها أن تحول دون عملية تطور في المجتمعات المستعمرة لكي تتمو اقتصاديا واجتماعيا لتصبح مؤهلة لإقامة دولة وطنبة وتحديد التحول دون إقامة نظام رأسمالي على غرار ما كان في أوربا محمد على كان ينوي من خلال مملكة من الأناضول شمالا لنجد جنوب شرق إلى السودان جنوبا إقامة هذا النظام، وفي الاتفاقية التي عقدت معه هناك بند خاص بهذه المسالة وهو رفع التعرفة الجمركية عن السلع الأجنبية وفتح السوق المصري أمام الصناعات والبضائع الغربية وهي نقطة أساسية بالإضافة إلى قضية أخرى أن سيطرته تتعلق بمصر فقط .هل كان الواقع العربي مؤهلا لان ينمو ويتطور على غرار ما حدث في أوروبا. نجد الجواب عند احد المنظرين وهو مكسيم رودنسون الذي ألف كتاب (الإسلام والرأسمالية) ويقول فيه إن الدول العربية كانت حبلي بالرأسمالية وحال الغربيون بتدخلهم من أن يحدث ذلك وبدءوا فيها بمصر

في ثورة 1919 في مصر عندما أصبحت طرق التجارة العالمية خطرة من كان لديه نفوذ في مصر ويعتمدوا على تجارة القطن عملوا على صناعة حلج القطن وإنشاء بنك مصر وشركاته وهذا البنك يقيم شركات وصناعة لا يجوز لأي أجنبي أن يكون له سهم فيها وإنما للرأسماليين المصريين والاستعمار البريطاني حين احكم

قبضته على مصر ألغى كل هذا وبالتالي قطعت سلسلة التطور عند حد معين وحال دون أن تنشا في مصر صناعة كبيرة على غرار البدايات التي كانت في عهد محمد على.

إن السبب الأساسي في ضرب عبد الناصر هو عملية التقدم والتطور التي أحدثها وجزء منها على الصعيد الاقتصادي بالإضافة إلى سعيه إلى توحيد مصر والشام والقمة العربية وإنشاء السد العالي ومصنع الحديد والصلب ومصانع القطن ومحاولات جادة لإيجاد بلد له اقتصاد حقيقي لذا كان لابد أن يضرب.

لقد حيل بيننا وبين عملية تطور اقتصادي ليحمل هم سياسة ودولة مدنية حقيقية.

لقد لمس د خالد مشكلة من المشاكل التي لدينا ولكننا بحاجة لطريقة أعمق مما طرح.

مسألة الدين والسياسة نحن لا نختلف عن أوربا فيها حين تخلصت الشعوب الأوربية من تغلغل الدين في السياسة سارت في بحر من الدماء بشكل غير عادي. هناك عوامل موضوعية وذاتية تحكم عملية التطور وقد حالوا دون أن تكون عملية التطور موضوعية لتشكل حامل لعملية نهوضنا.

مشكلتنا في الدين ليست مشكلة القوة التي تحمل الدين بل في الواقع الاجتماعي. توصل بعض علماء الاجتماع في أوروبا وأوروبا الشرقية تحديدا إلى أن الدول المتخلفة تفهم دينها بشكل مختلف وتعتقد بالمظاهر كأساس للدين. الدين الإسلامي فيه عدالة ورحمة ووحدة وتضامن فعلي ولم يقم الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء بإقامة دولة إسلامية فقط في مكة والمدينة بل فكروا بشكل سياسي ناضج وتوسعوا. الآن السؤال كيف يمكن الفصل بين الدين والدولة؟

> د خالد شعبان:

إن الصراعات ووجود الدولة القومية الحديثة داخل أوربا اوجد حركة الاستعمار التي حاولت التصدي للرجل المريض فقامت بعملية نقل سكاني كبير جدا

داخل حدود أوربا وأيضا انتقل الأمر بشكل كبير جدا في شمال العراق وكردستان من اجل إنتاج دول جديدة .هناك كتاب للمؤلف استرالي ناقش فيه مجموعة من الوثائق الأمريكية التي تناولت الوضع في بداية القرن العشرين وذكر من خلاله أن مجموعة من التفاعلات داخل القارة الأوربية في 200 سنة أو 300 سنة قبل سايكس بيكو تؤدي إلى قضيتين أولهما اتفاقية سايكس بيكو من اجل تقسيم الشرق العربي والثانية وعد بلفور وكان نتيجة لمجموعة من التفاعلات داخل حدود القارة الأوربية وداخل السياسة والاقتصاد والفكر. وكانت نتيجة وجود الدولة العازلة من أيام نابليون ومجموعة رجال الاقتصاد الموجودين لاستمرار تدفق الموارد من االقومية العربية إلى الغرب والملاحظ أن المجتمع الدولي الاستعماري حافظ على هاتان الدولة القومية أو أي كيان عربي ذو طابع حضاري .عندما نتساءل لماذا نجحت الدولة القومي، كل ذلك من اجل الدفاظ على الدولة العازلة وتدفق الموارد الطبيعية. الغرب ينتج أفكاراً ويطبق ونحن ننتج فكر لكن نضطهد المفكرين الحفاظ على النظام والتركيبة البنائية للأسرة الحاكمة والتي هي جزء من مشكلتنا .

◄ أ. منصور أبو كريم

في عام 1876 رسمت اتفاقية ويست فاليا الحدود القومية لأوربا ورسمت اتفاقية سايكس بيكو الحدود السياسية والوطنية للشرق الأوسط وكان هذا الأمر على أساس مصالح الدول العظمى وليس على أساس مصالح شعوب المنطقة بالتالي نحن أمام معضلة بعد فشل دولة الخلافة ودولة الوحدة القومية ومع التحديات التي تواجهها الدولة الوطنية في الشرق الأوسط والدول العربية ما العمل ؟ الدولة الوطنية برغم التحديات التي تواجهها مازالت الضمانة الوحيدة للأمن والاستقرار لدى شعوب المنطقة لان البديل هو الفوضى والدولة العربية أو الدولة الداعشية أو الدولة الطائفية برغم التحديات التي تواجهها الدولة الوطنية التي هي ناتجة عن سايكس الطائفية برغم التحديات التي تواجهها الدولة وفكر عربى مازالت الضمانة الوحيدة بيكو إلا أنها بمفهومها لنا كشعوب عربية وفكر عربى مازالت الضمانة الوحيدة

للاستقرار الأمني في المنطقة وغير ذلك ندخل ضمن إطار الفوضى الخلاقة التي تحاول أوربا وأمريكا تتفيذها في المنطقة .

> 4-د إبراهيم المصري:

بالنسبة لأوروبا هناك اتجاه الآن إلى السياسة الداخلية وتحسين العلاقات بين الدول أعضاء الاتحاد الأوربي. في السياسة لا توجد نوايا حسنة ونوايا سيئة لكن بسبب منطقتنا ومأسانتا كفلسطينيين وعرب فان هذا الأمر طغى على فكر الكثير من المفكرين، وإن السياسات دائما سلبية، لقد نشأت الجامعة العربية في ظروف سايكس بيكو لكنها لا تحمل بذور فنائها هناك محاولة لاحتواء القومية العربية لأجلها أنشأت الجامعة. في أوروبا طوروا الحديد والصلب حتى وصلوا للوحدة الأوربية الكاملة ونحن العرب لماذا لم نصل إلى هذه المرحلة؟ نحن نظلم الجامعة العربية فعلى الأقل لها انجازاتها مثل مقاطعة إسرائيل والشركات التي تعمل معها وفي الأمم المتحدة ومجلس الأمن هناك الحد الأدنى من التوافق العربي حول قضايا كبيرة في الأمم المتحدة.

لماذا ننسى ذلك ونفكر فقط في السلبيات لدينا بعض المؤشرات الايجابية التي نستطيع من خلالها الاستثمار ولو كانت مناعتنا الداخلية قوية سيمكننا مواجهة أي تحدى .

> 5− أ. جمال الفاضى:

إن الأزمة المتعلقة بنا هي أزمة عقل وتفكير وثقافة وشعب ودولة وقومية ودينية وفهم للدين، لأن الإشكالية في الغرب ووجود الدولة في الأساس هو البحث عن مصالحها، لذا لا نتفاجأ أن بريطانيا وعبر مائة عام بحثت عن ذاتها وعملت على تقسيمنا ،اليوم أين نحن من هذه المعادلات والمؤامرات دائما نلوم الآخر ونحن كدولة صغيرة دائما نتهم الاحتلال بكل شيء بينما نحن عاجزين عن حل أزمة داخلية منذ أكثر من عشر سنوات .الأزمة متعلقة بنا وكيفية فهم الدين وعلاقته بطريقة تفكيرنا وهل الدين علاقة شخصية أم جمعية في مصالحنا وبناء الدولة.

◄ 6- أ. سعيد تمراز

هل نتصور فكرة التقسيم الجغرافي قد فشات بعد الحرب العالمية الثانية تحديداً، لو أجرينا مقارنة بين نتائج الحرب العالمية الأولى والثانية لوجدنا فكرة التقسيم الجغرافي بعد الحرب العالمية الأولى قد برزت بشكل كبير جدا لكن بعد الحرب العالمية الثانية وجود الولايات المتحدة كان عائقا أمام التقسيم الجغرافي في المناطق تحديدا في المناطق العربية .سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة بعد التفرد والهيمنة على المنطقة العربية بعد عام 70 أو 71 تقوم على الحفاظ على الكيانات الجغرافية القائمة ومنع قيام دولة جديدة مع العمل على الحفاظ على الكيانات والحفاظ على السلطة المركزة في كل كيان والعمل على تدمير المجتمعات إما جغرافيا إلى مناطق داخلية كما في العراق ومصر وفلسطين وسوريا ولبنان وتحويلها إلى مناطق جغرافية وتجمعات لا وجود لهدف مشترك بينها إضافة إلى تقسيم طبقي واضح في الدول العربية وهناك طبقة تمثلك كل شي لا تتجاوز 2 او 3%والباقي لا يملكون شيئا .

◄ 7- أ. محمد صيدم

لا أؤمن بنظرية المؤامرة والمدرسة الواقعية في السياسة بنيت على (هوبس) التي وصف فيها الطبيعة البشرية بأنها دائما تميل إلى السلطة والسيطرة واسقط هذا الأمر على الدول التي تنطلق في سياساتها الخارجية وفق مصالحها.

قسمت أوربا قبل المنطقة العربية بكثير وبالتالي هذا الفكر موجود لديهم وأسقطوه في المنطقة العربية لان المنتصر هو من يصنع قوانين اللعبة.

قبل اتفاقية سايكس بيكو ظهرت مذكرة دبلوماسية مهمة لهربرت صموئيل بعنوان (مستقبل فلسطين) عام 1915بعد شهرين من إعلان بريطانيا الحرب ضد الدولة العثمانية وأشار فيها إلى أهمية ضم فلسطين وخمس نقاط سلبية فيما إذا تركتها للألمان أو لفرنسا واقتتع أعضاء الحكومة البريطانية اقتتاع كامل وتلاها اتفاقية سايكس بيكو وبعدها وعد بلفور فهل سنكتشف في المستقبل اتفاقيات جديدة

للحركة الصهيونية واللوبي الصهيوني الم يعد النفط كما كان مصدر أساسي ووحيد محرك للدول الكبرى.

> 8 - د.عبد الحكيم حلاسة:

إن اتفاقية سايكس بيكو فرضتها القوى العظمى في ذلك الوقت لكننا الآن نواجه قوى عظمى جديدة وهي التي تساهم في خلق تقسيمات جديدة وهناك حركات وطنية تسعى للاستقلال في شمال تركيا.

فيما يتعلق بقضية الفكر وإنتاجه هناك انتاجات فكرية متغيرة وليس لها وجهة محدودة لبناء كيان عربي على أسس واحدة وتبعثروا بين اليسار واليمين والإسلام السني والشيعي والمتشدد والوسطي للأسف هناك ملاحقة للمفكرين ونبذهم مما يدفعهم إلى الانطواء

في أوربا التي تفصل الدين عن السياسة هناك أحزاب كبيرة تجمع بين الدين والسياسة ولا يفوت الزعماء الأوربيين فرصة لزيارة الكنيسة والاحتفالات الدينية إذن الدين ليس عائقا أمام شيء لكن هناك قضايا أهم وهي درء الخطر عن الإنسان كانسان عربي ونحن لا نناقش قضايانا اليومية بشكل جيد.

◄ جهاد ملكة:

لدي تعقيب حول التشكيك في الربيع العربي الذي انتقل الآن لمرحلة خطيرة لكنه بدا بريء ثم لم ينته كذلك.

الحديث حول تقسيم المقسم طالما أن المقسم صنعة العرب فكيف يحدث ذلك من جديد؟

هل نحن المسئولين عن الفشل هل يقصد المواطن العربي المغلوب على أمره أم الأنظمة العربية التي لا يتوقع منها شيء؟

◄ د خض محجز:

إن طبيعة الفكر إن يكون في أبراج عاجية فهل على المفكر النزول إلى الشارع وخوض المظاهرات، إن طبيعة المفكر البحث عن الحلول ومساعدة الشعب في الوصول إليها وذلك كي يتعمق في الأمور. إن اللوم للمفكرين أنهم في الغالب يحتاجون تكاليف لا يستطيع تسديدها إلا الحاكم ومن هنا يصبحون بطانة للحاكم وهذا واقع أغلبية المفكرين العرب.

ما هو موقع فلسطين من مراسلات حسين مكماهون والدولة العربية الأولى التي نشأت في دمشق بقيادة فيصل ابن الشريف حسين هل كان هناك حديث عن دولة فلسطينية وهل كان حديث عن موافقة على دولة يهودية؟

◄ د مازن العجلة:

لم ينته موضوع سايكس بيكو في تاريخه بل استمر حتى الآن .هناك منهج التجزئة وأركز على التجزئة الاقتصادية .لماذا فشلت الدول العربية في إيجاد مشروع السوق العربية المشتركة في الجامعة العربية قبل أن يبدأ مشروع الاتحاد الأوربي في 1957 .حتى اللحظة لم يستطع أي تجمع عربي الوصول إلى ما وصل إليه الاتحاد الأوربي من تكامل اقتصادي بصورته الكاملة.كان ابرز نموذج للتنمية المستقلة هو تجربة جمال عبد الناصر في هذا المجال والذي كان هناك هجمة غربية شرسة عليه وتم القضاء أيضا على تجربة صدام حسين وهذا لضمان استمرار أهداف سايكس بيكو الاقتصادية والسياسية كما هي أي ضمان تدفق المواد الخام والتدفقات المالية كما كان في العهود السابقة

لقد كانت سوريا تهدد بالاستقلال الاقتصادي تقريبا وكانت ترفض مرور أنبوب غاز رئيسي ضخم من قطر إلى أوربا وهذه الفوضى القائمة في سوريا الآن لضمان استمرار دور التجزئة كما هي.

الأدق أن نستخدم الدين والسياسة لكن المشكلة مع الحركات الإسلامية بمفهومها المغلوط للدين وهي التي تثير المشكلات بوجود حركة الإخوان المسلمين

عام 28 ضرب النظام الديمقراطي البرلماني النيابي في مصر بشكل كبير.عند التحدث عن وجود حزب مسيحي ألماني كل الأحزاب المسيحية في أمريكا واوربا لها نفس تصور الأحزاب العلمانية واليسارية في موضوع الدولة الوطنية بينما لدينا الحركات الإسلامية ليس لها تصور وطنى ومن هنا تتشأ المشكلة.

1

عند مراجعة التجربة الأوربية فان النخب كانوا في أبراج عاجية وبالحديث عن عصر النهضة فانه لم يبدأ مع الثورة الفرنسية لكن أسس له الفلاسفة منذ تومس كوين وبالتالي فان المفكرين العرب الأوائل أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد رشيد وأنطوان فرح وغيرهم قد ظلموا بهذا الوصف لأنهم حاولوا تأسيس شيء لكن الثقافة السائدة لعبت دورا في قتلهم وما حدث مع ابن رشد والإمام حامد الغزالي يدل على ذلك بشكل كبير جدا

تقسيم سايكس بيكو في1916 كان على أساس قبلي الآن التقسيم على أساس مذهبي

الدولة العلوية في سوريا حافظت على هوية سوريا العربية رغم اختلافي الكامل مع النظام القائم

أوربا لم تحقق وحدة اقتصادية حتى الآن لكن حتى تصل لذلك خاضت حربين عالميتين داخل القارة الأوربية.

هل حركات الإسلام السياسي أداة في تقسيم المنطقة على أساس مذهبي وهل يستخدم المذهب الديني كأداة للتفرقة داخل القطر الواحد المجزأ أصلا

◄ طلال أبو ركبة:

لقد أصبح العالم العربي مهددا في حدوده ووجوده فعند بدء الفوضى الخلاقة التي تحدثت بها كونداليزا رايس وزيرة خارجية أمريكا في مصر كان الهدف منها زعزعة امن البلدان تجاه حكامهم ونجحوا ولم ينجحوا .نجحوا في تحريض الشعوب

تجاه حكامهم ولم ينجحوا في دول معينة مثل مصر بوجود محمد مرسي في الحكم أما وصول السيسي للحكم فهو نصر كبير ووفق المخطط المبرمج له .

◄ أ.عبير ثابت:

كيف يمكن حل المشكلة بين الدين والدولة، إن الخلل في التطبيق وعند النظر لكافة التجارب التي أدخلت الدين في السياسة سنجد أنها باءت بالفشل وآخرها تجربة الإخوان المسلمين في مصر والسودان وطالبان .الآن ما نشهده من أزمة داخل الائتلاف الحكومي في إسرائيل هو نتيجة وصول الأحزاب الدينية للائتلاف الحكومي داخل إسرائيل ونحن بحاجة في الأساس لدولة مدنية ولا يجب إدخال ذلك في السياسة.

◄ حسن سلامة:

من الملاحظ أن منهج الدكتور خالد يعتمد على نظرية المؤامرة منذ البداية وان فشل الدولة الوطنية يرجع لنظرية المؤامرة. إن الموضوع ابعد من ذلك وله علاقة بأننا انتقلنا من استعمار أول كان الدولة العثمانية والتي فرغت الشعوب العربية ونقلتها إلى نوع آخر من الاستعمار الدولة المصرية هي الدولة الوحيدة التي أثبتت رسوخها في ظل مواجهة التغيرات الإقليمية الأخيرة.

من الظلم المقارنة بين الدولة الوطنية في الوطن العربي والدولة الوطنية في أوربا لان هذه كان الأساس في نشأتها البعد الاقتصادي. لقد قامت أخلاق اقتصادية عربية لكنها فشلت بسبب أنها لم تعمل بالشكل الذي كان في أوربا.

◄ رائد حلس:

هناك ثلاثة أمور تجمع الشعوب العربية والإسلامية وهي الجامعة الوطنية أو المشترك العربي أو المشترك الإسلامي والجامعة الإسلامية التي جسدتها دولة الخلافة العثمانية وهي دولة كانت تحاول أن تكون جزء من النظام العالمي في حينه ومقابل محاولتها قدمت تنازلات القوى الاستعمارية، وحاولت الدولة العثمانية التلاعب من خلال التحالف مع الكنيسة الكاثوليكية ولكن في النهاية استطاعوا تفكيك الجامعة الإسلامية إلى دويلات من خلال سايكس بيكو وما بعد هدم دولة

الجامعة الإسلامية بدا التفكير مرة أخرى في الأداة التي سيتم استخدامها بعد نشوء الدولة القطرية وما هي الأداة التي وظفها الغرب مرة أخرى لإعادة تفتيت المنطقة أو محاولة إعادة تقسيم المنطقة مرة أخرى.

من هو حصان طروادة المستخدم حاليا لإعادة إنتاج سايكس بيكو جديدة من الواضح أن فكرة إعادة إنتاج دولة الخلافة ولكن بشكل فارغ المضمون غير ذي قيمة.

◄ ريم نتيل:

لماذا القي اللوم على النظام السلطوي لعدم نجاح الوحدة الوطنية.هل نبرى صمود الأسد سيء مقارنة بتقسيم الدول في العراق والسودان ؟هناك كاتب إسرائيلي (رون تيرا) يقترح أن تكون أربع ممالك فقط للتقسيم في المنطقة وهي إسرائيل ومصر وإيران وتركيا .نحن كشعوب عربية ومفكرين ما هي الدراسات التي يجب أن نواجه بها دراساتهم ؟نحن نتعامل مع سايكس بيكو جديد كأمر واقع إذن ما هو دورنا كشعوب ومفكرين ؟

تعقيب

د خضر محجز:

باستقراء واضح للتاريخ لم يتم فرض الدين على الدولة إلا بالقوة ولم يتم انتزاع الدين من الدولة إلا بالقوة.

رد د خالد صافی:

إن الموضوع المطروح موضوع استعصى على المعالجة. ومعقد ما بين التشخيص والعلاج والتحليل القد قدمت فلاشات وبعض نواحي المعالجة.أنا أومن بنظرية المؤامرة وهي جزء من الموقف الإنساني والدول هي مجموعة من البشر لذا نظرية المؤامرة موجودة أين العلاج في بعض الأوقات كنت أتحدث عن الفكرة العلاج

الاقتصاد ليس غائبا عن الموضوع ولكن قضية الدين وتنظيم العلاقة بين الدين والدولة، فلدينا سياق مختلف عن السياق الأوربي لان لكل مجتمع سياقه . سيدنا عيسى لم يقم دولة و الدولة القيصرية اعتنقت المسيحية بعد أربع قرون من

الوثنية وارتباط الكنيسة بالسلطة.الدين الإسلامي جزء من بنية العقل العربي ولا يمكن حذفه وبالتالي لابد من حل مشكلة الدين والدولة وتنظيم العلاقة بينهم، هناك بنية في العقل العربي لقضية الخلافة.من يحمل الدين البعد السياسي موجود في العقل العربي ربما كان وجود نظام علماني في تركيا هيئ لنظام إسلامي فكري حركى له بعد ديمقراطي لذا كان يجب أن يتكيف مع البعد العلماني

عند الحديث عن أوربا واتجاهاتها للوحدة الأوربية هناك اختلاف في موضوع القوى في أوروبا، فبعد أن جربوا الحروب القومية انتقلوا الآن للمصالح الاقتصادية التي طغت على الفكرة القومية التي أوجدت الحروب.

حركات الإسلام السياسي هل هي أداة أم مشروع هذا أمر معقد؟

اتفق مع د عبير أنا مع دولة مدنية ضد دولة دينية وتنظيم العلاقة بين الدين والدولة، ولكن كيف تنظم تلك العلاقة ؟الحركات الإسلامية ذاتها يجب أن تقوم بمراجعات فكرية باتجاه الدولة الديمقراطية.إن استبعاد الدين من الحياة في أوربا أدي إلى فراغ ديني وفكري ولم يعد هناك ناظم للمجتمع .عند الحديث عن دولة مدينية الدولة التي يجب أن تكون يجب أن تعزل الدين عن النظام السياسي، وأن يكون النظام السياسي تعددي ديمقراطي لا يشكل منظومة دينية أبدا والإسلام مصدر من مصادر التشريع، لكن الدين ناظم مجتمعي فقط ومرجعية مجتمعية وليس مرجعية سياسية .الدولة العثمانية لم تقم بتحالف ضد الارثودكسية ولكن كان هناك تحالف مع فرنسا وتم تحرير ميناء نيس من الأسبان ولكن لم يكن هناك تحالفاً بين الدولة العثمانية والبابوية. والدولة العثمانية قضت على الدولة البيزنطية .

الأنظمة السلطوية لم تبن دولة مدنية بل أقامت نظاماً بوليسياً ولم تحافظ على الدولة، وآنا ضد حكم العسكر في أي دولة بالعالم فهم حكموا العالم العربي اكتر من 60 سنة والنتائج كانت فشل على الصعيد السياسي ولم يصلوا إلى دولة ديمقراطية حتى على الصعيد الاقتصادي والفكري.

ورشة عمل

دور مجموعة البريكس في دعم القضية الفلسطينية*

أ.يحيى سعيد قاعود*

تقديم

تعتبر التحالفات وظيفة ضرورية لتوازن القوى، لذلك فهي قديمة قدم انشطار العالم إلى كيانات سياسية تتصارع على القوة والنفوذ، وهناك أمثله كثيرة في التاريخ القديم والمعاصر للأحلاف والتكتلات. والتحالف Alliance تعبير يطلق إجمالا على تنظيم أو التزام عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة أو دول أخرى في ظروف معينة. إن كلا من التكتل والحلف هو تجمع يضم دولتين أو أكثر ويفترض مصلحة متماثله وخطا استراتيجيا معينا. وقد يكون التكتل بداية التحالف لكن الفرق بينهما يأتي من أن الحلف عادة هو تجمع ذو أغراض عسكرية سياسية بالدرجة الأولى، في حين التكتل كقاعدة يستهدف التعاون في الشؤون السياسية أو الاقتصادية بالدرجة الأولى (شكري، 1978: 8).

[°] عقدت هذه الورشة في مركز التخطى الفلسطيني بتاريخ 2016/2/24

^{*} باحث في الشؤون السياسية

التكتلات الدولية تأخذ أشكال شتى، فقد تتقق الدول على الانخراط في تكتلات تعاونية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945م، انشأت العديد من التكتلات والأحلاف العالمية الإقليمية، من أبرزها حلف وارسو وحلف الأطلسي، وتكتل المجموعة الأوروبية EU. وفي خضم الحاجة إلى التعاون والتكامل بين الدول، ومن بين هذه التكتلات ظهرت مجموعة بريكس التي سيكون لها أثر مباشر في الشؤون السياسية والاقتصادية العالمي، وخلال عشر سنوات منذ بدء التفاوض بين الدول لإنشاء مجموعة بريكس إلى اليوم، أكدت بأنها أكثر من مجرد أحرف، ما ينبئ بأننا نشهد ولادة قطب جديد في النظام الدولي مستقبلاً. وتأتي هذه الورقة لتجيب عن السؤال الرئيس التالي: كيف يمكن تفعيل دور مجموعة بريكس السياسي تجاه القضية الفلسطينية؟، وللإجابة عن هذا السؤال سوف نقسم الورقة إلى ثلاث نقاط رئيسية، وهي:

أولاً: مكانة مجموعة بريكس الدولية

ثانياً: موقف مجموعة بريكس من القضية الفلسطينية

ثالثاً: السياسات الفلسطينية لتفعيل دور مجموعة بريكس تجاه القضية الفاسطينية

أولاً: مكانة مجموعة بريكس الدولية

إن النظام العالمي هو الإطار الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة، ويعد تفاعل الدول في النظام العالمي إن كان تعاوناً أو تتافساً هو المحرك الأكبر فيه. وقد نشأ مفهوم النظام العالمي مع اتفاق وستفاليا 1648م، الذي أسس لولادة الدولة القومية التي دخلت التكتلات والأحلاف لحماية مصالحها. وتقوم بنية النظام العالمي في فترة زمنية معينة على موازين القوة للدول. ومن مميزات النظام العالمي أنه ذو طبيعة مرحلية تتغير وفق تغيرات موازين القوى الدولية فيه، فقد نشأ بعد الحرب العالمية الثانية نظام ثنائي القطبية 1945م، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق نظام آحادي القطبية 1991م. واليوم نشهد ولادة جديدة لنظام عالمي قد يكون متعدد الأقطاب. إذ إن عالم القطب الواحد الذي تميز بالتفرد

الأمريكي وحروبها من أجل نشر الديمقراطية تعارض مع مصالح قوى مؤثرة في العالم، ومنها بعض القوى الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وإضافة إلى الأزمة المالية العالمية، التي ما زالت تداعياتها تتوالى وتعصف باقتصاديات المزيد من البلدان ولا سميا في منطقة اليورو. تزامن ذلك مع إعادة اصطفاف في الجانب الآخر من الكرة الأرضية، إذ استعادت روسيا توازنها مع انتهاء فترة الرئيس الأسبق بوريس يلتسن، وبروز رجل الكرملين القوي فلاديمير بوتين، في الوقت الذي بزغ فيه نجم الصين لتتجاوز القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، لتحتل المركز الثاني كأكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (العسومي، 2013: 65). وترى القوى الصناعدة كالهند والبرازيل بجانب روسيا والصين، لابد وأن تأخذ مكانها في ظل قوتها المتنامية الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي، وإعادة تقاسم النفوذ وفق الاصطفاف الجديد للقوى في مجموعة بريكس، وقبل الحديث عن دورها السياسي المتنامي في النظام العالمي الجديد، لابد لنا من التعرف على نشؤها وتطورها، بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والمبادئ التي تعمل من خلالها.

النشأة والتأسيس

بدأ التفاوض حول إنشاء هذه المجموعة خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الأربع "البرازيل وروسيا والهند والصين" في نيويورك سبتمبر 2006م، على هامش الجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة، بينما عقد زعماء الدول أول قمة لهم في يونيو 2009م في مدينة يكاتيرينبرغ الروسية، وأطلق عليها اسم بريك BRIC. وفي العام 2010م قادت جنوب أفريقيا مساع مكثفة ومفاوضات واسعة مع دول المجموعة للانضمام إلهيا، ونجحت في الانضمام رسميا في ديسمبر 2010، ليعلن للعالم انطلاق شبح اقتصادي جديد يهدد القطبية الأحادية العالمية يطلق عليه بريكس BRICS (عبد العزيز، 2015). بريكس كلمة تحمل اختصارات للأحرف الأولى للكلمة الإنجليزية BRICS)، وهي كلمة مكونة من الأحرف الأولى لأسماء الخمس دول، وبترتيب الحروف "البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا"،

ويقع مقر المجموعة الدائم في مدينة شنغهاي الصينية، ويتناوب أعضاء المجموعة الخمسة رئاستها سنوياً، بشكل دوري فيما بينهم.

أهمية مجموعة بريكس

تكتسب مجموعة بريكس أهميتها الدولية من عدة مؤشرات أهمها⁽¹⁾:

- 1. عدد سكان هذه المجموعة يساوي 43% من عدد سكان العالم.
 - 2. يقدر نصيبها من التجارة العالمية بحوالي 18%.
- 3. تشتمل مجموعة بريكس على دولتين لهما مقعد دائم العضوية في الأمم المتحدة.
 - 4. تضم مجموعة بريكس ثلاث دول نووية.
 - 5. معظم دول المجموعة لها مصالح استراتيجية عليا في المنطقة العربية.
 - 6. يبلغ مجموع مساحات بلدانها ربع مساحة الكرة الأرضية.

ولعلنا نستطيع أن نضيف بأن معظم دول مجموعة البريكس تتمتع بإرث تساريخي وحضاري. وتختلف مجموعة بريكس عن بقية التجمعات والتكتلات والمنظمات الدولية التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، فلا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي بل هو تكتل عابر للقارات والحضارات، وهذه الحضارات لا تنتمي للحضارة الغربية، وبالتالي تختلف معها في الفكر والأيديولوجيا.

رؤية بريكس الاستراتيجية

ظهرت طموحات تكتل بريكس السياسية منذ مؤتمرها الأول المنعقد في موسكو عام 2009م، حيث تمت بلورة رؤية استراتيجية تتمحور حول إمكانية خلق

عبد القادر غالب، مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية، مجلة المستقبل، ص31.

⁽¹⁾ للاستزادة راجع دراسة كل من:

وليد عبد الحي، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993-2013، ص 10.

محمد العسومي، مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، ص 65.

رؤية منسجمة حول تجمع دولي عابر للأقطار، يسعى إلى الدفاع عن مصالح أعضائه، خاصة في مجال معالجة آثار الأزمة الاقتصادية والنهوض الاقتصادي وإصلاح الأمم المتحدة والنظام المالي والعالمي، فضلاً عن التعاون في مجال الطاقة والتغير المناخي ومكافحة الإرهاب والأمن الغذائي (صحيفة العرب، 2015: 6). وقد أعلنت دول المجموعة عدة مبادئ تحكم علاقاتها تجاه المجتمع الدولي، وهي: عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وترسيخ قيم المساواة على المستوى العالمي، وتدعو إلى حل المشكلات العالمية عبر الحوار. فيما تسعى إلى إنجاز المصالح المتبادلة ما بين دول المجموعة.

يمكن القول بأن القوة المتنامية لمجموعة بريكس يعيد توازن القوى في العالم، ويحد من الانفراد الأمريكي وسطوتها على شعوب الأرض ودولهم، فالمجموعة تسعى لإيجاد نظام ثنائي القطبية في النظام العالمي. وهو ما يجعلها تحظي باهتمام عالمي وعربي كبير، فهناك الكثير من الدول التي أعلنت عن رغبتها بالانضمام لمجموعة بريكس، تنظلع جمهورية مصر للانضمام إلى تجمع بريكس، حيث تسعى مصر للنهوض الاقتصادي، وتعمل السياسة الخارجية المصرية للتواصل مع دول بريكس، كخطوة أولى ضمن العديد من الخطوات المطلوب القيام بها حتى تتمكن من الانضمام لهذا التجمع (عبده، 2014: 75).

ثانياً: موقف مجموعة بريكس من القضية الفلسطينية

تسعى دول البريكس للعب دور مؤثر في النظام العالمي، وتتوجه نحو كسر القطبية الأحادية، وتسير بخطى حثيثة نحو تكتل قوي لتغيير طبيعة النظام الدولي ليصبح أكثر تمثيلاً للتقسيم الدولي الجديد للعمل، كما أنها تسعى جاهدة إلى تتسيق مواقفها في القضايا العالمية، كالصراع في المنطقة العربية، وأزمة البرنامج النووي الإيراني، والأزمة السورية، ومحاربة الإرهاب، وتبدو مواقف المجموعة في مجمل هذه القضايا متطابقة إلى حد بعيد (العسومي، 2013: 65). ومنذ عام 2009م أصبحت هناك قمة سنوية تجمع دول مجموعة بريكس، ويختتم بإعلان موحد يترجم من خلاله موقف دول المجموعة من القضايا الدولية المهمة، ما يضعها على

خريطة السياسة الدولية (غالب، 2015: 28). ومن أهم المواقف السياسية المشتركة لدول البريكس تجاه المنطقة، نظرتها الموحدة تجاه ملفات الشرق الأوسط، ورفض التدخل العسكري الخارجي في النزاع السوري.

وعلى الصعيد الفلسطيني، تبنت المجموعة عدة قرارات بشأن القضية الفلسطينية، ففي اجتماع وزراء مجموعة بريكس في 24 نوفمبر 2011 لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حددت المجموعة موقفها من القضية الفلسطينية على النحو التالي(BRICS Information Centre, 2011):

- 1. تأييد اقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م والتزامهم بتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وفق قرارات الشرعية الدولية.
 - 2. دعم فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- 3. دعوة الفلسطينيين والإسرائيليين للعودة للمفاوضات المباشرة للتوصل إلى تسوية نهائية.
 - 4. رفض البناء الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- 5. توحيد الصف الفلسطيني على أسس ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية
 الذي يساهم في التقدم نحو التسوية السياسية.

ثم عادت وأكدت المجموعة في بيانها الختامي للقمة المنعقدة في ديربان جنوب أفريقيا 2013م معارضتها بناء المستوطنات الإسرائيلية واعتبرتها مخالفة للقانون الدولي، ورحبت بانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة دولة مراقب (صحيفة المنار، 2013). وفي تصريح للرئيس الروسي فلاديمير بوتن للصحافة الخميس 9 يوليو 2015م في ختام قمة مجموعة بريكس في مدينة أوفا الروسية: "ستواصل مجموعتا المساهمة في ضمان الأمن الدولي والنمو العالمي وفي حل القضايا المعاصرة الرئيسية" (روسيا اليوم، 2015). وإن أرادت مجموعة بريكس المساهمة في حل القضايا المعاصرة عليها الشروع في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والسعي بأن يصبح للأمم المتحدة دور محوري وأساسي لحل القضايا الدولية، والعمل على تفعيل قراراتها بشأن القضية الفلسطينية، والالتزام بأحكام القانون الدولي.

ثالثاً: السياسات الفلسطينية لتفعيل دور مجموعة بريكس تجاه القضية الفلسطينية

في ظل تحولات موازين القوى في العلاقات الدولية، التي يتوقع أن تترتب عليها إعادة توزيع الأدوار ومناطق النفوذ في العالم، بعد النجاحات التي حققتها دول مجموعة البريكس، فإن على القيادة الفلسطينية دراسة هذه التطورات، وتسخيرها لخدمة المشروع الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية، من خلال إيجاد موقع مؤثر للقضية الفلسطينية في سياسات مجموعة بريكس، ونسج علاقات دبلوماسية قوية معها. فمن الضروري مراجعة تحالفاتنا الدولية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع دول مجموعة البريكس الصاعدة وتوجيه بوصالتها صوب القضية الفلسطينية بالتوازي مع المساعي الأوروبية لإنهاء الاحتلال ونيل حقوقنا المشروعة، ولتشكيل قوة ضغط في وجه السياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل.

آليات تفعيل دور مجموعة بريكس السياسي تجاه القضية الفلسطينية

أولاً: تنشيط الدبلوماسية الفلسطينية

لابد من تتشيط الدبلوماسية الفلسطينية مع دول مجموعة البريكس، وتحويل المواقف السياسية للمجموعة إلى أفعال سياسية، خاصة أن معظم دول المجموعة لها مصالح استراتيجية في المنطقة العربية، وعمل المجموعة لحل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

ثانياً: وضوح الخطاب السياسي الفلسطيني

يجب علينا مخاطبة دول مجموعة بريكس بالثقافة واللغة التي تفهمها، خاصة أن معظم دول المجموعة خضعت للاستعمار، فهي تتفهم بطش الاحتلال أكثر من غيرها من الدول. ووضوح الخطاب السياسي الفلسطيني، يعنى لنا الإجابة

عن السؤال التالي: ماذا نريد من دول مجموعة بريكس سياسياً؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

للإجابة عن هذا السؤال يتطلب أولاً انهاء الانقسام الفلسطيني، وثانياً الالتفاف حول المشروع الوطني الفلسطيني القاضي بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967م وعاصمتها القدس الشريف وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ما تؤيده دول مجموعة البريكس، وعليه لابد من توجيه خطاب سياسي فلسطيني موحد لمجموعة دول البريكس لدعم الفلسطينيين في مطالبهم العادلة.

ثالثاً: تفعيل العلاقات الثنائية بين السلطة ودول مجموعة البريكس

إن تاريخ العلاقات الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودول مجموعة بريكس خاصة روسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، كانت قوية جداً وتميزت بالدعم المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وإقامة نظام عالمي جديد تميزت العلاقات الثنائية بالثبات، فيما أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول المجموعة، وهذا يستدعي منا إعادة تفعيل العلاقات الثنائية، من أجل كسب دعم دول مجموعة بريكس، فهي الداعم الأول دولياً للثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها عام 1965م، في كل الجوانب وعلى كافة الأصعدة.

بعد تحولات النظام العالمي الجديد، والاتجاه نحو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، رافقه اتجاه فلسطيني نحو الدول الغربية، ولا ننكر بأن ميزان القوة والتأثير العالمي ما زال في يد الغرب، إلا أن العمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية في ظل دعم مادي غربي فقط، يتطلب إعادة تفعيل العلاقات الثنائية مع دول مجموعة بريكس للعب دور مؤثر مقابلاً لدور الدول الغربية ومسانداً له، وليس بديلاً عنه، فنحن بحاجة لكل الفواعل الدولية المؤثرة في العلاقات الدولية، والقادرة على الوقوف بجانب الفلسطينيين في استرداد حقهم وإقامة دولتهم الفلسطينية.

رابعاً: تعزيز دور مجموعة بريكس في إنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني

تمتلك مجموعة بربكس قوة تؤهلها لأن تلعب دوراً مهماً وبارزاً في إنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إذا ما أرادت ذلك، وعلينا الضغط بهذا الاتجاه. إن التغير في موازين القوى الدولية ينتج عنه قوى سياسية جديدة تلعب دوراً بارزاً في السياسة الدولية، وبرز في النظام الدولي القائم قوى جديدة في آسيا لها تأثيرها في السياسة الدولية، حيث لم تبقى القوة العسكرية هي العامل الوحيد لمكانة الدولة، فقد برزت دول تمتلك قوة اقتصادية أهلتها للعب دور مهم في السياسة الدولية. ويرى كسنجر Kissinger بأن "مركز الثقل في الشؤون الدولية سوف ينتقل من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ والمحيط الهندي، فإعادة توزيع القوة في العالم أظهر دول كبرى في آسيا كالصين واليابان والهند وربما أندونيسا، تتافس ميزان القوة الأوروبي، حتى عندما يتشاركون في المشاريع التعاونية (Kissinger A. Henry 2008). ولا سيما دولة الصين الشعبية، وتتميز السياسة الخارجية الصينية حالياً تجاه منطقة الشرق الأوسط بالتعقيد والتداخل، بل وتبدو متناقضة أيضاً، فالصين تقيم علاقات مع إسرائيل وتدعم الشعب الفلسطيني، وتقيم علاقات مع إيران وفي الوقت نفسه علاقات قوية مع السعودية، ولعل السياسة الصينية تسعى لحماية مصالحها الاقتصادية مع بلدان المنطقة، وخصوصا ما يتعلق بوارداتها النفطية، وتقدم الصين نفسها اليوم كصديق لكل من فاسطين واسرائيل مما يؤهلها بتأدية دور إيجابي وحيادي أكثر صدقية من الموقف الأمريكي، المتحيز دائما لإسرائيل(محمد، .(10-7:2013)

المراجع والمصادر

الكتب

1. شكري، محمد. (1978): الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.

المجلات العلمية المحكمة

- 1. عبد الحي، وليد. (2014): السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993-2013، دراسة علمية محكمة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان.
- 2. عبده، علي. (2014): مصر والانضام لتجمه البريكس التكتل العابر للقارات والحضارات، مجلة أفاق أفريقية، المجلد الثاني عشر العدد 40، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات مصر.
- 3. العسومي، محمد. (2013): مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة المستقبل، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 19. دبي الإمارات.
- 4. غالب، عبد القادر. (2015): مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية، مجلة المستقبل، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 26، دبي الإمارات العربية المتحدة.
- 5. محمد، عــلاء. (2013): السياســة الصــينية تجــاه الصــراع العربــي- الإســرائيلي: الثوابــت والمتغيــرات، مجلــة المسـتقبل العربــي، الناشــر مركــز دراســات الوحدة العربية، العدد 418، ديسمبر 2013، ص7-10.

الصحف

- 1. صحيفة المنار. (2013): قصة بريكس: بناء المستوطنات الإسرائيلية الجديدة يخالف القانون الدولي، 27 مارس 2013، القدس فلسطين.
- 2. صحيفة العرب. (2015): البريكس.. تكتل ناشئ يسعي لإعادة توزيع القوة في العالم، الاثنين 25 مايو 2015، العدد 9928، السنة 37.

مراجع أجنبية

Kissinger A. Henry (2008): The Three Revolutions. .1

The Washington Post – April 7, 2008

مواقع الانترنت

BRICS Information Centre.(2011): Deputy Ministers of .1

Foreign Affairs of Brazil, Russia, India, China and South Africa
met in the format of BRICS to discuss the situation in the
Middle East and North Africa (MENA). November 24th, 2011,
Moscow- Russia.

http://www.brics.utoronto.ca

2. روسيا اليوم. (2015): بوتين: دول بريكس ستواصل مساهمتها في ضمان الأمن الدولي والنمو الاقتصادي العالمي.

https://arabic.rt.com/news

دور مجموعة البريكس في دعم الاقتصاد الفلسطيني

رائد محمد حلس*

محمود حسين عيسى

مقدمة

بعد سلسلة من الاجتماعات لوزراء خارجية كل من البرازيل وروسيا الاتحادية والهند والصين الشعبية في عام 2006، اتفقت هذه الدول الأربع على تشكيل مجموعة دولية تعمل على تتسيق سياستها الدولية وتزيد من تعاونها في عدد من المجالات المشتركة، وفي عام 2010 انضمت لهذه المجموعة جنوب إفريقيا، وأصبحت المجموعة تسمى بمجموعة البريكس BRICS، وهي الحروف الأولى لأسماء الدول الأعضاء.

وتلعب مجموعة البريكس دوراً مهماً ومتنامياً على الساحة الدولية، والسبب ليس كبر مساحتها وعدد سكانها فقط، وإنما بسبب نفوذها المتزايد على صعيد الناتج الاقتصادي، والتعاون التجاري، والسياسة العالمية.

وتتميز هذه المجموعة بأنها تشتمل على دولتين لهما مقعد دائم العضوية في الأمم المتحدة، كما أن ثلاث دول منها هي دول نووية، ولمعظمها مصالح

275

باحث في الشئون الاقتصادية "باحث في الشؤون الاقتصادية

إستراتيجية عليا في المنطقة العربية، بل إن بعضها له علاقات تاريخية عميقة مع المنطقة.

من هذا المنطلق تسعى هذه الورقة بشكل أساسي لتفعيل دور هذه المجموعة في دعم القضية الفلسطينية سياسياً واقتصادياً، ويركّز المحور الاقتصادي منها على إيجاد آليات لتعزيز التبادل التجاري بين هذه الدول وفلسطين، واستثمار موقف دول المجموعة السياسي المساند للقضية الفلسطينية عبر إبرام اتفاقيات اقتصادية مع هذه الدول وتشجيعهم للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

ولتحقيق هذا الهدف، تم تقسيم الورقة إلى عدة أقسام على النحو التالى:

- طبيعة وأهداف مجموعة البريكس الاقتصادية
- واقع وآفاق العلاقات الفلسطينية بمجموعة البريكس
- آليات تفعيل دور مجموعة البريكس في دعم الاقتصاد الفلسطيني

أولاً: طبيعة وأهداف مجموعة البريكس الاقتصادية:

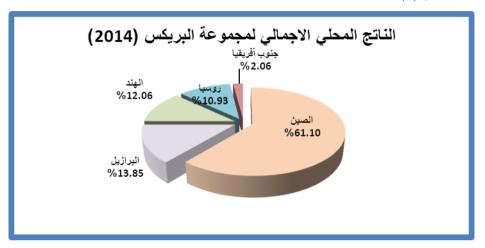
1. طبيعة مجموعة البريكس

تشكّل دول البريكس 30% من مساحة اليابسة في العالم، وتضم 40% من سكانه، وتمثلك حاليّاً ما نسبته 8 %من الموارد الاقتصاديّة العالميّة، وتوجد فيها نسبة 45% من الأيدي العاملة في المعمورة، وبلغت نسبة تشغيل السكان القادرين على العمل في هذه الدول نحو %70، وتسيطر على 15% من حجم التجارة الخارجيّة العالميّة، كما تجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم بنسبة 53% (عبد الحي، 2014، ص10).

وتشير البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أنّ دول البريكس تستحوذ على 30% من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي،ويعكس الشكل رقم (1) الفوارق الأساسية بين دول البريكس الخمسة من حيث مساهمتها في هذا الناتج، فالصين صاحبة الاقتصاد الأكبر في المجموعة، تساهم وحدها بأكثر من 60% من الناتج

المحلّي الإجمالي لمجموعة البريكس، بينما لا تتعدّى مساهمة جنوب أفريقيا فيه 2.06% فقط(Patrick,2015)

الشكل رقم (1)



المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database (April 2015).

2. أهداف مجموعة البريكس

من أهم أهداف مجموعة البريكس الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي، وذلك من أجل كسر الهيمنة الأمريكية والغربية على المشهد الدولي، وهو ما تجلّى في البيان الختامي لمؤتمر قمة بريكس الذي عقد خلال الفترة الممتدة مابين8 و 9 يوليو 2015، الذي تبنى قرارات على المستوى الاقتصادي وهي (مجلة السياسة الدولية، 2015):

- تبني إستراتيجية للتعاون الاقتصادي حتى عام 2020 مع خلق 50 مشروعاً استثمارياً في دول المجموعة.
- المدعوة لإصلاح المؤسّسات الماليّة العالميّة، والسعي لخلق وكالمة للتصنيف الائتماني خاصّة بدول البريكس، لتجنّب التسييس الذي طال خفض التصنيف الائتماني لروسيا إلى درجة أقل من المتوسط من قبل وكالات التصنيف

العالمي (وكالات ستاندارد آند بورز، موديز، وفيتش)، وذلك لتفادي أيّ إضرار مستقبلي بالإقراض الخارجي للشركات والمؤسّسات الحكوميّة في الدول المعارضة للهيمنة الأمريكيّة.

- إنشاء صندوق احتياطات نقديّة لـدول البـريكس، وبنـك التتميـة برأسـمال إجمـالي 200 مليـار دولار، كقاعـدة لتسـيق سياسـة الاقتصـاد الكلّـي، ولعـب دول المجموعـة دوراً مهمّاً وحاسـماً في الاقتصـاد العالمي وهـو مـا سـيتم تفعيلـه بتمويـل بنـك التتمية لأول مشروع في إبريل 2016.

وفي هذا السياق يرى الباحثان أنّ انطلاق عمل كلً من بنك التنمية وصندوق الاحتياطات النقديّة يعتبر بديل واقعي للمنظومة الاقتصاديّة الغربيّة المتحكّمة في الاقتصاد العالمي بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

3. مزايا مجموعة البريكس

لدى مجموعة البريكس مزايا واضحة، فاقتصاد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بمعدل نمو سنوي نحو 10% على مدى السنوات الثلاثين الماضية، كما أنّ الصين أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم، كما تمثّل البرازيل خامس أكبر دولة في العالم، وقد تجاوزت المملكة المتحدة لتصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم، أمّا روسيا فاقتصادها يحتلّ المرتبة الحادية عشر في العالم من حيث الناتج المحلّي الإجمالي، وسادس أكبر قوة شرائية أيضاً، وتملك الهند سوقاً استهلاكية كبيرة، وتعتبر واحدة من أهمّ الدول المصدّرة على مستوى العالم، و تتميّز جنوب أفريقيا بأنّها أكبر اقتصاد في الاتحاد الإفريقي، وتمثّل واحدة من الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن في العالم، كما أنّها ثالث أكبر مصدّر للفحم على مستوى العالم (الحطيم، 2015).

ثانياً: واقع وآفاق العلاقات الفلسطينية مع مجموعة البريكس

1. الموقف السياسي

من خلال رصد بيانات وزراء خارجية مجموعة البريكس منذ تأسيس المجموعة عام 2006، يمكن تحديد موقفها مع القضية الفلسطينية وذلك على النحو التالي (عبد الحي، 2014، ص11):

- تأبيد إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً وذات سيادة كاملة على الأراضي التي احتلت عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، مع مبدأ الأرض مقابل السلام.

- تأبيد التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مؤتمر مدريد، وبنود المبادرة العربية للسلام.

- دعم السعى الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

-رفض الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتبارها عمل غير شرعي ومخالف للقانون الدولي.

2. التبادل التجاري

يُعتبر التبادل التجاري الفلسطيني متدني مع دول البريكس، وذلك بسبب أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية الذي خضع لإحكام السياسة التجارية الإسرائيلية نتيجة اتفاق باريس الاقتصادي، وبالتالي فإنّ السياسة التجارية الفلسطينيّة كانت انعكاساً تلقائيّاً للسياسة التجارية الإسرائيلية، وأسهم في ذلك عدة عوامل أهمّها (سمور، 2013، ص84-85):

- البنود المجحفة لاتفاق باريس الاقتصادي، الذي أبقى السياسة الجمركية الفلسطينية أسيرة للسياسة الجمركية الإسرائيلية، حيث لم تعط هامشاً للسلطة الفلسطينية بانتهاج سياسة جمركية بالزيادة في حدود 5% من قيمة التجارة الخارجية بشكل عام.

- استمرار سيطرة إسرائيل على المعابر والمنافذ الفلسطينية مع العالم الخارجي من خلال تحكمها بالحركة عبرها، الأمر الذي أدى إلى تعميق الاعتماد الفلسطيني على إسرائيل في استخدام خدمات البنى التحتية مثل مرافق الشحن، والنقل، والاستيراد والتصدير.
- الاستمرار في التحكم بالمقدرات الإنتاجية والتصديرية من خلل تحكم إسرائيل بمصادر المياه وفرض القيود على استخدام الأراضي الزراعية في المناطق المفتوحة وفرض القيود على استيراد السلع الوسيطة في الإنتاج الصناعي.
- التحكم في تطوير الخدمات الأساسية وإعاقة المحاولات الفلسطينية لتطويرها مثل خدمات الكهرباء، والمياه، والاتصالات، والطرق الرئيسية، وذلك من خلال فرض القيود الإدارية والأمنية على استيراد مدخلات هذه الخدمات ومن أجل إجبار الفلسطينيين الاستمرار في الحصول على هذه الخدمات من الجانب الإسرائيلي بشكل مباشر ومستمر.

وبالتالي فإن هذه السياسات أدت إلى اعتماد الأراضي الفلسطينية على التجارة مع إسرائيل بشكل قسري ومباشر، مما أدى إلى ضعف التبادل التجاري مع دول العالم.

وللوقوف على حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع دول البريكس، أعدّ الباحثان الجدول رقم (1) الذي يوضح حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري الفلسطيني مع دول هذه المجموعة، استناداً إلى إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول رقم (1) حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع دول البريكس خلال الفترة 2006-2014

التبادل التجاري مليون دولار	الواردات مليون دولار	الصادرات مليون دولار	الدولة
150.000	149.515	0.485	البرازيل
70.753	68.857	1.896	روسيا الاتحادية

163.388	162.813	0. 575	الهند
1628.509	1628.134	0.375	الصين
5.020	4.738	0. 282	جنوب أفريقيا
2017.670	2014.057	3.613	المجموع
4.6	5.9	0.04	النسبة من الإجمالي
4.0	3.9	0.04	(%)

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات نتائج أساسية، رام الله، أعداد مختلفة.

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى الانخفاض الشديد في حجم التبادل التجاري الفلسطينية مع دول البريكس، فقد بلغ إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى هذه الدول 3.613 مليون دولار بنسبة 0.04% فقط من إجمالي الصادرات الإجمالية خلال الفترة 2014.057 كما بلغ إجمالي الواردات 2014.057 مليون دولار وبنسبة 5.9% فقط من إجمالي الواردات خلال نفس الفترة، يُعتبر حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع دول البريكس متدني جدّاً مقارنةً مع حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع دول البريكس فقد شكّل حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع دول البريكس 2017.670 مليون دولار بنسبة 4.6% فقط من إجمالي التبادل التجاري الفلسطيني مع دول العالم خلال الفترة 3002-2014، بينما بلغ حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع السرائيل 1867.91 مليون دولار وبنسبة 78.6% خلال الفترة (1).

3. المساعدات الخارجية

على الرغم من أنّ دول البريكس من أكثر الدول تعاطفاً مع القضية الفلسطينية إلّا أنّ المساعدات الخارجية التي تقدمها هذه الدول لا يزال محدوداً ولا يرتقي مع مواقف هذه الدول الداعم والمساند للقضية الفلسطينية.

أرقام حجم التبادل التجاري الفلسطيني تجميع من الباحثين من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،
 إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات، نتائج أساسية، رام الله، أعداد مختلفة.

جدول رقم (2) بحول المساعدات الخارجية لدول البريكس في مؤتمر إعادة إعمار غزة في القاهرة 12تشرين أول 2014

النسبة	الإنفاق الفعلي (الصرف)	التعهد	الدولة	
	مليون دولار	مليون دولار		
0	_	5	البرازيل	
0	_	9.900	روسيا	
%100	4	4	الهند	
0	_	1.600	الصين	
%100	1	1	جنوب أفريقيا	
% 23.3	5	21.5	المجموع	

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الأعداد 38، 41، رام الله، السنوات 2014، 2015، الصفحات 4، 16.

حيث تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أنّ حجم المساعدات الّتي تعهدت بها دول البريكس في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة محدود، إذ تعهدت هذه الدول بتقديم 21.5 مليون دولار،أي حوالي 0.4% فقط من إجمالي التعهدات التي تعهدت بها 51 دولة والتي بلغت 5.4 مليار دولار (ماس وآخرون، 2014).

واللافت للانتباه أنّ التزام هذه الدول بتعهداتها بلغ 23.3% حتى 24 نيسان 2015 نتيجة التزام الهند وجنوب أفريقيا بتعهداتها بنسبة 100% كما هو موضح في الجدول رقم (2)، ومن الجدير ذكره أنّ المساعدات التي تعهّدت بها البرازيل لم تكن مساعدات مالية بل تمثلت مساهمتها على شكل تقديم 6000 طن من الأرز، و 4000 طن من الفاصوليا (ماس وآخرون، 2015، ص16).

وعليه يمكن القول أنّ المساعدات الاقتصادية الّتي تقدمها دول مجموعة البريكس إلى فلسطين ما زال محدوداً، على الرغم من أنّها الأكثر تعاطفاً مع القضية

الفلسطينية وتوجهاتها، كما أنّها أقل تأثيراً في مجريات السلوك الإسرائيلي في المنطقة، بسبب اعتبارات عديدة لكل دولة من دول المجموعة.

ثالثاً: آليات تفعيل دور مجموعة البريكس لدعم القضية الفلسطينية

بناءً على ما تقدّم، تمتلك مجموعة البريكس عدة مقدّرات تشكل اللبنات الداعمة لكيان متين، يؤهلها للعب أدوار محورية في القضايا المركزية، خاصّة وأنّ داخل هذه المجموعة دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن هما روسيا و الصين، ظهر جليّاً نفوذهما السياسي مؤخّراً في العديد من القضايا كالأزمة السورية و نظيرتها الأوكرانية.

وعلى المستوى الاقتصادي، تزخر دول البريكس بموارد جغرافية و بشرية هامة، لذلك لابد من استثمار مقدرات هذه المجموعة وتفعيل دورها الاقتصادي لدعم القضية الفلسطينية من خلال عقد اتفاقات تجارية لزيادة حجم التبادل التجاري مع دول المجموعة، واستثمار الموقف السياسي المتعاطف مع القضية الفلسطينية لزيادة حجم المساعدات التي تقدمها دول هذه المجموعة، وتكثيف وتتشيط حملات المقاطعة الإسرائيلية في دول هذه المجموعة.

1. زيادة حجم التبادل التجاري مع مجموعة البريكس

على الرغم من المآخذ الكثيرة على برتوكول باريس الاقتصادي، الذي حدد الإجراءات والأنظمة الاقتصادية المتعلقة بالعلاقات التجارية الفلسطينية، إلّا أنّ هذا البرتوكول من الممكن أن يكون نقطة الانطلاق لزيادة حجم التبادل التجاري مع دول مجموعة باريس، نتيجة تضمنه بنود تتيح ذلك وهي (سمور، 2013، ص86)، (الصوراني، 2004):

- تصدير المنتجات الصناعية والزراعية الفلسطينية للأسواق الخارجية
 بدون قيود على أساس شهادة المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية.
 - يحق للسلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور مع الخارج.

- يحق للسلطة الفلسطينية إسرام اتفاقيات تجارية بما يتواءم مع بروتوكول باريس الاقتصادي.
- لا يسمح للسلطة بالاستيراد من البلدان التي لا تقيم إسرائيل علاقات ديلوماسية معها.

2. زيادة حجم المساعدات الّتي تقدمها دول البريكس إلى فلسطين

لا يخفى على أحد أنّ معظم المساعدات الدوليّة التي تُقدّم للسلطة الفلسطينية هي مساعدات مشروطة ومسيسة، ساهمت بشكل كبير في إعفاء إسرائيل من تحمل الأعباء الاقتصادية والخدماتية المترتبة على احتلال الأراضي الفلسطينية لعقود من النومن، وحالت دون استقلال القرار السياسي والاقتصادي الفلسطيني (ماس، 2005، ص33).

وبالتالي بات لزاماً علينا كفلسطينيين التخلّص من سطوة هذه المساعدات، والبحث عن أجندة تمويلية بديلة للمساعدات الدولية، تهدف إلى ما هو أبعد من مساعدة الفلسطينيين على التأقلم والعيش مع الاحتلال الاسرائيلي، وتدعم جهود السلطة الفلسطينية في معركة التحرّر الاقتصادي من إسرائيل، أي التخلّص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، فالمرحلة الآن تتطلّب توطين الاقتصاد الفلسطيني، وبناءه على أسسٍ متينة، وقواعد صلبة، وتحويله من اقتصاد تابع يرزح تحت الاحتلال، إلى اقتصاد دولة مستقلة، قادر على الاعتماد الذّاتي، والنمو المستدام، وهذا الأمر يعتمد على القيادة الفلسطينية وقدرتها على استثمار المواقف السياسية المتعاطفة مع القضية الفلسطينية وحثهم على زيادة على استثمار المواقف السياسية المتعاطفة مع القضية الفلسطينية وحثهم على زيادة حجم المساعدات التي تقدمها لفلسطين، وتجنيد السفراء الفلسطينيين في هذه الدول على الأراضي الفلسطينية خاصة وأن فلسطين تمثلك موارد مهمة مثل الغاز في قطاع غزة والفوسفات في البحر الميت والأغوار.

3. تنشيط حملات لمقاطعة إسرائيل في دول هذه المجموعة

من المؤكّد أنّ حملات المقاطعة التي اقتصرت في بدايتها على دول عربية وإسلامية، ثم انضمت إليها دول أوروبية، أثارت قلق الحكومة الإسرائيلية ودفعتها مؤخّراً إلى رصد نحو 30 مليون دولار لمواجهة هذه الحملات، وجنّدت إسرائيل أيضاً أجهزتها الأمنية والإعلامية، بالإضافة إلى داعميها في أنحاء العالم، للتصدي لهذه الحملات التي أصبحت تشكّل خطراً استراتيجياً كبيراً.

ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتطوير، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إسرائيل بنسبة 46% خلال العام الماضي 2014، لتصل إلى 6.4 مليارات دولار، مقابل 11.8 مليار دولار عام 2013، فيما أرجع اقتصاديون ذلك إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وحملات المقاطعة الدولية (عيسى، 2015).

من جهة ثانية، تزداد المقاطعة الدولية لإسرائيل على المستوى الأكاديمي والثقافي والفني، وإنجازات الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل منذ انطلاقها في العام 2004 كبيرة ومشجعة، فالكثير من المؤسسات الأكاديمية الدولية، والجامعات والمعاهد وجمعيات البحث العلمي والمنظمات الطلابية وأساتذة الجامعات والعلماء واتحادات الطلبة والمثقفين والفنانين من مختلف دول العالم. من أمريكا وألمانيا وبريطانيا وكندا وإيرلندا وإسبانيا .. الكثير منهم أوقفوا نشاطهم التعليمي و الأكاديمي والثقافي والفني مع إسرائيل.

نقطة الانطلاق في هذا الأمر هي أنّ دول مجموعة البريكس ترفض الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعتبرها عمل غير شرعي ومخالف للقانون الدولي، لذلك لا بد من استثمار هذا الموقف لتكثيف حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ومنتجات المستوطنات، والاستفادة من النجاحات التي حققتها حملات المقاطعة الأوروبية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية ومنتجات المستوطنات والتي كان آخرها قرار الاتحاد الأوروبي بوسم منتجات المستوطنات.

المراجع:

- 1. وليد عبد الحي، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية -2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014.
- 2. مجلة السياسة الدولية، أبعاد ودلالات قمتي بريكس وشنغهاي في التفاعلات الدولية، تاريخ النشر 13-8-2015، الموقع الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg
- 4. إبراهيم سمور، أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني: دراسة حالة القطاع الصناعي (1994-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
- 5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات، نتائج أساسية، رام الله، السنوات، 2008، 2010، 2012، 2015.
- 6. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس وآخرون،
 المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 38، رام الله، 2014.
- 7. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 41، رام الله، 2015.
- 8. غازي الصوراني، إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات: الوضع الراهن وآفاق المستقبل، وحدة البحوث التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.
- 9. محمود عيسى، آليات تعزيز الدعم الاقتصادي الدولي للشعب الفلسطيني، مجلة دراسات استراتيجية، العدد الثاني، ص30-45، غزة، فلسطين، 2015.

- 10. Stewart M. Patrick, «The BRICS: Three Things to Know,» Council on Foreign Relations, 8 July 2015.http://www.cfr.org/international-organizations-and-alliances/brics-three-things-know/p36759>.
- 11. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database (April 2015).

مداخلات

◄ محمد حجازي:

إن طبيعة هذه الدول لا يوجد في برامجها تمويل حتى الصين حين تقدم لنا مبلغا معينا فهو أمر ليس ضمن برامجها لقد قدمت هذه الدول الكثير للقضية الفلسطينية ولا تقتصر على موقف سياسي بل كانت دائما ذات موقف داعم للشعب الفلسطيني، مثل استيعاب مئات الآلاف من الطلبة في منح دراسية في كل من (روسيا-فنزويلا-الصين) بعكس دول الاتحاد الأوربي التي تقدم تمويل للمشاريع لعملية السلام وعندما تتعثر عملية السلام يتوقف التمويل ويبدأ بحصار السلطة لإرجاعها لعملية التفاوض هذه هي المعادلة .إن العالم كله ضد الاستيطان وأصبحت إسرائيل دولة خارجة عن القانون في العالم كله وفيما يتعلق بموضوع المقاطعة فان ما يهمنا هو أوربا وليس هذه الدول لان هذا يرعج إسرائيل والدبلوماسية الفلسطينية نشطة في هذا المجال.

ما هي المقترحات لوزارة الخارجية الفلسطينية لتتشيط نفسها على هذا الصعيد، من تشكيل لجنة فلسطينية خاصة للمتابعة وتبادل ثقافي اقتصادي تعليمي إن ما تحدثتم به تقوم به السلطة ومجلس الوزراء.

◄ 2-سمير الدقران:

إن الأسباب والدوافع التي دفعت دول البريكس إلى تكوين هذه المجموعة لم يتم ذكرها، وكان أهم أسبابها الحرب الباردة التي كانت مع روسيا وحيث أن روسيا في حصار اقتصادي فكان لابد أن تسعى لتكوين هذه المجموعة وأرادت خلق منافس للبنك الدولي وهو بنك التتمية الذي أنشأته المجموعة .إن الموازنة لا تعكس دقة الأرقام حول التبادل التجاري بيننا وبين إسرائيل. بالنسبة للعلاقات فان هذه المجموعة قد يكون هناك تعاطف بين هذه الدول والقضية الفلسطينية لكن لا يوجد تشيط للعلاقات الاقتصادية بين السلطة وبين هذه الدول كي تكون منافسة للتوجه

الإسرائيلي والدعم الأمريكي وكان لابد من تطوير هذه العلاقة الاقتصادية مع السلطة

: مجد مهنا

إن الاتحاد الأوربي يمول عملية السلامة لأنه مستفيد ويبحث عن دور سياسي فاعل. بالنسبة لاقتراح الأخ يحيى مشاركة سياسية لدول البريكس إلى جانب الاتحاد الأوربي لدفع عملية السلام ولم لا توجد دول بريكس توزع عليها المسؤولية وعند الدخول في عملية سلام حقيقية يحسون أنهم قطب سياسي فاعل وقد يمولون تلك العملية .فان تغيير موازين القوى امر ضروري لقد جربنا على مدار سنوات طويلة وأدركنا حالة العجز للاتحاد الأوربي بناء على سياسة أمريكا أو تحالف مع إسرائيل لذا فان هذا الاقتراح يساعد في الحصول على حلول أفضل .ما هي الأعمال التي يقوم بها السفراء والتي تؤثر بشكل حقيقي على سياسات تلك الدول تجاه فلسطين.

> 4- جمال البابا:

فيما يتعلق بالبعثات الدبلوماسية فان كل مواطن فلسطيني لديه قناعة أن اقتراح الأخ محمد لا يكفي لتفعيل البعثات الدبلوماسية لان الأمر يحتاج إلى ترتيب وخطة والى رجالات لتنفيذ هذه الخطة واعتقد أن رجالات السلك الدبلوماسي الفلسطيني في العالم في الجزء الأغلب منهم غير مؤهلين لهذه المعركة الكبرى التي هي معركة التحرير وكل الاتجازات التي تتم تكون من عمل الجاليات الفلسطينية التي لها اتصالات وتمثل لوبي ضاغط على الرأي العام الغربي وليس على البعثات الدلوماسية.

> 5 − رائد موسى باحث في العلوم السياسية:

يجب التركيز على المقترحات التي يمكن الاستفادة من تلك الدول فيها وبخاصة أن موارد تلك الدول محدودة. مثلا الهند تتميز بالحرف اليدوية ونحن دائما نركز على المنح الدراسية الخاصة بالطب والهندسة لكن لا نرسل دورات حرفية أو

نستقدم حرفيين من تلك الدول فان في ذلك فائدة كبيرة للقطاع الحرفي ويمكن تطبيق ذلك على بقية الدول.

◄ 6-د عبير ثابت:أستاذ العلوم السياسية:

بعد فشل المفاوضات وتعنت الحكومة الإسرائيلية والمعارضة والتأييد هناك ضرورة للبحث عن خيارات أخرى وهذه المجموعة ضمن الخيارات التي نتحدث عنها وندعو السلطة لفتح حوارات معها بجانب الاتحاد الأوربي الاتحاد الاوربي يمول عمليه السلام لكنه ليس صاحب قرار بل تابع لأمريكا الآن هناك انهيار للقطب الواحد وهناك ثلاثية القطبية التي تتمثل في روسيا والهند والصين والمتابع للازمة السورية لأنهم يرغبون في الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط بقوة ووقوفهم وراء بشار الأسد ودعمهم المتواصل ومنع القرار الأمريكي من الانفراد بالأزمة السورية هو مؤشر أن هناك قراءات تقول أن هذه المجموعة ستفوق الاتحاد الأوربي وهناك مقترح لأحزاب اليسار لتقبل دورهم مع روسيا والصين وتوجد برامج مشتركة بينهم .

يجب استشراف المستقبل ورسم سيناريو لعلاقتنا مع مجموعة البريكس للضغط على إسرائيل لنيل حقوقنا وتقديم مقترح للسلطة لتحديد آلية التعامل مع مجموعة البريكس التي تشكل 40% من العالم، ونحن بحاجة لموقف سياسي من هذه الدول والعمل بشكل متوازي لتشكيل جبهة مع هذه الدول لمجابهة الجانب الإسرائيلي والأمريكي إن كل الدراسات الإسرائيلية تؤكد أن انتفاضة القدس لن يتم إنهاؤها إلا بالعملية السلمية وإسرائيل في مأزق تبحث عن حل فكيف توظف هذه المجموعة لصالحنا.

> 7 − سعيد ستوم اقتصادى :

إن الوضع الفلسطيني مميز يختلف عن جميع الدول نحن بحاجة للتصالح مع أنفسنا لإيجاد خطاب سياسي موحد، وهنا أؤيد التركيز على تفعيل دور الدبلوماسية .إن اقتصادنا اقتصاد تبعي لإسرائيل لذا يجب أن نستغل دعم دول البريكس لنا لوقف الاعتداءات الإسرائيلية علينا ومساعدتنا في التحرر من تبعية الاقتصاد الإسرائيلي .إذا توفر لنا ركائز الاقتصاد الفلسطيني دون تبعية فإننا

سننطلق بشكل صحيح ونستغل جميع مواردنا وطاقاتنا .هذه الدول تشكل ربع مساحة العالم وخمس أضعاف الاقتصاد العالمي لذا نحن بحاجة لمصانع إنتاجية تشغيلية تفتح داخل الأراضي الفلسطينية بتمويل من هذه الدول لتشغيل أبنائنا وتوفير احتياجاتنا .

- 8 حسن سلامة : 8 حسن

هناك أرقام صادمة تم طرحها فإذا كانت الصين تمثل 61% وجنوب إفريقيا 2% فما الذي يجبر الصين على التعامل مع جنوب إفريقيا طالما أن الفائدة منها ليست كثيرة لان الصين تسعى إلى استقطاب قوى إقليمية في المناطق المختلفة في العالم لتشكيل قطبية قوية تواجه بها الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلالها تستطيع فرض إرادتها وقوتها في العالم .

> 9-جهاد ملكة: باحث سياسي:

فيما يتعلق بمجموعة البريكس هل يقومون بالتنسيق في السياسة الخارجية في جميع القضايا وهل المواقف السياسية ويتخذون مواقفهم بشكل موحد أم أن كل دولة تأخذ موقف منفرد؟

وهل تقوم المجموعة بتقديم مساعدات باسم المجموعة أم كل دولة على حدي وهل هي فاعلة في دولها ؟

◄ 10 رائد نجم:

هناك ثلاث من الدول المكونة لمجموعة البريكس (روسيا-الهند- الصين)لديها مشاكل دائمة مع الأمة الإسلامية .روسيا وحالة الصدام المستمر سواء في منطقة القوقاز أو في منطقة وسط أسيا الهند لديها المشاكل المعروفة سواء في كشمير أو العلاقات المتوترة مع باكستان أو الأقليات الإسلامية في الهند الصين والإقليم الانفصالي ذو الأغلبية الإسلامية فيها .هذه الحالة تجعل العلاقة مع الأمة الإسلامية والعربية مشوبة بالحذر .الأمة الإسلامية لديها ما يسمى بالتحالف الإسلامي وهو نسخة جديدة لقيادة الشرق الأوسط هذه النسخة قديما كانت مهمتها

احتواء أي تمدد للنفوذ الروسي أو الصيني أو الهندي في المنطقة واليوم تتم إعادة إنتاج التحالف الإسلامي بذات الوظيفة وهو موجه لذات الدول كي لا يتمدد نفوذها داخل المنطقة مما يخلق حساسية وشك لدى العالم الإسلامي انه لن يتخلى عن دوره كأداة في السياسة الأمريكية المملكة العربية السعودية هي من يقود العالم الإسلامي وشكل العالم الإسلامي أمام هذه المنظومة أن يصر على البقاء أداة للسياسة الغربية دون مشروع عربي أو إسلامي مستقل وهذا الأمر لا يخدم السياسة الفلسطينية وهو بحاجة إلى تعزيز.

> 11− د مازن العجلة:

يجب ألا نحمل مجموعة البريكس أكثر مما تحتمل وهي حتى هذه اللحظة لم تقدم نفسها كمجموعة سياسية اقتصادية فاعلة .هل تقدم مساعدات باسم البريكس حتى الآن هذه المجموعة لم تقدم باسمها أي تبرعات أو تبادلات اقتصادية حتى اجتماعاتهم في القمم السنوية يكون معهم مجموعة من رجال الأعمال لعقد اتفاقيات ثنائية بينهم وبين البلد التي لديها الاجتماع كما حدث في البرازيل ومومباي .هذه دول مهمة جيو سياسية وجيو اقتصادية وهي ذات ثقل واضح روسيا تعوض ضعفها الاقتصادي كونها عضو في مجلس الأمن ومعظم الدول عضو في مجموعة العشرين وهم أعضاء في معظم المؤسسات الدولية لذا فان ثقلها السياسي أقوى من الاقتصادي حتى تاريخه رغم أن هذه الدول مصدر أكثر من 50% من النمو الاقتصادي في العالم وعلى رأسها الصين .إن المستقبل لهذه الدول بشرط أن تقوم بحل كافة الإشكالات التي تواجهها لماسسة عمل البريكس كمجموعة اقتصادية هدفها الرئيسي إحلال نظام مالي جديد بدل البريتون ودز الذي أنشا عقب الحرب العالمية الثانية في عام 1946 وحتى الآن لديهم مشاكل ولم يستطيعوا إنشاء بنك للتمية بدل البنك الدولي وحتى الآن لم يتفقوا على اللائحة الداخلية لهذا البنك نتيجة خلافات داخلية بينهم الصين تريد بثقلها السياسي الاستحواذ على آلية البنك كلها وروسيا بثقلها السياسي ترفض والهند أيضا .هناك مشاكل داخلية تحول دون أن تقدم هذه المجموعة نفسها كمجموعة اقتصادية سياسية أو كبديل للنظام الحالى الذي مازال مسيطراً وما زالت تتقد النظام المالي ودعم مرشحي العالم الثالث في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذه الدول الخمس علاقتها بإسرائيل جيدة جدا تجاريا وهناك اتفاقيات معها .

الردود:

الأخ يحيى:

فيما يتعلق بالاتحاد الروسي السابق فقد مول حرب 67 حتى هزيمتها وهذا أمر مذكور في كتب جنرالات مصر لقد دفعت روسيا الفاتورة كاملة بداية من الاقتصاد حتى آخر طلقة لكن حاليا هناك أقوال كثيرة تقول بوجود تقارب روسي وهو أمر غير صحيح لسببين أولها: دفاع روسيا الذاتي والصواريخ البالستية ولان روسيا تعمل على مشروع تفعيل القطار النووي وهو موضوع تناولته الصحف الغربية بشكل كبير.

بالنسبة لطبيعة عمل وزارة الخارجية فان الرئيس محمود عباس أعلن مرارا طلبه من الدول الكبرى لعقد مؤتمر دولي لتفعيل عملية السلام .

الخطاب السياسي الموحد نقصد به الدبلوماسية الرسمية والحزبية وكذلك منظمات المجتمع المدنى.

إذا طرحنا قضيتنا الفلسطينية لكسب الرأي العام العالمي فإننا نمتلك ثلاثة أمور لتفعيل دور البريكس وهي: قوة وعدالة قضيتنا وإرادتنا لتحريك هذه الدول ونملك نوع من الاستعطاف للعالم لحل قضيتنا كما إننا نتحدث مع دول البريكس من خلال المصالح لهذه الدول التي لها مصالح قوية في المنطقة وتامين مصالحها يتطلب حل القضية الفلسطينية لان حل القضية الفلسطينية يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة .

-بالنسبة للتنسيق في قضايا السياسة فخير دليل موضوع الفيتو بالشراكة والصين تستخدم السياسة الناعمة وليس التصريحات النارية مثل السياسة الروسية

-كان هناك تتسيق كامل ودعم كامل بين الصين وروسيا

-نحن لا نترك جهة دولية ونتجه إلى جهة دولية أخرى ويكون توجهنا بالتوازي لذا الاتجاه لدول البريكس بجانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي للضغط على السياسات الأمريكية المؤيدة والداعمة لإسرائيل نستطيع الاستفادة من دول البريكس في منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتفعيل القرارات المتخذة من قبل الجمعية العامة وطرحها من جديد في مجلس الأمن لإحراج أمريكا .

1-الأخ محمود:

إن الأوراق كبيرة وعرضت في وقت قصير لذا لم تعرض الكثير من المواد الموجودة فيها.

إن من يعترض على الأرقام المذكورة فإننا حصلنا عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهو المرجع الأساسي لنا. والأرقام الدولية هي أرقام صدرت من صندوق النقد الدولي ومصدرها رسمي.

المساعدات حتى الآن منفردة .

هذه الدول ليس في ثقافتها تقديم مساعدات لكن يمكن جذبها لاستثمارات في المنطقة ويجب تعزيز العلاقات التجارية معها. نحن بحاجة لأسلوب آخر للدعم والمساعدات بعيد عن المال المسيس.

لماذا ضم جنوب إفريقيا وهي اكبر اقتصاد الاتحاد الإفريقي واكبر مصدر للفحم وهي الاقتصاد المهيمن في جنوب إفريقيا وان كان وزنه بسيط مقارنة بالصين والهند ووجودها يعطي زخماً مستقبلياً للمجموعة، وهناك الكثير من الدول التي تطالب بالانضمام لمجموعة البريكس، حتى الآن لم يخرج من هذه الدول قوة اقتصادية مؤثرة لكن إن تم تأسيس بنك التنمية المطروح وتم تخصيصه لإقراض الدول النامية فانه سيكون البديل الحقيقي لهيمنة صندوق النقد الدولي والهيمنة الأوربية.

ورشة عمل

الموقف السعودي من القضية الفلسطينية في ضوء التحولات الإقليمية*

د. إبراهيم المصري

أ.حسن نبهان سلامة

مقدمة:

في ظل تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة وتوقيع الاتفاق النووي بين إيران والغرب، ومع تطور الأوضاع في اليمن وتغيرات المشهد السياسي الإقليمي العام التي عكسها التدخل الروسي في المشهد السوري، والتطورات الأخيرة نحو تسوية المشكلة السورية بتوافق دولي وانعكاساته الإقليمية وأثر كل هذه المتغيرات على القضية الفلسطينية والتوجهات الجديدة لدى قيادة حركة حماس بالتعاون مع النظام المصري القائم، بتشجيع سعودي بعد تولي الملك سلمان مقاليد الحكم في السعودية، وما أثير حول وساطات سعودية في الفترة الاخيرة من أجل التقريب بين الطرفين لتعزيز قدرات التحالف السني الذي تقوده السعودية تكون فيه كل من مصر والسعودية والسلطة الفلسطينية وحماس جزء منه ضد المحور الشيعي.

عقدت هذه الورشة في مركز التخطيط الفلسطيني بتاريخ 2016/3/22

إن الأزمات التي تمر بها القضية الفلسطينية على المستويين الداخلي والخارجي والمتغيرات الإقليمية، وجمود عملية التسوية بين إسرائيل والفلسطينين، والتأثيرات السلبية الحادة للانقسام الداخلي الفلسطيني، يمكن القول أن هذا المنعطف يعد من أصعب المنعطفات التي تهدد مستقبل القضية الفلسطينية، وإن الموقف السعودي من القضية الفلسطينية قد يثير العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات الفلسطينية السعودي، التي قد تتمحور حول توجهات الملك السعودي الجديد الملك سلمان بن عبد العزيز والتي قد تختلف عن توجهات سلفه الملك الراحل عبد الله وتنبع من توجهات الفكرية وخبراته السياسية في مواجهة إيران وحلفاءها في ضوء المتغيرات والمؤثرات في صنع السياسة الخارجية السعودية.

كما أن تشكيك البعض بدور سعودي ايجابي تجاه قضية فلسطين بصفة عامة والمصالحة الفلسطينية الداخلية بصفة خاصة له مبرراته السياسية نظراً لتعقيدات القضية الفلسطينية السياسية والميدانية، لذا فإن نظرة متأنية وقريبة من الواقع تقترض عدم اقتصار التحليل والتفسير للسياسة السعودية بناء على توجهات وفكر الملك الجديد فقط على الرغم من أهميتها، فإن اتخاذ القرار في السعودية له آليات محددة كما أن المحددات المحلية والإقليمية والدولية تساهم بدرجة معينة في ذلك، وهي تعبّر تعبيرا حقيقيا عن طبيعة التغيير الجوهري في السياسة الخارجية السعودية.

لذا فإن هذه الورقة تطرح سؤالا رئيسيا عن الموقف السعودي تجاه القضية الفلسطينية، ويتفرع منه سؤالان فرعيان:

- كيف يتخذ قرار السياسة الخارجية في السعودية؟
- ما تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في صنع القرار السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية بصفة عامة وقضية المصالحة الفلسطينية الداخلية بصفة خاصة؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة جميعا يجب التطرق إلى الآليات والأدوات التي تستخدمها المملكة العربية السعودية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

آلية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية السعودية:

أ – الملك:

إن دور الملك في رسم وصنع السياسة الخارجية السعودية هو الأصل والأساس طبقا للقانون والواقع السياسي السعودي إذ أن النظام السياسي في السعودية نظام ملكي مطلق على الرغم من وجود دستور للبلاد يمنحه جميع السلطات يحتفظ بها أو يفوضها لمن يشاء وهو القائد العسكري الأعلى الذي يعلن حالة الطوارئ والتعبئة العامة للحرب.

إذاً هـو محـور العمليـة السياسـية، رغـم ذلـك فإنـه عمليـا لا ينفـرد باتخـاذ القرارات، بـل يشاركه عدد مـن الأمـراء المتنفذين فـي العائلـة المالكـة لأن توليـه مقاليـد الحكـم لا يـتم إلا بعـد موافقـة هيئـة البيعـة علـى اختيـاره ملكـا جديـدا علـى الـبلاد وهـذه الهيئـة مكونـة مـن أبنـاء الملـك المؤسس وبعض الأمـراء مـن أحفاده، وبعد تأييـد مجلس العائلـة المالكـة ممـا يحـد مـن قدراتـه وتفرده فـي اتخـاذ القرارات كمـا أن أمـراء آل سـعود مـن أبنـاء الملـك عبـد العزيـز وأحفاده يسـيطرون علـى جميـع مؤسسـات المملكـة فـي وقـت لا تـزال فيـه العائلـة المالكـة تمتـاز بـالترابط والقـوة باعتبارهـا أهـم عوامـل الاسـتقرار فـي المملكة.

كما أن القرار السياسي قبل صدوره يجب أن يمر من خلال لجنة عليا لمجلس العائلة السعودية وهي لجنة من كبار الأمراء وتعمل كحلقة وصل بين الملك وباقي أفراد العائلة المالكة، تعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية لتدارس شؤون المملكة وأن دورها ودرجة نفوذها يعتمد أساسا على شخصية الملك وطبيعة العلاقة القائمة بين الملك وولي عهده، وهذه اللجنة ذات عضوية مرنة من الأعضاء النافذين في الأسرة السعودية وأن عملية اتخاذ القرار تتم وفقا لرأي الأغلبية، وهدفها الأساسي حماية النظام السعودي القائم كالتزام أدبي ومعنوي للتعاون فيما بينهم والحفاظ على سرية العمل بالمجلس.

ب- مجلس الوزراء:

يأتي هذا المجلس في المرتبة الثالثة في صنع السياسة الخارجية ودوره أقل تأثيراً على الرغم من أن الملك هو من يترأس مجلس الوزراء دستورياً، وكما يبدو أن دور هذا المجلس تتفيذي فقط دون اقتراح السياسات الخارجية للمملكة ويقتصر دوره فقط على تتفيذ السياسات الداخلية.

إن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السعودية ليست مطلقة بل يحددها عدد من المتغيرات الرئيسة تمثل قيدا على الملك ومشاركيه في ذلك وتتمثل في متغيرات الوضع الداخلي ثم الإقليمي ثم الدولي، إذ أن هناك بطبيعة الأمور تأثيرات متبادلة بين هذه المتغيرات أثناء اتخاذ القرار كما يلي:

أولاً: المؤثرات المحلية الداخلية:

أ- علماء الدين:

دور علماء الدين كمؤثر مهم في صناعة القرار الداخلي وأقل أهمية في صناعة القرارات الخارجية وحيث يستمد نظام الحكم السعودي شرعيته من الشريعة الإسلامية من خلال التحالف مع علماء الدين بمساندة كبار شيوخ القبائل، فقد اعتمدت المؤسسة الرسمية منذ نشأتها على الدعوة الإصلاحية المتأثرة بمبدأ الإمامة المستوجب للطاعة وعدم الخروج على الحاكم وقد نجح آل سعود على الدوام في إنشاء إطار سياسي يقوم على أساس إضفاء أسس الشريعة الإسلامية على حكم الدولة السعودية وتعزيز مكانتها الدينية ويمكن تصنيف علماء الدين إلى ثلاثة أقسام:

- كبار العلماء المرتبطين بالسلطة ويتولون مناصب الإفتاء وهم بالضرورة يقون دائما بشرعية القرارات المتخذة .
- مجموعة علماء يقرون بشرعية القرارات من الناحية العملية لكنهم يشرون أحيانا في كتاباتهم وخطبهم ودروسهم بعض الاشكاليات التي يرون انها تحتاج الى تصويب.

- مجموعة ثالثة من العلماء يشككون بشرعية القرارات.

ب- القبائل والنخب السعودية:

مثل زعماء القبائل منذ تأسيس الدولة السعودية عامل ضغط ومؤثر على الملك ، لذا نجد أن امراء آل سعود صاهروا زعماء القبائل الاخرى مثل السديريين وشمر والثنيان ، ويراعي الملك زعماء القبائل في تعيين اعضاء مجلس الشورى والمجالس البلدية .

ثانياً: المؤثرات الخارجية:

وتتقسم الى موثرات اقليمية ومؤثرات دولية، تتمثل المؤثرات الاقليمية في تأثرها بمحيطها الاقليمية وبخاصة دول الجوار الجغرافي وقد بات معروفا ان السياسة الخارجية السعودية قد تأثرت كغيرها بمحيطها الاقليمي وتداعياته، فكانت ترسم سياساتها بما يتناسب مع مصالح المملكة إقليميا النابعة من مكانتها الدينية والسياسية حيث لم يخلو خطابها السياسي من العبارات والدلالات الدينية، واستمدت شرعية قراراتها من ريادتها في الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي بطرحها المشاريع والحلول السياسية لمختلف قضايا المنطقة بما يتلاءم مع توجهات شركائها السياسيين في المنطقة وبعد مراعاة مصالحهم، غير ان المؤثرات الدولية ليست اقل السياسيين في المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية وان هامش الحركة تأثيرا في رسم السياسة الخارجية السعودية كعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في السعودية محكوم بسقف محدد من الصعب تجاوزه إذا كان الأمر يتطلب موقفا مفصليا من إسرائيل فنجدها قد التزمت بمبدأ الأرض مقابل السلام والسلام العادل وكانت لها أكثر من مبادرة سياسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي كان آخرها المبادرة العربية التي طرحتها السعودية في قمة بيروت عام 2002م ولا زالت لم تسحبها السعودية رغم وفض اسرائيل لها .

السعودية في المعادلة الإقليمية:

تتاول هذه الورقة تأثير المتغيرات والتحولات الإقليمية في المنطقة على القضية الفلسطينية من خلال تتاول أهم الخطوات والسياسات السعودية تجاه الأزمة السورية التي قد تتقاطع فيها مع أطراف بعينها وقد تختلف مع البعض الآخر حتى باتت الأمور تنذر باندلاع حرب شاملة في المنطقة.

فمنذ الأشهر الأولى للأزمة السورية في 2011 حددت السعودية هدفها في المطالبة برحيل الرئيس بشار، وأكدت أنه لا دور له في مستقبل سوريا. ولأجل تحقيق هذا الهدف استخدمت المملكة كل الوسائل والطرق السياسية والعسكرية، وذلك إلى درجة تقديم الدعم لجماعات المعارضة المسلحة، للإطاحة بالنظام السوري، وكان جل هدفها ولا زال إبعاد سوريا عن دائرة النفوذ الإيراني، وإغلاق الباب أمام إمكانية التوسع الإيراني، حيث ترى السعودية أن إيران تشكل الخطر الأشد والهاجس الأساسي، وأنه سيشكل رأس حربة ضد دول الخليج وسيعمل على إثارة الجماعات الشيعية الداخلية ضد أنظمة الحكم القائمة.

أما عن السياسة التي رسمتها السعودية في المنطقة وتحركاتها فقد تحددت بثلاثة متغدات::

- أولا: انقلاب الحوثيون في اليمن:

شعرت السعودية بأن انقلاب الحوثيون المدعومين من إيران على السلطة في اليمن الموالية للسعودية إنما هو يبدو فرصة للتمدد الإيراني في المنطقة، وأنه بهذا التمدد تكون عملية التطويق الإيراني الشيعي للمنطقة قد اكتملت بعد سيطرتها على كل من العراق وسوريا ولبنان والسعي لاختراق السعودية من الداخل من خلال الاختراقات المذهبية للشيعة لزعزعة الوضع الأمني داخل السعودية، وأن هذا الانقلاب قد تم بتغاضي إدارة أوباما لتسهيل اتفاق نووي مع إيران بشأن برنامجها النووي على حساب السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، فسارعت السعودية على الإعلان عن تشكيل تحالف عسكري يضم 12 دولة عربية وإسلامية وتوجيه ضربات عسكرية للحوثيين.

- ثانيا: التدخل الروسى في سوريا:

أثر التدخل الروسي العسكري المباشر في سوريا تأثيرا سلبيا على السياسات السعودية ووضعها في مأزق شديد بعد أن تمكنت من إنشاء تحالفات موالية لها في سوريا على سبيل المثال التحالف مع جبهة النصرة وتنظيم أحرار الشام الذين استطاعا السيطرة على مناطق حيوية واستراتيجية في سوريا وعلى مساحات واسعة مما أضعف نظام الرئيس بشار الأسد أمام ضربات هذين التنظيمين، غير أن التدخل الروسي في سوريا قلب كل الموازين مما أضعف نفوذ حلفاءها وباتت الخيارات أمام السعودية محدودة وتتمثل في عدم قدرتها الفعلية على تحدي ومواجهة التدخل الروسي دون دعم أمريكي سياسي وعسكري، في ظل عدم ثقة القيادة السعودية في توجهات السياسة الأمريكية الحالية.

- ثالثا: الاتفاق الامريكي الإيراني:

أثار الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب مخاوف المملكة العربية السعودية، برغم من إعراب الأخيرة عن أملها في أن تتوصل القوى العالمية لاتفاق نووي نهائي مع إيران يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، غير أنه المثير للدهشة عند بعض المراقبين توافق المواقف السعودية الإسرائيلية حول نتائج هذا الاتفاق ومعارضتهما له باعتبار أن إيران العدو المشترك لهما، وان هذا الاتفاق لا يلبي الحاجات الأمنية لدى السعودية وإسرائيل مما يثير المخاوف السابقة حول الملف النووي الإيراني وما يثار حول عرض إسرائيلي للسعودية للتعاون فيما بينهما.

هذه المتغيرات الثلاثة اضطرت السعودية إلى اتخاذ مواقف أكثر حزما وتشدداً والبحث عن شركاء ممن تتوافق مصالحهم مع السعودية، ولكن رغم توافقها مع بعض حلفاءها في بعض السياسات، وجدت السعودية تعارضا وتناقضا في بعض القضايا التي كانت تعتقد أنها متوافقة مع حلفاءها.

أما الأطراف الأخرى التي رأت فيها السعودية بإمكانية التوافق معها في معظم القضايا في المنطقة تتمثل في كل من مصر وتركيا وتنظيم الأخوان المسلمون.

- الحالة المصربة:

اعتبرت السعودية انضمام الاخوان المسلمين إلى المحور السني ضرورة استلزمتها ظروف المنطقة التي باتت في حاجة إلى تشكيل حلف سني في مواجهة الحلف الإيراني الشيعي، غير أن القاهرة اعترضت على اشتراك الإخوان المسلمين في هذا الحلف وأنهم يشكلون خطرا على مصر والمنطقة وأنهم ليسوا شركاء سياسيين، وبالتالي يجب تقليص وجودهم السياسي وتحجيمهم حتى لا يشكلوا خطرا على النظام المصري الجديد

مع تطور الأحداث في سوريا وتدخل الروس بكل ثقلهم سياسيا وعسكريا، والعرض السعودي لمصر بإرسال قوات برية إلى سوريا ورفض مصر على لسان وزير خارجيتها الذي أعلن أن القاهرة لن ترسل قوات برية إلى سوريا، وأنها تعتبر أن إعلان الرياض عزمها التدخل عسكريا هو قرار سيادي منفرد وأن مصر تعتبر أن الحل السياسي هو الحل الأمثل.

ربما يكون هذا الرفض المصري للتدخل في سوريا بناء على العلاقات الاستراتيجية بين مصر وروسيا والتي توجت في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ولعل الموقف المصري نابع من الحفاظ على وحدة الدولة السورية واعتمدت على ثبات السياسة المصرية القائمة على عدم التدخل العسكري خارج الحدود المصرية.

وهـو مـا يجعـل مستقبل العلاقـات المصـرية السعودية متـوترة أحيانـا وتحمـل كثيـرا مـن الشـكوك السعودية تجـاه السياسـة المصـرية ومواقفهـا مـن بعـض القضـايا الإقليمية.

- الحالة التركية:

لقد توافقت المصالح التركية والسعودية حول ضرورة تدخلهما في سوريا بكافة الوسائل والطرق والتنسيق بينهما حول آليات إسقاط النظام السوري الرسمي بقيادة بشار الأسد كحل للأزمة السورية وقطع الطريق على النفوذ الإيراني والروسي في سوريا والمنطقة.

هذه المصالح التي توافقت بين النظامين السعودي والتركي يؤكد أن أوجه الاتفاق بينهما كبيرة منطلقا من أن التحالف الإيراني الروسي يشكل تهديدا لكل من

البلدين لأسباب مذهبية ولأسباب جيوسياسية، حيث ترى السعودية وتركيا أن التهديد يكمن في التوسع الإيراني وزيادة النفوذ والتدخل الروسي المباشر في المنطقة، كما تؤكد تركيا أن الدعم الروسي للميليشيات الكردية في شمال سوريا والمرتبطة بحزب العمال الكردي يشكل تهديدا خطيرا يمس الأمن القومي لتركيا، بالإضافة إلى أن التدخل الروسي المباشر في سوريا عقد الأمور بشكل كبير لا سيما بعد إسقاط الأتراك الطائرة الروسية ونشر روسيا صواريخ 53 0 0

- الاخوان المسلمون:

تراوحت العلاقة بين السعودية والاخوان المسلمين بين التوافق أحيانا والاختلاف أو الافتراق أحيانا أخرى، فقد اتفق السعوديون والأخوان في فترة الخمسينيات والستينيات في العداء للرئيس المصري الراحل جمال لعبد الناصر كل حسب مصالحه وحسب رؤاه السياسية، فقد عاداه السعوديون على اعتبار أنه يمثل المد القومي الاشتراكي والذي يمكن أن يهدد النظام السعودي، ومع هروب الأخوان من مصر رعتهم السعودية ومنحتهم هامش من الحرية للعمل الدعوي وتكوين أنصار لهم بما لا يتعارض مع السلفية الوهابية، إلا أن هذه العلاقة توترت إبان حرب الخليج الثانية عندما اتخذت بعض فروع وقيادات الجماعة مواقف مؤيدة للغزو العراقي للكويت وظهور تيارات جهادية ترفض وجود القواعد الأمريكية والغربية في بلاد المسلمين، مما جعل السعودية تستشعر القلق، وبناء عليه حاولت السعودية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات تقليص حضور الفكر الإخواني والاقتصار على الفكر الوهابي باعتباره يركز على التدين التقليدي والممارسة الطقوسية دون الاهتمام بالسياسة.

غير أن النظرة السعودية للأخوان قد تغيرت بعد اندلاع ثورات الربيع العربي فاتخذت موقفا مناوئا للإخوان بعد سيطرتهم على الأوضاع في مصر واعتبرت نفسها مستهدفة من قبلهم، لا سيما بعد وصول الإخوان المسلمون إلى الحكم في أكثر من قطر عربي وقناعتها بعمق العلاقات بين الاخوان المسلمون وإيران خاصة بعد الزيارات المتبادلة بين الرئيسين المصري محمد مرسى والإيراني أحمدي نجاد،

الأمر الذي أقلق السعودية وعمّق مخاوفها من فرصة منح إيران امتدادات إقليمية تهدد السعودية.

وفي هذا الإطار وفي خطوة مفاجئة، قبل وفاة الملك عبد الله أدرجت وزارة الداخلية السعوديّة في 7 آذار/ مارس 2014 جماعة الإخوان المسلمين ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، ثم تلاها قرار سحب عشرات الكتب التي تنشر الفكر الإخواني من مدارس وجامعات السعودية، والتي تأتي في سياق الموقف الرافض لانتشار الفكر الإخواني باعتبار أن المملكة ما زالت تعتبر الإخوان أحد أبرز الأخطار الاستراتيجية التي تهدد أمنها الداخلي وأمن المنطقة ككل.

المحور السنى:

مع إعلان السعودية تشكيل تحالف "إسلامي" تحت قيادتها، يتألف من 34 دولة، معظمها ذات غالبية سنية، بهدف محاربة الإرهاب، وقد شملت قائمة الدول المنضوية تحت لواء التحالف الجديد عدداً كبيراً من دول المنطقة، كالأردن ومصر ودول الخليج وتركيا وفلسطين، والتهديدات المحتملة التي واجهتها السعودية مع تولي الملك سلمان مقاليد الحكم حيث تبنى استراتيجية جديدة تتمثّل في توحيد أكبر قدرٍ ممكن من الدول الإسلامية السّنية إضافة لجماعات الإسلام السياسي "المعتدلة" كجماعة الإخوان المسلمين في مواجهة المحور الذي يضم النظام السوري والحوثيين في اليمن وحزب الله بقيادة إيران، ولعل بعض التفسيرات يمكن أن توضح أن موقف السعودية بضم الإخوان المسلمين للحلف السني من أجل إبعادهم عن المحور الإيراني.

أرادت السعودية من خلال هذا التحالف أن يكون لها موطئ قدم في محاربة الإرهاب دون ذكر محاربة تنظيمات أو مجموعات إرهابية بعينها مثل تنظيم داعش، إلا أنه فهم منه أنه تحالف مضاد لمواجهة التحالف الروسي الإيراني السوري.

غير أن هذا التحالف المعلن من قبل السعودية قد سبقته مشاورات هامشية وفي فترة زمنية تعتبر محدودة وغير كافية لتشكيل حلف سياسي او عسكري بما يمثله من رسائل سياسية، وهو ما يتضح من غياب إستراتيجية محددة وواضحة لهذا

التحالف، لاسيما وأن الرياض قد تعرضت لضغوطات كبيرة واتهامات بتمويل الجماعات السلفية الجهادية، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية.

في المقابل فإن إيران تمتلك عدداً كبيراً من أوراق الضغط الإستراتيجي، ذلك أن النفوذ الإيراني المتمثل في الحوثيين في اليمن مهدداً حقيقياً للدولة السعودية، بالإضافة إلى النفوذ الإيراني السياسي والعسكري في سوريا والعراق نفوذا حاسما ومصيريا في دعم النظام السوري، من هذا المنطلق جاءت التأكيدات السعودية على أهمية دورها الإقليمي القيادي في تسوية أزمات المنطقة في محاولة منها استثمار هذا التحالف لتحقيق أهدافها ومصالحها.

الموقف السعودي الرسمي من القضية الفلسطينية:

اتخذت المملكة العربية السعودية موقفا ثابتاً تجاه القضية الفلسطينية بدءا من عهد المؤسس الملك عبد العزيز حتى عهد الملك سلمان، حيث تميز الموقف السعودي الداعم للقضية الفلسطينية بالثبات والاستقرار، غير أن الفترة التي واكبت الغيزو العراقي للكويت عام 1990 والخلافات الفلسطينية السعودية حول أسلوب وطريقة تحرير الكويت، بدأت السعودية بالتعامل الإيجابي مع حركة حماس في الأراضي المحتلة مع تدهور العلاقات السعودية مع منظمة التحرير الفلسطينية، مما أثّر في مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على المستوى العربي، ووقف معظم الدول العربية وخاصة الخليجية دعمها السياسي والاقتصادي للمنظمة، ما لبثت أن استقرت الأمور فتراجعت المملكة عن موقفها السابق ضد منظمة التحرير الفلسطينية مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، ثم التوقيع على اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل وإنشاء السلطة الفلسطينية.

في ظل تلك التطورات السياسية تميزت توجهات المملكة العربية السعودية بالاتجاه نحو تقديم الدعم بكافة أشكاله للشعب الفلسطيني كما يلي:

- الدعم السياسى:

تبنت المملكة العربية السعودية جميع القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصيادرة عن المنظمات والهيئات الدولية، وشاركت في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بتسوية القضية الفلسطينية، وبنات المملكة جهودا حثيثة والتصالات مكثفة مع الدول الغربية والصديقة لإسرائيل للضغط عليها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومطالبتها بالتدخل العاجل لوقف الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، كما قدمت عدة مبادرات لتسوية القضية الفلسطينية ومنها على سبيل المثال مشروع الملك فهد للسلام "المشروع العربي للسلام": التي اخصرت بنوده في انسحاب إسرائيل من الأراضي التي اختلت عام 1967 بما فيها القدس إزالة المستوطنات – ضمان حرية العبادة والشعائر الدينية والتأكيد على حق العودة وتعويض من لا يرغب – قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس – تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام، كما تقدمت كذلك بمبادرة الملك عبد الله تنتها الجامعة العربية وعرفت باسم المبادرة العربية للسلام في عام 2002.

- الدعم المالي:

كانت المملكة العربية السعودية من أكثر الدول العربية التزاماً السعودية بنقديم الدعم المادي للفلسطينيين، وذلك عبر الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمرات القمة العربية وذلك على النحو التالي:

- التزام المملكة العربية السعودية بتقديم مليار وسبعة وتسعون مليون وثلاثمائة ألف دولار لمدة عشر سنوات في قمة بغداد عام 1978.
 - تخصيص دعم شهري قدره 6 مليون دولار في قمة الجزائر عام 1987.
- القيام بتمويل برنامج إنمائي عن طريق الصندوق السعودي للتنمية بلغ حجمه 300 مليون دولار لدعم قطاعات الصحة والتعليم والإسكان، تم الاعلان عنه في مؤتمرات الدول المانحة في الأعوام 1994 1995 1997
- الالتزام بدفع مبلغ 184.8 مليون دولار من الفترة 2002/4/1 حتى الفترة 2004/3/30 لدعم موازنة السلطة الفلسطينية في قمة بيروت عام 2002.

- دعـم موازنــة السـلطة بمبلـغ 46.2 مليـون دولار فــي قمــة تــونس 2004 ولمدة ستة أشهر.

- وقد بلغ إجمالي التبرعات لصالح صندوق الأقصى مبلغ 200 مليون دولار من إجمالي 800 مليون دولار ، ومبلغ 50 مليون دولار لصالح صندوق القدس من إجمالي مبلغ 200 مليون دولار والذي تم إنشاؤهما في مؤتمر القمة العربي في القاهرة عام 2000.

علاقة السعودية مع حركة حماس:

لقد شكّل الخطاب الديني الذي تبنت حماس منذ بداية ظهورها في عام 1987 مع الانتفاضة إلى إثارة انتباه السعودية لها، والذي تم ترجمته بناءاً على طلب السعودية بلقاء بين مدير المخابرات السعودية و موسى أبو مرزوق في مدينة جدة عام 1988 بداية العلاقة بين الطرفين، والتي ناقشت خلالها أسس العلاقة بين الطرفين وآليات تقديم الدعم المالي لحماس وإبداء السعودية رغبتها في عدم انزلاق الحركة إلى العمل العسكري.

أما الموقف الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية من الغزو العراقي للكويت عام 1990، فإنه أثار تحفظات دول مجلس التعاون الخليجي، في حين أعلنت حماس موقفاً واضحاً برفضها للغزو، مما شجع السعودية على تعزيز العلاقة معها، وتوج بلقاء بين الجانبين نوقشت خلاله تعزيز العلاقات وفتح مكتب اتصال لحركة حماس في المملكة.

مع توقيع اتفاق أوسلو، قدمت السعودية دعماً مالياً واسعاً للسلطة الفلسطينية، وفي نفس الوقت حافظت على علاقة جيدة مع حماس رغم معارضة حماس للاتفاق، مع تواصل الدعم الخيري والمؤسساتي للحركة وجمعياتها.

لقد مثل اندلاع انتفاضة الأقصى فرصة لتقديم السعودية الدعم الواسع لحركة حماس على المستوى المادي من خلال تقديم المساعدات المالية للمؤسسات الخيرية والاجتماعية لمؤسسات حركة حماس، وقد استمرت هذه العلاقة على نفس المستوى حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، حيث وجدت السعودية نفسها

مضطرة إلى التعاطي مع التصنيف الدولي لبعض الحركات الإسلامية كحركات إرهابية، الأمر الذي جعل السعودية تعيد تقييم علاقاتها مع الحركات الإسلامية بشكل عام ومع حركة حماس بشكل خاص وأقرت ضوابط وشروط معقدة على الدعم السعودي الخارجي مما انعكس على تطور العلاقات بين الطرفين.

هذه التطورات تزامنت مع تقسيم المنطقة إلى محورين:-

- محور الاعتدال: الذي ضم مصر والسعودية.
- محور الممانعة ويضم سوريا وايران وحزب الله وحركة حماس.

ويلاحظ أن الدعم السعودي الرسمي خلال هذه الفترة اقتصر على الدعم المالي والسياسي للسلطة الفلسطينية، ومن هنا استغلت ايران حركة حماس في توسيع نفوذها في الأراضي الفلسطينية من خلال الدعم المادي والسياسي، وقد تنامت هذه العلاقة وتطورت في ظل غياب النفوذ السعودي، خاصة مع إعلان السعودية المبادرة العربية للسلام، ورفض حماس هذه المبادرة بحجة أنها لا تلبي حقوق الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى توتر العلاقات السعودية مع حركة حماس فأصابها حالة من الفتور.

غير أن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 أوجد فرصة لتوسيع حماس علاقاتها العربية، في الوقت الذي رحبت فيه الخارجية السعودية بنتائج الانتخابات، وضرورة احترام هذه النتائج، بل طالبت العالم بقبولها، وعبرت عن أملها في قيام حماس بتشكيل حكومة تحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وترعى مصالحه وتعمل على تحقيق تقدم في عملية السلام، ودعوة المجتمع الدولي إلى احترام حق الشعب الفلسطيني في اختيار قياداته.

ومع اشتداد الأزمة في 2007 بين حماس والسلطة الفلسطينية وتطورها إلى حد الصدام المسلح، وجه الملك السعودي نداءً عاجلاً إلى الجانبين لعقد لقاء مصالحة بينهما في مكة المكرمة، وتم خلال الزيارة إنجاز إتفاق مكة والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن هذا الاتفاق لم ينزع فتيل الأزمة السياسية الفلسطينية واشتد الصراع بين الطرفين، وتدهورت الأوضاع التي أدت في النهاية

إلى سيطرة حماس بالقوة المسلحة على قطاع غزة وإنهاء وجود السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أزعج المملكة العربية السعودية واعتبرته نقضا لاتفاق مكة، غير أن محاولة قادة حماس تبرير ذلك لم يقنع السعودية في تغيير موقفها الرسمي.

ورغم العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية عام 2008 فإن السعودية لم تغير موقفها تجاه حركة حماس، بل واصلت مقاطعتها للقاء قادة حماس إلا من خلال المناسبات الدينية فقط، ومن خلال زيارتين قام بهما رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل إلى السعودية تحددت فيها المطالب السعودية بالسؤال حول طبيعة علاقة حركة حماس بإيران.

ومع بدء ثورات الربيع العربي وتوتر العلاقة بين حماس وسوريا وخروجها من دمشق، وانسلاخ حماس من محور سوريا إيران، فإن ذلك لم يترجم بإعادة العلاقات لمجراها الطبيعي مرة أخرى وذلك بسبب العديد من العوامل التي تمثلت في وصول الأخوان المسلمون في مصر إلى الحكم، والخشية السعودية من مشروع الإخوان الأممي العابر للأقطار والذي يمكن أن يمت للسعودية نفسها، كما أن دعمها للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في عزل الإخوان كان في هذا الإطار، مما أوصل العلاقات بين الجانبين إلى وضع حرج، وعلى الجانب الآخر انشغلت حماس في ترتيب العلاقات مع مصر وتركيا وقطر باعتبارها قوى جديدة بالمنطقة يمكن التحالف معها، مع العلم أن السعودية لم تصنف حركة حماس كحركة إرهابية كما صنفت جماعة الإخوان المسلمون.

السعودية وموضوع المصالحة:

كان لانشخال النظام المصري بقضاياه الداخلية تأثيره السلبي على قضية المصالحة الفلسطينية التي لم يولها اهتماما كافيا لانشخاله بترتيب أولوياته الداخلية والتي كان على رأسها القضاء على الوجود السياسي للإخوان، خاصة أن الإشارات التي تلقتها مصر من حماس على المستوى الإعلامي وإجراءات حماس على الحدود المصرية الفلسطينية كانت غير ايجابية وغير مشجعة لمصر لاتخاذ خطوات حقيقية نحو المصالحة، الأمر الذي اجبر النظام السعودي على التدخل في موضوع

المصالحة الفلسطينية على حذر، مع ادراكهم تماما أن المصالحة الفلسطينية لا يمكن أن تمر دون الموافقة المصرية باعتبار ان قطاع غزة جزء من الأمن القومي المصري رغم محاولات العديد من الأطراف الإقليمية القيام بهذا الدور، بما يتوافق مع توجهات السلطة الفلسطينية الرسمية التي تؤكد بأن مصر هي الراعي الحقيقي القادر على إتمام المصالحة رغم مجاملتها للوسطاء الآخرين بإمكانية تدخلهم لتحقيق المصالحة، ولكن بشرط علم وموافقة مصر على الشكل النهائي لهذه المصالحة.

من هذه المنطلقات شجعت السعودية الوسيط القطري للقيام بجمع طرفي المصالحة الفلسطينية للاتفاق بينهما للتوصل الى حلول ممكنة يمكن من خلالها لم الشمل الفلسطيني وإعادة اللحمة وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي من أجل موقف فلسطيني موحد من قضايا الصراع في المنطقة باعتباره جزءا من التحالف السني الذي يخوض صراعا في مواجهة التمدد الإيراني وضمان وجود أكبر عدد ممكن من الحلفاء ضمن محورها الناشئ.

هذا الموقف السعودي من المصالحة وجد ترحيبا من طرفي النزاع الفلسطيني رغم تباين كل منهما ووجهة نظره لموضوع المصالحة، فقد اعتبرت السلطة الفلسطينية أن ما حدث بعد اتفاق مكة يعد انقلابا وبضرورة عودة قطاع غزة إلى حضن الشرعية، وهو الموقف الذي تتبناه الحكومة المصرية وبضرورة تسليم السيادة الكاملة على قطاع غزة للسلطة الفلسطينية، ومما يدلل على ذلك رفض الحكومة المصرية فتح المعبر إلا بعد عودة حرس الرئيس وبشكل كامل وسيادي على معبر رفح لبسط سيادته، وهو ما يتماثل مع الموقف السعودي بضرورة الاصطفاف للمحور السني والذي تجلى في تأييد الرئيس عباس للسياسة السعودية وتأبيد السلطة الفلسطينية الانضمام للمحور الإسلامي للتعاون ضد الإرهاب.

أما حركة حماس فقد استشعرت بالرغبة السعودية في الاقتراب منها وأن الموقف السعودي الجديد يرى ضرورة التعاون مع تنظيم الاخوان المسلمين وقد جاء ذلك على لسان أكثر من مسؤول من حركة حماس حيث أعلن اسماعيل هنية نائب رئيس حركة حماس أن حركته تنطلع إلى دور سعودي لتحقيق المصالحة الفلسطينية

المتعثرة، وأنه يتطلع إلى دور سعودي وعربي للعمل على تحقيق المصالحة، وأن لديها من الأوراق مثل الدعم المالي ما يمكنها من الضغط على السلطة الفلسطينية لقبول المصالحة، وأنه على السعودية ضرورة الاستفادة منها لما لها من سمعة طيبة لدى الأوساط الشعبية وتستوجب التحالف مع التيارات المعتدلة بما فيها حماس، كما ترى أنه من المهم استغلال الموقف السعودي ذلك ليكون بديلا أو منافسا للدور المصري في موضوع المصالحة خاصة وأنها تعتقد أن الدور المصري يتبنى بالكامل وجهة نظر السلطة الفلسطينية.

رؤية إستشرافية:

في ظل هذه الظروف المعقدة كان لا بد من استشراف رؤية مستقبلية عن طبيعة هذه العلاقة، خاصة في ظل التطورات الجديدة والتي تمثلت في الإعلان الروسي عن الانسحاب من سوريا والتفاهمات السعودية مع الحوثيين، كذلك الدعوة المصرية لقادة حماس بالحضور إلى مصر وضرورة الرد على المطالبات المصرية فيما يتعلق بطبيعة حكم حماس لقطاع غزة.

وتتمثل الرؤية المستقبلية في عدة سيناريوهات محتملة مثل:

السيناريو الأول:

يعتقد أصحاب هذا السيناريو أن رحيل الملك عبد الله شكل منعطفا مهما في مسار المنطقة خاصة ان الملك الجديد سلمان قد جاء بفريق عمله الخاص وأعفى بعض الأمراء المتنفذين المعادين للإخوان المسلمين وحماس من مناصبهم ،وطالبوا القيادة الجديدة تعزيز دور السعودية في صالح المقاومة والضغط على الجانب المصري من خلال تحركها وتحسين علاقاتها مع تركيا وقطر ، والتقاهم مع حركة حماس لإجراء مصالحة معها لأن هذا التقارب حسب بعض تحليلاتهم يخدم التوازنات الإقليمية في المنطقة، والتفاوض حول مستقبل قطاع غزة ووضع الترتيبات اللازمة في هذا الاتجاه بفتح معبر رفح ورفع الحصار بشكل كامل عن قطاع غزة وان تكون السعودية ضامنا لتنفيذ المصالحة، لذا فان هذا الفريق من المحللين يميل

نحو التفاؤل لدور سعودي حاد وحاسم تجاه مصر وتجاه فك الحصار عن قطاع غزة كشرط أساسى في استمرار تدفق المساعدات لمصر ودعمها سياسيا.

وهـو سيناريو يستند إلـى النفاؤل معتمـدا علـى طبيعـة العلاقـات بـين مصـر والسعودية والقائمـة علـى التحـالف الاستراتيجي والقـائم علـى التعـاون المشـترك لا سـيما بعـد زيـارة الـرئيس عبـد الفتـاح السيسـي للسـعودية وحضـور المنـاورات العسـكرية المصرية السعودية المشتركة في حفر الباطن بالسعودية.

السيناريو الثاني:

هو سيناريو يرى أصحابه أنه من الواضح أن قرار السعودية اعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية هو قرار استراتيجي ومن الصعوبة بمكان تراجع السعودية عن هذا القرار لما يمكن إن يسببه من إضرار سياسية تعنى عدم حكمة القرارات الخارجية السعودية مما قد يؤدي إلى إرباك عملية اتخاذ القرار وعدم الوثوق بها، حيث تعتبر السعودية نفسها المرجعية الإسلامية لكل أنظمة الحكم والجماعات الإسلامية وعلى رأسها الإخوان المسلمين، إلا ضمن شروط تقوم جماعة الإخوان بتتفيذها، أولها تأييد الإخوان المسلمين للعملية العسكرية للتحالف العربي بقيادة السعودية بشكل واضح وصريح، وإن تبتعد عن إيران بشكل كامل ولا يكفي أن تقول أنها على مسافة واحدة من إيران والسعودية وإنه لا بأس من تقارب إيران والسعودية في نفس الوقت ، والا فان الحال سيبقى على حاله بين السعودية من جهة والإخوان المسلمين وحماس من جهة أخرى .خاصة أن الإخوان المسلمين يؤكدون عدم قبولهم أية تسوية مع النظام المصرى بدون رجوعهم إلى الحكم وهو الأمر الذي يستحيل إن يقبل به النظام المصري القائم لظروف موضوعية تتمثل في عداء جميع سلطات الدولة للإخوان، كما أن احتمالية قيام ثورة شعبية قريبة او انقلاب على النظام أمر محسوم بعدم إمكانية ذلك على الإطلاق. إن السعودية رغم حاجتها إلى التحالف مع تركيا لكنها لا تستطيع التخلى عن تحالفها مع مصر.

كما أن الملك الجديد رغم امتلاكه كل السلطات يستطيع نظريا اتخاذ ما يشاء من قرارات داخلية وخارجية غير انه محكوم بمحددات داخلية وخارجية تسهم

في عملية اتخاذ القرار الخارجي بكافة أبعاده وتجعله لا يتجاوز حدود معينة قد لا ترضى عنها مجلس العائلة الحاكمة واللجنة العليا لمجلس العائلة التي تمثل العائلة بتقاليدها وطريقتها في إصدار قرارات السياسة الخارجية للذلك سوف ينشغل الساسة السعوديون بشئونهم الداخلية ومحيطهم الإقليمي الخطير الذي يمس امن السعودية والخليج وان الحديث عن دور سعودي في المصالحة الفلسطينية سيكون على أكثر تقدير على سبيل المجاملة لطرف من أطراف المصالحة.

السيناريو الثالث:

وهو يعتمد على احتواء حركة حماس واعتبارها جزءا من النظام السياسي الفلسطيني لتعطي لها شرعية بانضمامها للمحور السني من خلال سعي السعودية على إقرار التوازن الإقليمي في المنطقة، ويعزز هذا السيناريو هو التوصيات التي وردت في تقرير معهد الأمن القومي الإسرائيلي هذا العام الذي يوصي بضرورة التقارب الإسرائيلي للسعودية في ظل وجود عدو مشترك وهو إيران، واستعدادها للإنضمام لهذا المحور، وهو ما يعني ضرورة أن تكون حماس جزءا من المعادلة الإقليمية وضرورة إعطاءها الشرعية السياسية اللازمة من خلال النظام السياسي الفلسطيني الرسمي.

وهـو السيناريو الأقرب للواقع وذلك في ظل تقارب العلاقات بين تركيا وإسرائيل عقب التوترات الناجمة عن أحداث سفينة مرمرة، والدور الذي من الممكن أن تلعبه تركيا في هذا الأمر كونها على علاقات جيدة أيضا مع كل من السعودية وحماس، وهو من الممكن أن يمهد بعد ذلك للوصول إلى عملية سلام شاملة تكون السعودية وحماس جزءا منها.

مستقبل التقارب الروسي الإيراني في ضوء قرار سحب القوات الروسية من سورية

منصور أبو كريم

مقدمة

مازالت المتغيرات الدولية والاقليمية تعيد ترتيب الأمور في الشرق الأوسط من جديد، فكل قضايا المنطقة أصبحت مترابطة مع بعضها ترابطاً عضوياً؛ فلا يمكن فصل المشروع الأمريكي في المنطقة "الشرق الأوسط الكبير" عن الأحداث والتطورات اللاحقة، أو فصل الأزمة السورية عن الأزمة الأوكرانية أو حتي فصل الصراع السعودي الايراني على الزعامة في المنطقة عن كل تلك الملفات الشائكة الأخرى، فكل هذه الملفات والأزمات مترابطة وتلقي بظلالها على القضية الفلسطينية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة فكل الخيوط متداخلة والقضايا متشابكة لدرجة التعقيد. ورغم هذا التعقيد الإ أن القضية الفلسطينية تعتبر الرابط الأول والأخير بين كل هذه المتغيرات الدولية والاقليمية، وذلك نظرا لأن استمرار القضية الفلسطينية وعدم اعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية يعتبر المسبب الأول والاخير لعدم الاستقرار الذي يشهده العالم والمنطقة العربية

أولا مشروع الشرق الأوسط

أدت المتغيرات الاقليمية التي بدأت مباشرة عقب احداث 11 من سيتمبر 2001، بشن امريكا حروباً على المنطقة بهدف اسقاط انظمة سياسية وممارسة ضغوط اقتصادية واعلامية وسياسية على انظمة اخرى بهدف تمرير

مشروع الشرق الاوسط الجديد، تحت ما يعرف بالفوضي الخلاقة، إلى تحولات استراتيجية في الساحة الاقليمية. فبعد هجمات 11 سبتمبر تبنت الولايات المتحدة استراتيجية لمحاربة الإرهاب قامت على مبدأين أساسيين، هما من جهة الضربة الاستباقية لحماية الأمن الحيوى الأمريكي داخليًا وخارجيًا، ومن جهة أخرى نشر الديمقراطية وتقويض بعض الأنظمة العربية، مستخدمة الضغط العسكري مسلكًا جديداً لفرض الحرية من منطلق العلاقة العضوية بين تعميم الديمقراطية وضمان الأمن الأمريكي الداخلي. أوفي أعقاب أحداث 11 من سبتمبر العام 2001، مباشرةً أطلقت إدارة بوش سياسة طموحه لصوغ شرق أوسط جديد يشكل بسياقه التدخل في العراق القوة الدافعة للتحول. فأعلن الرئيس بوش في 7 تشرين الثاني 2003 "إن إنشاء عراق حرفي قلب الشرق الأوسط من شأنه أن يكون حدثاً مفصلياً في الثورة الديمقراطية العالمية". وفي خطاب تلو آخر أوضح مسئولو الإدارة الأمريكية بما لا يترك مجالا للشك أنهم لن يعتمدوا سياسة ترمى إلى إدارة الأزمات القائمة واحتوائها معربين بدلا من ذلك عن عزمهم القفز فوقها عبر إعادة صياغة المنطقة وانتصار الديمقراطية والسلام لتغدو الصراعات القديمة فاقدة الأهمية. حيث كان من المفروض أن يغدو الشرق الأوسط الجديد منطقه تتألف بغالبيتها من دول ديمقراطية حليفة للولايات المتحدة، تخضع بها الأنظمة غير متعاونة لمزيج من العقوبات المباشرة والإضعاف غير المباشر من خلال تقديم الدعم لحركات المعارضة الديمقراطية ولم تستبعد إدارة بوش الاستخدام المباشر للقوة لسلب الأنظمة المناوئة مقاليد السلطة² فهذا المشروع الأمريكي ساهم في تفاقم الاوضاع في المنطقة العربية خاصة عقب انتشار الحراك الشعبي العربي الذي أدى لسقوط عدد من الدول العربية وسمح للقوى الاقليمية بالتمدد وخاصة ايران وتركيا. هذا التمدد الإبراني لم يعد مخفى على أحد خاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية والصراع على الهيمنة على المنطقة. لذلك فأن هذا المشروع الامريكي الذي أضعف الدولة الوطنية

¹ هارون، فرغلي، الإرهاب العولمي، وانهيار الإمبراطورية الامريكية، دار الوافي للطباعة والنشر، القاهرة 2006، ص183

² أوتاواي، مارينا، وآخرون، الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2008م، ص1

وساعد على تصدع النظام السياسي العربي، أنتج ثلاثة أنواع من الصراعات: في مقدمتها الصراع الاجتماعي والاقتصادي الذي أشعل الربيع العربي " بسبب اصابة الشباب بالإحباط، لان كل الطرق كانت مسدودة بالنسبة لهم، والذين شعروا أنهم لن يستطيعون تحقيق تطلعاتهم والهدف المنشود، ويقوم هذا الصراع بين الشباب والحكام أو الطبعة المستفيدة في العالم العربي، الرأسماليين، بسبب سياسة التهميش والبطالة والفقر المنتشر في المجتمعات العربية. الصراع الثاني على السلطة بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، والثالث الصراع الطائفي بين السنة و الشيعة للهيمنة الإقليمية، رغم ذلك هناك تداخل بين كل الصراعات في المنطقة.

ثانيا التمدد الايراني في المنطقة

تزايد الضغوط الآتية من دول الجوار باتجاه الأقطار العربية حول العديد من المسائل التي تعد تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي، مثل الموارد المائية ، والتدخل في الشؤون الداخلية وزعزعة الاستقرار والأمن وإثارة الفتن والنعرات والانقسامات القومية والمذهبية والطائفية فيها، وذلك من أجل امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، بهدف أن تصبح هي القوى المحددة للعلاقات الإقليمية ومنها العلاقات العربية، فالخبرة التاريخية لعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافي تشهد تراكم الشكوك المتبادلة والتوتر الكامن لفترات طويلة والتي يمكن أن تنفجر في لحظات معينة لتتحول إلى صراع شامل. حيث أن إيران بنزعتها التوسعية الفارسية، وتوجهاتها النووية، وتشجيعها للتطرف المنطقة.

ومنذ الشورة الاسلامية في ايران عام 1979التي اطاحت نظام شاة ايران رضا بهلوي، اتخذت ايران سياسة تصدير الشورة للدولة من خلال عدة أساليب وطرق، لتمرير مشاريعها وأجندتها في المنطقة العربية على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والعسكرية، مهددة بذلك الأمن القومي العربي، فهي لم تدخر أي جهد طوال فترة الصراع مستخدمة شتى الطرق والوسائل في ذلك. وقد جاءت

ثورة الخميني لتكمل المشروع الإيراني الساعي إلى السيطرة على الوطن العربي وتهديد أمنه القومي وذلك لتنفيذ طموحاتها الجديدة القديمة في تزعم العالم الإسلامي والعربي تحت مذهب الشيعة الإمامية "ولاية الفقية". لذلك يستغل النظام الإيراني الطائفة الشيعية المنتشرة في الدول العربية لخلق قاعدة للتغلغل ليس في منطقة الشرق الأوسط، ولكن كأداة للانتشار في الغرب والتسويق لذاتها كقوة شرق أوسطية وإسلامية تستند إلى أسس حضارية وعلمية، وهو الأمر الذي مكّنها من امتلاك أدوات ضغط في مواجهة الدول العربية والغربية -على حد سواء - المعارضة للنفوذ والدور الإيراني المتامي في منطقة الشرق الأوسط. وتعتمد الاستراتيجية الإيرانية لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط على القوة الذكية، التي تجمع بين مفهومي القوة الصلدة والناعمة في استراتيجية واحدة، وهي استراتيجية مكّنت إيران من التأثير على القرار السياسي في أربع عواصم عربية، هي: العراق، وسوريا، واليمن، ولبنان، بصورة تخدم مصالحها الإقليمية والدولية. 2

وتحاول السياسية الخارجية الإيرانية توظيف الدين في تنفيذ اجندتها الاقليمية، حيث تدفع العديد من الدراسات بوجود دور محوري للدين في السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، فطهران بعد الثورة الإسلامية عام 1979 تحاول وبقوة تصدير نموذجها الثوري إلى محيطها العربي، وقد وجدت بغيتها في مساندة ومناصرة الجماعات والكيانات الشيعية في المنطقة العربية، كما هو الحال في العراق وسوريا والبحرين واليمن ولبنان. لذلك حولت طهران ذلك التوجه إلى شكل مؤسسي من خلال التعويل على بعض المؤسسات الثقافية في هذا المجال، مثل: المستشاريات الثقافية الإيرانية، والمجمع العالمي لأهل البيت، والمدارس والحوزات الإيرانية في الدول العربية، وممثليات مرشد الثورة في الخارج، ومنها على سبيل المثال جامعة أزاد الإسلامية، ومعهد الرسول الأكرم في لبنان. إلى جانب سياسة نشر التشيع في العالم العربي، والتي أفصحت عنها الاستراتيجية جانب سياسة نشر التشيع في العالم العربي، والتي أفصحت عنها الاستراتيجية

 $^{^{1}}$ ثابت، عبير، در اسات في الأمن القومي العربي، جامعة الأزهر، غزة فلسطين2013، ص 2

² عبد المعطي، عمرو، الاختراق المذهبي: القوة الإيرانية في الإقليم. مناطق الانتشار والادوات، المركز الاقليم للدراسات الاستراتيجية، القاهرة،2016

الإيرانية لعام 2025. إضافة إلى تسخير أداتها الإعلامية على مختلف أنواعها لتكوين الهلال الشيعي، حيث تدعم طهران إعلاميًا وبشكل واضح جماعة الحوثي وحزب الله وجميع المكونات الشيعية، من خلال قنوات: المنار، والميسرة، وعدن لايف، والأنوار، والمعارف، وكربلاء، والنجف، والإمام الحسين، والعالم، فضلاعن عدد من الصحف والمطبوعات الأخرى، مثل صحف: المسار، والديمقراطي، والحقيقة، والبلاغ، وبيت الله، إلى جانب عدد من المواقع الإلكترونية مثل: موقع أنصار الله، وأفق نيوز، والمنبر الديمقراطي.

ومن جهة أخرى عزز الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية في الرابع عشر من يوليو الماضي من النفوذ الإقليمي لإيران، والذي سيتزايد مع رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي بسبب برنامجها النووي، والذي بدوره ستترجمه طهران إلى نفوذ سياسي في المنطقة، لا سيما وأن الحظر الاقتصادي الذي كان مفروضًا على النظام الإيراني لم يمنعه من تقديم الدعم المالي والعسكري لحلفائه في المنطقة، وهو ما يعني في التحليل الأخير زيادة النفوذ الإقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط.2 ولم تقتصر إيران في تعزيز قوتها التأثيرية في منطقة الشرق الأوسط على التقارب المذهبي بينها وبين شيعة الدول العربية، وعلى الدعم المالي والإعلامي القوى والحركات الشيعية؛ ولكن الطوت على تعزيز قوة الردع الخاصة بتلك الحركات في مواجهة منافسي إيران الإقليميين، أو منافسي القوى الشيعية داخل الدول التي ينتشرون فيها، من خلال الإقليميين، أو منافسي القوى الشيعية داخل الدول التي ينتشرون فيها، من خلال الشوري الإيراني، وتزويدهم بمنظومات تسليح منطورة مثل صواريخ كروز مضادة للطائرات والسفن، فضلا عن آلاف الصواريخ وأنظمة المدفعية. والمثال الأبرز على الطائرات والسفن، فضلا عن آلاف الصواريخ وأنظمة المدفعية. والمثال الأبرز على

 1 منشاوي، ابراهيم، مستقبل الدولة العربية في ظل تصاعد الصراعات الطائفية

² عبد المعطي، عمرو، الاختراق المذهبي: القوة الإيرانية في الإقليم.. مناطق الانتشار والادوات، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة،2016

ذلك دعم الحركة الحوثية في صراعها مع الحكومة اليمنية بقيادة عبد ربه منصور هادي، وتعزيز قوتها لردع الهجمات التي تقودها المملكة العربية السعودية بعد "عاصفة الحزم"، وكذلك الدعم العسكري لحزب الله اللبناني في حربه ضد إسرائيل في عام 2006. وتستخدم إيران مجموعة من الوسائل الأخرى، كتقديم الدعم المالي والعسكري للجماعات الشيعية، سواء بإرسال عناصر وقيادات من الحرس الثوري الإيراني كما هو واضح في الحالتين العراقية والسورية، أو الدعم بالسلاح كما هو الحال في الحالة اليمنية. ولعل الأزمة الأخيرة التي اندلعت بين طهران والرياض، على خلفية إعدام القيادي الشيعي آية الله الشيخ نمر باقر النمر، والتي أدت لقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين؛ تدلل على عمق الأزمة الطائفية التي تشهدها المنطقة.

•انعكاس المشروع الايراني على القضية الفلسطينية

في ظل هذه التطورات والصراعات الإقليمية أصبح الاصطفاف الديني والمذهبي أحد مظاهر المرحلة التي تمر فيها منطقتنا العربية، خاصة في ظل تنامي الصراع على الهيمنة والنفوذ على المنطقة خلال الفترة التي اعقبت ما كان يسمى بالربيع العربي، الذي سمح بتمدد قوى اقليمية نتيجة لضعف هياكل الدولة الوطنية في المنطقة . ويوثر التمدد الإيراني على العلاقات الإيرانية العربية بشكل عام والعلاقات الايرانية الخليجية بشكل خاصة، في ظل المساعي الإيرانية للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، فهذا التمدد وهذا العداء العربي الإيراني سمح لبروز صراع جديد في المنطقة غير الصراع العربي الإسرائيلي، وسحب الاهتمام من الصراع مع اسرائيل لصالح الصراعات الأخرى، وأصبحت اسرائيل تعمل على استمرار هذا الصراع، فحسب تقرير الامن القومي الاسرائيلي الصادر في يناير 2016، حيث يرى التقرير أن التوافق ما بين ايران والدول العربية لن يسمح لإسرائيل أن تتواجد في رسم مستقبل المنطقة، لأن هذا التوافق يمكن أن يؤدي

¹ عبد المعطى، عمرو، الاختراق المذهبي: القوة الإيرانية في الإقليم.. مناطق الانتشار والادوات، المركز

الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2016

لتصفية أزمات المنطقة، ويساعد على انهاء التوتر في المنطقة، الأمر الذي لا يكون في مصلحة اسرائيل.

وفي هذا السياق أكد بوب بير، محلل الشؤون الاستخباراتية والأمنية في شبكة CNN إن التوتر بين المملكة العربية السعودية وإيران لن يحل بالطرق الدبلوماسية المحضة. وأكد بوب " أن ما يجري يمكن أن يؤدي إلى حربا جديدة لمدة 30 عاما، وسنعيش خلال هذه الأحداث لعقود من الزمن، فلا يوجد حل سهل وبسيط، ولا يوجد حل دبلوماسي محض لذلك. أ وتأتي هذه التصريحات في الوقت الذي يزداد فيه التوتر بين السعودية وإيران وهو توتر امتد إلى دول مجاورة مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان التي عبرت عن احتجاجها إما بقطع أو تخفيض التمثيل الدبلوماسي في طهران.

وقد استخدمت ايران القضية الفلسطينية وعلاقاتها مع بعض القوى الفلسطينية بهدف الضغط على الغرب في مفاوضات البرنامج النووي، لذلك فأن تدخل إيران في بعض ملفات وصراعات المنطقة كان مقصودا ومرتبطا بالملف النووي وكورقة ضغط على الغرب، منها تصعيد التوتر على جبهة جنوب لبنان أو قطاع غزة في أوقات محددة ومحسوبة إيرانيا، إلا أن بعض المواقف الإيرانية تنطلق من رؤية إيران لذاتها كدولة إقليمية لها مواقف دينية وسياسية ثابتة منفصلة عن المصالح، ومنها الموقف من القضية الفلسطينية كقضية عادلة. ورغم ذلك دعمت ايران حكومة حماس عقب سيطرتها على غزة بالقوة، ووفرت لها امكانية البقاء والاستمرار من خلال توفير رواتب لموظفيها، ولم تقطع ايران هذا الدعم سوى عقب خروج حركة حماس من تحت الوصاية الإيرانية على خلفية الأزمة السورية، عقب تولي مرسي والاخوان سدة الحكم في مصر. لذلك فأن كل الدلائل تشير أن التمدد تولي مرسي والاخوان سدة الحكم في مصر. لذلك فأن كل الدلائل تشير أن التمدد

التوتر السعودي الإيراني. محلل الشؤون الاستخباراتية بـCNN: حرب جديدة لـ30 عاما.. و 1 حال عاما.. و 1 بالدبلو ماسية المحضة

أدراش، ابراهيم، ورقة تقدير موقف بعنوان: تداعيات الاتفاق بين إيران والغرب على القضية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، رام الله 2015

القضية الفلسطينية، وأدنى لتراجع مكانتها لدى دولة وشعوب العالم العربي لصالح الصراع المذهبي والسياسي مع ايران.

ثالثا: الدور الروسي في المنطقة

أثار الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط مؤخراً بداية من الملف السوري، مروراً بالدعم الروسي للمرحلة الانتقالية في مصر وخارطة الطريق مروراً بصفقات الأسلحة الروسية لمصر، جدلاً في الأوساط الدولية والإقليمية حول طبيعة ومدى هذا الدور، وما إذا كان استدعاء لسياسات الاتحاد السوفيتي القديمة في المنطقة واستعادة مجد الامبراطورية الروسية وما هي دوافع روسيا في الشرق الأوسط وحدود الدور الذي ستلعبه في المنطقة . ومدى تأثير كل ذلك على شكل النظام العالمي الحالي أفمنذ بداية العقد الأول من القرن الحالي فتحت الدبلوماسية الروسية قنوات سياسية واقتصادية مع العديد من الدول العربية، وبالأخص دول الخليج العربي مثل المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية وغيرها من هذه الدول، ونشأت بالفعل بين روسيا وهذه الدول علاقات اقتصادية وتجارية نسبية أسست لتعاون مستقبلي مرهون - بطبيعة الحال- بتقدم الدور والنفوذ الروسي في المنطقة من خلال محاولاتها القيام بدور الوسيط في الشرق الأوسط، وقد أحدثت هذه الرغبة الروسية بتقوية نفوذها في المنطقة صدمة للغرب.² وهذا يعود جزئيا إلى، طبيعة المتغير ذاته، خاصة لجهة عنصر المفاجأة فيه. كما يرتبط ذلك، بالضرورة، بمدى الثبات أو السبولة في العناصر المختلفة المشكلة للببئة الجبوسياسية، أمنيا وسياسيا، وعلى المستويات كافة. الأمر الذي أدى إلى طرح مجموعة من التساؤلات، منها كيف يمكن قراءة التدخل الروسي في سوريا من خلفية عسكرية؟ وما النتائج السياسية لهذا التدخل؟ وما هي حدود وأفاق الدور الروسي في المنطقة في ظل ترنح النظام الدولي ؟

 $^{^1}$ ندوة : مستقبل العلاقات الروسية العربية ، مجلة الديمقر اطية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة 2015. 2 فياض ، زهير ، الثابت والمتحول في السياسة الروسية في المشرق العربي ، موقع تحولات ، http://www.tahawolat.net/MagazineArticleDetails.aspx?Id=332

ومن الواضح أن التدخل العسكري الروسي، بالحجم والكيفية التي حدث بها، قد امتلك عنصر المفاجأة، ومن الواضح أيضا أن بيئة الأزمة السورية على درجة كبيرة من السيولة (حالة التبدل والتغير في معطياتها) أمنيا وسياسيا، وهي لم تتخذ بعد صورة الثبات والتشكل النهائي. وعليه، لا غرابة في القول إننا بصدد بيئة جيوسياسية متغيرة، أو بالتعبير المجمل (أو الكلي): بيئة استراتيجية متحولة. ويمكن أن نرى عواقب "المتغير الرئيسي" في أبعاده المحلية. قاد التدخل العسكري الروسي في سوريا إلى أمرين أساسيين: الأول، إعادة توزيع القوة على الأرض، وتأكيد مبدأ السيطرة الجوية واستعاد الجيش السوري مناطق وبلدات كانت تحت سيطرة المعارضة المسلحة، وبعضها كان خاضعا لهذه المعارضة منذ أكثر من عامين أ. والثاني فرض بقاء النظام السوري ضمن معادلة الحل في سياق الجهود الدولية للبحث عن مخرج سياسي للأزمة التي اصبحت تلقي بتداعياتها الامنية والسياسية الديمغرافية على العالم أجمع.

لقد نقل التدخل الروسي المباشر في سورية الصراع الدائر في سوريا إلى مرحلة أشد تعقيداً بعملية خلط للأوراق، فموسكو ترغب في فرض ميزان قوى جديد على الأرض يقود إلى تسوية سياسية تتسجم مع القراءة الروسية لبيان "جنيف1" ويحافظ على مصالحها الحيوية في سوريا². فسوريا بالنسبة للاتحاد السوفيتي في السابق وروسيا في الوقت الحالي، هي منطقة نفوذ حيوية سياسية واقتصادية واستراتيجية لمجموعة من العوامل والاسباب، الأمر الذي يوضح الإصرار الروسي على التدخل في الأزمة السورية بقوة، ومنع انهيار النظام السوري وسيطرة الجماعات المسلحة على مقاليد الحكم. ويمكن تحديد الدوافع الروسية للعودة إلى المنطقة العربية من خلال التدخل العسكري في الأزمة السوية، في النقاط التالية:

² راشد، عامر، الندخل الروسي في سوريا.. يخدم من؟، الجزيرة نت، قطر،2015/9/30،

http://www.aljazeera.net/news/survey/2015/9/30/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8
-%AF%D8%AE%D9

- الحفاظ على المصالح الاستراتيجية والعسكرية لروسيا، من خلال الحفاظ على قاعدة طرطوس البحرية، وهي القاعدة العسكرية الوحيدة للبحرية السورية في المياه الدفئة.
- الحفاظ على مصالح روسيا الاقتصادية الكثيرة في المنطقة، منها منع تمديد خط الغاز القطري عبر الأراضي السورية نحو أوروبا، ومنع استغلال الغاز السوري على شاطئ البحر المتوسط كبديل للغاز الروسي لأوروبا الغربية.
- •الحفاظ على المصالح السياسية لروسيا في بقاء النظام السوري وعدم انهياره، فنظام الرئيس بشار الأسد لا يعتبر مجرد حليف سياسي وإنما هو احد ركائز المشروع الروسي في المنطقة. لذلك تقدم روسيا كل اشكال الدعم السياسي والعسكري للنظام السوري في محاولها منها لمنع سقوطه، حفاظاً منها علي مصالحها وقاعدتها البحرية في طرطوس،
- •تسعي روسيا للعب دور محور في أزمات العالم والشرق، في ظل الاستراتيجية الروسية الجديدة القائمة على ضرورة عودة روسيا للعب دور مؤثر في قضايا الشرق الاوسط. بعد ظهور تغير في النظام الدولي، من نظام القطبية الواحدة، الي نظام متعدد الاقطاب، فقد أوضحت قمة ال 20 السابقة أن هناك نظام عالمي جديد بدأ يتشكل، ولم تعد الولايات المتحدة سيدة العالم، وأهم ما أبرزته أن كثير من دول العالم باتت غير راضية عن سياسات الولايات المتحدة في العالم. خاصة دول البريكس التي تكتلت في شبة اتحاد اقتصادي والتي اصبحت خارج سيطرة امريكا سياسيا واقتصاديا(روسيا، الهند، الصين، البرازيل،
- يعد الفشل الذي منيت به إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، بداية من موقفه من ملف الثورات العربية الذي فشل في إدارته، وأيضاً الفشل في معالجة الأزمة الأوكرانية، دافع قوي لعودة الدب الروسي للمياه الدفئة.
- قدرة روسيا الاتحادية على الاحتفاظ بديناميكية سياسية وعلاقات جيدة مع كافة الأطراف، خاصة أن الرئيس الروسي بوتين عاقد العزم على عدم السماح مطلقاً بالتراجع عن النهج السياسي الذي رسمه لروسيا الاتحادية خلال الفترة السابقة.

•الاستمرار في التمايز عن الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الإقليمية، مستفيدة من تدهور شعبية الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي، وتورطها في مستقعي العراق وأفغانستان. خاصة بعد تراجع ادارة اوباما في لعب دور محوري في كثير من قضايا الشرق الأوسط، الامر الذي فتح الباب أمام التمدد الروسي.

تأثير التدخل الروسي على القضية الفلسطينية

لاشك أن القضية الفلسطينية تتأثر وتؤثر في المتغيرات الدولية، والإقليمية، بالإضافة إلى أن أي تغيير في بنية النظام الدولي وتحوله من النظام احادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب هو مصلحة عربية وفلسطينية، وذلك نظرا أن أسوة فترة مرت على القضية الفلسطينية، هي الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أدى إلى إنكشاف ظهر الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير، مما دفع المنظمة إلى القبول بمتطلبات عملية السلام والدخول في مفاوضات أوسلو، لذلك يمكن أن يشكل عودة الدب الروسي إلى لعب دور مؤثر في المنطقة أهمية كبيرة للقضية الفلسطينية بشكل عام، وذلك نظراً لأهمية الدور الروسي كأحد رعايا عملية السلام.

ويمكن تحديد تأثير التدخل الروسي في المنطقة على القضية الفاسطينية، في النقاط التالية:

- •عودة الدب الروسي للمنطقة بقوة ، يشكل بداية حقيقية لتغير في بنية النظام الدولي، نحو نظام متعدد الأقطاب، مما يسمح بتوازن القوى، الأمر الذي يشكل مصلحة عربية وفلسطينية، بعد سيطرة الولايات المتحدة على العالم الفترة الماضبة.
- •التدخل الروسي المسلح أكد أن العالم كان وما زال محكوما بلغة المصالح، فروسيا تحاول الحفاظ على مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة.

- •أسقط التحرك الروسي في المنطقة تنظيرات سابقة تحدثت عن تفرد الغرب الليبرالي وخصوصا الولايات المتحدة في السياسة الدولية، وأثار الشك حول مقولة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما ونظرية صدام الحضارات لها نتنغتون. 1
- •تعتبر روسيا أحد رعاية عملية السلام، وانهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى تفرد أمريكا برعاية عملية السلام لوحدها، وعودة روسيا للمنطقة يمكن أن يسمح برعاية جماعية لعملية السلام.
- أعاد التدخل الروسي مظاهر الحرب البادرة من جديد بين روسيا وامريكا، الأمر الذي يعطي الدول العربية ورقة مساومة كبيرة من أجل الضغط على أمريكا فيما يتعلق بالقضايا العربية والقضية الفلسطينية.
- •عودة روسيا بقوة من خلال العلاقات الاقتصادية مع مصر ودول الخليج، يجعل الولايات المتحدة الامريكية تشعر بالقاق على مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة ، وبالتالي يمكن أن تكون نقطة قوة بيد الدول العربية وخصوصاً الخليجية للضغط على الولايات المتحدة الامريكية في مواقفها تجاه اسرائيل.
- •أدى التدخل العسكري الروسي في المنطقة إلى عدم انهيار النظام السوري وسيطرة الجماعات المسلحة في الدولة السورية، وتقسيم الدولة السورية، بين المكونات السياسية السورية، الأكراد، التركمان، العلوين، السنة، الأمر الذي أدى إلى حماية الدولة السورية من الانهيار والتفكك.

رابعاً: التحالف الروسي الإيراني

لقد أنتج التحالف الروسي الإيراني في المنطقة بشكل عام، والأزمة السورية بشكل خاص، جملة من المتغيرات الاستراتيجية والفرعية، على المستويات الأمنية والسياسية، محليا وخارجيا، قادت مجتمعة إلى إعادة تعريف البيئة الجيوسياسية للأزمة السورية بالمعنى العلمي النظامي للمصطلح. فالتدخل العسكري الروسي،

بالحجم والكيفية التي حدث بها، قد امتلك عنصر المفاجأة، ومن الواضح أيضا أن بيئة الأزمة السورية على درجة كبيرة من السيولة (حالة التبدل والتغير في معطياتها) أمنياً وسياسياً، وهي لم تتخذ بعد صورة الثبات والتشكل النهائي، هذا يعود جزئيا إلى طبيعة المتغير ذاته، خاصة لجهة عنصر المفاجأة فيه. كما يرتبط ذلك، بالضرورة، بمدى الثبات أو السيولة في العناصر المختلفة المشكلة للبيئة الجيوسياسية، أمنيا وسياسيا، وعلى المستويات كافة. الأمر الذي أدى إلى طرح مجموعة من التساؤلات، منها كيف يمكن قراءة التحالف الروسي الإيراني؟ وإلى أي مدى يمكن أن يستمر هذا التحالف؟

1. أسس التحالف

ونظراً لموقع سورية الجغرافي ومواقفها السياسية وتحالفاتها الدولية والاقليمية، تقاطعت المصالح المشتركة بين البلدين في سوريا، ونشأ على أثر ذلك تحالف روسي أيراني يقوم على أساس المصالح رغم الاختلاف الأيديولوجي، باعتبار أن الخلفية الفكرية لروسيا الاتحادية هي مغايرة تماماً للخلفية الدينية التي يرتكز عليها النظام الإيراني، الأمر الذي جعل من الأرض السورية ساحة حرب كونية جديدة، وساحة معركة سياسية وعسكرية وتكنولوجية بين مختلف الأطراف الدولية المتصارعة والمتحالفة على الأرض السورية. فقد كشفت الازمة السورية طبيعة المشروع الايراني في المنطقة من خلال التدخل لمنع انهيار النظام السوري، بهدف الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة والتي من بينها الحفاظ على خط الامداد الاستراتيجي بين حزب الله وايران ، ويرتكز التحالف الروسي الايراني في المنطقة على مجموعة من المحددات ، منها.

- عدم سقوط نظام الرئيس بشار الاسد الذي يعتبر بقاءه مصلحة مشتركة للبلدين، وذلك نظرا لمصالح الطرفين في بقاء نظام الرئيس بشار الاسد.
- •مواجهة التواجد الامريكي والغربي في المنطقة العربية ، سواء السياسي أو العسكري.
 - •المحافظة على مصالح البلدين السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية.
- •ضـمان تحقيق مصالح البلدين في أي تسوية سياسية في سوريا وباقي مناطق الصراع.

2. تباين في المواقف

يبدو أن التحالف بين روسيا وإيران ونظام الأسد لم يمنع ظهور خلافات حول بعض المحاور الرئيسية، وهو ما أشار إليه الرئيس الإيراني حسن روحاني بقوله أن "علاقات إيران وروسيا لا تخلو من التناقضات"، لا سيما في ظل رغبة موسكو في الوصول إلى تسوية للأزمة السورية ربما لا تتوافق، بشكل كامل، مع مصالح إيران، فضلا عن دعمها لأطراف داخلية سورية على غرار الأكراد، وإشارتها إلى إمكانية تأسيس دولة فيدرالية في سوريا. ورغم ذلك، فإن ثمة حرصًا من جانب تلك الأطراف على ضبط حدود هذه الخلافات، لا سيما في ظل التهديدات التي تواجه مصالحهم في سوريا. وفي هذا السياق نشرت صحيفة الشرق الأوسط تقرير حول الخلاف الروسي الإيراني عقب اغتيال سمير القنطار، واتهام إيران لروسيا بالتسيق مع اسرائيل فيما يتعلق بتحركات المقاومة الإسلامية، حيث أكد التقرير أن أكبر دليل على وجود توتر في العلاقة حديث اللواء محمد على جعفري قائد الحرس الثوري، الذي أكد فيها أن روسيا تساعد في سوريا لكنها غير سعيدة بالمقاومة الإسلامية.

3. مؤشرات متعددة على تصاعد الخلاف

تكشف مؤشرات رئيسية ثلاثة عن وجود خلافات بين الأطراف المساندة لنظام الأسد، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي: 1

1- حديث الرئيس السوري بشار الأسد عن إجراء انتخابات برلمانية في فبراير 2016، وعن رغبته في استعادة سيطرته على كامل الأراضي السورية، وهو ما يتعارض مع الجهود التي تبذلها روسيا للوصول إلى تسوية، لا سيما وأن تلك التصريحات وجهت إشارة إلى قوى المعارضة والأطراف الداعمة لها بأن النظام السوري لا يبدو مستعدًا للوصول إلى تلك التسوية، ويسعى فقط إلى كسب مزيد من

327

أ المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، مصالح متقاطعة: لماذا تتسع الخلافات تدريجيًّا بين روسيا وإيران والأسد، القاهرة 2016

http://rcssmideast.org/Article/4426/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-

الوقت، وإضاء شرعية على إجراءات السياسية على غرار إجراء الانتخابات البرلمانية. وقد دفع ذلك مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين، في 18 فبراير 2016، إلى تأكيد أن "بيان الأسد يتناقض بوضوح مع الجهود الدبلوماسية الروسية".

2- رفض إيران المبادرة التي تقدمت بها روسيا لتأسيس دولة فيدرالية في سوريا، حيث أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن "التنسيق مع روسيا لا يعني أن طهران توافق على كل خطوة تقوم بها موسكو في سوريا".

3- سعى موسكو إلى دمج الميليشيات المسلحة التي قامت طهران بتكوينها وتدريبها، مثل كتائب "أبو الفضل العباس" مع قوات النظام السوري، وهو ما لا يلقى قبولا من جانب إيران التي تعتبر أن وجود تلك الميليشيات ربما يساهم في ضمان مصالحها في سوريا على المدى البعيد.

4- تزايد مخاوف طهران تجاه التداعيات التي يمكن أن يفرضها الدعم الروسي للأكراد في سوريا، والذي يبدو جليًا في توفير سلاح الجو الروسي غطاء جويًا لتقدم الميليشيات الكردية في شمال سوريا، وهو ما يعزز من احتمالات انفصال الأكراد وتكوين دولة كردية في المستقبل، وذلك بتفاهم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو التفاهم الذي تعزز مع إصدار قرار مجلس الأمن رقم 2268 الذي دعم اتفاق وقف "الأعمال العدائية" في سوريا، بالإضافة إلى الخطوات الأخرى التي اتخذتها روسيا على غرار فتح ممثلية للإدارة الذاتية للأكراد في موسكو، والسعي لبناء قاعدة عسكرية في المناطق التي تخضع لسيطرة الأكراد، حيث أشارت تقارير عديدة إلى أن الخبراء الروس يعملون على إعادة تأهيل مطار القامشلي لتحويله إلى قاعدة عسكرية روسية.

5- تصاعد حدة الضغوط التي تمارسها روسيا على نظام الأسد من أجل دعم جهودها للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية، والموافقة على المشاركة في المفاوضات التي سوف تجري مع المعارضة في جنيف في 14 مارس 2016 حسب تصريحات المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا.

4. القرار الروسى بسحب القوات

في سياق الخلافات الإيراني الروسية يأتي القرار المفاجئ من الرئيس الروسي بسحب قواته من سوريا في سياق تلك الخلافات، حيث طلب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الاتنين الموافق 2016/3/14 من وزارة الدفاع ان تبدأ اعتبارا من الثلاثاء عملية انسحاب القسم الأكبر من القوات الروسية من سوريا.

وقال بوتين لوزير الدفاع سيرغي شويغو عبر التلفزيون "ان المهمة التي طلبت من وزارة دفاعنا والقوات المسلحة أنجزت عموما. ومن جهة أخرى أكد محللون عسكريون بأن الانسحاب الروسي المبكر يأتي على خلفية توتر العلاقات مؤخرا بين روسيا وإيران، خاصة بعد توقيف روسيا لصفقة صواريخ اس 300 كان مقررا تسليمها لطهران وذلك بعد طلب اسرائيلي، وبرر بوتن ذلك القرار في حينه بأن ايران خالفت الاتفاق مع بلاده والذي يقضي بعدم وصول أسلحة روسية متطورة إلى نظيم حزب الله اللبناني عبر ايران. كما يعتقد المحللون بأن الانسحاب الروسي مقدمة لتدخل بري عسكري تركي سعودي، خاصة بعد التفجيرات الدامية التي شهدتها أنقرة مؤخراً، وتريد روسيا الخروج من هذه الورطة بماء الوجه وأقل التكاليف¹. ويدور الخلاف بين الجانبين حول الموقف من الرئيس بشار الأسد، ومحاولة روسيا لتقديم بعض التازلات للدول العربية بهدف ضمان استمرار

ومن جانبه أكد جوشوا لانديز، مدير معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما الأمريكية، إن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يخطط عبر خطوته سحب قواته من سوريا لإرسال عدة رسائل لواشنطن والنظام السوري وكذلك المعارضة، ويعمل على إظهار نفسه كرجل دولة² وتعتبر النقاط التسع التي تضمنها بيان فيينا، الذي صدر عن اجتماع موسع شاركت فيه 17 دولة، من بينها امريكا وروسيا والصين وايران والسعودية وتركيا، احدث شرخا يتسع يوماً بعد يوم

بوتين يأمر القوات الروسية ببدء الانسحاب من سوريا، وكالة شمس نيوز، بتاريخ 2016/3/14 1

² بوتين ببعث برسائل إلى أمريكا والنظام والمعارضة وهدفه النهائي جمع واشنطن والأسد، موقع cnn،

بين روسيا وحليفيها الايراني والسوري، حول تفسير النقطة المتعلقة بمستقبل الرئيس السوري بشار الاسد، ويتضح هذا "الشرخ" في رد فعل الطرفين الغاضب، بصورة او بأخرى، تجاه هذه النقاط او بعضها، فالنقاط التسع تبدو للوهلة الاولى متطابقة مع المطالب السورية الايرانية، لأنها نصت على ان تظل سورية موحدة وعلمانية مع فترة انتقالية محدودة، تتشكل خلالها حكومة وحدة وطنية من النظام والمعارضة، يجري بعدها وضع دستور جديد، والدعوة لانتخابات عامة، ولكن القاء نظرة متأملة على ما بين سطورها وآليات عملية تطبيق المرحلة الانتقالية، وما سيتبعها، مثل دستور جديد، وانتخابات برلمانية ورئاسية، يمكن القول بأن هناك ما يستحق التوقف عنده، والبحث بشكل اعمق في النوايا الحقيقية لأصحابه في نهاية المطاف. 1

وكانت روسيا قد أنتزعت بتدخلها العسكري الكبير في سورية زمام المبادرة من إيران، وأجبرت الطائرات الروسية القوات البرية التي تتضمن جنود إيرانيين وميليشيات مدعومة من طهران على التسيق مع القواعد العسكرية الروسية في الساحل السوري، وهو أمر لم يعتد عليه الضباط الإيرانيون الذي كانوا يتحكمون بأدق التفاصيل العسكرية. وتخشى طهران من التنسيق الروسي – الإسرائيلي الذي تم التوصل إليه مؤخراً، وتنبع مخاوف طهران من أن معرفة روسيا لتفاصيل القوات المدعومة من إيران لا سيما ميليشيا "حزب الله" قد يجعل الأخيرة مكشوفة بشكل أكبر لإسرائيل.

ومن جهة أخرى، أكدت صحفية السفير اللبنانية وصول التباين بين موسكو ودمشق مرحلة متقدمة، خصوصاً أن التواجد في سورية لا سقف زمنياً له، كما كشف عن ذلك الاتفاق الموقع مع دمشق في 26 آب (اغسطس) الماضي، ما يزيد من حدة التساؤلات،ورجحت أن "التعايش الروسي – السوري حول أهداف هذه العملية وأثمانها السياسية قد وصل مرحلة حرجة، خصوصاً أن القرار جاء أحادياً، وصدر من موسكو، وليس بشكل متزامن أو متفق عليه بين دمشق وموسكو. "وتبعا

الخلاف الإيراني الروسي يتسع، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتجية، لندن، 1

http://www.asharqalarabi.org.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7-

لذلك، قال مصدر روسي إن السوريين لم يُظهروا مرونة كافية في الأسابيع الماضية في مقاربة المطالب الروسية بالانخراط في العملية السياسية. إذ يربط الروس، كما قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية ماريا زاخاروفا، مطلع آذار (مارس) الحالي، بين إجراء الانتخابات التشريعية في 13 نيسان (ابريل) المقبل وبين إشراك المعارضة فيها، واضاف المصدر الروسي إن الرئيس فلايمير بوتين اعتبر الإعلان عن إجراء تلك الانتخابات، في يوم الإعلان عن الهدنة في 28 شباط الماضي، تجاهلاً لخريطة الطريق التي تبنتها موسكو وواشنطن في فيينا. وكان جلياً أن توقيت الهدنة، في ذروة تقدم الجيش السوري في ريف اللاذقية، وشمال وشرق حلب، وبدء إحكام الطوق على المدينة، وإغلاق الحدود والمعابر مع تركيا، كان تنازلاً غير مفهوم من السوريين، فضلاً عن أنهم كانوا يرفضون الهدنة بأكملها.، 1

وفي هذا السياق أكدت صحيفة «التايمز» البريطانية، في تقرير أعده الكاتب «روجر بويز»، إنه بعد لقاء «بوتين» مع قادته العسكريين في الكرملين، أعلن أن أهداف العملية العسكرية في سوريا قد تحققت، وقال إن القوات السورية، وبدعم من الطيران الروسي، كانت قادرة على تحقيق تقدم مهم في الحرب ضد الإرهاب الدولي «ولهذا أصدر أمري لوزارة الدفاع كي تبدأ من يوم غد في سحب قواتنا العسكرية من الجمهورية العربية السورية . «ويورد التقرير نقلًا عن «بوتين» قوله إنه أمر وزير الخارجية بتكثيف المشاركة الروسية في جهود السلام لحل الأزمة، مشيرًا إلى أن القرار جاء مفاجئًا للولايات المتحدة، حيث أخبر «بوتين» رئيس النظام السوري «بشار الأسد» بقراره عبر الهاتف. وينقل الكاتب عن محللين قولهم إن «بوتين» قرر التحرك والخروج من سوريا لتجنب التورط في حرب طويلة هناك 2. وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية الروسي سرغي لافروف أن سحب موسكو قواتها من سوريا يأتي في سياق دعم جهود التسوية السياسية، لذلك يعتبر الانسحاب الروسي عامل ضاغط لإجبار دمشق على تقديم تنازلات سياسية،

¹ بوتين في سورية: القيصر لا يراهن على الحرب وحدها، صحيفة الغد

الأردنية، http://nabdapp.com/jump.php?id=28040140

² اسباب الانسحاب العسكري الروسي من سوريا، ساسة

للاستجابة للصفقة التي يبدو واضحاً أن النفاهم الروسي – الأميركي يقوم عليها، والتي ترفد حتى الآن قاعدة متينة لوقف إطلاق النار. ونتيجة لهذا الانسحاب يواجه الجيش السوري مخاطر أكبر أمام انسحاب القانفات الروسية الذي لا يـزال حتى اللحظة غير مؤكد، إذ إن عشرات الآلاف من الجنود السوريين تدفقوا على عشرات الجبهات للقتال، وخرجوا من حصون المناطق التي خبروا الدفاع عنها خلف بيئة حاضنة، وانتشروا في أرياف حلب وحمص وحماه واللانقية، وجزئياً في الجنوب، بفضل الإسناد الجوي الروسي.

5. التقارب الروسى الخليجي

يتقاطع الخلاف الروسي الإيراني مع تقارب روسي سعودي ، لذلك يرى الكثير من المحللين، أن الهدنة انعقدت بعد عشرة أيام من لقاء سعودي – فنزويلي – روسي – قطري لتثبيت كميات الإنتاج النفطي، ومحاولة رفع أسعار النفط، التي قفزت من 28 دولاراً للبرميل الواحد، فور دخول الهدنة حيز التنفيذ في 28 شباط، الى 41 دولاراً يوم الاثنين، وهو مؤشر على ارتباط الاتفاق الرباعي، لا سيما الروسي السعودي بمسار الهدنة، التي أوقفت انهيار المجموعات المسلحة في سورية.

وفي هذا السياق أعلنت وزارة الخارجية الروسية في بيان ، اليوم الأربعاء أن وزير الخارجية سير جي لافروف بحث في اتصال هاتفي مع نظيره السعودي عادل الجبير، آفاق التسوية السورية بعد انسحاب الجزء الرئيسي من القوات الجوية الروسية. وقال البيان "تم التركيز على تطور وضع التسوية السورية على خلفية الإمكانيات الجديدة التي ظهرت بعد قرار الرئيس فلاديمير بوتين بسحب الجزء الرئيسي من القوات الجوية الروسية" بحسب وكالتا انترفاكس وسبوتنيك. واضاف "قيم الجبير هذه الخطوة الروسية، مشددا على دعم المملكة العربية السعودية للإجراءات الإضافية لضمان الالتزام بوقف إطلاق النار ومنع انتهاكه ومواصلة عمليات مكافحة الإرهاب، وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي 2268، المعتمد بمبادرة

روسية أمريكية". أوفي هذا السياق أيضا تشير صحيفة «التايمز البريطانية» في تقرير لها إلى أن أحد الاحتمالات المفسرة للقرار الروسي، يندرج تحت سعر برميل النفط، ، فالملك السعودي الملك «سلمان» يخطط لزيارة موسكو المرتبطة بوقف القصف الروسي في سوريا، ويحتاج بوتين إلى اتفاق مع السعودية حول أسعار النفط، في ضوء انخفاض أسعاره في السوق العالمي. الأمر الذي يؤكد أن هناك تسوية روسية عربية على رحيل الأسد في اي عملية سياسية في سوريا.

فكل هذه الأسباب وغيرها كانت الدافع خلف قرار الرئيس الروسي بسحب الجزء الأكبر من قواته من سورية عشية بدء مفاوضات جنيف، حيث جاء هذا القرار على خلفية اتساع حجم الخلافات مع الأسد وإيران بشأن العملية التفاوضية والنتائج المتوقعة؛ إذ لا يُخفي النظام السوري المدعوم إيرانيًا رفضه أي حلٍ سياسي لا يضمن بقاء الأسد وسيطرته على القرار الأمني والعسكري في أي صيغة حكم مستقبلية؛ وهو الأمر الذي عبر عنه وزير خارجية النظام السوري وليد المعلم عندما قدم تفسيره لمعنى الانتقال السياسي في القرار 2254، فقال: المرحلة الانتقالية "في مفهومنا هي الانتقال من دستور قائم إلى دستور جديد، ومن حكومة قائمة إلى حكومة فيها مشاركة مع الطرف الآخر". وتعليقًا على تصريحات مبعوث الأمم المتحدة ستيفان دي مستورا حول ضرورة أن تنتهي المرحلة الانتقالية بانتخابات رئاسية وبرلمانية في غضون 18 شهرًا من تشكيل حكم شامل غير طائفي، أضاف المعلم بأنّ الأخير غير مخول الحديث أو البحث في إجراء انتخابات رئاسية في سورية لأنّ "بشار الأسد خط أحمر.

6. مستقبل التقارب الروسي الإيراني

في ضوء التباين في المواقف الروسية من جانب والمواقف الإيرانية السورية من جانب أخر، وفي ضوء التقارب الروسي الخليجي من جهة أخرى، يمكن القول أن روسيا في طريقها لنسج علاقات متوازنة بين جميع الأطراف في المنطقة،

_

¹ لافروف والجبير يبحثان هاتفيا التسوية السورية بعد انسحاب الجزء الرئيسي من القوات الجوية الروسية، صحيفة رأي اليوم، لندن،http://www.raialyoum.com/?p=4075762016/3/16

بهدف الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في المنطقة، والاستفادة من تراجع الدور الامريكي للعب دور محوري في تفكيك أزمات المنطقة، وبالتالي يمكن القول أن علاقات روسيا مع إيران وسوريا يمكن أن تشهد بعض الفتور خلال الفترة القادمة، وذلك نظراً لتباين المواقف حول العديد من القضايا الشائكة والتي يأتي في مقدمتها مصير الرئيس بشار الأسد، لذلك جاءت خطوة سحب القوات الروسية من سورية بهدف ممارسة ضغوط على الحكومة السورية بهدف تقديم تتازلات في المفاوضات الجارية في جنيف من أجل التوصيل لحل سياسي للأزمة السورية.

خاتمة

تعتبر الازمة السورية، كاشفة لكل الاطراف والمواقف والتحالفات الدولية والاقليمية، فقد بدأت الازمة السورية في سياق الحراك الشعبي العربي الذي انتشر في العالم العربي بداية من تونس ليبيا ومصر واليمن وسوريا نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جانب، والتخطط الأمريكية لإحداث تغير سياسي مقصود في المنطقة من جانب آخر، وتعتبر الأزمة السورية أم الأزمات،

وتشهد المنطقة مجموعة من التحولات الشائكة والمقعدة، والتي انطلقت عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي جاء عقب احداث 11 من سبتمبر 2001، والتي فجرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وسمحت ببروز عدة صراعات سياسية واجتماعية ومذهبية كانت على حساب القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي ساعد اسرائيل على التنكر لعملية السلام واستباحة الدم الفلسطيني في كثير من الحروب والمواجهات سواء بغزة أو بالضفة الغربية. فهذه التحولات والصراعات الإقليمية أصبحت تلقى بظلالها الثقيلة على القضية الفلسطينية والوضع في الأراضي الفلسطينية بشكل خاص، نظراً لارتباطات القوى والفصائل الفلسطينية مع أطراف إقليمية تحاول استغلال القضية الفلسطينية في صراعاتها الدولية والإقليمية.

وتُعتبر العلاقات الروسية الإيرانية أحد أهم القضايا الشائكة في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لكون المنطقة وسوريا بوجه خاص تعتبر أحد أهم مضامين الأمن القومي والسياسة الخارجية لموسكو منذ عقود طويلة، وقد شهد الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط تزايداً ملحوظاً علي مدى السنوات الثالثة الماضية، فمنذ العام 2003، فبدأت روسيا تعزز مواقعها في منطقة الشرق الأوسط تحديداً، ولذلك تقوم الاستراتيجية الروسية في المنطقة على مجموعة من المحددات والحفاظ على مصالحها في المنطقة، إلا أن الانسحاب الروسي المفاجئ من سوريا قد فتح على مصالحها في المنطقة، إلا أن الانسحاب الروسي المفاجئ من سوريا قد فتح الباب أمام تعزيز فرص التسوية السياسية، خاصة بعد انكشاف القوات السورية على الأرض ، الأمر الذي سوف ينعكس بشكل سلبي على مفاوضات جنيف لصالح وفد المعارضة.

مخاطر تقسيم سوريا على القضية الفلسطينية

د. عبد الحكيم حلاسة

1- أوضاع مخيمات اللاجــئين الفلسـطينيين في سوريا

يعيش ما يقارب من نصف مليون لاجئ فلسطيني في سوريا حسب احصائية 2011 موزعين على اثني عشر (12) مخيماً منتشرة على عدة مناطق:

- اليرموك في دمشق
- جرمانا في دمشق
 - سبينة في دمشق
- قبر الست في دمشق
- خان الشيخ في دمشق
 - خان دنونفی دمشق
 - الرمل اللاذقية
 - النيرب حلب
 - عين التل حلب
 - حماة حماة
 - حمص حمص
 - درعا درعا

ويشكل مخيم اليرموك الجزء الأكبر من اللاجئين إذ بلغ عدد قاطنيه ويشكل مخيم البرموك الجزء الأكبر من اللاجئين إذ بلغ عدد قاطنيه عدوم 200.000 نسمة، والباقي موزعين على باقي المخيمات. كان قدوم

الجزء الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة 1948 ثم تلاها في الأعوام 1956، 1967، 1970، 1983، يعد تعرض المناطق أو التجمعات الفلسطينية لحروب أو هجمات عدائية. بعد اندلاع الأحداث في مارس 2011 لم يشارك اللاجئون الفاسطينيون في الفعاليات التي انطلقت في المدن السورية كالمظاهرات والاحتجاجات السلمية، ولكن بعد التطور الدامي في منتصف العام 2012 واستخدام السلاح من الطرفين السوريين المتصارعين شارك بعض الفلسطينيين كأفراد وليس تنظيمات باستتثناء الجبهة الشعبية القيادة العامة المنطوية تحت مظلة النظام السوري منذ زمن طويل إلى جانب قوات النظام السوري. تعرضت المخيمات الفلسطينية الى هجمات واسعة خاصة مخيم اليرموك من جماعات إرهابية مسلحة نهاية 2012 وبداية 2013 وفرض الحصار عليه وتشرد غالبية ساكنيه وظهرت مشكلة ما أطلق عليها أزمة مخيم اليرموك. وساهمت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بعضو اللجنة التنفيذية الدكتور أحمد مجدلاني كمبعوث من الرئيس محمود عباس (11 فبراير 2013) بالبحث عن حلول لمخيم اليرموك فاجتمع مع القيادة السورية عدة مرات في دمشق وكذلك مع ممثلي الفصائل الفلسطينية العاملة في سوريا. لقد أفضت الاحداث الى تهجير غالبية للاجئي سوريا أما عن مناطق سكناهم داخل المخيمات إلى مناطق أكثر أمناً داخل سوريا أو إلى خارج سوريا إلى الدول المجاورة أو في الدول الأوروبية والأمريكية بحثاً عن الأمان وحماية لأنفسهم في انتظار العودة إلى أرض الوطن الأصلى فاسطين. لقد شكل فاسطينيو سوريا رافداً مهماً للشورة وقدموا شهداء واسهامات مهمة في طريق التحرير وعلى كل القيادات الفلسطينية الاهتمام الكافي بقضيتهم كونها احدى مرتكزات القضية الفاسطينية وهي مسألة اللاجئين فمطلب منظمة التحرير يجب أن يركز على عدم الغاء وضع المخيمات الفلسطينية في سوريا والحفاظ على وضعها كمسؤولية الأونروا والمنظمات الدولية التي تعنى بشؤون اللاجئين وعلى المنظمة أيضا متابعة أحوال لاجئي سوريا خارج سوريا وتقديم العون لهم وحثهم وتشجيعهم على الحفاظ على هويتهم الفلسطينية.

2- التدخلات الأجنبية أدت إلى تفاقم الأوضاع وتعقيداتها ودفعت في اتجاه التقسيم

انتقال الاحتجاجات إلى مرحلة التسلح فتح الباب أمام قوى أجنبية للتدخل في الأزمة السورية. وتمثلت هذه التدخلات في إمداد جماعات المعارضة بالسلاح والمال وفتح وسائل الإعلام أمامهم للترويج لمطالبهم وأفكارهم. فكانت انعكاسات هذا التحول كارثية على سوريا وفاقم الأزمة وصعب حلها. وتتمثل هذه الأزمة الصعوبة بكثرة أطراف المعارضة وتشرذمها وعدم التوافق على برنامج شامل للخروج من الأزمة السورية ويعود ذلك إلى أن غالبية هذه الأطراف المعارضة تتبع أجندات داعميها ومموليها. كذلك لم يعد النظام السوري بقيادة بشار الأسد اللاعب الوحيد من يقرر مصير سوريا بل أيضاً الدول المشاركة في الحرب كإيران وروسيا والولايات المتحدة. بريطانيا وتركيا فلهذه الحول أيضاً مصالحها الخاصة وتدخلاتها هدفها الحفاظ على مصالحها والتي هي في الغالب متناقضة بين هذه الأطراف.

فالتدخل الإيراني جاء من منطلق مذهبي في الأساس ولتثبيت دور إيران كداعية للطائفة الشيعية وفائدتها واستطاعت إيران للأسف تجييش الشيعة العرب في العراق ولبنان وانضمت مجموعات من هذه الدول للقوات الإيرانية لتشارك في الحرب الدائرة في سوريا، كما رصدت وسائل الإعلام محاربين قادمين من الباكستان وأفغانستان تحارب في سوريا دفعها انتماؤها المذهبي إلى ذلك.

أما التدخل الروسي المباشر سبتمبر 2015 فجاء لاعتبارات عدة أهمها المحافظة على المصالح الروسية الأمنية والحربية في سوريا وبالتحرير القواعد العسكرية الروسية المتواجدة على الأراضي السورية وكذلك جاء التدخل الروسي في سوريا تحدياً للهيمنة الغربية وخاصة تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وعرقلة تنفيذ أجندتها الخاصة للمنطقة ورغبة روسيا عدم تمرير الأجندات الغربية بمعزل عن التوافق مع روسيا ولإثبات حضورها وفعاليتها على الساحة الدولية وعدم ترك الساحة للهيمنة الغربية في تحديد السياسة الدولية المنطقة والعالم.

فشاركت روسيا بفعالية باحتضان اجتماعات المعارضة المعتدلة كما شاركت في المؤثرات الدولية الساعية لإيجاد حلول للأزمة السورية أما القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة والتي تشارك في الحرب مباشرة عن طريق استخدام الطائرات في القصف والاغتيالات بحجة محاربة الإرهاب وتصنيفاتها المحابية للجماعات والكيل بمكيالين أجج من الأزمة بدلاً من أن يسرع في إيجاد الحل. فعدى عن القصف والعمليات الأمنية السرية على الأراضي السورية قامت وتقوم الدول الغربية بتدريب بعض الجماعات المسلحة وتقدم لهم السلاح والمساعدات المالية والاعلامية والحماية. إن هذه الأطراف المتورطة في الأزمة السورية لن ترضي بإنهاء الأزمة السورية دون الحصول على مقابل تدخلها وكما أسلفنا أن كل طرف له مصالح مختلفة وفي بعض الأحيان متناقضة مع الأطراف الأخرى. فإيران مثلاً تريد الحفاظ على مكانة الطائفة العلوية وهيمنتها على الحياة السياسية في سوريا بينما تركيا التي تدعم جماعات سنية ترغب في موطئ قدم من خلال هذه الجماعات ولجم التوجه الكردي بالاستقلال واعلان دولة كردية كذلك بالنسبة للأطراف الداعمة الأخرى والتي تطمح من خلال دعمها لبعض الجماعات دون غيرها أن تجد موطئ قدم في سوريا وتصبح لها حصة في الحياة السياسية بعد حل الأزمة. وبدأت بوادر التقسيم بإعلان الأكراد لمنطقة الشمال الشرقي لسوريا وهي منطقة ذات أغلبية كردية أنها تحت حكم مجلس فدرالي، ورغم غياب التأبيد لهذا التوجه لدى القوى الغربية، ويروج بعض الكتاب والصحفيين الغربيين لفكرة سوريا فدرالية على أساس عرقى ومذهبي وتقسم سوريا ما بين الأكراد كمجموعة عرقية في الشمال الشرقي وبين أتباع المذهب العلوي في الشمال الغربي والساحلي، وأتباع المذهب السني في الوسط والجنوب والشرق. أما بالنسبة لفلسطينيي سوريا فهم خارج الحسابات الغربية ولم تُطرح قضيتهم حول امكانية أو فكرة عودتهم إلى بلادهم فلسطين.

3- اسرائيل المستفيد الأكبر من التقسيم.

إن ما يحكم العلاقة بين اسرائيل وسوريا حالة الصراع بين الطرفين المتمثلة باحتلال اسرائيل لأراضي سوريا وتوفير سوريا الدعم للمنظمات الفلسطينية واللبنانية المناهضة لإسرائيل، عوضاً عن أن الدولتين في حالة حرب ولا يوجد اتفاقيات سلام بينهما كتلك الموقعة مع بعض الدول العربية كمصر والأردن. فمن الطبيعي أن تتهز اسرائيل فرصة الحرب الدائرة في سوريا لتمرير سياستها ومصالحها الاستراتيجية. فقامت الطائرات الاسرائيلية بقصف مواقع حساسة في سوريا كما اغتالت شخصيات قيادية لبنانية وفلسطينية بعمليات أمنية معقدة .

كما تقدم اسرائيل المساعدة لبعض قوى المعارضة السورية أما بشكل سري أو بشكل عانبي وتعالج جرحى المعارضة في مستشفياتها ، وزيارات وفود من المعارضة اسرائيل وإلتقت مع قادة اسرائيليين. من مصلحة اسرائيل تقتت سوريا وانهاك جيشها وقواها المعارضة وتقسيم سوريا عرقياً وأثنياً لضمان تفوقها على هذه الدويلات وفرض رؤيتها حول التسوية مع الاحتفاظ بالجولان اسرائيلياً وتفكيك تحالفات سوريا الاقليمية والدولية.

4- أوجه المخاطر على القضية الفلسطينية.

1-تشريد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وافتقادهم للأمن وخطر تعرضهم للإيادة الجماعية.

2-تفريع المخيمات الفلسطينية من سكانها وفقدانها وضعها القانوني الدولي تحت مسؤولية الأتروا.

3-تغول اسرائيل في مشروعها الاستعماري والتمدد على حساب البلاد العربية.

4- ترسيخ اسرائيل كقوة اقليمية واتساع مناطق نفوذها وتوسع علاقاتها العربية على حساب التعاطف والمسؤولية العربية تجاه القضية الفلسطينية.

5-انتقال العدوى السورية إلى بـ لاد عربيـة أخـرى بتقسيمها على أساس عرقي ومـذهبي كـالعراق ولبنـان والـيمن وليتـوفر لاسـرائيل حجـج إضـافية لترسـيخ مطلبها بيهودية دولة اسرائيل.

مداخلات

ک د. خضر محجز

دائماً نطرح في ندواتنا مقدمات ونتوقع اننا متفقين عليها ، ونكتشف خلال الندوة أن البعض غير متفق عليها ، وأوجه سؤالي الى الباحث حسن سلامة – هل النظام السياسي الفلسطيني المتمثل في الرئيس الفلسطيني محمود عباس معني بإدخال حماس النظام السياسي الفلسطيني وبأي شروط؟ هو معني بحماس داخل النظام الفلسطيني كمقاومة أم هو معني فقط بفرض شروطه؟ من خلال هذا السؤال إلى أي مدى ممكن أن نتوقع مصالحة؟ ما هي طبيعة هذه المصالحة؟ وأما بالنسبة للتحالف الروسي سؤال موجه للأخ منصور أبو كريم الذي يعنقد أن مقدماته ثابتة وأن محور الممانعة انتهى تماماً وأنا أخالفه الرأي أنه فقط قد خرجت حماس من اطاره وتبقي إيران كقوة اقليمية كبرى وهذه القوة لو دفعت بقوتها الحقيقية في المشهد السوف تحمي النظام السوري تماماً والواضح انها تدفع بجزء من قوتها في المشهد. لا توقع أن محور الممانعة سينتهي ومحور الحرب سيطول ولن تسقط سوريا لأن (كما قلتم) سقوط سوريا هو سقوط لحزب الله وتراجع للمخطط الايراني بتثبيت نفسه في المنطقة ، لا يوجد تحالف بدون مصالح حتى تعامل المصريين مع قطاع غزة هو تحالف مصالح .

أما روسيا فاستطاعت ان تثبت نفسها في المنطقة كحليف ، منذ السبعينات وحتى الأن كنا نرى في روسيا حليف حقيقي لكن في كل مرة يثبت لدينا أنه حليف غير موثوق به.

هل سحب القوات الروسية قواتها من روسيا هو قرار استراتيجي سؤال قدمه الباحث على انها مقدمة منطقية سيستنتج منها النتائج، وأتساءل هل قرار السحب قرار استراتيجي أم تكتيكي؟ وما الذي يمكن أن يحدث لاحقاً؟ ماذا يتم وراء الكواليس؟ هل هو سحب نهائي؟، النتائج لم تثبت على أرض الواقع ، ما قيل لنا أنه

تم الاتفاق مع الجميع على حل الموضوع السوري، لكن هناك أطرافاً أخرى لم يتم الاتفاق معها وقادرة على دفع مسألة الأزمة للإستمرار، على سبيل المثال ايران وحزب الله لم يتم الاتفاق معها، لذلك مصر وهي الداعمة للنظام السوري، والداعمة لعروبة سوريا، العراق لم يوافق على هذا الاتفاق، حتى الدولة السورية نفسها هناك وسائل ممانعة أخرى موجودة وقادرة على الفعل.

بخصوص ما قاله الأخ عبد الحكيم حلاسة أن الخطر الحقيقي في ضياع سوريا يحدث خطر حقيقي على الفلسطينيين بتبديد مسألة المهاجرين في مخيم اليرموك ، أنا أعتقد أن الخطر الحقيقي بتقسيم سوريا هو زوال قوة عربية ممكنة على مواجهة اسرائيل وهذا أهم ما بالموضوع.

◄ د. عبير ثابت

بالنسبة للموقف السعودي تحكمه الظروف السياسية للمملكة والظروف الاقليمية، والسعودية ما بعد الحرب، كذلك الاقليمية، والسعودية في فترة الملك عبدالله ليست هي فترة الملك سلمان، هناك تقارير استخباراتية تؤكد أو تشير أن الملك سلمان من أحد الداعمين لبن لادن ولديه ميول للتبارات الاسلامية.

المحور السني للأسف لا يسعى لاقامة دولة فلسطينية، ويصب بالأساس في مصلحة دولة اسرائيل، والتقارير الاسرائيلية تتصح الاسرائيليين بدعم المحور السني لمواجهة الخطر الايراني المتمثل بمشروع البرنامج النووي، للأسف السعودية بعد حرب الخليج أصبحت تقوم بأدوار وظيفية ولا تملك القرار المستقل.

بالنسبة لروسيا وسوريا أريد أن أجيب على الدكتور خضر أنه قرار تكتيكي، لن تتسحب روسيا من سوريا وعملية الانسحاب بشكل أساسي حققت أهدافها و 20 بالمئة من أراضي سوريا عادت لسيطرة الجيش السوري، الأن خيار انهيار بشار الاسد وحكومته أصبح بالخيال بدليل ذهاب وفده للمحادثات بقوة ، وكذلك من اهداف الانسحاب هو تحقيق التسوية لجمع كافة المختلفين في سوريا.

الـروس هـم مـن أهـم الـراعيين لجمـع المختلفين فـي سـوريا ، مستشارة بشار الأسد بثينة أكدت أن هناك تشاور بين السوريين والروس بشأن الانسحاب ، ما زالت القاعدتين ومنها قاعدة طرطوس موجودتين في سـوريا ، ووزيـر الحربيـة الروسـي أكد أنهـم سـيتمكنون مـن العودة الـي روسـيا فـي عـدة أيـام. بخصـوص قضـية تقسيم سـوريا فلن يتم تقسيم سـوريا وكـل مـا يجري هـو فـي صـالح اسـرائيل ، وبالنسبة لنا كفصـائل فلسـطينية لـيس مـن صـالحنا الانضـمام للمحـاور ، المطلـوب كيـف نسـتثمر الرغبـة الروسية فـي المنطقة وطموحها فـي أن تلعب دور فـي المنطقة العربيـة فـي ظـل تعنت الحكومـة الاسـرائيلية وفشـل المفاوضـات كـذلك أتسـاءل كيـف نحـن كفلسـطينيين يمكـن أن نصـبح مسـتقلين سياسـياً ونـذهب لأي محـور سـواء المحـور الشـيعي أو المحـور السـني، وأنـا هنـا أوكـد علـي أمـر أن السياسـة لا أخـلاق فيهـا، السياسـة تبنـي علـي علـى علـقات، اسـرائيل تحـارب روسـيا علـي أراضـي سـوريا مـن خـلال دعمها لجبهـة النصـرة يـتم معـالجتهم فـي دولـة اسـرائيل، أيضـاً بالمقابـل لا والآلاف مـن جرحـي جبهـة النصـرة يـتم معـالجتهم فـي دولـة اسـرائيل، أيضـاً بالمقابـل لا نسـي أنـه يوجـد علاقات بـين روسـيا واسـرائيل ، فـي أخـر لقـاء بـين الرئيسـين الروسـي والاسـرائيلي أكـد إلـي ضـرورة عـودة قـوات حفـظ النظـام إلـي حـدود الجـولان وبالتـالي حـدود الجـولان وبالتـالي

النقطة الأخيرة بالنسبة لعدم الممانعة ما زالت حماس في الممانعة والدليل أن مصر والسعودية أكدت بالأسماء ومنهم الدكتور محمود الزهار على ضرورة اشتراكهم في الوفد على أنهم أصحاب القرار.

◄ د. جمال الفاضي

من المعروف أن القضية الفلسطينية تاريخياً تبقى واستمرت وما زالت رهينة للتحولات على المستوى الدولي أو بالداخل، وبالتالي هناك تحولات أثرت سلباً على القضية الفلسطينية أو لم تؤثر سلباً، ربما نقرأ الموقف السعودي بمراحل ثلاث، وهي ما قبل التحولات والتغيرات وصولاً إلى الآن وأثرها على القضية الفلسطينية، بخصوص الورقة التي تتعلق بالتحالف الروسي الايراني هو ليس تحالف بالتأكيد،

هو تناغم مصالح وتخضع لاعتبارات مختلفة. أما بخصوص تقسيم سوريا بكل تأكيد تقسيم سوريا هو خسارة لكل عربي وليس فقط للقضية الفلسطينية، السؤال المهم أين نحن خفلسطينيين قيادة وشعباً ومنظمات ومجتمع مدني من هذه التحولات أين نحن من هذه المصالح؟

√ رزق المزعنن

لدي ملاحظة مهمة على الموقف السعودي، أهم مكون للسياسة السعودية هو بقاء أل سعود في الحكم والشيء الثاني هو التحالف مع القوى العظمى في العالم وهي أمريكا، تكرس هذا في لقاء الرئيس ترومان مع الملك عبد العزيز، وهذه المسألة مربوطة نفطياً واستراتيجياً على صعد متعددة، وأدعي أن السياسة السعودية ليست سياسة طائفية أو سنية ولا وهابية بالرغم من استخدامها للوهابية، أل سعود لا يهمهم الا الحكم وبقاء الدولة ودليلي على ذلك أن المملكة السعودية تدخلت مع الإمام حميد الدين وهو إمام زيدي في مواجهة عبدالله السلال السني المدعوم من عبد الناصر، لأنه كان هناك تغيرات تهدد نظام المملكة، لا تستطيع المملكة أن تخرج من عباءة القضية الفلسطينية لبعدها الديني ولن تتنصل عن دعم الفلسطينيين، المتغير الجديد أن المملكة تعلن أنها تدخل اليمن و السعوديين يرون اليمن أنها الحديقة الخلفية المملكة العربية السعودية، والسعودية بحالتها الراهنة محصورة بمضيقين وهما مضيق باب المندب ومضيق هرمز، وبتدخلها أعلنت للعالم أنها لن تخنق نفسها.

◄ أ. جمال البابا

أهم تغيير يحدث اليوم هو تكوين تحالف سني وأحياناً يقال احتواء، هذا التحالف على بعض التناقضات ، أريد أن توضح ما هو انعكاسه على القضية الفلسطينية هل جرحماس للقاهرة لعقد صفقة معها في اطار تمكين التحالف أو نزع أي تواجد للممانعة في المنطقة. الجزء الأخر وهو التحالف الروسي الايراني على القضية الفلسطينية أيضاً لن نجد انعكاسه على القضية الفلسطينية ، جميعنا تحدثنا في البداية أن التواجد الروسي في المنطقة ذو مصالح سواء اقتصادية أو مصالح

جيواستراتيجة، هل التواجد أصبح تكتيكي؟، هل الانسحاب أصبح مقابل أشياء أو تعهدات قدمت للجانب الروسي؟ أم فقط الباحث حصره في الخلاف الروسي الايراني ومن التأكيد أنه يوجد تعهدات واستطاعت روسيا أن تحصد بعض المكاسب من سوريا في القريب سيتم الكشف عنها، لكن في النهاية انعكاسه على القضية الفلسطينية يتطلب أكثر شرح وتوضيح.

♦ أ.عاطف المسلمي

ربما الاخوة سبقوني حول مصطلح التحالف، مصطلح التحالف لدي اختلاف حوله، حسب ورقة الباحث أن هناك نقاط اختلاف روسية ايرانية لا تقل عن نقاط الاتفاق، أذهب بمصطلح التحالف بتناغم والتقاء المصالح أكثر من التحالف.

الـروس أيضاً يتحدثون مع الأمريكبين بالشأن السوري وليس فقط مع الايرانيين، أيضاً طرح الفيدرالية من جانب الروس كان يوجد شبه موافقة أمريكية ويتحدثون مع السعوديين وحتى مع الاسرائيليين في القضايا العسكرية في التنسيق في المجال الجوية، سؤالي للأخ في المجال الجوية، سؤالي للأخ منصور هل الانسحاب الروسي يعني انهاء التحالف الروسي الايراني؟، الـروس مسكرياً جاءوا لتخفيف الضغط عن النظام، هل ممكن في لحظة أن ينسحب الروس لإعادة الضغط على النظام؟، نحن نعلم أن التحالف الروسي أتى في مرحلة حرجة للنظام كشريان حياة ، المصالح الروسية في المنطقة لا تغفى على أحد بمعنى حدة التواجد الروسي في المنطقة يعكس أن هذه المصالح كانت في خطر بمعنى حدة التواجد الروسي في المنطقة يعكس أن هذه المصالح كانت في خطر يتم فجأة لا للضغط على إيران ولا للضغط على سوريا وإنما أذهب الى ما قالله الزميل الدكتور جمال والدكتور خضر أن هناك شبه اتفاق بين القوى الكبرى على شكل الحل السياسي وهناك وسائل ضغط على الأطراف للخروج بهذا الحل وأرجح ان الفيدرالية هي السيناريو القابل للتحقق رغم الألم الذي يعتصرنا، هذا ما قدر لسوريا اتفاقية فدرالية متفق عليها توازي الفدرالية غير المعلنة الموجودة في العراق.

◄ أ.يحى قاعود

بالنسبة لموضوع السياسة الثابتة وهو دعم القضية الفلسطينية ومحاولتهم لحل الانقسام وما الى ذلك، وكذلك السياسات المتغيرة التي تتاولوها اليوم قد يكون في المستقبل متغيرات جديدة على القضية الفلسطينية نظراً للتحولات القائمة وخصوصاً في ظل الأزمات المتتالية.

ما يشغلنا في الأزمة السورية كفلسطينيين هو موضوع اللاجئين لأن سوريا تحتضن العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، أريد أن أتساءل عن اللاجئ الفلسطيني في مخيماتنا، الأزمة السورية مستمرة منذ 2011 ونسمع بمعارك في مخيم ادلب، ومخيم اليرموك قضوا عليه في شهرين، بمعنى أن مناطق تواجد اللاجئين تم القضاء عليها في أشهر قليلة، من هنا كانت جميع التدخلات لإيران وروسيا وحتى الدول العربية كان لها تأثيرها السلبي على القضية الفلسطينية.

◄ أ.حسن عبده

كما يعلم الجميع القضية الفلسطينية دفعت كلفة جميع المراحل ونجم عن ذلك التموضع الخاطئ وغير البناء في كل القضايا الإقليمية المشابهة ، نحن نعيش تحولات اقليمية مصيرية بكل معنى الكلمة، سيكون لها انعكاسات مؤكدة على القضية الفلسطينية، لنتساءل ما هو التموضع السليم والبناء لكي نستفيد؟، على سبيل المثال الدولة العثمانية عندما تموضعت تموضع خاطئ كانت النتيجة وعد بلفور في الحرب العالمية الأولى ، في الحرب العالمية الثانية كان التموضع الخاطئ من الحاج أمين الحسيني وكانت نتيجته سلبية على القضية الفلسطينية وهو ما جاء في عام 1948 ، أيضاً في 1991 تموضعنا في القضية العراقية كان تموضعاً خاطئاً ، نحن نعيش في ظروف مشابهة من التحولات الدولية والاقليمية سيكون لها لقدرة لاعادة رسم العلاقات في المنطقة، ونعيش مرحلة صياغة علاقات منطقة ستحكمنا لعقود قادمة ، وأتمنى من مركز التخطيط أن يتبنى بحوث معمقة حول النتيجة وأين التموضع البناء لنا كفلسطينيين في مثل هذه التحولات؟ هل نعيد

الأخطاء؟ نريد التموضع السليم والبناء لكي لا نعيد التجارب الفاشلة التي كان لها مردود سلبي على القضية الفلسطينية.

◄ أ.طلال أبو ركبة

قضية الناي بالفلسطينيين وتداعياتها ، لا يصبح أن نتحدث ولدينا عقدة الموقف من الكويت والفلسطيني يقف موقف المتفرج، وبالنهاية المشكلة كلها تصب في كاهل الفلسطينيين ، يجب أن يكون هناك موقف فلسطيني، مصلحتنا في فلسطين تقتضي تحديد أين نقف؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن يكون البحث فيه بشكل معمق وما هي التداعيات الصحيحة ؟

الردود

◄ د. ابراهيم المصري (الورقة الأولى)

سأبدأ بسؤال الدكتور خضر محجز وهو سؤال حساس ، أولاً تعريف النظام السياسي بمعنى النظام السياسي الفلسطيني هو جزء من النظام ، النظام السياسية أشمل وأعم ويضم بالفعل الأن حركة حماس وحركة الجهاد وكل المنظمات السياسية والعسكرية ، ولكن ما الذي يجعل كل فريق أن يأخذ موقف حاد ضد الاخر؟ ، هناك نقطة مهمة أن كل من يصل إلى عضوية المجلس التشريعي يعتبر نفسه خارج القانون أنه هو القانون، وهو من يحدد ويلغي وينسى أنه في ظل نظام أساسي يجب أن يلتزم به ، هل يستطيع النظام السياسي الفلسطيني أن يستوعب جماعات جديدة في هذا النظام أم لا؟ وعلى مر التاريخ شهد النظام السياسي مرونة عالية ، بالنسبة للموقف السعودي العنوان الذي كان يجب أن يكون الموقف السعودي من القضية الفلسطينية هذا هو العنوان الرئيسي وتأثير بعض المتغيرات كسوريا على القضية الفلسطينية ، هناك ضغوطات من الموقف السعودي على مصر وحماس والسلطة الفلسطينية من أجل المصالحة ، الواقع أنه يوجد متغير أثر على القضية الفلسطينية ، هناك نحن كفلسطينين مستعدين لمصالحة في ظل هذه المتغيرات؟

الاجابة لا جديد على الساحة، وما يقال في الاعلام هو فقط للترويج ، النظام له نمط محدد الملك يحكم ولكن هناك مجلس عائلة بالمملكة السعودية ولا يستطيع الملك أن يخالف رأي العائلة والعائلة تسعى دوماً للدولة السعودية.

◄ منصور أبو كريم

الهدف من الورشة هو طرح الأسئلة واستقبال كافة وجهات النظر، نحن متفقين أن الكل لديه أراءه الخاصة فيه، الكل متفق أن التحولات الاقليمية ألقت بظلالها الثقيلة على القضية الفلسطينية ، وأنا تحدثت أن المشروع الايراني سمح ببروز صراع مذهبي جديد في المنطقة ،هذا الصراع كان ذات أولوية على الصراع العربي الاسرائيلي ، أيضاً ايران عززت الانقسام الفلسطيني من خلال تمويل حكومة حماس في غزة حتى 2011 ، وبالتالي أشرت أن التحولات الاقليمية أشرت بشكل سلبي على القضية الفلسطينية ، وأكدت أن التحول الروسي في الأزمة هو ورقة ضغط على النظام السوري من أجل تقديم تنازلات في مفاوضات جنيف بهدف الذهاب نحو التسوية السياسية ، الكل يتفق أن انهاء الأزمة السورية يتطلب توافق ، التسوية السياسية تؤدي إلى حكومة وحدة وطنية ، هناك نقاط اختلاف بين روسيا وإيران بخصوص التسوية ونقاط الاتفاق يقابلها نقاط تباين وتقارب ما بين الموقف الروسي والموقف الخليجي حول برميل النفط ، برميل النفط هو الجسر الذي يربط روسيا في دول الخليج. مصالح روسيا في المنطقة يتطلب منها أن تقدم تتازلات لدول الخليج فيما يتعلق بالأزمة السورية بإعتبار أن دول الخليج لديها مصالح في سوريا، وروسيا تحاول نسج العلاقات ما بين الأطراف وتحاول أن توازي ما بين الموقف الايراني والموقف السوري ومع دول الخليج وبالتالي هذه هي التحولات.

◄ عبد الحكيم

أريد أن أتحدث في بعض النقاط، النقطة الأولى هي مستقبل سوريا، أن يكون هناك حكومة مركزية، والمصالح المتداخلة في الأزمة هي التي دفعت لتفتيت سوريا ، النقطة الثانية أن تفتيت سوريا لا يشكل أمراً سلبياً على القضية الفلسطينية فقط بل على المنطقة ككل ، النقطة الثالثة وهي الناي بأنفسنا نحن كمجموع فلسطيني غير متحدين بمعنى أننا سنتوجه في محاور مختلفة ، وفي حين تم دخول محور سيتم دفع ثمن دخول ذلك المحور ، الخوف أن هذه المطالب تنعكس داخلياً على الفلسطينيين ويحدث مواجهة بين التيارين.